جامعة مؤتة

عمادة الدِّراسات العليا

"الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل لابن يعيش"

إعداد الطالب

ساهر حمـد مسلم القـرالـة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــــا

استكمالاً للحصول علــــى درجــــــــــة الدكتوراه

في الدراسات اللغوية قسم اللغــة العربيــة وآدابهــــا

جامعة مؤتة 2008م

الإهـداء

إلى أرواحٍ أفلت إلى ملكوت بارئها، وأحسبها أغصاناً وارفةً نتفيـأُ ظلالهـا لم تفارقنا أبداً، فقد سكنت قلوبنا وأفئدتنا، أُهدي ثمرة هذا الجهـد المتواضـع، روح والدي ووالدتي الطاهرتين، وكذلك إلى روح أخي وصديقي وقرة عينـي... هاشـم القرالة.

كما أُهدي هذا الجهد إلى إخوتي وأزواجهم الذين غمرونـي بفـيض محبـتهم وعطفهم ورعايتهم.

كذلك إلى شقيقتي أم أيهم، وخطيبتي الغالية...أماني.

ساهر حمد القرالة

الشكر والتقدير

عرفاناً بالجميل لا يسعني في هذا المقام الطيب إلا أن أُزجـي إلـى شـيخي وأُستاذي الأُستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل خالص مشاعر الحـب والتقـدير والاحترام؛ لقبوله الإشراف على هذه الدراسة، وقراءة فصولها فصلاً فـصلاً علـى الرغم من ضيق وقته، وكثرة مشاغله، مما كان له أكبر الأثـر فـي إثـراء هـذه الدراسة، وتقويم ما اعوج منها حتى استوت على سوقها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذةِ أعضاء لجنة المناقـشة الـذين تجشموا عناء قراءة هذه الدراسة ومحاولتهم تصحيح ما وقع فيها من هفوات وهنات كل من:

الأستاذ الدكتور: مصطفى الحيادرة

والأستاذ الدكتور: زهير المنصـور

والأستاذ الدكتور: محـمد الـروابدة

ساهر حمد القرالة

فهرست المحتويات

قائمة الملاحق

الملخـص

الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل لابن يعيش

ساهر حمد القرالة

جامعة مؤتة، 2008

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ " الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل لابن يعيش" إلى الكشف عن مدى اعتماد ابن يعيش علـى الـشاهد الـشعري فـي الاستشهاد على القضايا النحوية المطروحة في كتابه "شرح المفصل"، إذ تبين لي بعد دراسة الكتاب لا سيما الجانب النحوي أنه اتكأ على الشاهد الشعري كثيراً في تحليله وتفسيره للقضايا النحوية، اعتماداً كاد يوازي اعتماده على الشاهد القرآني الذي احتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الاستشهاد، حيث إنك لا تفتح صفحةً مـن صـفحات الكتاب إلا وتجدها تعج بالشواهد الشعرية، مما يدل دلالةً قاطعةً على اعتماده علـى هذا الجانب من جوانب السماع في تفسيره وتحليله لتلك القضايا.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن يعيش لم يعتمد في استشهاده بالشعر علـى فتـرةٍ زمنيةٍ محددةٍ كما راعى ذلك بعض النحاة، وإنما جاء استشهاده شاملاً لكافة العصور من جاهلي وإسلامي وأموي وحديث، وإن دل هذا على شيءٍ فإنما يدل على مـدى تحرره من تلك القيود التي كان قد اعتمدها السابقون للاستشهاد بالشعر.

لذلك جاءت هذه الدراسة في مقدمة وستة فصول وخاتمـة، بـدأتها بتمهيـد تحدثت فيه عن ملامح من شخصية ابن يعيش، بعد ذلك عرضت لمعنى الشاهد فـي اللغة و الاصطلاح، و من ثم الفصول التي هي على النحو الآتي:

الفصل الأول في المرفوعات

الفصل الثاني في المنصوبات

الفصل الثالث في المجرورات

الفصل الرابع في التوابع

الفصل الخامس في المعربات بالعلامات الفرعية
الفصل السادس في المبينات
وختمتها بخاتمة عرضت فيها لأبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

Abstract
Syntactic and Poetic in Sharh Almofasal , author, Ebn Yaish

Saher H. Al-Garalleh

Mu'tah University, 2008

The purpose of this dissertation entitled " Syntactic and Poetic in Sharh Almofasal , author, Ebn Yaish, is to reveal how much Ebn Yaish relied on poetry evidence to demonstrate grammatical instances discussed in his book " Sharh Almofasal ".

I studed the book thoroughly especially the grammatical aspect, it was clear that Ebn Yaish greatly relied on poetry evidence when analyzing and interpreting grammatical rules as much as the Quran evidence which was given the first priority in proving different cases. His textbook is completely full of such evidences.

It is worthy to point out that Ebn Yaish Poetry Evidences were not taken from a specific historical period as most of the grammarians had done, it was taken from Pre-Islamic (Jahily), Islamic, Umayyad and modern periods.

This reveals how much he was liberated from restrictions which were followed by other authors (predecessors).

This dissertation comprises: Introduction, epilogue and sex chapters. I began the thesis by talking about the personal features of Ebn Yaish, then I explained what is meant by the term "evidence" in Arabic language. The chapters are as follows:
Chapter 1: Al-Marfoiat
Chapter 2: Al-Mansobat
Chapter 3: Al-Majrorat
Chapter 4: The appendices
Chapter 5: Al-Mourubat – using auxiliary
Chapter 6: Al-Mabniyat

Finally I concluded the most important results I achieved in this dissertation .

المقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله جميعاً محمد بن عبدالله، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

يعد الشاهد الشعري من أبرز مصادر السماع التي اعتمد عليها في جمع اللغة، وتوثيقها، والاحتجاج بها من قبل علماء العربية، على صحة القواعد التي وضعوها لضبط اللغة، والمحافظة عليها من كل طارئ، كيف لا وهو ديوان العرب، وبه عرفت الأنساب والمآثر، ومن خلاله تُعلمت اللغة، فالشاهد الشعري لا يقل أهمية عن بقية مصادر السماع الأخرى التي اعتمد عليها في هذا المجال. لذلك لقي الشاهد الشعري اهتماماً كبيراً من قبل علماء العربية دون استثناء، ابتداء من شيخ النحاة سيبويه وانتهاء بعلمائنا المحدثيين. وابن يعيش شأنه في ذلك شأن بقية النحاة من الاهتمام بهذا الجانب في اللغة، فقد اهتم بالشاهد الشعري في كتابه(شرح المفصل) اهتماماً بالغاً جداً حتى كاد يوازي اهتمامه بالشاهد القرآني، وليس أدل على ذلك من عدد الشواهد التي ساقها ابن يعيش للاستدلال من خلالها على القضايا المطروحة في الكتاب، حتى بلغ به الأمر أنه لم يترك صفحة من صفحات كتابه تخلو من شاهد أو أكثر، وقد يبلغ الأمر أكثر من ذلك حيث إنك تجد في الصفحة الواحدة ما يقرب من ثلاثةٍ إلى أربعةِ شواهد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى اعتماده عليه في الاستدلال والتوضيح.

ومما يدل على مدى اعتماده عليه في كتابة عدد الشواهد المطروحة في الكتاب، فقد بلغ عددها بعد قيامي بإحصائها ما يقرب من ألفٍ وأربعمائة شاهدٍ، جاءت موزعةً على مختلف فصول الكتاب وأبوابه، عدا المكرر منها، فقد كان ابن يعيش يستشهد في البيت الواحد على أكثر من قضية، وبذلك يكون عدد الشواهد المستشهد بها في الكتاب يفوق هذا العدد بكثير، وكان نصيب الجانب النحوي منها ما يقرب من ثمانمائة شاهدٍ استشهد بها على مختلف قضايا النحو المطروحة في الكتاب.

لذلك ارتأيت في هذه الدراسة الموسومة بـ" الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل"،أن يكون الشاهد الشعري هو محور هذه الدراسة، وذلك لما لكتاب

شرح المفصل من أهمية عظمى في الدراسات اللغوية، فهو يعد موسـوعةً لُغويـةً ضمت بين دفتيها علوم اللغة بأسرها، فهذا الكتاب لم يقتصر على جانب معين مـن جوانب علوم اللغة، بل جاء شاملاً لها جميعاً، من نحوٍ وصرفٍ وصـوتٍ، ودلالـة لذلك عزمت على دراسة الشاهد الشعري النحوي في الكتاب، وإظهار مدى اتكاء ابن يعيش عليه في الاستدلال، وتوضيح القضايا المطروحة، لا سيما أن الشاهد الشعري احتل المرتبة الثانية بعد الشاهد القرآني من حيث نسبة الاستشهاد به.

ومما دفعني أيضاً لدراسة الشاهد الشعري في هذا الكتاب أنه لم يتعرض أحد من قبل لدراسته عند هذا العالم الجليل، وكذلك أن معظم الدراسات التي تناولت هذا الكتاب اقتصرت في مجملها على شرح أبياته باستثناء الدراسة التي قام بهـا عبـد اللطيف الخطيب في كتابه " ابن يعيش وشرح المفصل"، حيث تناولت دراسة الكتاب بصورة عامة دون التعرض لهذا الجانب، وكذلك الحديث عن منهج ابن يعيش فـي كتابه والعديد من القضايا الأخرى التي لاتمس الشاهد الشعري بشيء، لذلك ومن هذا المنطلق عزمت على دراسته لإظهار مدى اعتماد ابن يعيش عليه في شرحه لمفصل الزمخشري.

أما المنهج الذي اعتمدت في هذه الدراسة، فقد كان منهجاً وصـفياً تحليليـاً، كنت أتناول من خلاله القضية المطروحة المستشهد عليها بالشعر بالشرح والتفصيل، وإبراز آراء النحاة السابقين الذين تعرضوا لهذه المسألة في مـصنفاتهم بعـد ذلـك أتعرض لرأي ابن يعيش في القضية مبدياً مدى تأثره بمن سبقه من النحـاة ومـدى تأثر اللاحقين له في رأيه، وكل ذلك يتبدى من خـلال عـرض الـشاهد الـشعري المطروح على القضية، وإبراز موطن الشاهد فيه بشكل مفصلٍ، وفي نهاية القـضية أبدي رأيي ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنني كنت ُأميز الأبيات التي استشهد بها ابن يعـيش من خلال وضع علامة النجمة أمامها، أما الأبيات التي لا توجد أمامها هذه العلامـة فهي لم ترد في شرح المفصل، ولم يستشهد بها ابن يعيش، وإنما وردت في كتـب أخرى، وقد أوردتها من باب توضيح القضية المطروحة فقط.

أما عن المشكلات التي واجهتني أثناء كتابتي لهذه الدراسة، فلم ألمس أية مشكلات أو عقبات بالمعنى الحقيقي سوى كثرة الشواهد وتداخلها، وهذا راجع في حقيقته إلى كثرة عدد الشواهد التي اعتمدها ابن يعيش في الاستشهاد على القضايا المطروحة، وتكرارها فقد كان يستشهد بالبيت الواحد على أكثر من قضية، مما أدى إلى تكدس عدد كبير من الشواهد التي هي بحاجة إلى الدراسة والبحث، ولكن استطعت التغلب على هذه المشكلة من خلال اختيار الشواهد التي تبدو فيها القضية واضحة وبعيدة عن اللبس والاضطراب.

أما عن محتويات هذه الدراسة، فهي تحتوي على مقدمةٍ بينت من خلالها سبب اختياري لهذا الموضوع، والمنهج المعتمد، والمشكلات التي واجهتني أثناء كتابتها، وفصول الدراسة، وكذلك أبرز المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الدراسة، كذلك تحتوي هذه الدراسة على قائمة ضمنتها أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلالها، وتحتوي كذلك على فهارس للآيات القرآنية والشواهد الشعرية الواردة بين دفتي هذه الدراسة.

أما عن فصول هذه الدراسة فقد بلغ عددها ستة فصول وتمهيداً عرضت في التمهيد وبشكل موجز لترجمة ابن يعيش من حيث(اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومذهبه النحوي، وأبرز مصنفاته).

وقبل البدء بعرض فصول الدراسة أود أن أشير إلى أنني قد اعتمدت في البداية تقسيم ابن يعيش حيث قسم كتابه إلى اسم، وفعل، وحرف، ولكنني عدلت عن هذا التقسيم إلى التقسيم المتعارف لدينا وهو المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات...الخ، ولعل السبب في عدولي عن تقسيم ابن يعيش واعتمادي هذا التقسيم، أن عدد الشواهد في بعض الأبواب لا تكون مساويةً أو قريبةً من عددها في أبواب أخرى، كما هو الحال في بابي الاسم والفعل، فعدد الشواهد في باب الفعل لا يكفي لإفراده بباب متخصص، كما هو الحال في باب الاسم والحرف، لذلك اعتمدت هذه القسمة.

أما الفصل الأول: فهو في المرفوعات، وقد ضمنته مجموعةً من القضايا المتعلقة بهذا الجانب منها: جواز حذف المبتدأ للعلم به، وتعدد الخبر والمبتدأ واحد، وإضمار

الفعل بعد إن الشرطية، ومجيء اسم كان نكره وخبرها معرفة، وحـذف خبـر إن وأخواتها، ودخول لام الابتداء على معمول الخبر إذا تقدم عليه، ومجيء خبر(لعـل) فعلاً مضارعاً مقروناً بـ(أن)، وحذف خبر(ليت)، وغيرها من القضايا الأخرى.

الفصل الثاني: في المنصوبات، ويشمل على العديد من القـضايا منهـا: مجـيء صاحب الحال معرفة، ومجيء الحال مؤكدة لمضمون الجملة، ومجـيء صـاحب الحال نكره، ونصب المنادى النكرة، ونصب تابع المنادى إذا كان مضافاً، وتـرخيم الاسم المضاف في النداء، وتكرار المنادى في حال الإضافة، وتقدم المستثنى علـى المستثنى منه، والنصب بـ(ما عدا، وما خلا)، جواز ظهور العامل المحذوف فـي حال كون الاسم المحذور منه مفرداً، ومجيء الاسم المحـذور منـه دون حـرف العطف ضرورة، وتقدم التمييز على عامله المتصرف.

المفاعيل وتشمل المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معـه، والمفعـول فيـه، والمفعول المطلق، وغيرها من القضايا الأخرى.

الفصل الثالث: المجرورات ويشمل على: الفصل بين المـضاف والمـضاف إليـه، وحذف المضاف إليه، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف المضاف والمضاف إليه معاً، وإضافة المسمى إلى اسمه، وإضافة (كلا)، وظروف الغايـات وبنائها، والعديد من القضايا الأخرى.

الفصل الرابع: التوابع ويشمل على: العطف على الـضمير المخفـوض، وجـواز العطف على الضمير المتصل المنصوب من غير تأكيد، وتوكيـد النكـرة توكيـداً معنوياً، وإبدال النكرة من النكرة، وإبدال الاسم الظاهر من المضمر، ومجيء النعت مصدراً، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والعديد من القضايا الأخرى.

الفصل الخامس:المعربات بالعلامات الفرعية ويشمل على: معاملة الاسم المنقـوص الممنوع من الصرف معاملة الاسم الصحيح في حالة الجر ضرورة، ومنع صـرف الاسم المنصرف، وجواز صرف ومنع الاسم الثلاثـي المؤنـث الـساكن الوسـط، والالتزام بالألف في المثنى في الحالات الثلاثة، والإخبـار عـن (كـلا) بـالمفرد، وإضافة(ذو) إلى المضمر، وحذف (تاء) التأنيث عند التثنية، والعديد مـن القـضايا الأخرى.

الفصل السادس:المبنيات ويشمل على : مجيء(ذو) اسماً موصولاً بمعنى(الـذي)، وحذف النون من(الذي، واللذان) تخفيفاً لاستطالتهم الصلة، وتشديد الواو في ضمير الرفع المنفصل(هو)، واستعمال الضمير المنفصل موضع المتصل، ووقوع الضمير المنفصل المرفوع بعد حرف الاستثناء، وغيرها من القضايا الأخرى.

أما أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة، فقد جاءت متنوعة ما بين القديم والحديث ومنها:

الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن للفراء، والجمـل فـي النحـو للزجاجي، وأصول النحو لابن السراج، والخصائص وسر صناعة الإعراب لابـن جني، والإنصاف لابن الأنباري، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجـب، وشـرح ابن الناظم على الألفية، وشرح الكافية الشافية، وشرح التسهيل لابن مالك، وأوضـح المسالك، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، وشرح الأشـموني، وشـرح التصريح للأزهري، والنحو الوافي لعباس حسن، والنحو المصفى لمحمـد عيـد، وغيرها من المصادر الأخرى.

هذا فضلاً عن العديد من الكتب الأخرى والدواوين الشعرية والمعاجم اللغوية التي استعنت بها عند تخريج الشواهد الشعرية، والتي لا يتسع المقام لذكرها، وسأقوم بذكرها مفصلة في قائمة المصادر والمراجع.

وبعد فإنني أحمد الله أن وفقني إلى إتمام هذا العمل المتواضع، وأرجو الله أن أكون قد حققت الغاية المنشودة منه، فإن أصبت فبتوفيق من الله عـز وجـل، وإن أخطأت فمن طبيعة البشر القاصرة عن بلوغ حد الكمال، وحسبي أنني قد اجتهـدت لبلوغ الهدف المرجو من هذه الدراسة، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

(أ) التعريف بابن يعيش من حيث:

(اسمه، ومولده، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، ومذهبه النحوي).

أما اسمه[1]فهو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد ابن علي بن أبي الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان بن بشر بن حيان الأسدي. وكان يلقب[2] بموفق الدين النحوي، ويعرف بابن الصانع[3].

وقد أجمعت المصادر[4]على أن ابن يعيش ولد في حلب، في الثالث من رمضان من عام(553هـ). قال القفطي[5]:" ... مولده لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة ".

وقال السيوطي[6]: " ...ولد في ثالث رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة بحلب".

أما وفاته فقد أجمعت المصادر على أن وفاته كانت في سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وبذلك يكون ابن يعيش قد عاش ما يقرب من تسعين سنة على وجه التحديد، وكانت وفاته في حلب، ودفن بتربة إبراهيم الخليل، قال ابن خلكان[7]:"ودفن من يومه بتربة بالمقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه ورحمة الله ".

أما شيوخه[8] فقد قرأ ابن يعيش النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى أبي محمد عبد الله بن عمر بن سويده التكريتي

---

(1) ابن خلكان:وفيات الأعيان (45/6)

(2) المصدر نفسه (215/2)

(3) المصدر نفسه (251/2)

(4) المصدر نفسه (51/6)

(5) القفطي:أنباه الرواة (44/4)

(6) المصدر نفسه (44/4)

(7) ابن خلكان:وفيات الأعيان (51/6)

(8) المصدر نفسه (51/6)،السيوطي: بغية الوعاة (351/2،243)، القفطي:أنباه الرواة (122/4-123)، الحنبلي شذرات الذهب (228/5).

وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني، وبدمشق على تاج الدين الكندي.

أما تلاميذه[1]: فقد اجتمع عدد غير قليل من التلاميذ حول ابن يعيش في جامع حلب، وفي الرواحية، وفي بيته، وانتفع به خلق كثير، إذ كان شيخ الجماعة في الأدب في بلدة حلب، ولم يكن من حوله من بلغ قدره، فقد كان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف.

ومن أبرز هؤلاء التلاميذ الذين تتلمذوا على يده:

أبناؤه[2]، وابن عمرون[3]، وابن مالك[4]، وابن خلكان[5]، وبهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي[6]، والقفطي[7]، وياقوت الحموي[8]، وأبو بكر الدشتي[9].

أما مذهبه النحوي، فالمتصفح لهذا الشرح سوف يلمس بوضوح منذ الصفحات الأولى شدة حماسة ابن يعيش للبصريين، وانتصاره لهم، وليس أدل على ذلك من تأييده لهم في معظم المسائل التي كانت مدار حوارٍ وأخذٍ وردٍ بين الطرفين (الكوفيين والبصريين)، حتى وصل به هذا التعصب إلى تسمية البصريين بأصحابه[10]، وقد ذكر ذلك في شرحه في مواضع متعددة من كتابه.

وفي الوقت نفسه كان يوهن، رأي الكوفيين[11]، ومن وافقهم، ومما يدل على مدى تمسكه بالمذهب البصري كثرة استشهاده بآراء سيبويه حتى كاد أن يستنفد آراءه. وهو دائم التأييد له.

---

(1) ابن خلكان:وفيات الأعيان(46/6)، انظر ابن يعيش وشرح المفصل(33)

(2) القفطي:أنباه الرواة (40/4)

(3) السيوطي:بغية الوعاة (230/1)، التلمساني: نفح الطيب (257/7)

(4) المصدر نفسه (130/1)،التلمساني: نفح الطيب(257/7).

(5) ابن خلكان:وفيات الأعيان (46/6).

(6) المصدر نفسه (46/6)،

(7) القفطي:أنباه الرواة (40/4)

(8) الخطيب:ابن يعيش وشرح المفصل:17

(9) طاش كبري:مفتاح السعادة (197/1)

(10) ابن يعيش:شرح المفصل (257/2،431)،(357/3)

(11) المصدر نفسه (441/1)، (2/ 29، 42، 43، 63، 190)

فإن وجد أن رأياً من آرائه لا يوافق سيبويه، وهو نادر ذهب إلى أن هذا الرأي هو الظاهر من كلام سيبويه[1].

ومن الأمثلة التي انتصر فيها للمذهب البصري دون الكوفي: أن فاعل(ضربني وضربتُ زيداً) مضمر دل عليه مفعول(ضربتُ) وليس كما قال الكسائي أنه لا فاعل له[2]، وفي أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما ذهب إليه الكوفيون[3]، كذلك ضعف رأي الكوفيين في أن الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بها لنيابتها عن الفعل[4]، كما ضعف رأيهم في أن (إن) وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر، وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول (إن) وأخواتها عليه[5].

ومع أن بن يعيش كان شديد التعصب للبصريين إلا أن ذلك لم يمنعه من استحسان بعض آراء الكوفيين، كاستحسانه تخريجهم لقراءة (إن هذان لساحران) [6] على أن (إن) نافية، واللام بمعنى (إلاّ) والتقدير: (ما هذان إلا ساحران) [7] وكذلك جوز رأي الكوفيين في صرف ما لا ينصرف في الضرورة الشعرية[8]، واستحسن كذلك رأي أبي علي الفارسي في أن المعطوف في مثل (قام محمد وعمرو) معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول[9]، وفي أن اللام الداخلة أو اللازمة مع (إن) الملغاة فارقة بينها وبين (إن) النافية[10].

أما عن مصنفات ابن يعيش، فلم يكن على ما يبدو غزير الإنتاج، إذ لم تذكر مصادر ترجمته سوى المؤلفات الآتية:

شرح المفصل، وهو محور هذه الدراسة.

شرح التصريف الملوكي[11].

---

[1] ابن يعيش:شرح المفصل(189/2)، (303/4).
[2] المصدر نفسه(206/1).
[3] المصدر نفسه(222/1-223).
[4] المصدر نفسه(242/1-243).
[5] المصدر نفسه(255/1).
[6] طه:(63).
[7] ابن يعيش:شرح المفصل(257/2).
[8] المصدر نفسه(187/1).
[9] المصدر نفسه(4/5).
[10] المصدر نفسه(548/4).
[11] القفطي:أنباه الرواة (46/4)، ابن خلكان: وفيات الأعيان(52/7)، السيوطي:بغية الوعاة(352/2).

أجوبة على مسائل نحوية لابن نصر الدمشقي[1].

تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن[2].

كتاب في القراءات[3].

(ب) معنى الشاهد لغةً واصطلاحاً

من المصطلحات التي تكرر ورودها في هذه الدراسة (الشاهد)، فكان لا بد من الوقوف عند معناه على المستويين: اللغوي والاصطلاحي.

أما بالنسبة للمعنى اللغوي فقد جاء في لسان العرب[4]: الشهيد هو الحاضر، وصيغة فعيل من أبنية المبالغة في فاعل، فإذا اعتُبر العلم مطلقاً، فهو عليم، وإذا عبر به عن الأمور الباطنة، فهو الخبير، وإذا عبر به عن الأمور الظاهرة فهو الشهيد.

وعند ابن سيدة – فيما يروي ابن منظور[5]: الشاهد العالم الذي يبين ما علمـه ومنه قوله تعالى[6]:(شَهاْدةُ بينِكُم إِذَاْ حضر أَحدكُم الموتُ حِين الوصِيةِ اثْنَاْن).

والمشاهدة: المعاينة، ومنه قوله تعالى[7]:(واستَشْهِدواْ شَهيدين من رجـاِلكُم) أي: أشهدوا شاهدين، واستشهدت فلان على فلان إذا سألته إقامة شهادة احتملها، ومنه في الحديث النبوي قوله عليه الصلاة والسلام:"خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبـل أن يسألها". فأصل الشهادة الإخبار عما شاهده[8].

وجاء في القاموس المحيط[9]: الشهادةُ خبر قاطع، وشَهِده كسمعه، وشهد لفلان بكذا أدى ما عنده من الشهادة، فهو شاهد، وأشهد بكذا أي: أحلِفُ.

---

[1] بروكلمان:تاريخ الادب العربي(275/5)

[2] بروكلمان: تاريخ الأدب العربي (275/5)

[3] كحالة: معجم المؤلفين(256/14)

[4] ابن منظور:انظر لسان(3/ 239-240)،(شَهد).

[5] المصدر نفسه(239/3-240)،(شَهد).

[6] المائدة:106

[7] البقرة:282.

[8] ابن منظور: لسان العرب(3/ 239-240)،(شهد).

[9] الفيروز أبادي: القاموس المحيط (316/1).

فالمعنى اللغوي الذي تتفق عليه المعاجم – للشهادة- هو الحضور والمشاهدة من جانب، والإدلاء بما شاهده الإنسان من جانب آخر[1].

أما بالنسبة للمعنى الاصطلاحي للشاهد فقد جاء في كشاف اصطلاحات الفنون للتهاوني[2]: الشهادة عند أهل الأصول هي مقابلة الوصف الملائم بقوانين الشرع؛ لتحقيق سلامته عن المناقضة والمعارضة. وعند أهل المناظرة ما يدل على فساد الدليل للتخلف لاستلزامه المحال. وتطور هذا المفهوم عند أهل العربية فأصبح يعني: الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم.

لقد بدأت دراسة النحو في القرن الأول الهجري، وهي مرحلة أطلق عليها النحاة اسم (الملاحظات)[3] على مادة اللغة، فلم يكن موضوع الاستشهاد في تلك الفترة يفرض مشكلة تستحق الالتفات إليها لدى النحاة، إذ اعتُبرت اللغة في ذلك الوقت موثوقة كلها، فاللسان العربي في تلك الفترة لم يكن قد دخله الخلل والفساد – كما يقول ابن الأثير- كان عندهم صحيحاً محروساً، لا يتداخله الخلل، ولا يتطرق إليه الزلل[4].

لكن مع بداية القرن الثاني الهجري تغير المجتمع بالاختلاط والمعاملة والتزاوج، وشملت الدولة الإسلامية أصنافاً من الناس بين روم وفرس وحبش ونبط، وترتب على ذلك ما يقرره ابن الأثير بقوله[5]:" فما انقضى زمانهم – أي التابعين- على إحسانهم إلا واللسان العربي قد استحال أعجمياً أو كاد، فلا ترى المستقبل به والمحافظ عليه إلا الآحاد، هذا والعصر ذلك العصر القديم، والعهد ذلك العهد القديم.

---

[1] الزبيدي: تاج العروس(255/8).

[2] التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون(738/2).

[3] محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة(106).

[4] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر(5/1).

[5] المصدر نفسه (5/1).

فلم يظهر المعنى الاصطلاحي للشاهد بالشكل المعروف عند اللغويين إلا في القرن الثاني الهجري[1] فقد جاء في مروج الذهب[2] أن الحجاج سأل سمير بن الجعدي الشيباني عن مجموعة أشياء، منها قراءة القرآن، ومعرفة النجوم، ثم قال له: فهل تروي الشعر؟ قال: إني لأروي المثل والشاهد، قال: المثل قد عرفناه فما الشاهد؟ قال: "اليوم يكون للعرب من أيامها عليه شاهد من الشعر، فإني أروي ذلك الشاهد.

أما بالنسبة للفرق بين المثل والشاهد، فإن المثل يعني: التعبير الجزئي عن الممثل به الذي لا تُشترط فصاحتُه أو وروده عن العرب، أما الشاهد: فهو الجزئي الذي يورد للتدليل على قاعدة معينة، وتشترط فيه الصحة والورود عن العرب الذين يحتج بكلامهم[3].

فالشاهد الشعري - كما استقر عند اللغويين - هو الدليل الذي يستدل به النحوي على القاعدة التي استقاها من اللغة، سواء أكان ذلك من كتاب الله أم من كلام العرب المنثور منه أو المنظوم، وهو الحجة التي يبطل بها ما ذهب إليه غيره.

فالشعر هو أحد الوسائل التي كان اللغويون يعتمدون عليها في بناء القواعد النحوية والصرفية، فمن هنا جاء اهتمامهم بالشعر في الدرجة الأولى، بالإضافة إلى كونه ديوان العرب الذي حفظ أنسابهم وأمجادهم وسجل تاريخهم ومآثرهم.

ففي المرحلة الأولى من مراحل الدولة الإسلامية كان الصحابة يلجأون إلى الشعر لتفسير بعض معاني ألفاظ القرآن الكريم، ومما روي لنا عن ذلك في كتب التراث: "أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- سأل عن معنى قوله تعالى[4]:(أَوْ يَأْخُذَهم علَى تَخَوفٍ) فأجابه شيخ من هذيل هذه لغتنا، التخوف: التنقص، فقال عمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ فقال: نعم، ومنه قول شاعرنا أبي بكر الهذلي[5]:

---

[1] أبو الطيب اللغوي:مراتب النحويين(12-13).

[2] المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر(123/3).

[3] البغدادي: خزانة الأدب (290/9)

[4] النمل:47

[5] البيت لأبي بكر الهذلي في الأزهري:شرح التصريح (78/3)، السيوطي: الأشباه والنظائر (65/2)، حسن،عباس:النحوالوافي(76/4)

تَخَـوفَ الرحلُ مِنْها تَامِكاً قَرداً   كمـا تَخَوفَ عود النبعةِ السـفَن

فقال عمر: عليكم بديوانكم لا تضلوا فسألوه: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم[1].

ومن أقوال الصحابة التي تشير إلى الاستعانة بأشعار العرب في تفسير ألفاظ القرآن، وذُكرت في كتب التراث، ما يروي عن ابن عباس: "إن سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"[2].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الحاجة للاستدلال بالشعر كانت منـذ وقـت مبكّر، غير إن الأمر اقتصر في بدايته على تفسير دلالات بعـض ألفـاظ القـرآن ومعانيه، إذا ما علمنا أن اللغة في المرحلة الأولى من مراحل الدولة الإسلامية كانت موثوقة، ولم يكن اللسان العربي قد خالطه الزلل نتيجة للاختلاط، ثم تجاوز الأمـر ذلك في المرحلة التالية – بداية القرن الثـاني الهجـري- فـصار الـشعر وسـيلة للاستشهاد على قضايا اللغة والنحو والصرف، فكانت هذه الأمور من الدوافع التـي فرضت على العرب ضرورة الاهتمام بالأشعار.

ولعناية العرب بالشعر– فهو أحد الوسائل التي بنيت عليهـا قواعـد اللغـة- وضعت ُأسس زمانية ومكانية للذي يحتج به من الشعر، فمن حيـث الزمـان قـسم علماء اللغة الشعراء الذين يحتج بشعرهم، ويستشهد به في اللغة إلى أربع طبقـات، يقول ابن رشيق في هذا[3]: "طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التدريج وهكذا إلى وقتنا هذا". وكان إبراهيم بن هرمة (ت 176هـ ـ) نهايـة الفترة للشعر الذي يؤخذ به، وقيل بشار بن بـرد[4] وهنالـك خـلاف فـي قـضية الاستشهاد بشعر بشار في كتاب سيبويه.

---

[1] البيضاوي:أنوار التنزيل وأسرار التأويل (357/14).

[2] السيوطي:المزهر في علوم اللغة(193/2)، انظركذلك القرطبي: تفسير القرطبي(24/2).

[3] القيرواني:العمدة (1/ 113).

[4] السيوطي: انظر الاقتراح:70.

أما من ناحية المكان، فإنه يحتج بكلام العرب بما ثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، فجاء في الاقتراح[1] رواية عن أبي نصر الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً....والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، فلم يؤخذ من لخم، ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام".

وعلى هذا يمكن القول: إن وضع القيود وتحديد الزمان والمكان عمل جليل، استطاع العلماء من خلاله ضبط اللغة، فلو تُرك الأمر دون حزم لدخل قواعد اللغة الكثير من الخلل والفساد.

منهج ابن يعيش في الاستشهاد بالشاهد الشعري النحوي

بداية لابد من الإشارة إلى أن ابن يعيش لم يستطع المساس بالتقسيم الذي كان الزمخشري قد رسمه لكتابه، بل لم يكن قادراً على شيء من ذلك مطلقاً، حيث إنه تبع الزمخشري في مفصله فصلا فصلا، وفقرةً فقرةً وعبارةً عبارةً من أول الكتاب إلى آخره. فكان يثبت كلام الزمخشري بحسب تقسيمات الزمخشري نفسه لهذا الكلام، ثم يتبعه بالشرح والتفصيل والنقد متوسعاً في شرحه عارضاً لآراء النحويين المختلفة في المسألة الواحدة، حتى جاء شرحه أشبه ما يكون بدائرة المعارف لآراء النحاة على اختلاف مدارسهم، "حتى كأنه لم يترك مصنفاً لعالم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آرائه تمثلا منقطع النظير"[2].

ولعل ابن يعيش في هذه المنهجية التي إرتأها لكتابه كان راضياً فيما يبدو عن التقسيم الذي كان قد اعتمده الزمخشري للكتاب؛ إذ رأى أن حصر الأبواب النحوية على هذا النمط تحت أقسام أربعة أمر يسهل معه حفظ الكتاب ودرسه كما أن هذا التقسيم يسهل على الناظر فيه تتبع مسألة من المسائل النحوية في الباب المخصص

---

(1) لسيوطي: انظر الاقتراح 56.

(2) ضيف، شوقي، المدارس النحوية: 280

لها، قال ابن يعيش[1]:" قلت إنما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه، وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجري ذلك مجرى الأبواب من غيره".

لذلك جاء شرح المفصل في أربعة أقسام هي نفسها المعتمدة لدى الزمخشري وهي قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، أما القسم الرابع والأخير فجعله للمشترك. وتجدر الإشارة إلى أن قسم الأسماء شغل الحيز الأكبر من الشرح، حيث شغل الجزء الأول والثاني والثالث حتى الصفحة المئتين وأربعة من المجلد الرابع من الطبعة التي قام بتحقيقها الدكتور إميل يعقوب والتي تقع في خمسة أجزاء عدا المجلد السادس الذي احتوى على الفهارس.

أما القسم الثاني وهو قسم الأفعال فقد شغل فقط ما يقرب من مئتين وثلاث وأربعين صفحة من المجلد الرابع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضآلة هذا القسم مقارنة بسابقه.

أما القسم الثالث، وهو قسم الحروف، فقد شغل بقية الجزء الرابع – أي من صفحة مئتين وسبع وأربعين حتى الصفحة رقم خمسمائة واثنتين وسبعين من نفس الجزء وامتد كذلك إلى الصفحة السابعة والثمانين بعد المائة من الجزء الخامس.

أما القسم الرابع والأخير، وهو قسم المشترك فقد شغل بقية الجزء الخامس، أي من صفحة ثمانية وثمانين بعد المائة إلى الصفحة خمسمائة وستين، وبذلك يكون القسم الأول وهو قسم الأسماء قد شغل ما يقرب من 75% من الكتاب مقارنة بالأقسام الأخرى.

أما عن شواهد الكتاب فابن يعيش في شرحه اعتمد على كافة مصادر السماع في الاستدلال على القضايا المطروحة في الكتاب من قرآن، وشعر، وأحاديث نبوية، وأمثال، وأقوال للعرب، ولكن نسبة الاستشهاد بهذه المصادر جاءت بدرجات متفاوتة، فقد احتل الشاهد القرآني المرتبة الأولى من حيث نسبة الاستشهاد، تبعه بعد ذلك الشاهد الشعري ومن ثم أمثال العرب، أما الشاهد الحديثي فقد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة الاستشهاد، ولعل فهارس شرح المفصل تثبت صحة ذلك.

---

[1] ابن يعيش:شرح المفصل (67/1)

وما يهمنا في هذا المقام هو الشاهد الشعري الذي احتل المرتبة الثانيـة مـن حيث نسبة الاستشهاد، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية التـي اعتمـدها ابـن يعـيش للاستشهاد من خلالها على القضايا المطروحة في الكتاب مـا يقـرب مـن ألـف وأربعمائة شاهد شعري جاءت مبثوثة في ثنايا الكتاب، وكان نصيب الجانب النحوي منها ما يقرب من ثمانمائة شاهد شعري.

أما عن منهج ابن يعيش في الاستشهاد بالشاهد الشعري النحـوي المجهـول القائل[1] فلم يكن له موقف محدد تجاهه، فتجده تارة يستشهد به ويعتمده كدليل علـى صحة ما ذهب إليه، ومثال ذلك في باب حذف المـضاف[2] إليـه استـشهد بقـول الشاعر[3]:ـ ـ

نَهيتُـكَ عـن طِلابـكَ أُمَ عمـرو بِعاقِبـةٍ وأنـ ـ ـتَ إذٍ صـحيـح.

وتجده تارة أخرى يرده ولا يقبل الاستشهاد به ومثال ذلك في باب التأكيـد[4] حيث استشهد الزمخشري للكوفيين على جواز تأكيد (كل) و(أجمعين) للنكرات فيمـا كان محدوداً معلوم المقدار، نحو: يوم، وفرسخ، وشهر بقول الشاعر[5]:ـ ـ

وقـَد صـ ـ ـ ـ ـرتِ البكـ ـ ـ ـ ـرةُ يـ ـومـ ـ ـ ـ ـ ـاً أجمعـ ـ ـَ ـا

قال ابن يعيش في تعليقه على ذلك[6]:" أكد يوما وهو نكرة، ولا حجة في هذا البيت؛ لقلة أمثاله، وشذوذه، ولا يعرف قائله".

وكذلك في باب المنادى المبهم[7] ذكر البيت[8]:

إن المنـ ـايـ ـ ـا يطّلعـ ـ ـ ـن علـ ـ ـى الأناس الآمنينـ ـ ـا

حيث علق عليه بقوله[9]: "مردود ولا يعرف قائله".

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (182/2، 184، 215‘216)
(2) المصدر نفسه: (67/1)
(3) البيت بلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (342/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (67/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (76/4)، الأزهري: شرح التصريح (86/3)
(4) ابن يعيش:شرح المفصل (227/2)
(5) هذا عجز بيت وصدره (إنا إذا خطافنا تقعقعا)، الرجز بلا نسبة في ابن الأنباري: أسرار العربية: 291، الأنباري:الإنصاف (455/2)، ابن يعيش:شرح المفصل (227/2)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم 361، العيني: المقاصد النحوية (140/3)
(6) ابن يعيش: شرح المفصل (229/1)
(7) ابن يعيش: شرح المفصل (344/1)
(8) البيت لذي جدن الحميري في البغدادي: خزانة الأدب (280/2، 282، 285، 288)، وبلا نسبة في ابن جني:الخصائص (151/3)، شرح المفصل (344/1)، المرادي، الجنى الداني: 200
(9) ابن يعيش: شرح المفصل (344/1)

أما عن الشعراء الذين احتج بشعرهم، فابن يعيش لم يقتصر على طبقـة دون أخرى في استشهاده، فمثلما احتج بشعر القدماء الذين عاشوا في الفترة الزمنية التي اتفق العلماء على تحديدها، حيث جعلوا ابن هرمة المتوفى سنة(150)ه خاتم الشعراء الذين يحتج بشعرهم، احتج كذلك بشعر المحدثين الذين اختلف العلماء حول صـحة الاحتجاج بشعرهم.

أما أبرز الشعراء القدماء الذين احتج بشعرهم: لبيد بن أبي ربيعـة، حيـث استشهد للظرف المتصرف[1] بقوله[2]:_ _

فَغَـدتْ كِلا الفَرجيـن تَحسِب أَنه مولـى المخَافـةِ خَلْفُهـا وأمامهـا

ثم قال[3]:" فرفع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى المخافة".

كذلك في بحث (ما أُضمر عامله على شريطة التفسير) قال ابـن يعـيش[4]:" فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت:(زيد ضربتُ) جاز عند البصريين على ضعف، لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها". واستشهد على ذلك بقـول أبي النجم[5]:_ _

***قَـد أَصبحـتْ أُم الخيَـار تَـدعِي علَـي ذَنْبـاً كُلَـه لـم أصنَـع**

وفي بحث (حذف الجار والمضاف مع تبقية عملهما)[6]، استشهد ابن يعيش على ذلك بقول أبي دؤاد الأيادي[7]:_ _

أَكُـل امـرئٍ تَحسِبيـن امرأً ونَارٍ تَـوقـــد بالليـل نَـــارا

على إرادة (كل)

وكذلك استشهد في باب[8](حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابـه بقول)، جميل بثينة[9]:

---

(1) المصدر نفسه(429/1)

(2) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه:311، سيبويه، الكتاب (407/1)، المقتضب (341/4)، شرح المفصل (428/1)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (429/1)

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (401/1)

(5) البيت لأبي النجم في ، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (14/1، 441) ، وبلا نسبة في ابن جني، الخصائص (61/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (401/1)، العيني، المقاصد النحوية (224/4)

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (198/2)

(7) البيت بلا نسبة ابن يعيش، في شرح المفصل (198/2)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم: 287، الأزهري، شرح التصريح (729/1)

(8) ابن يعيش، شرح المفصل (196/2)

(9) البيت لجميل بثينة في ديوانه:189، ابن يعيش، شرح المفصل (199/2)، الأزهري، شرح التصريح (23/2)

رسمِ دارٍ وقفتَ في طللِهِ   كدتُ أقضي الحياةَ من جللِهِ

ومن الشعراء المحدثين الذين استشهد ابن يعيش بشعرهم: المتنبي، ففي باب (النداء) استشهد بقوله[1]:

هذِي برزتِ لنا فهجتِ رسيسا   ثُم انثنيتِ وما شفيتِ نسيسا

قال ابن يعيش[2]:" وقد أجاز قوم من الكوفيين (هذا أقبل)، على إرادة النداء، وقد عمل به المتنبي".

وكذلك استشهد بشعر أبي تمام في بحث المبتدأ والخبر[3] من حيث وقوع المبتدأ والخبر معرفتين، حيث لا يجوز تقديم الخبر؛ لئلا يقع الالتباس اللهم إلا أن يكون في الكلام دليل على المبتدأ حيث قال[4]:

لعاب الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ   وأري الجنى اشتارته أيدٍ عواملُ

وكذلك استشهد بشعر الأخطل للمعنى وذلك بقوله[5]:

إن الكلام لفي الفؤادِ وإنما   جعلَ اللسان على الفؤادِ دليلا

ومن خلال تتبع أسماء الشعراء المحدثين الذين وردت أسماؤهم في شرح المفصل يمكن حصرها تالياً:

(ابن هانئ، و المتنبي، وأبو تمام ، وأبو العلاء، وابن الرومي، والبحتري، والأخطل، والحيص بيص).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن يعيش قد يعرض للخلاف بين العلماء في الشاهد الشعري فيعرض آراءهم فيرد بعضها ويرجح أحدها، ومثال ذلك ما وقع له في الشاهد[6]:

أنا ابن التاركِ البكري بشرٍ   عليه الطير ترقبُهُ وقوعا

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه (301/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (363/1)، شرح الأشموني (444/2)

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (363/1)

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (248/1)

(4) لم أقع على البيت فيما عدت إليه من مراجع

(5) البيت للأخطل في الأنصاري،شرح شذور الذهب:35، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (75/1)

(6) البيت للمرار الأسدي في سيبويه، الكتاب (182/1)، السيرافي، شرح أبيات سيبويه(6/1)، ابن يعيش، شرح المفصل (273/2)، العيني، المقاصد النحوية (121/4)

قال ابن يعيش[1]:" فإن الشاهد فيه أنه أضاف التارك إلى البكري على حـد الضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه، وخفض بشرا عطف بيان علـى البكـري، وأجراه عليه مجرى الصفة على الموصوف، هذا مذهب سيبويه، وأنكر أبو العبـاس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر عطف بيان كان أو بدلا... والقول ما قاله سيبويه للسماع والقياس".

وكان ابن يعيش في بعض الأحيان يعرض لروايات البيت المختلفة فيوجهها، وقد يختار واحدة ومثال ذلك حديثه عن البيت[2]:- -

لقـد علمـتْ أولـى المغيـرةِ أنني كـررتُ فلم أنكُلْ عن الضربِ مسمعا

قال ابن يعيش[3]:" ورواية البيت في كتاب سيبويه (لحقـت) مكـان (كـررت)، والاحتجاج على رواية من روى (كررت)، فيكون (مسمع) منصوبا بـ (الضرب)، وأما من روى (لحقت) يجوز أن يكون (مسمع) منصوبا به لا بالمصدر فلا يكـون فيه حجة، فإن قيل ولا يكون أيضا في رواية من روى (كررت) حجة لاحتمـال أن يكون المراد كررت على مسمع فلم أنكل عن ضربه بحذف الجار قيـل لا يحـسن ذلك؛ لأن حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله بـاب ضـرورة، وطريقـه السماع فلا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة".

وقد يتتبع ابن يعيش الشاهد في نسخ المفصل ليتأكـد مـن صـحة الروايـة وتوافقها في جميع النسخ قبل البدء في الحديث عنه، ويتضح ذلك عندما عرض لقول الشاعر[4]:

فَهـلْ لكُـم فيهـا إلــي فإننــي بصيــر كمـا أعيا النطاسي حذِيما

ثم قال[5]: " هكذا يقع في نسخ المفصل(كما) بالكاف، وإنما هو بـ (الباء)".

وجاء في موضع ثان قول الشاعر[6]:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (275/2)

(2) البيت للمرار الأسدي في سيبويه، الكتاب (193/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (473/3)

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (79/4)

(4) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: 116، 117، ابن منظور، لسان العرب(232/6)، (نطس)، (12/ 119)،(حذم)، وبلا نسبة في ابن جني، الخصائص (453/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (193/2)

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (193/2)

(6) البيت لجذيمة الأبرش في سيبويه، الكتاب (518/3)، السيرافي، شرح أبيات سيبويه (281/2)، الأزهري، شرح التصريح (22/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (168/5)، الأنصاري، مغني اللبيب (135/2)

ربمــــا أوفيــتُ فــي عَلــمٍ ترفعــن ثــوبــــي شمـــالاتِ

قال[1]:" البيت لجذيمة الأبرش، وربما وقع في بعض النسخ لعمرو بن هند".

وكان ابن يعيش[2] في بعض الأحيان لا يتطـرق للـشواهد التـي يـذكرها الزمخشري من قريب ولا بعيد، فقد ذكر الزمخشري قول الهذيل[3]:

ويـأوي إلـى نِسـوةٍ عطـلٍ وشُعثـاً مراضيـع مثـلَ السعالـي

فلم يعلق ابن يعيش عليه بشيء، وإنما انصرف إلى ذكر شواهد أخرى لم يوردهـا الزمخشري في النص.

وقد يذكر الزمخشري[4] من البيت شطراً يكون فيه موضع الـشاهد، فيقـوم عندها ابن يعيش فيكمل البيت قبل أن يبدأ بالحديث عنه، وقد ورد ذلك في مواضـع كثيرة من الكتاب، ومثال ذلك ذكر الزمخشري لقول الشاعر[5]:

(ألا أيهذا الباخِع الوجد نَفْسه)، عندها أتمه ابن يعيش بقوله:ــ **(لشيءٍ نَحتْه عن يديه المقادر)**

وابن يعيش نفسه قد يستشهد بشطر من بيت، بل قد يكتفي من الشاهد بما هو بحاجة إليه، ومن ذلك قوله[6]:" وقد جاء في شعر الكميت (خصالا عـشارا). وهـو بهذا يشير إلى قوله[7]:

فَلَـم يستَـريثُـوك حتّـى رميتَ فَـوقَ الرجال خِصـالاً عِشـــاراً

أما عن المنهجية التي اعتمدها ابن يعيش للاحتجـاج مـن خلالهـا بالـشاهد الشعري النحوي على القضايا المطروحة في كتابه شرح المفـصل، فمـن خـلال قراءتي للكتاب لم ألمس منهجاً معينا كان قد اعتمده ابن يعيش للاستدلال من خلالـه بالشاهد الشعري، فتارة تجده يعتمد الشاهد الشعري وحده للاستدلال من خلاله على

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (119/5)

(2) المصدر نفسه (370/1)

(3) البيت لأمية بن أبي عائذ في سيبويه، الكتاب (1/ 399)، السيرافي، شرح أبيات سيبويه (146/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (370/1)

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (337)

(5) البيت لذي الرمة في ابن يعيش، شرح المفصل (337/1)، العيني، المقاصد النحوية (217/4)، وبلا نسبة في المبرد، المقتضب (259/4)، أبو الحسن، شرح الأشموني (453/2)

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (177/1)

(7) البيت للكميت في ديوانه (191/1)، ابن جني، الخصائص (181/3)، ابن يعيش، شرح المفصل (177/1)، السيوطي، الهمع (26/1)

القضية المطروحة، فيكون بذلك قد اعتمده في بناء القاعدة التي هو بصدد الحـديث عنها، ومثال ذلك في حديثه عن حذف الخبر بعد (إذ) الفجائية، حيث قال[1]:" فـإن جعلتها حرفا، وكان الخبر محذوفا لا محالة... لأن المبتدأ لا بد له من خبر، وأمـا قول ذي الرمة[2]:ـ ـ

فَيـَا ظبيةَ الوعساءِ بيـن جلاجِل آأنـتِ الظبيةُ أم أم ســالـم

وكذلك في حديثه[3] عما ينوب عن المفعول المطلق، وهو ما يلاقي الفعل في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقاربا، نحـو قولـك:(شـنئته بغضا)، و(أبغضه كرها)، و(قعدت جلوسا)، و(حبست منعا)... قال الشاعر[4]:

يعجبـه السخُـون والبـرود والتمـر حبـاً مالـه مـزيـــد

وتارة تجد ابن يعيش يورد الشاهد الشعري مسبوقا بآية من القرآن فيكون قد أورده فقط من باب الاستئناس والتعزيز للشاهد القرآني، ومثال ذلك في حديثه عـن بدل المظهر من المضمر حيث قال[5]: " وذلك قولك: رأيته زيدا" وإذا جـرى ذكـر قوم، قلت:" أكرموني إخوتُك". ومثله قوله تعالى[6]:(وَأَسروا النجوى الذين ظَلَمـوا) في أحد الوجوه. ومثله قوله تعالى[7]:(ثُم عموا وصموا كَثِير مِنْهم)، فـ (الـذين) بدل من المضمر، وكذلك (كثير)... ومن ذلك قول الشاعر[8]:ـ ـ

علـى حالـةٍ لو أن في القـومِ حاتماً على جـودِهِ لضـن بالماءِ حاتم

جر (حاتما) لما جعله بدلاً من الهاء في (جوده). وكذلك قوله في باب (ما ينوب عن المفعول المطلق) [9] :" وهو على ضربين أحدها أن يكون من لفظ الفعـل

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (240/1)

(2) البيت البيت لذي الرمة في ديوانه:767، ابن جني، الخصائص (4458/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (240/1)، وبلا نسبة في الإنصاف (482/2)، المرادي، الجنى الداني (187، 419)

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (276/1)

(4) الرجز لرؤبة في العيني، المقاصد النحوية (300/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (276/1)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم :192

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (268/2)،

(6) الأنبياء:3

(7) المائدة: 71

(8) البيت للفرزدق في ديوانه (297/2)، ابن منظور، لسان العرب (115/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (268/2)، أبو الحسن، شرح الأشموني (210/1)

(9) ابن يعيش، شرح المفصل (275-274/1)

وحروفه... والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعـل، ولا فيـه حروفـه، ومثالـه قولـه تعالى[1]:(وتَبتل إليهِ تَبتِيْلا)، ومنه بيت الكتاب[2]: ـ ـ

وخيـر الأمـر مـا استَقْبـلتَ منه وليـس بـأن تَتَبعـه اتبـاعـا

وكان يورد في بعض الأحيان الشاهد الشعري ثم يتبعه بآية من القرآن الكريم من باب الاستئناس والتعزيز لذلك الشاهد، فيكون بذلك الشاهد الشعري هو المعتمـد لديه في الاستشهاد، ومثال ذلك قوله في باب (حذف المضاف إليه):[3] "ومـن ذلـك قولهم:(إذ)، و(حينئذٍ)، وأصله أن (إذ) تكون مضاف إلى جملة، إما ابتدائية، وإمـا فعلية... فإذا تقدمتها جملة إما فعلية، وإما اسمية ربما حذفوا الجملة المضاف إليهـا (إذ)؛ لدلالة الجملة المتقدمة عليها، فجاؤوا بالتنوين بعد (إذ) عوضا من المحـذوف، وذلك نحو قول الشاعر[4]:

نَهيتـُكَ عـَن طِلابـِكَ أُم عمروٍ بِعاقِبةٍ وأنـتَ إذٍ صحِيـــــح

وأصله: (وأنت إذ نهيتك)، فحذف الجملة وعوض عنها بالتنوين... قـال الله تعالى[5]:(وإذا زلْزِلَتْ الأرض زِلْزالَها وَأخْرجتِ الأرض أَثْقَالَها وقَالَ الإنسان ما لها يومئِذٍ تُحدثُ أَخْبارها)، والتقدير: يوم إذ تزلزلـت الأرض، وإذ أخرجـت الأرض أثقالها، وإذ قال الإنسان).

وكذلك قوله في بدل الاشتمال[6]:" وذلك نحو قولك:" سلِب زيد ثوبه"... ومن ذلك قول عبده بن الطيب[7]: ـ ـ

فَمـا كـان قَيـْس هلكُه هلْك واحِدٍ ولكِنـه بنْيـان قَومٍ تَهـدمـا

فهذا ينشد على وجهين: ـ ـ بالرفع في (هلك واحد)، والنصب. فأمـا الرفـع فعلى أن تكون الجملة خبرا لـ(كان)، وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبرا لـ (كان)، ويكون (هلكه) بدلاً من اسم (كان).

---

(1) الزمر: 8

(2) البيت للقطامي في ديوانه:35، سيبويه، الكتاب (82/4)، وبلا نسبة في المبرد، المقتضب (205/3)، ابن يعيش، شرح المفصل (275/1)

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (201/2-202)

(4) البيت سبق تخريجه

(5) الزلزلة : (1-4)

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (2/ 259- 260)

(7) البيت لعبده بن الطيب في ابن قتيبة، الشعر والشعراء (732/2)، خزانة الأدب (204/5)، وبلا نسبة في ابن يعيش ، شرح المفصل (260/2)، الأزهري، شرح التصريح (207/2)

وقد يورد ابن يعيش الشاهد الشعري الذي اعتمده في الاستشهاد على القضية المطروحة، وبعد ذلك يعززه ويقويه بحديث شريف، كما هو الحال في باب التأكيد، حيث قال[1]: " والتأكيد على ضربين: لفظي ومعنوي. فاللفظي يكون بتكرير اللفـظ، وذلك نحو قولك: " ضربتُ زيداً زيداً"، فهذا تأكيد لزيدٍ وحده بإعادة لفظه، وضربتُ زيداً ضربتُ زيداً، فهذا تأكيد الجملة بأسرها، كمـا أكـدت المفـرد. ومنـه قـول الشاعر[2]:

ألا يـااسلمي ثُم اسلمي ثُـم اسلمي ثـلاثَ تحِيـاتٍ وإن لـم تَكلّمِـي

أكد الجملة الأمرية بتكريرها. ومنه قول الرسول (ص) [3]: " فهي خداج فهي خداج".

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (220/2)

(2) البيت لحميد بن ثور في ديوانه: 133، وبلا نسبة في ابن السراج ،الأصول (19/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (220/2)، ابن مالك، شرح التسهيل (167/3)

(3) الحديث في موطأ الإمام مالك (76/2)، باب الصلاة

الفـصل الأول

المـرفوعـات

1.1 جواز حذف المبتدأ للعلم به.

من المعروف لدينا أن المبتدأ هو الركن الأساسي في الجملة، وهو محور، أو بؤرة الحديث، ولا تتصور جملة اسمية من غيره، ولذلك فإن وجوده ضروري بـلا شك في الجملة، لاسيما وأنه محط النظر في الجملة، إلا أنه متى تـوفرت القرينـة (الدليل) [1] جاز حذفه عندئذٍ يكون مقررالوجود في الذهن، وهذا الحدف قـد يكـون جائزاً وهو محور حديثنا في هذه القضية وقد يكون واجباً[2]، وفي كلتا الحالتين لابد من تقديره ذهنياً كما أشرت مسبقاً؛ لتستقيم الجملة وتحافظ علـى نـسقها وكيانهـا المعلوم لدينا هذا وقد أجمع النحاة على المواضع التي يحذف فيهـا المبتـدأ جـوازاً وهي[3]:

إن دل عليه دليل مقالي؛ كأن يكون في جواب عن سؤال، كقولنا مثلاً:أين علي؟ فتجيب عن ذلك بقولك: مسافر. عندئذٍ يكون(مسافر) خبراً لمبتدأ محذوف تقـديره: علي مسافر. وكذلك قولك: كيف حالُـك؟ فتقـول فـي الجـواب: بخيـر، عندئـذٍ تكون(بخيرٍ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره:(حالي بخير)، ولعل القرينة القوليـة هـي المسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ في مثل هذه الصيغ، وإلى ذلك أشار معظم النحـاة. قال تعالى[4](وما أدراك ماهِيه* نَاْر حاْمِيةٌ)، والتقدير: هي نار.

ويحسن حذف المبتدأ جوازاً كذلك عندما تدخل(فاء) الجزاء على ما لا يصلح أن يكون جواباً للشرط كقوله تعالى[5]:(من عمِلَ صاْلِحاً فَلِنَفْسِه)، فالتقديرهنا (فصلاحه

---

(1) ابن مالك: انظر شرح الكافية الشافية (152/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:84

(2) الإستراباذي: انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (268/1)، الأندلسي: الارتشاف (1086/3–1078)، الأنصاري: أوضح المسالك

(3) ابن السراج: الأصول(68/1)، حسن،عباس: النحو الوافي (460/1) .

(4) القارعة:10،11.

(5) فصلت:46.

لنفسه)[1].

أما ابن يعيش فقد أشار في كتابه شرح المفصل إلى هذه القضية، وكان مع إجماع النحاة على أن القرينة المعنوية أو اللفظية هي المسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ جوازاً، ولكن الأمر اللافت للنظر أن ابن يعيش لم يفصل ذلك التفصيل الذي أورده النحاة حول هذة القضية، فقد اكتفى بالإشارة إلى أن القرينة هي المسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ جوازاً، ويتضح ذلك من خلال قوله:[2]" اعلم أن المبتدأ والخبرجملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أوحالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جازألا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً. ومما حذف فيه المبتدأ قول المستهل:(الهلالُ والله)، أي: هذا الهلالُ والله، ومثله إذا شممت ريحاً طيبة قلت:(المسك والله)، أي: هو المسك والله، أو هذا المسك، كذلك لو رأيتَ صورةَ شخصٍ فصارت آيةً لك على معرفة ذلك الشخص، فإذا رأيته بعد ذلك قلت:(عبداللهِ وربي)، كأنك قلت:(ذاك عبدالله)، أو(هذاعبداللهِ).

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول المرقش[3]:

لا يبعد اللهُ التلبُّب والـ ـغَاراتِ إذْ قَال الخَمِيس نَعَم

موضع الشاهد في البيت الذي ساقه ابن يعيش على القضية(حذف المبتدأ جوازاً) كما يبدوواضحا في كلمة (نَعم)، فـ(نعم) في هذا البيت بمعنى الإبل، وليست حرف جواب. وعلى هذا تكون (نعم) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره:(هذه نَعم)، وسكن الشاعر للضرورة [4]، والمسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ في هذا الشاهد هو وجود قرينة معنوية دل عليها السياق، فالجيش عندما انقض على عدوه أول ما شاهد(النعم) فلذلك أشاراليها قاصداً إياها للاستدلال عليها، فقال:(نَعم)، أي: (هذه نَعم).

---

(1) ابن الناظم: انظر شرح ابن الناظم:185

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (239/1)

(3) البيت للمرقش الأكبر في ابن السكيت: إصلاح المنطق:60، ابن يعيش: شرح المفصل (239/1)، السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (889/2)، ابن منظور: لسان العرب (427/12)(عمم)، (316/15)(ندي)

(4) ابن يعيش: شرح المفصل (239/1)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تقدير المبتدأ في مثل ذلك لا يحتاج إلى تكلف، بل يدل عليــه الــسياق دلالــة واضــحة كمــا هــو واضــح فــي هــذا الــشاهد.

2.1 زيادة الباء في المبتدأ.

سبق وأن أشارالنحاة [1] إلى أن من المواضع التي تزاد فيها الباء مع الفاعـل، والمبتدأ، وخبرالمبتدأ، والنفس، والعين في باب التوكيد.

أما المبتدأ فتزاد (الباء) فيه حصراً [2]في صيغة (بحسبك)، كمـا فـي قولـه: (بحسبِك درهم)،أي:حسبك. قال سيبويه[3]:" ومثل ذلك بحسبِك قول السوء، كأنك قلت: حسبك قول السوء".

وابن يعيش[4]أشار إلى هذا الموضع الذي تزاد فيه (الباء)،وهو المبتدأ، ويرى أنها لم تزد في المبتدأ إلا في موضع واحد وهو(بحسبك أن تفعل الخير)، وأشار إلـى أنه لا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الايجاب غير هذا الحرف، فأما زيادتها في غير الإيجاب، فقد زيدت غير الباء كما في قوله:(هل من رجلٍ في الدارِ؟)، و(هل لك من حاجة ؟)، فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء.

وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع سيبويه في أن الباء تزاد في المبتدأ في موضـع واحـد وهو صيغة(بحسبك).

وابن مالك[5] أيضا أشار إلى هذا الموضع الذي تزاد فيه(الباء) في المبتدأ وهو صيغة (بحسبك)، ومثل على ذلك بقوله:(بحسبك حديث)، وقال في(بحـسبك زيـد) إن الأجود أن يكون(زيد) مبتدأ مؤخراً، و(بحسبك) خبر مقدم؛ وذلك لأن (حـسباً) مـن الأسماء التي لا تعرفها الإضافة.

---

(1) الرماني:معاني الحروف:36 – 37، ابن يعيش: شرح المفصل(477/4- 479)، المرادي: الجنى الداني:48-50، الأنصاري: مغني اللبيب (123/1)، الأنصاري:أوضح المسالك (32/3- 35)، الأزهري: شرح التصريح (648/1 – 649).

(2) المرادي: الجنى الداني:53، ابن هشام: مغني اللبيب (127/1)، الأندلسي: الارتشاف (1701/4)، الأزهري: شرح التصريح (648/1)

(3) سيبويه: الكتاب (293/2).

(4) ابن يعيش: شرح المفصل(477/4).

(5) المرادي: الجنى الداني:53

واستشهد ابن يعيش على زيادة(الباء) مع المبتدأ بقول الشاعر[1]:

بِحسبك فِـي القـَومِ أن يعـلَموا بِأنـك فِيهـم غَنـِي مضـِر

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(بحسبك في القـوم أن يعلمـوا)، فقـد زاد الشاعر(الباء) في المبتدأ (بحسبك)، إذ التقدير، (حسبك علمهم)،
قال ابن يعيش[2]:" فقولك بحسبك في موضع رفع بالابتداء، و(أن تعلموا) خبره، كأنـه قال:(حسبك علمهم)".

يتراءى لي من خلال ما سبق أن ما ذهب اليه سيبويه، وابن يعيش، ومن تبعهما هو الصحيح والأجود، من أن (الباء) تزاد في المبتدأ في موضع واحد، وهـو(بحـسبك)؛ وذلك لعدم ورود شواهد تثبت خلاف ذلك.

3.1 تعدد الخبر والمبتدأ واحد.

يكثر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران، أو أكثر، كقولنا: زيد شـاعر، كاتـب. فكلمة (زيد) مبتدأ، (شاعر)، خبرأول، و(كاتب)، خبر ثانٍ، وإلى ذلك أشار ابن مالـك بقوله[3]:" والأصح جواز تعدد الخبر". فالنحاة[4]جميعهم أقروا بجواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، باستثناء ابن عصفورالذي أنكر ذلك، عندما أشار فـي المقـرب[5]بقولـه: "ولا يقتضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطـف إلا بـشرط أن يكـون الخبـران فصاعداً في معنى خبر واحد، نحو قولهم:(هذا حلو حامض)؛ أى:(مز). فالواضح من

---

(1) البيت للأشعر الرقبان في الأندلسي: تذكرة النحاة:344، ابن منظـور: لـسان العـرب (487/4)، (ضـرر). (282/2)، شرح المفصل (120/2)، سر صناعة الإعراب (138/1).

(2) ابن يعيش: شرح المفصل(477/4) .

(3) الأزهري: شرح التصريح (231/1).

(4) انظر في ذلك ابن مالك: شرح الكافية الشافية (159/1-160)، الإشبيلي:المقرب (92-93)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:89-91، الأندلسي: الارتشاف (1136/3-1138)، الأنصاري: أوضح المسالك (206208/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل(200/1-203)، أبو الحسن: شرح الأشموني (213/1-216)، الأزهري: شرح التصريح على التوضيح (231/1-232)، السيوطي: الهمع (53/2-54)، حسن،عباس: النحو الوافي(480/1-484)، عيد، محمد: النحو المصفى(218220).

(5) الإشبيلي: المقرب:92-93.

كلام ابن عصفور أنه لم يقر، أو يعترف بجواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، إلا في حالةٍ واحدةٍ، وهي عندما يكون الخبران متحدين في المعنى دون اللفظ.

وهذا التعدد في الخبر على ثلاثة اضرب: [1]

الضرب الأول: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى، بحيث يكون كل واحدٍ مخالفاً للآخر في هذين الأمرين؛ نحو قولنا: بلادنا زراعي، صناعي، فكلمة(بلادنا)، مبتدأ، بعدها خبران مختلفان لفظاً ومعنى. وحكم هذا النوع جواز العطف و عدمه؛ أي جواز عطف الخبر الثاني على الأول وكذلك جواز عدم العطف.

وتجدر الإشارة هنا أنه في حال عدم العطف يعرب الثاني خبراً كالأول، أما في حال العطف، فلا يعرب خبراً، بل يعرب معطوفاً على الأول.

الضرب الثاني: أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط، وتشترك الألفاظ المتعددة في تأدية معنى واحد، وهو المعني المقصود، وهذا المعنى لايتحقق إلا بمجموعهما، كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا بالطويل، فتقول: (الرجلُ طويلٌ قصير)، تريد أنه متوسط، فكل من كلمتي:(طويلٍ، وقصيرٍ) لها معنى خاص يخالف الآخر، ولكنه ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود منه أن ينضم إلي المعنى الآخر؛ لينشأ عن إنضمامها معنى جديداً، هو متوسط. ولعل هذا النوع ما أشار إليه سيبويه في معرض حديثه عما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة حيث قال[2]:" وذلك قولك هذا عبدالله منطلق، حدثنا بذلك يونس، وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: على أننا عند الإعراب، نعرب كل مفردة من هذه المفردات خبراً مستقلاً، وحكم هذا النوع عدم جواز العطف فيه؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى، والعطف يشعر بغير ذلك خلافاً لأبي علي الفارسي[3]الذي جوز العطف في هذا النوع من التعدد. أما الأخفش[4]فيرى أن الثاني في هذا النوع لا يعد خبراً، وإنما يعد صفة للأول، فبذلك لا يكون من باب تعدد الخبر.

---

(1) حسن،عباس:النحو الوافي (480/1-484) .

(2) حسن،عباس: النحو الوافي (480/1-484) .

(3) ابن الناظم: شرح ابن الناظم:90.

(4) الأندلسي: الارتشاف(1137/3).

الضرب الثالث: أن يتعدد الخبر في لفظه ومعناه، وهذا التعدد إنما يكون عندما يتعدد المبتدأ نفسه حقيقة أو حكماً. ويتعدد المبتدأ حقيقة عندما يكون من متعدد، كأن يكون مثنى، أو جمعاً، نحو قولك:(الصديقان: مهندس وطبيب).

ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكماً، عندما يكون منفرداً (شيئاً واحداً)، ولكنه ذو أجزاء وأقسام نحو: جسم الإنسان رأس، وجذع، وأطراف. وحكم هذا النوع وجوب العطف فيه، حيث تعطف فيه الأخبار المتعددة على الخبرالأول، ومتى عطفت زال اسم الخبر، عن تلك الأخبار المعطوفة، وسمي اسماً معطوفاً فقط.

أما ابن يعيش فشأنه في هذه القضية شأن عامة النحاة من الإقـرار، والتأييـد لتعدد الخبر، دون أدنى معارضة، ويتضح ذلك من خلال قوله:[1] (يجوز أن يكـون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك، كما قد يكون له أوصاف متعددة، فتقول:(هـذا حلو حامض)، تريد أنه قد جمع بين الطعمين، كأنك قلت:(هذا مز)، فالخبر وإن كان متعدداً من جهة اللفظ، فهوغير متعدد من جهة المعنـى؛ لأن المـراد أنـه جـامع للطعمين، وهو خبر واحد، وتقول:(هذا قائم قاعد)، على معنى راكع.

يتضح لنا من خلال ما عرضه ابن يعيش، أنه قد تعرض للقسم الثـاني مـن الأقسام التي يتعدد فيها الخبر، وهو عندما يكون اللفظان(الخبران) مختلفـين لفظـاً متحدين معنى، وفي هذا النوع من التعدد كما أشير مسبقاً، لا يجوز العطف مطلقـاً وفق إجماع النحاة، خلافاً لأبي علي الفارسي الذي انفرد في إجازة العطف في هـذا النوع من التعدد؛ وذلك لأن اللفظين وإن اختلفا في اللفظ فهما يـدلان علـى معنـى واحد، فهما لذلك بمثابة اللفظ الواحد، وعطف اللفظ على نفسه غير جائز.

وأشار أيضا ابن يعيش إلى نوع آخر من أنواع التعدد في الخبر، ولكن دون أن يفصل فيه ذلك التفصيل الذي أورده في النوع السابق، وهذا النوع الذي ذكره ابـن يعيش هو الذي تكون فيه الأخبار المتعددة مختلفة لفظاً ومعنى، وقد اكتفى بأن مثـل على هذا النوع بقول الشاعر[2]:

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل(249/1).

(2) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه:189، سيبويه: الكتاب (48/2)،السيرافي: شرح أبيات سيبويه (39/2)، العيني: المقاصد النحوية(73/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (249/1)، الأنصاري: تخليص

ومن يَكُ ذَا بَتٍّ فَهذَا بتي   مقَيظٌ مصيفٌ مشتَي

يبدو من خلال الشاهد الذي ساقه ابن يعيش أنه أقر أيضاً بهذا النوع من التعدد دون أدنى تعليق، ففي هذا الشاهد وردت عدة أخبار متعددة في اللفظ، والمعنى لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة،(هذا)، وهذه الأخبار المتعددة هي:(بتي، مقيظ، مصيف، مشتي)، وحكم هذا النوع من التعدد جواز العطف ومنعه، فإن عطفت أعربت الأول(بتي) خبراً، والبقية، (مقيظ، ومصيف، ومشتي) أسماء معطوفة على بعضها بعضاً، وإن منعت العطف كانت أخباراً مستقلة تعود إلى مبتدأ واحد، هواسم الإشارة (هذا)، وقد تكون كما أشار سيبويه[1] في أحد الأوجه الجائزة في رفعها أنها أخبار لمبتدآت محذوفة، فيكون تقديرها في هذا الشاهد على هذا النحو: (هذا بتي)، و(هو مقيظ)، و(هو مصيف)، و(هو مشتي).

4.1 تقدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف.

من المعروف لدى النحاة[2]أنه متى تساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، وجاز أن يقع أي منهما مبتدأً، أو خبراً، وانعدمت القرينة فلابد حينئذٍ من تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً[3]؛ خشية اللبس، وذلك لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر يكون نكرة[4]، لاسيما أن الخبر في حقيقته ما هو إلا وصف للمبتدأ، والوصف لا يتقدم على الموصوف[5]، لذلك لابد من تقديمه على الخبر في حال استوائهما في التعريف والتنكير، شأنهما في ذلك شأن الفعل والفاعل من وجوب

الشواهد وتلخيص الفوائد:214، ابن منظور:لسان العرب (8/2)،(بتت)،456/7)،(قيض)،(201/9)، (صيف).

(1) الكتاب:سيبويه:الكتاب (83/2) .

(2) انظر الإشبيلي:المقرب:92، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (253/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:82، الأندلسي:الارتشاف (1099/3)، الأنصاري:أوضح المسالك (186/1)، الأنصاري: مغني اللبيب (521/1-522)، ابن عقيل:شرح ابن عقيل (182/1)، السيوطي: الهمع (32/2).

(3) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (253/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:82، السيوطي: همع الهوامع (82/2).

(4) ابن السراج: الأصول(59/1)، الأندلسي: الارتشاف (1099/3).

(5) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (178/1).

تقديم الفاعل على المفعول فـي حـال عـدم ظهورالحركـة الإعرابيـة عليهمـا كقولك:(ضرب موسى عيسى) عندئذ لابد من تقديم الفاعل. وتأخيرالمفعول به؛ لعدم وجود قرينة لفظية، أو معنوية تدل على الفاعل والمفعول.

ولكن قد يعدل عن هذا الأصل المتوارث لدى النحاة فيقدم الخبر[1]على المبتـدأ على الرغم من استوائهما في التعريف، والتنكير، ولكن هذا التقديم مشروط بوجـود قرينة لفظية، أو معنوية دالة على كل منهما، عندئذٍ يجوزأن يتقدم الخبـر، ويتـأخر المبتدأ.

وقد أشار أبو علي الفارسي[2] في المقتصد أنه متى تساوى المبتدأ أوالخبر في التعريف، فلك الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ، أو الخبر، ولعل هذا أيضاً هو ظاهر قول سيبويه[3]في باب كان، أما في حال انعدام هذة القرينة فلا مفر من تقـديم المبتدأ على الخبر دون أدنى شك، وهو ما عليه إجماع النحاة.

أما ابن يعيش فقد أشار إلى ذلك في معرض حديثه عن هذه القضية حيـث قال:[4]"وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه مما يشكل ويلتـبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً، ومخبراً عنه فأيهما قدمت كـان المبتـدأ، ونظير ذلك الفاعل، والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجـوز تقديم المفعول وذلك نحو: (ضرب موسى عيسى) اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليـلٌ على المبتدأ منهما".

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:[5]

لُعَـابُ الأَفَـاعِـي القَـاتِـلاتِ لُعَـابُـه

وقوله: [6]

---

(1) انظر السيوطي: همع الهوامع (32/2)

(2) انظر الأندلسي: الارتشاف (1099/3)

(3) سيبويه: الكتاب (149/1-150).

(4) ابن يعيش:شرح المفصل (247/1- 248)

(5) البيت بلا نسبة في الجاحظ:الحيوان(67/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (248/1)، الإسترابادي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (253/1).

(6) البيت بلا نسبة في ابن الأنباري: الانصاف (66/1)، ابن يعيش:شرح المفصل(248/1)، انظر الإسترابادي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب(253/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم :82

بنـُونَا بنـُو أَبنَائِنـا وبنَاتُنـَا   بنُوهـن أَبنَاء الرجـال الأَباعِـدِ

يتضح لنا من خلال ما أورده ابن يعيش أنه لم يجز تقدم الخبر على المبتـدأ في حال تساويهما في التعريف والتنكير، بل لابد حينئذٍ من تقدم المبتدأ على الخبـر، أما في حال توفر القرينة فعندئذٍ يجوز تقدم الخبر حتى وإن تساويا فـي التعريـف والتنكير، لذلك لاحظنا أنه قد استشهد على اجازة ذلك ببيتين من الشعر، كان الشاهد في كليهما أن الخبر قد تقدم على المبتدأ على الرغم من تساويهما في التعريف.

فالبيت الأول شبه فيه لعاب المهجو في سميتِهِ وخطورتـه بلعـاب الأفـاعي القاتلة، وليس العكس، وبما أن الخبرأشمل وأعم من المبتدأ[1] لذلك يكون الخبر فـي هذا البيت:(لعاب الأفاعي)؛ لأنه أقوى في التشبيه من لعاب المهجو الذي هو المبتدأ، فنظراً لوجود القرينة المعنوية في هذا البيت، جاز تقدم الخبر على المبتدأ.

أما البيت الثاني الذي استشهد به ابن يعيش على اجازة تقدم الخبرعلى المبتدأ، على الرغم من تساويهما في التعريف، كانت القرينة فيه أيضاً معنوية، لذلك جاز أن يتقدم الخبر على المبتدأ على الرغم من استيفائهما حق الابتداء بأيهما شئت، إلا أنـه قدم الخبر؛ لتوفر تلك القرينة المعنوية، وهي أنه قد شبه أبناء الأبناء فـي المنزلـة والعطف والحنان بالأبناء أنفسهم وليس تشبيه الأبناء في تلك المنزلة بأبناء الأبنـاء؛ لأن الأصل في عاطفة الحب، والعطف، والحنان للأبناء، وليس لأبناء الأبناء.

يتراءى لي من خلال ما سبق أن التأويل الذي استبده النحاة لإجـازتهم تقـدم الخبر على المبتدأ في هذه الصيغ ليس في موضعه؛ وذلك لأن النحاة قد توقفوا فـي شرحهم للبيت أو في فهمهم للبيت عند جزئية معينة، وتركوا الجزئية الأهـم التـي تعطي المعنى الحقيقي للبيت، حيث إن الشاعر على ما أعتقد لم يرد المعنـي الـذي ذهب إليه النحاة، وإنما أراد أن يقول: إن بني أبنائنا أبناؤنا في النسب، أما بنو بناتنا فليسوا أبناءنا؛ لأنهم لا ينتسبون لنا، بل ينتسبون للرجال الأباعد، وعلى هذا يكـون السبب في تقديم الخبر ليس للعلة التي ذكرها النحاة على ما أعتقد، وإنما للـضرورة الشعرية، حيث إن البيت على البحر الطويل ويستقيم الوزن على ما ذكره الـشاعر، ولو أراد أن يقول: بنو أبنائنا بنونا لأنكسر البيت وخرج عن الوزن.

---

[1] الأندلسي:انظر الارتشاف (1099/3) .

5.1 إضمار الفاعل.

بدايةً لابد من الإشارة إلى أن هنالك فرقاً[1] واضحاً ما بين الاستتار والحذف. فالاستتار يوصف به الضمير، وهو في حكم المذكور، أما الحذف فهو من صـفات الاسم الظاهر، والمحذوف يعد غير موجود أصلا.

أما عن حذف الفاعل فالرأي المشهور فيه لدى النحاة عدم جـواز حذفـه؛[2] لكونه من العمد[3]؛ ولأن الفعل مع الفاعل كجزأي الكلمة لا يـستغني أحـدهما عـن الأخر، أما الكسائي[4] فهو الوحيد الذي أجاز حذف الفاعل إن كان ثمة دليـل يـدل عليه، ومنع ذلك بقية النحاة[5]؛ وذلك لأن كل موضع ادعى فيه الكـسائي الحـذف، الإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة عندئذ تحوج إلى الحذف.

ومع ذلك فقد رصد بعض النحاة المواضع التي قد يحـذف فيهـا الفاعـل والتي من أبرزها[6]:

مع الفعل المبني للمجهول، وذلك نحو قوله تعالى:(وغِيض الماء) [7]، وقوله تعالى: [8] (قُضِي الأمر الذِي فِيهِ تَستَفْتِيان).

في الاستثناء المفرغ، وذلك نحو قولك:(ما حضر إلا هند).

في(أفعل) الذي على صورة الأمر في التعجب، إذا كان معطوفاً، على مثله، نحو قوله تعالى:(أسمِع بِهِ وأَبصِر)[9] فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعـل اسـمع عليه، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعل هذا على صورة الفضلة، فإنـه

---

(1) عيد، محمد:النحو المصفى (399)

(2) انظر الأنصاري: شرح شذور الذهب (220)، السيوطي: الهمع (255/2)

(3) أبو الحسن:شرح الأشموني (387/1)

(4) ابن مالك:شرح الكافية الشافية (268/1)، الأندلسي:الارتشاف (1324/3)، الأزهري:شرح التصريح (399/1)

(5) الأنصاري:حاشية أوضح المسالك (82/2)

(6) المصدر نفسه (82/2)

(7) هود:44

(8) يوسف:41

(9) الكهف:26، مريم:38

مجرور بالباء الزائدة دائماً، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمهـا وهـو جواز الحذف.

فاعل المصدر،نحو قوله تعالى[1]: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَـسْغَبَةٍ*يَتِيمـاً ذَا مَقْرَبَةٍ)، فإن فاعل(إطعام) محذوف وتقديره:أوإطعامك في يوم... وقد ذكر مفعـول هذا المصدر في الكلام، وهو قوله: (يتيماً).

فاعل الأفعال المكفوفة بـ(ما)، وهي ثلاثة أفعال:(قل، طالَ، كثُر)، تقول:قلما يحضى بالخير الكسول، وكثُر مانهيتُك عن التواني، وطالما سعيتَ في الخير، فـإن جعلت(ما) مصدرية لم يكن الكلام من هذا الباب،وكانت(ما) ومادخلت عليه في تأويل مصدرفاعل، والتقدير: قل حظوتُ كسولٍ بالخير، وكثُر نهي إياك، وطال سعي فـي الخير.

ن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية[2]اقتضت حذفه، وذلك مثل التقاء الساكنين الذي اقتضى حذف واو الجماعة في نحو قولك: (يا قوم اضربن)، وحـذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك:(يا هند اضربن). ونحو ذلك قولهم:(إذا كان غداً فأتني)، وإلى ذلك أشار ابن يعيش في أثناء عرضه لهذه القضية، حيث قال[3]:"ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه:(إذا كان غـداً فـأتني)، يريد:إذا كان مانحن عليه غداً فأتني، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه، وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر".

يتضح من خلال ماساقه ابن يعيش حول هذه القضية أنه من المنكرين لقضية حذف الفاعل مطلقا؛ وذلك لأنه يرى أن الفاعل من العمد، ومن الأركان الرئسية في الجملة، والتي لايمكن الاستغناء عنها مطلقا، ويرى أن كل ماقيل حول ذلك هو مـن باب الإضمار لاأقل ولا أكثر، لذلك فهو يرى أن المسوغ الحقيقي لحذف الفاعل في قوله: (إذا كان غداً فأتني)، هوالقرينة الحالية، أي لدلالة الحال عليه، والتقـدير: (إذا كان الأمر أو الشيء غداً فأتني)، وبذلك يكون ابن يعيش مخالفا للكسائي في مذهبـه

---

(1) البلد:14

(2) المغالسة:النحو الشافي : 140

(3) شرح المفصل (213/1)

الذي يجيز من خلاله حذف الفاعل إن كان ثمة قرينة تدل عليه. وليس أدل على مخالفة ابن يعيش للكسائي في هذه القضية من تعليقه على البيت الذي كان قد اعتمده الكسائي كدليل على جواز حذف الفاعل وهو قول الشاعر:[1]

فإن كان لايرضيك حتى تَردني إلى قَطَري لا إخالك راضيا

وموضع الشاهد في البيت في قوله: (فإن كان لايرضيك)، فالكسائي[2]ذهب إلى أن اسم (كان) محذوف على تقدير كونها ناقصة، أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف، أما الفراء[3] فقد حمله على المعنى، قال: لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقا على المعنى.أما البصريون[4]وابن يعيش)[5] فيرون أنه على إضمار الفاعل، وليس على حذفه، بل لابد عندهم من أحد أمرين[6]:ـ

أولهما:أن يكون الفاعل مذكوراً في الكلام.

وثانيهما:أن يكون مضمراً، ولما لم يكن في هذا الكلام مذكوراً يصلح أن يكون اسماً لكان، أو فاعلاً لها على رأي ابن يعيش، قالوا: إن اسمها أو فاعلها مضمراً جوازاً تقديره:(هو)، ولما كان لابد لضمير الفاعل من عائد بارزٍأو مستترٍ، ولم يكن في هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعاً لهذا الضمير، قالوا: إن المسوغ لحذفه أنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع.

يبدو لي من خلال ماسبق أن ماذهب إليه ابن يعيش والبصريون من عدم إجازتهم حذف الفاعل، وتأويل ما ورد على خلاف ذلك، على الإضمار، هو الأفصح، والأقرب للصواب؛ وذلك لأن الفاعل ركن أساسي في الجملة، لايمكن الاستغناء عنه، وبما أنه لايمكن الاستغناء عنه، ولا يتم المعنى إلا به، إذن لابد من وجوده، وهذا الوجود، قد يكون من خلال ذكره مصرحاً به في الجملة، وقد يكون

---

(1) البيت لسواد بن المضرب في الأزهري: شرح التصريح (398/1)، العيني:المقاصد النحوية (202/2)، وبلا نسبة في ابن جني:الخصائص (200/2)، ابن يعيش شرح المفصل (213/1)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (268/1) الأنصاري: أوضح المسالك (81/2)، الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (239)

(2) الارتشاف (1324/3)، صفوت:الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (238/2)

(3) نقلا عن ابن جني:الخصائص (200/2)

(4) الأنصاري:أوضح المسالك (83/2)

(5) ابن يعيش:شرح المفصل (213/1)

(6) الأنصاري:حاشية أوضح المسالك (82/2)

من خلال إضماره، عندئذ يدل عليه السياق، دون أدنى عناء لتقديره، وهو مـايمكن أن يسمى بالقرينة، أو بدلالة الحال.

6.1 حذف عامل الفاعل بعد إن الشرطية.

من المعلوم لدى النحاةِ أن الفاعل قد يذكر، وعامله الرافـع لـه قـد يكـون مذكورا، وقد يكون محذوفا، وهذا الحذف لا يكون الابوجود دليل عليه، وهو مايسمى في عرف النحاة بالقرينة، والأصل في الكلام العربي الذكر لا الحذف، ولكن مـادام يوجد في الكلام ما يدل على ذلك المحذوف دون إحداث أدنى لبس في المعنى فـلا بأس عندئذ من الحذف، وعامل الفاعل في ذلك شأنه بقية أبواب النحو مـن جـواز الذكر أو الحذف.

أما عن الحالات التي يجوز فيها أن يحذف عامل الفاعل فهي بإجماع النحاة[1]

إذا كان المبتدأ جواباً عن استفهام محقق[2]ولعل المقصود بالإستفهام المحقـق هنا أنه قد وقع وتم، ويكون ظاهر الأداة[3]كأن نقول مثلا:(زيد) في جواب من قـرأ؟ فنقول: زيد. إذ التقدير: قرأ زيد. فزيد هنا فاعل لفعل محذوف دل عليـه الـسياق، ومثله قوله تعالى[4]:(ولَئِن سأَلْتَهم من خَلَقَ الـسماواتِ والأرض ليقُـولُن اللهُ)، أي: خلقهن الله.

فالحذف هنا جائز لا يضير المعنى بشيء، ولو ذُكر على ما أظن لكـان أجـوداً وصار ذكر الفعل بمثابة التأكيد.

ويحذف جوازاً كذلك إذا كان جواباً عن استفهام مقدر[5]والمقصود بالإستفهام المقدر الذي ليس ظاهرا، ولكن يكون مقدراً ضمنياً من غير التصريح بأداته ودلالته، وذلك نحو قولك: [6]ظهر المصلح فاشتد به الفرح...العلماء ،القادة، الجنود، والتقدير:

---

(1) انظر في هذه القضية المبرد:المقتضب (72/2_77)، ابن جني: الخصائص(156/2-157)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (264/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (160-161)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (191/1-195)، الأندلسي :الارتشاف (1322/3-1323)، الأنصاري:أوضح المسالك(82/2-88)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (2-371-372)

(2) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (160)، ابو الحسن: شرح الأشموني (303/1)

(3) حسن،عباس:النحو الوافي (73/2)

(4) لقمان (25)

(5) الأنصاري:أوضح المسالك (83/2)

(6) حسن،عباس:النحو الوافي (73/2)

فرح به العلماء وفرح به القادة وفرح به الجنود، فكـأن ذلـك كـان جوابـا عـن سؤال،(من فرح به؟)، لذلك كان الجواب:العلماء، القادة،الجنود، فتكون على ذلك هذه الأسماء فاعلاً لفعل محذوف تقديره فرح)، ومن ذلك قوله تعالى[1]في قـراءة ابـن كثير[2] (كَذَلِكَ يوحى إِلَيكَ وَإِلَى الذِينَ مِن قَبلِكَ اللَّهُ)، والتقدير: أوحى إليك والى الذين من قبلك الله، فكأنه جواب عن سؤال ضمني: (من الذي أوحى إليك ولمن قبلك؟).

وإلى ذلك أشار ابن يعيش عندما عرض لهـذه القـضية،ولكنه لـم يفـصح بمصطلحي الاستفهام المحقق و الاستفهام المقدر اللذين يجوز فيهما حـذف عامـل الفاعل، ولكن مضمون كلامه يدل عليهما، وإن لم يفصح بهما.

قال ابن يعيش[3]: "اعلم أن الفاعل قد يذكر، وفعله الرافع له محذوف؛ لأمـر يدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً، أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلا في الجملة، فيسأل عـن الفاعل فيقول:(من ضربه؟)، أو (من قتله؟) فيقول المسؤول:(زيد، أو عمرو)، يريـد ضربه زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم ينطق بـه؛ لأن السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ومن ذلك قوله تعالى[4]:(يسبح لَـه فِيها بِالْغُدو و الآصال رِجالٌ) بفتح الباء في قراءة[5]عاصم وابن عامر. وذلك أنه بناه لما لم يسم فاعله، فأقام الجار و المجرور بعده مقام الفاعل، ثم فسره من يسبح على تقدير سؤال سائل(من يسبحه؟)، فقال رجال)، أي: يسبح له رجال، فرفع (رجـالا) بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه(يسبح)؛لأنه لما قال(يسبح له)،دل علـى أن ثـم مسبحا".

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أنه قد أشار إلى الحالات التي يجوز فيها الحذف لعامل الفاعل جوازاً، وهي إذا كان جواباً عن استفهام محقق أو مقدر، وقـد استشهد على ذلك ابن يعيش ببيت من الشعر، وهو قول الشاعر[6]:

---

(1) الشورى :3

(2) أبو الحسن:انظر شرح الأشموني (393/1)

(3) ابن يعيش:شرح المفصل (214/1)

(4) النور:36،37

(5) الدمياطي:الإتحاف :325، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر (332/2)، الفراء: معاني القران (253/2)

(6) البيت للحارث بن نهيل في سيبويه: الكتاب(288/1)، وللبيد في ملحق ديوانه (362)، وللحارث بن ضرار في السيرافي:شرح أبيات سيبويه (205/1)، ولنهشل بن حري في العيني

لِيبــْكِ يزيــد ضارع لِخصومةٍ   ومختبــطٌ مما تطيــح الطوائح

موضع الشاهد في البيت في قوله:(ضارع) فقد رفعه الشاعر على أنه فاعـل لفعل مضمر مفهوم من خلال السياق، تقديره:يبكيه ضارع، والذي سـوَغ الحـذف لعامل الفاعل في هذا الموضع أن الكلام يقع في جواب استفهام مقدر، كأنه قيل لـه من يبكيه؟) قيل: يبكيه ضارع لخصومةٍ.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصمعي[1] قد روى البيت برواية أخرى علـى بنيـة الفاعل، وهي (لُيبكِ يزيد ضارع لِخصومةِ)، وبهذه الرواية لا يكون ثمة شاهد فـي البيت.

ومن الحالات[2]التي يحذف فيها عامل الفاعل جوازاً ولم يتعرض ابن يعـيش لذكرها إذا أُجيب به نفي، وذلك كقول القائل[3]:

تَجلّدتُ حتى قِيــْلَ لم يعر قلبــه   مِن الوجدِ شَيء قُلْتُ بلْ أَعظم الوجدِ

أما عن موضع الشاهد في هذا البيت فهو في قوله:(بل أعظم الوجد) حيـث رفع (أعظم)على أنه فاعل لفعل محذوف يدل عليه السياق، تقديره:(بل عراه أعظـم الوجد)، وهذا الفعل مجاب به على كلام منفي سابق، وهو قول القائلين:(لم يعر قلبه من الوجد شيء).

وكذلك يحذف جوازا[4] إذا استلزمه فعل قبله حينئذٍ لابد من تقدير فعل لذلك المرفوع، مناسب للسياق.

ومن ذلك قول الشاعر[5]:

أسقــى ألإلاه عــدواتِ الوادي   وجــوفَه كُــل مِلــث غــادي

كُــل أجــش حالِــكِ الســوادِ

المقاصدالنحوية (205/2)، البغدادي:وخزانةالأدب (309/1،303)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (214/1)، الفارسي: شرح شواهد الإيضاح (94)

(1) ابن يعيش:شرح المفصل (215/1)

(2) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (160-161)، أبو الحسن:شرح الأشموني (394/1-395)

(3) البيت بلا نسبة في العيني: المقاصد النحوية (223/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (394/1)، الأزهري: شرح التصريح (363/1)، الأنصاري: تخليص الشواهد (478)

(4) ابن الناظم:شرح ابن الناظم:(160)

(5) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (173)، العيني: المقاصد النحوية (204/2)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (289/1)، ابن جني: الخصائص (193/2)، ابن جني:المحتسب (117/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (160، أبو الحسن: شرح الأشموني (394/1)

يتضح من خلال الشاهد أن الشاعر قد رفع (كل)على أنه فاعل لفعـل محـذوف تقديره(سقاها كل أجش حالكِ السوادِ)؛وذلك لاقتضاء (كل) ذاك الفعل.

أما عن إضمار عامل الفاعل وجوباً[1]، فذلك حينما يكون مفسراً بما بعده فاعله من فعل آخر مسند إلى ضميره، أو ملابسه ولعل المقصود بالملابسة[2]هنا، هو ذلك الاسم المضاف إلى الضمير، ويكون بينه وبين الفاعل صلة، أو قرابة بـسبب هـذا الضمير كقولك:هلا حضر والده فأحسن استقباله، والتقدير: هلا لابس زيـد حـضر والده، ولا يجوز أن يظهر هذا الفعل؛ لأن الفعل الظاهر هو كالبدل من اللفظ بالفعل، لذلك لايجوز الجمع بينهما.

يتضح لي من خلال ماسبق أن عامل الفاعل يضمر وجوبـاً، إذا كـان عامـل الفاعل مفسراً من خلال الفعل المضاف الذي يأتي بعد الفاعل، حيـث يكـون هـذا الضمير عائداً على الفاعل المتقدم، وكذلك إذا كان هناك ملابسة مابين الفاعل والاسم الضاف إلى الضمير كما في المثال السابق.

أما الحالة الثانية التي يكون فيها عامل الفاعل مفسراً بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره فلا يكون ذلك إلا في (إن) الشرطية، وكذلك (إذا)، إذ يكون تقدير العامل من جنس الفعل المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة[3]إحدى القضايا الخلافية مابين علماء الكوفة والبصرة، ففي الوقت الذي قال فيه البصريون إن الاسم مرفوع بعد (إن) بإضمار فعل من جنس الفعل المذكور، ذهب الكوفيون إلـى أنـه مرفوع بالضمير العائد من الفعل المذكور، أما الأخفش فيرى أنـه مرفـوع علـى الابتداء.

أما ابن يعيش فقد أشار إلى هذه القضية(حذف عامل الفاعل بعد إن الـشرطية) عندما عرض لقوله تعالى[4]:(وإِن أَحد مِن المشْرِكِين استَجارك فَأَجِره حتى يـسمع كلام اللهِ)، حيث قال[5]:" فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، الـذي هـو (استجارك)، والتقدير:(إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره)، وذلـك أن

---

(1) أبو الحسن:شرح الأشموني (396/1)
(2) حسن،عباس:النحو الوافي (73/2)
(3) الأنباري:الإنصاف (615/2- 620)
(4) التوبة:6
(5) ابن يعيش:شرح المفصل(218/1)

(إن) في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام)؛ وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها، وسائر حروف الجزاء نحو(من) و(متى) لهـا مواضـع مخـصوصة، فـ(من) شرط فيمن يعقل، و(متى) شرط في الزمان، وليس (إن) كذلك، بـل تـأتي شرطاً في الأشياء كلها، فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ، ويقدر له عامل"

هذا وقد استشهد ابن يعيش على هذه الحالة التي يحذف فيها عامـل الفاعـل وجوباً بقول النمر بن تولب[1]:

لاتَجزعِـي إن منْفِساً أهلكْتُـه وإذَا هلكْتُ فَعِنْد ذَلِك فَاجزعِـي

حيث نصب (منفسا) على أنه مفعول به لفعل محذوف دل عليه الظاهر، تقديره: (أهلكت منفساً)؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي فعلا مظهراً، أو مضمرا. هذا على رواية البصريين، أما الكوفيون فيروونه برفع (منفس) بفعل مضمر مفسر بالمذكور إذا التقدير عندهم: إن هلك، أو أُهلِك منفس.

ولعل السبب وراء وجوب[2]الحذف في هذا المثال وغيـره إذا كـان الاسـم المرفوع مسبوقا بـ (إن)، أوبـ (إذا)، كما في قوله تعالى[3]:(وإذَا السماء انْـشَقتْ)؛ فهو أن الفعل الظاهر أصبح كالعوض من الفعل المضمر، لذلك لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.

وكذلك استشهد ابن يعيش على وجوب حذف عامل الفاعل بعد (إن)الشرطية ببيت الحماسة[4]:

إذاً لقَام بِنَصـري معشَر خُشُـن عِنْد الحفِيظَـةِ إن ذُو لوثَةٍ لانَـا

والشاهد في البيت أن الشاعر قد رفع الاسم (ذو) بعد (إن)الـشرطية بفعـل مضمر يفسره الظاهر، ويكون على ذلـك التقـدير:(إن لان ذو لوثـة لان) ولـيس بالمضمر المذكور، كما زعم الكوفيون.

---

(1) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (72/1)، سيبويه: الكتاب (134/1)، المبرد:المقتضب (74/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (218/1)، ابن مضاء:الرد على النحاة (114)، المرادي: الجنى الداني (72)، الأنصاري: شرح قطر الندى (212)، شرح شواهد مغني اللبيب (472/1)،(829/2)

(2) ابن الأنصاري:انظر حاشية أوضح المسالك (88/2)

(3) الانشقاق: 1

(4) االبيت للحماسة في ابن يعيش: شرح المفصل (219/1)، ولقريظ بن أنيق في البغدادي: خزانة الأدب (441/7)، السيوطي:وشرح شواهد مغني اللبيب (68/1)، وبلا نسبة في السيوطي:شرح شواهد مغني اللبيب (643/2)،

ابن منظور: لسان العرب (140/13)(خشن)

ومن خلال ما تقدم نلاحظ ابن يعيش قد اعتمد الرأي البـصري فـي كـل التخريجات التي قيلت في الأبيات التي سبقت حول هذه القضية، وهـي أن الاسـم يكون مرفوعاً بفعل مضمر مفسر بالظاهر، وليس بالمضمر المتصل بالفعل، أو على الأبتداء كما زعم الأخفش[1].

ويتضح موقفه كذلك من خلال رده لرأي الفراء[2]الذي ذهب إلى أن(أحد) في قوله تعالى[3](وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) مرفوع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في(استجارك)، حيث يرى ابن يعيش[4]أن هذا القول فاسـد لأنه لو رفع (أحد) على ما قال الفراء لأصبحت استجارك خبراً لـ(أحد)، وصـار الكلام كالمبتدأ والخبر، وهذا ما لايجوز عند البـصريين، وإن كـان جـائزاً لـدى الكوفيين، حيث يرى البصريون أن (إن) لا يأتي بعدها الا جملة فعلية، أما الكوفيون فقد خالفوا ذلك وأجازوا أن يليها جملة اسمية.

وتجدر الإشارة إلى ورود بعض الصيغ[5]في العربية يرتفع بعدها الاسم وذلك بتقدير فعل كالسابق، ومن ذلك الاسم الوارد بعد (لو) الشرطية، فهذا الاسـم يرتفـع على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، كما في قول العرب[6]: (لو ذات سوار لطمتني)، على تقدير:(لو لطمتني ذات سوار لطمتني)؛ وذلك أن(لو) تقتـضي الفعل لا الاسم شأنها في ذلك شأن(إن) الشرطية.

يتراءى لي مما سبق أن ماذهب إليه البصريون وابن يعيش في هذه القـضية هو الأرجح في أن الرافع للاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية الفعل المضمر ولـيس الضمير العائد كما ادعى الكوفيون؛ وذلك لأن الضمير العائد في الفعل هـو نفـسه الاسم المرفوع المتقدم، ولا يجوز أن نقسيه على قولهم[7]:(جاءني زيد الظريـف)؛ وذلك لأن الظريف بدل من زيد ، وقد جاز أن يكون بدلاً؛ لتأخر البدل عن المبـدل

---

(1) الأندلسي:انظر الارتشاف (1322/3)
(2) ابن يعيش: شرح المفصل (219/1)
(3) التوبة :6
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (219/1)
(5) القرالة ساهر:الأصول النحوية عند الحيدرة اليمني (رسالة ماجستير):61
(6) ابن دريد:جمهرة الأمثال(193/2)، ابن عبد ربه:العقد الفريد (129/3)، الميداني: مجمع الأمثال(174/2)
(7) الأنباري: الإنصاف :(619/2)

منه، أما هاهنا فلا يجوز أن يكون الاسم المتقدم بدلاً من الضمير؛ وذلك لتقدم المبدل منه على البدل، وذلك مالا يجوز.

7.1 زيادة الباء في الفاعل.

لقد ذكر النحاة[1]أن من المعاني التي تأتي عليها (الباء) أن تكون زائدة للتوكيد. وزيادتها لم تقتصر على موضع واحد، وإنما جاءت في عدة مواضع هي:

مع الفاعل، وهو محور هذه القضية، وزيادة(الباء) مع الفاعل أيضا على ثلاثة أضرب[2]: لازمة، وجائزة، وفي الضرورة.

فأما اللازمة فهي التي تكون زائدة في فعل التعجب(أفعل بـ ـ)، وهذا على مذهب سيبويه[3]وجمهور البصريين، ويرى الفراء[4]والزجاج[5]أنها زائدة مع المفعول، وجعلوا فاعل (أحسن) ضمير المخاطب.

وأما الجائزة في الاختيار فهي التي تكون في فاعل الفعل (كفى)، بمعنى(حسب)، نحو قوله تعالى[6]:(كَفَى بِاللهِ شَهِيداً). قال سيبويه[7]في باب الفاعل:" وكما تقول:نُبئتُ زيداً يقول ذاك، أي عن زيد. وليست(عن)، و(على) هاهنا بمنزلة(الباء) في قوله تعالى[8]:(كَفَى بِاللهِ شَهِيداً)، وليس بزيد؛ لأن (عن)، و(على) لا يفعل بها ذاك، ولا (بمن) في الواجب"

يتضح من خلال قول سيبويه أن (عن)، و(على) لاتستعملان زائدتين كما هو الحال في (الباء) كما في قوله تعالى[9]:(كَفَى بِالله شَهِيداً).

أما ابن السراج[10] فقد أجاز زيادتها في الفاعل، وأجاز أيضا وجهاً آخر، وهو أن يكون فاعل (كفى) ضميراً عائداً على المصدر المفهوم من (كفى)، كأنه

---

(1) انظر الرماني: معاني الحروف (36-37)، ابن يعيش: شرح المفصل (4/477-479)، المرادي:الجنى الداني (48-50)، الأنصاري: مغني اللبيب (1/123)، الأنصاري: أوضح المسالك (3/32-35)، الأزهري: شرح التصريح (1/648-649)

(2) المرادي:انظر الجنى الداني (48)، الأنصاري: مغني اللبيب (1/123)

(3) المصدر نفسه (47)

(4) المصدر نفسه (47)

(5) الزجاج: حروف المعاني (36)

(6) النساء:166

(7) سيبويه: الكتاب (1/38)

(8) النساء:166

(9) النساء:166

(10) ابن السراج: الأصول (2/160)، المرادي: الجنى الداني (49)

قال: كفى هو أي الاكتفاء بالله، فعلى ذلك لا تكون (الباء) زائدة. وقيد الأستاذ أبو جعفر بن الزبير[1] زيادة (الباء) في (كفى) بأن تكون بمعنى (حسب)، أما إن كانت بمعنى (وقى) لم تُزد في فاعل (كفى)، كما هو الحال في قوله تعالى[2]:(وكَفَى اللهُ المؤْمِنِين القِتَاْلَ) ، وقوله تعالى[3]:(فَسيكْفِيكَهم اللهُ).

أما الزائدة في الاضطرار فتكون بسبب الضرورة الشعرية، وهي في مجموعة من الأبيات المحفوظة سنذكرها عند الحديث عن موقف ابن يعيش حيال هذه القضية.

أما ابن يعيش[4] فقد أشار إلى مواضع زيادة حرف(الباء) وذكرها بالتفصيل مع طرح أمثلة عليها، والتي منها، زيادتها في المبتدأ، والخبر، والمفعول، وفي خبر ليس، و(ما) الحجازية، وكذلك زيادتها في الفاعل، ولكن عندما أشار إلى زيادتها مع الفاعل لم يفصل فيها ذلك التفصيل الذي فصله المتأخرون من النحاة، من أنها قد تزاد لزوماً أو اختياراً أو اضطراراً، فقط اكتفى بالإشارة إلى أنها تزاد في موضعين اثنين فقط، هما: في فاعل الفعل (كفى)، وكذلك في فعل التعجب(أحسن بـ).

هذا وقد استشهد ابن يعيش على زيادتها اضطراراً ببيتين من الشعر، ولكن دون أن يشير أن مسوغ الزيادة للباء الضرورة الشعرية، والبيتان هما، قول امرئ القيس[5]:

ألا هلْ أتَاها والحوادِثُ جمةٌ ... بِأَن امرأَ القَيسِ بن تَمِلكَ بيقَرا

وموضع الشاهد[6] في البيت في قوله:(بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا)، حيث زاد الشاعر (الباء) مع الفاعل المرفوع المحل، والمعنى ألا هل أتاها ذهاب امرئ القيس بن تملك.

واستشهد أيضا على زيادة الباء مع الفاعل للضرورة بقول الآخر[7]:

---

(1) الأندلسي: الارتشاف (1700/4)
(2) الأحزاب : 25
(3) البقرة :137
(4) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (478-477/4)
(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه (392)، ابن جني: الخصائص (336/1)، ابن جني: المنصف (84/1)، ابن يعيش:شرح المفصل (476/4)، وبلا نسبة في المرادي: الجنى الداني (50) .
(6) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (476/4)
(7) البيت لقيس بن زهير في السيرافي: شرح أبيات سيبويه (323/1)، العيني:المقاصد النحوية (1/ 230)،

ألـم يأتِيـك والأنبـاء تَنْـمِي   بِـما لاقَـتْ لبـون بنـي زيادِ

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(بما لاقت)، حيث زاد الشاعر(الباء) في الفاعل (ما) للضرورة.

قال ابن يعيش[1]:"والمراد ما لاقت لبون بني زياد.

8.1 مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة.

من المعروف لدى النحاة[2]أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، في باب (كان) وأخواتها، فإنه لابد من جعل المعرفة اسماً لكان وأخواتها، والنكرة خبراً لها، وذلك نحو(كان زيد قائماً)؛ لأن ذلك بمنزلة المبتدأ والخبر، حيث إن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، بغض النظر عن الخبر، ولا يعكس ذلك إلا في الشعر.

أما سيبويه فقد أجاز ذلك في باب(إن) وأخواتها، حيث قال[3]:" وتقول: إن قريباً منك زيداً، إذا جعلت قريباً منك موضعه، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت: إن قريباً منك زيد"

أما ابن يعيش[4] فقد عرض لهذه القضية أيضا وبين أنه إذا مااجتمعت معرفة ونكرة في هذا الباب فلا بد من تقديم المعرفة وتأخير النكرة على أنها خبر لكان، وإذا اضطر شاعر بعكس ذلك بأن يجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر، فإنما يحمله على ذلك أن المبتدأ والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيهما تعرف فقد تعرف الآخر، لذلك مجمل رأيه نابع من آراء السابقين[5].

وجوز ابن مالك ذلك بأن يخبر بالنكرة عن المعرفة ولكن شريطة حصول الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة. قال ابن مالك[6]:" ولما كان المرفوع هنا

السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (323،808)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (316/3)، ابن جني:الخصائص (333/2-337)، الأنباري: الإنصاف (30/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (478/4)، المرادي:الجنى الداني (50)، الأنصاري: مغني اللبيب (126/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (83/1،387)

(1) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (478/4)

(2) انظر سيبويه: الكتاب (406/1،88)، ابن مالك: شرح التسهيل (337/1- 338)، الأندلسي:الارتشاف (1178/3)، الهمع (96/2)

(3) سيبويه:الكتاب (142/2)

(4) ابن يعيش:شرح المفصل (340/4)

(5) سيبويه: الكتاب (142/2)، المبرد:المقتضب (92/4)

(6) ابن مالك: شرح التسهيل (337/1)

مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غيرصفة. محضة"

ولعل هذا ماأشار إليه أبو حيان الأندلسي(1) فهو يرى أنه إذا كان للنكرة مسوغٌ بأن تأتي في هذا الموضع، كأن تكون مسبوقةً باستفهامٍ، أو نهيٍ، أو نفيٍ، أو تكون مخصوصةً بوصفٍ، أو إضافةٍ، وكانت تبين المعنى في الإخبار بالنكرة عن المعرفة كان ذلك مقلوبا، وذلك نحو(أكان قائم زيدا)، إذا أردت أن المعنى أكان زيد قائما.أما إن كان العكس، أي: تبين المعنى من خلال الإخبار بالمعرفة عن النكرة لم يكن مقلوبا؛ وذلك لأن الأصل يقتضي الإخبار بالمعرفة عن النكرة، واستشهد ابن يعيش على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة بقول الشاعر(2):

قِفِي قَبلَ التفَرقِ ياضباعا   ولا يـَكُ موقِفٌ مِنـْكِ الوداعا

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(ولا يك موقف منك الوداعا)، حيث رفع الشاعر (موقف) وهو نكرة على أنه اسم لكان، ونصب (الوداع) وهو معرفة على أنه خبر لكان، والعرف النحوي يقتضي خلاف ذلك، فهو ينص على أن تكون المعرفة اسماً لكان، والنكرة خبراً لها؛ لأنه قائم مقام المبتدأ. والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والنكرة تكون الخبر. ويرى ابن يعيش(3) أنه لربما سوغ ذلك مجيء النكرة (موقف) موصوفة بشبه الجملة(منك)، حيث إن النكرة إذا وصِفت قربت من المعرفة، لذلك جاز الابتداء بها، وعلى ذلك يكون تقدير الكلام:(ولا يك موقفٌ كائن منك الوداعا).

واستشهد أيضا ابن يعيش على جواز ذلك بقول حسان بن ثابت(4)

كأن سبيئةً من بيتِ رأسٍ   يكُون مِزاجها عسلٌ وماء

---

(1) الأندلسي: الارتشاف (1178/3)

(2) البيت للقطامي في ديوانه (31)، سيبويه: الكتاب (243/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (328/1)، ابن جني: اللمع في العربية (120)، ابن منظور: لسان العرب (218/8) (ضبع) ، السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (849/2)،
وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (340/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (65/3) .

(3) ابن يعيش:شرح المفصل (341/4

(4) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (71)، سيبويه: الكتاب (49/1)، المبرد: المقتضب (92/4)، السيرافي:شرح أبيات سيبويه (176/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (339/4)، بلا نسبة السيوطي: في الهمع (96/2)

وموضع الشاهد في هذا البيت أيضا في قوله:(يكون مزاجها عسلٌ وماء)، حيث نصب(المزاج) على أنه خبر(يكون)، وهو معرفة، ورفع(عسلٌ) على أنه اسمها، وهو نكرة. وقد حكي عن أبي العباس المبرد[1] أنه كان ينشد(يكون مزاجها عسلاً وماء)، برفع (المزاج) على أنه اسم (يكون)، وهو معرفة، و(عسلٌ) الخبر، وهو نكرة، ورفع (ماء) بإضمار فعل[2]، على تقدير:(ومازجها ماء)، أو بجعل (ماء) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره:(وفيه ماء) [3].

هذا وقد أشار ابن يعيش[4] أيضا أنه لربما يكون المسوغ الحقيقي لمجيء اسم كان في هذه الشواهد نكرة، وخبرها معرفة، أن هذه الأفعال(كان وأخواتها)، مشبهة بالأفعال الحقيقية، وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة، لذلك أُجريت هذه الأفعال مجراها. وعندي أن هذا الرأي ليس ببعيد من الصواب؛ وذلك لأنهم بمجرد حملهم هذه الأفعال الناقصة على الأفعال الحقيقية، أصبح ما ينطبق على الأفعال الحقيقية ينطبق على الناقصة؛ كما هو الحال في (إن) وأخواتها، لما حمِلت على الفعل لمشابهتها له في اللفظ وفي المعنى أُعملت عمل الفعل بالدخول على الأسماء كما هو الحال في الفعل. واتفق أيضا مع القدماء أيضا في أنه إذا اجتمعت معرفة ونكرة في باب كان وأخواتها، فإنه لابد من جعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر؛ شأنها في ذلك شأن المبتدأ والخبر، من وجوب جعل المبتدأ المعرفة، والخبر النكرة؛ وذلك لأن الأصل يقتضي ذلك؛ لأن المبتدأ هو محور الجملة لذلك لابد من أن يكون معرفة. أما الشواهد التي ساقها ابن يعيش على هذه القضية. ففيها من المسوغات ما يسمح بأن يأتي اسم كان نكرة؛ فمثلا النكرة في البيت الأول(موقف) جاءت موصوفة بشبه الجملة (منك)، ومن المعروف أن هناك مسوغات لجواز الابتداء بالنكرة، منها إذا كانت النكرة تدل على عموم أو خصوص، ولا تدل النكرة على خصوص إلا إذا كانت موصوفة أو مضافة، وإذا كانت كذلك جاز الإبتداء بها، عندئذٍ جاز أن تكون اسماً لكان أو إحدى أخواتها؛ لأن الأصل في

---

(1) المبرد: المقتضب (92/4)
(2) السيرافي: شرح أبيات سيبويه (176/1)
(3) المبرد: المقتضب (92/4)
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (340/4

اسم هذه الأفعال أن يكون مبتدأ. أما النكرة في الشاهد الثاني(عسل) فقد جاءت اسـم جنس، واسم الجنس تغني فيه نكرته عن معرفته، لذلك جاز أن يكون اسماً لكان.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن في هذا البيت روايات أُخريات كان قـد ذكرهـا السيرافي[1] في شرحه لأبيات سيبويه، منها قول بعضهم إن قوله:(يكون مزاجها عسلٌ وماء)، وذلك بإضمار ضمير الشأن في يكون، وبرفع(مزاجها عسلٌ) على الإبتـداء والخبر، وتكون عندئذٍ الجملة الاسمية (مزاجهـا عـسلٌ) خبـر ليكـون. وأشـار السيرافي[2] إلى أن هذين الوجهين لا يدفع جوازهما، ولكن الرواية علـى ماأنـشد سيبويه[3]، بنصب(مزاجها)، ورفع(عسل) و(ماء)، وهي رواية الـرواة. وأضـاف السيرافي[4]، أنه ربما يكون مسوغ مجيء النكرة في هذا البيت(عسل) اسما لكـان، أن(عسلاً) اسم جنس، واسم الجنس ما يدل على كافة أفراد الجنس، وتؤدي نكرتـه عن معرفته في المعنى، لذلك لا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكـن لأجزائه لفظ يخصه، بل يعبرعنه بلفظ الجنس، لذلك لا فرق بين قولـك:(عـسلٌ)، و(العسل) إذا أُريد الجنس.

وأشار السيرافي[5] أيضا إلى أنه يجوز أن ينشد هذا البيت برفع الجميع، أي على هذا الشكل(يكون مزاجها عسلٌ وماء)، وذلك بإضمار ضمير السلافة في يكون، و(مزاجها) مبتدأ، وما بعده الخبر، والجملة الاسمية(مزاجها عسل وماء) في موضع خبر(يكون). ويرى السيرافي كذلك أنه يجوز أن يقال أن في(يكون) ضـميراً مـن السلافة، و(من بيت رأس) خبر(يكون)، والجملة وصف للسلافة، (ومزاجها عـسل وماء) وصف ثانٍ.

---

(1) السيرافي: شرح أبيات سيبويه (176/1)
(2) المصدر نفسه: (176/1)
(3) سيبويه: الكتاب (49/1)
(4) السيرافي: شرح أبيات سيبويه (176/1)
(5) المصدر نفسه (176/1)

9.1 دخول لام الابتداء على معمول خبر(إن) إذا تقدم عليه.

لقد أجمع النحاة[1] أن لهذه اللام (لام الابتداء) مـ داخل إذا جامعتهـا(إن) فـي الخبر، وفي الاسم، وفي معمول الخبر، ولكن ذلك بشروط.

أما الشروط الواجب توافرها في الاسم حتى يسوغ دخول لام الابتداء عليـه، هو شرط واحد[2]، وهو أن يتأخر عن الخبر، نحو قوله تعـالى[3]:(إن فـي ذلـك لعبرةً)، ويشترط في الخبر حينئذٍ أن يكون ظرفاً أو جارا ومجـرورا، نحـو قولـه تعالى[4]:(إن فِي ذَلِكَ لآيةً)، وقوله تعالى[5]:(إن لَنَاْ لأجراً) ، وقوله تعالى[6]:(وإن لنَا للآخِرةَ والأُولَى)، وقوله تعالى[7]:(إن لِلْمتقِين لَحسن مآبٍ).

أما الخبر فيشتر

ط لدخولها عليه ثلاثة شروط[8]:-

أن يكون مؤخراً، مثبتاً، وغير ماضٍ، وذلك نحو قوله تعـالى[9]:(إن ربـي لَـسمِيع الدعاْءِ)، وقوله تعالى[10]:(وإن ربك ليعلم)، وقوله تعالى[11]:(إنك لَعلَى خُلُقٍ عظِيمٍ)، وكل هذا بخلاف قوله تعالى[12]:(إن اللهَ لاَ يظْلِم الناس شَيَئاً)، وقوله تعـالى[13]:(إن لَدينَا أَنْكَالاً)، وبخلاف قوله تعالى أيضا[14](إن اللهَ اصطَفَى).

هذا وقد أجاز الأخفش، والفراء وتبعهما ابـن مالـك[15](إن زيـدا لَـنعم الرجلُ)، و(لَعسى أن يقوم)؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، من حيثُ إنه لا دلالة له على

(1) انظر في ذلك ابن مالك: شرح الكافية الشافية (217/1-218)، الأندلسي: الارتشاف (1262/3-1266)، الأنصاري:أوضح المسالك (308/1-310)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (281/1-288)، أبو الحسن: شرح الأشموني (306/1-310)، الأزهري: شرح التصريح (311/1)، السيوطي:الهمع (172/2).

(2) انظر الأنصاري:أوضح المسالك (308/1)

(3) آل عمران: 13

(4) سبأ:9

(5) الأعراف:113

(6) الليل:13

(7) ص:49

(8) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (217/1)

(9) ابراهيم:39

(10) النمل:74

(11) القلم:4

(12) يونس:44

(13) المزمل:12

(14) البقرة:(132)، آل عمران:33

(15) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (309/1)

حدث ولا زمان معين، وقد أجاز الجمهور[1] (إن زيداً لقد قام)؛ وذلك لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع؛ لقرب زمانه من الحال؛ وليس ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للإبتداء.

أما معمول الخبر[2]، وهو ما يهمنا في هذا المقام، فيشترط لدخولها عليه ثلاثة شرائط أيضا وهي:أن يكون مقدما على الخبر؛ لأنه إن تأخر عن الخبر يمنع دخول اللام عليه، ويرى الزجاج[3]أنه إذا ما تأخر معمول الخبر، وأدخلت اللام على الخبر فإنه يجوز حينئذٍ إدخالها على المعمول أيضا، وذلك نحو(إن زيداً لقائم لفي الـ دار)، وقد منع ذلك المبرد[4].

أما إن تقدم على الخبر ظرف أوجار ومجرور فيجوز دخول اللام عليه عنـ د سيبويه[5]، والبصريين ومنعه الكوفيون[6]، وقالت العرب[7]:إن زيداً لبـ ك مـ أخوذٌ، وقال الفراء[8]: قبيح أن تقول:إن عبدالله لليوم خارج، فإذا أدخلت عليهمـ ا نحـ و(إن زيداً لفي الدار لقائم) جاز ذلك عند المبرد[9]والزجاج[10]، أمـ ا إن كـ ان المعمـ ول مفعولاً فقد أجازوا ذلك، نحو قولك: إن زيداً لطعامك آكلٌ.

أما الشرط الثاني لدخول اللام على معمول الخبر[11] فهـ وألا يكـ ون حـ الاً. فالجمهور على منع دخول اللام، فلا يجوز(إن زيداً لضاحكاً قائم)، وإن أجاز ذلـ ك بعضهم، ولكنه لم يسمع[12].أما الشرط الثالث[13] لدخول اللام على معمـ ول الخبـ ر فيقتضي بأن يكون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه. أما إن كان الخبر مما لا يصلح أن تدخل اللام عليه منع من دخولها على معموله، وذلك كأن يكـ ون الخبـ ر فعـ لاً

---

(1) الأزهري: شرح التصريح (312/1)
(2) انظر السيوطي: الهمع (172/2-173)
(3) انظر رأي الزجاج في شرح التسهيل (412/1)، السيوطي:الهمع (173/2).
(4) ابن مالك:شرح التسهيل (412/1)، السيوطي: الهمع (173/2)
(5) سيبويه:الكتاب (133/2-134)
(6) الأندلسي:الارتشاف (1264/3)
(7) المصدر السابق (1265/3)
(8) المصدر السابق (1265/3)
(9) انظرالأزهري:شرح التصريح (313/1)، السيوطي:الهمع (172/2)
(10) الإستراباذي:شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (359/4)، السيوطي: الهمع (173/2)، الأزهري: شرح التصريح (313/1)
(11) أبو الحسن:شرح الأشموني (310/1)
(12) الأندلسي:الارتشاف (1265/3)
(13) أبو الحسن:شرح الأشموني (310/1)

ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ (قد)، عندئذٍ لايصلح دخول اللام على المعمول، فلا تقول:(إن زيداً لطعامك آكلٌ) أما الأخفش) [1] فقد أجاز ذلك.

أما ابن يعيش[2] عندماعرض لهذه القضية بين المداخل التي من خلالها تدخل لام الابتداء على الجملة المصدرة بـ (إن)، وهي:الاسم، والخبر، وفضلة الخبر، قال[3]:" ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل، وذلك في الخبر والاسم وفضلة الخبر" وكان كلامه حول هذه القضية مختزلاً، فلم يبرز آراء العلماء واختلافاتهم حول هذه القضية، ولم يبدِ رأياً صريحاً حول ذلك، وإنما اكتفى ببيان الشروط الواجب توافرها لدخولها على جملة (إن)، وهي نفسها السابق بيانها، وقد مثل على دخول هذه اللام على الخبر بقوله تعالى[4]:(إن اللهَ لَقَوي عزيز) ، وأوضح ابن يعيش السبب الذي دفع إلى تأخير هذه اللام إلى الخبر، علماً بأن لها صدارة الكلام، فكان ينبغي أن تأتي مع المبتدأ، وهذا السبب هو كراهية الجمع بين حرفين بمعنى واحدٍ ، لذلك خولف بينهما بأن خلفوا اللام إلى الخبر، وبين أنها إذا ما دخلت على الاسم فيشترط حينئذٍ تقديم الخبر الذي يشترط فيه أن يكون ظرفاً، أو جارا و مجرورا، ومثل على ذلك بمجموعةٍ من الآيات القرآنية، سبق ذكرها في أثناء العرض. وعندما عرض لدخولها على معمول الخبر تبع أيضا في رأيه من سبقه من النحاة[5]، بأنه يشترط لذلك أن يكون معمول الخبر مقدماً على الخبر، ومثل على ذلك بقوله:(إن زيداً لطعامك آكلٌ)، وبين أن (طعامك) معمول الخبر، ولما تقدم عليه وقع موقعه، لذلك جاز دخول اللام عليه؛ لأن الخبر لو كان في مكانه لاقترن باللام.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول أبي زيد الطائي[6]:

إن امرأً خَصني يومًا مودتَه على التنائي لَعِنْدِي غَيرُ مكْفُورِ

---

(1) ابن مالك:أوضح المسالك (310/1)
(2) ابن يعيش:شرح المفصل (537-536/4)
(3) المصدر نفسه (536/4)
(4) الحج (40،74)
(5) الأنباري الإنصاف (403/1)
(6) البيت لأبي زبيد الطائي في سيبويه: الكتاب (134/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (373/1)، ابن جني:سر صناعة الإعراب (375/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (537/4)، وبلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (404/1)، المالقي: رصف المباني (234/121)

موضع الشاهد في البيت في قوله:(لعندي غير مكفـور) حيـث أدخـل لام الابتداء على الظرف الذي هو (عندي) ، وهو من متعلقات الخبر(غيـر مكفـور)، حيث إن(عندي) متعلق بـ (مكفور)، ومكفور بعض الخبر، لذلك تقدم عندما اتصلت به لام الابتداء؛ لأنه يشترط إذا ما اتصلت لام الابتداء بمعمول الخبر، فلا بد مـن تقديمه على الخبر، وهذا ما حدث في الشاهد. قال ابن يعيش[1]:" فإن قيل إن الظرف منصوب بـ(مكفور) مخفوض بإضافة (غير) إليه، ومعمول المضاف إليه لايتقـدم على المضاف، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنه ظرف، والظروف قد اتسع فيها ما لم يتسِع في غيرها، حتى إنهم أجازوا الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه.

الثاني: أنه إنما جاز ذلك؛ لأن (غير) في معنى (لا) النافية، ومـا بعـد (لا)، و(لن)، و(لم) من حروف النفي يجوز تقديم معمول منفيها عليها".

10.1 حذف خبر (إن).

لم يعترض أحد من النحاة في هذه المسألة على جواز الحـذف لخبـر (إن)، ولكن الاختلاف دار بينهم حول ماهية المحذوف، لذلك كان هنالك ثلاثة مذاهب[2]:

الأول: الذين قالوا بجواز الحذف سواء أكان خبرها معرفة، أم نكرة ، وهـو مذهب سيبويه، ويتضح ذلك من خلال قوله في الكتاب[3]:" إِن مالاً وإِن ولـداً، وإِن عدداً، أي : إِن لهم مالاً. فالذي أضمرت " لهم " . ويقول الرجل للرجل: " هل لكـم أحد إِن الناس ألب عليكم ، فيقول: " إِن زيداً، وإِن عمراً، أي: إِن لنا " .

واضح من خلال النص الذي أورده سيبويه إجازته لحذف خبر إِن دون أن يقيده بكونه معرفةً أو نكرةً، ولعله قد استُغني عن ذكره؛ لتقدمه فـي الـسؤال ؛ ولأن السياق يدل عليه.

الثاني: مـذهب الكوفيين حيث اشترطوا لجواز حذفه بأن يكون نكرة[4]، وهذا

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (537/4)
[2] انظر في ذلك الأندلسي:الارتشاف (1249/3-1250)
[3] سيبويه:الكتاب (141/2)
[4] ابن جني:الخصائص (152/2)، الأندلسي: الارتشاف (1249/3)

الاشتراط كما أورده ابن مالك[1]في شرح التسهيل ليس صحيحاً؛ وذلك لأن الحـذف مع تعريف الاسم كثير، فمن ذلك قوله تعالى[2]:(إن الذِين كفَروا ويصدون عن سبِيل اللهِ والمسجِدِ الحرامِ الذِي جعلْنَاه ِللناسِ سواء العاكِفُ ِفيهِ والبادِي) .ومثله كذلك قوله تعالى[3]:(إن الذِين كفَروا ِبالذكْرِ لَما جاءهم وإِنه لَكِتَاب عزِيز)، ومنه قول عمر بن عبد العزيز[4] لرجل ذكره بقرابته منه: إن ذاك، ثم ذكر له حاجته، فقال: لعل ذاك، أراد: إن ذاك حق، ولعل حاجتك مقضيةٌ.

وبهذا الاستدلال الذي أورده ابن مالك لا يكون للكوفيين حجةٌ بأنه لا يحذف إلا إذا كان نكرة، فهذه الشواهد خير دليل على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون في هـذه القضية، وفي الوقت نفسه، دليل واضح على صحة ما ذهب اليه البصريون(سيبويه) على جواز حذفه دون قيد أو شرط.

الثالث: وهو مذهب الفراء[5]خاصة، حيث اشترط لجواز الحذف التكرار بغض النظر عن كونه معرفة أو نكرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يحذف خبر إن وأخواتها وتسد واو المـصاحبة مسده[6]، ومن ذلك ما حكاه سيبويه[7]من قول بعض العرب:(إنك ما وخيراً) ، يريد مع خير.

ويحذف خبرها كذلك[8]إذا سد مسده مصدراً مكرراً نحو قولـك: (إن الفائـدة سيراً سيراً)، والتقدير: إن الفائدة تسير سيراً.

وقد حكى الكسائي[9]:(إن كل ثوبٍ لو ثمنه) بإدخال اللام على الـواو لـسدها مسد مع والحال، كما سدت في باب الابتداء نحو(إن ضربي زيداً قائماً، وإن أكثـر شربي السويق ملتوتاً.

---

(1) ابن مالك:شرح التسهيل (397/1)
(2) الحج:25
(3) فصلت:41
(4) ابن مالك: شرح التسهيل (397/1)
(5) ابن السراج: الأصول (258/1)، انظر رأيه في البغدادي: خزانة الأدب (461/10)
(6) ابن مالك:شرح التسهيل (397/1)
(7) المصدر نفسه (397/1)، انظر السيوطي: الهمع (161/2)
(8) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (211/1)، حسن،عباس: النحو الوافي (580/1)
(9) المصدر السابق (211/1)، السيوطي: الهمع (161)

أما ابن يعيش فقيد جواز الحذف لخبر (إن) فقط عندما يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وبذلك يكون قد خالف البصريين والكوفيين في ذلك. ويتضح ذلك من خلال قوله[1]: " اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها؛ وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها، ودلالة قرائن الأحوال عليها وذلك قولهم:(إن مالاً)، (وإن ولداً)، كأن ذلك وقع في جواب (هل لهم مالٌ؟)، (هل لهم ولد ؟)، فقيل في جوابه:(إن مالاً)، و (إن ولداً)، أي: إن لهم مالاً، وإن لهم ولداً، ولم يحتج إلى إظهاره؛ لتقدم السؤال عنه، ولم يأتِ ذلك إلا فيما كان الخبر فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً".

وقد استشهد ابن يعيش على جواز ذلك بقول الأعشى[2]:

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفْرِ إذا مضوا مهلاً

على تقديري:(إن لنا محلاً)، (إن لنا مرتحلاً).

فالشاعر هنا حذف خبر (إن) وهو شبة الجملة (لنا) وذلك للعلم به، ولأن السياق يدل عليه دلالة واضحة.

وأود أن أشير هنا إلى أن هذا الشاهد الذي ساقه ابن يعيش للاستدلال من خلاله على جواز حذف خبر إن إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ربما يؤيد رأى الفراء الذي اشترط لحذف خبر(إن) تكرارها؛ وذلك لأن التكرار على حد رأيه دليل على مخالفة الثاني للأول، أي أن المحل خلاف المرتحل، ولكن هذا الرأي باطل كما أشار ابن يعيش بقوله[3]:" وهذا قولٌ غير مرضٍ عند أصحابنا؛ وذلك لوروده في الواحد الذي لا مخالف معه".

واستشهد ابن يعيش على بطلان ذلك بقول الأخطل[4]:

خَلا أَن حياً مِن قُريش تَفَضلُوا على الناس أَو أَن الأكَارم نَهشَلاَ

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (259/1)

[2] البيت للأعشى في ديوانه (283)، سيبويه: الكتاب (141/2)، المبرد:المقتضب (130/4)، ابن جني:الخصائص (152/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (259/1)، الإشبيلي: المقرب (121)

[3] ابن يعيش: شرح المفصل (260/1)

[4] البيت للأخطل في المبرد: المقتضب (131/4)، ابن يعيش: شرح المفصل (260/1)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (152/2)، الإشبيلي: المقرب (120)، الزبيدي: تاج العروس (نهشل)

حيث إن الشاعر قد حذف خبر (إن) المشددة دون تكرارها وتقديره:(أو أن الأكارم نهشلاً تفضلوا)، وهذا فيه بطلان لما ذهب إليه الفراء من وجوب التكرار عند حذف خبر إن، وكذلك فيه دليل على بطلان مذهب الكوفيين الذين اشترطوا لحذف خبرها أن يكون خبرها نكرةً، وفي هذا الشاهد حذِف خبرها على الرغم من مجيئه جملة فعلية. وتقدير الخبر في كلتا الحالتين: أو أن الأكارم نهشلاً تفضلوا.

يتراءى لي من خلال ما سبق أن رأى سيبويه والبصريين والذي مفاده بجواز حذف خبر إن دون تقييده بالتعريف أو التنكير هو الأصح والأجدر بالنظر من رأى الكوفيين عامة، سواء الذين خصصوا حذف خبرها بأن يكون نكرة، أم الذين خصصوه بالتكرار، للدلالة على أن الثاني مخالف للأول؛ ولعل ما دعاني إلى ترجيح هذا الرأى، ورود الأدلة التي تدل على بطلان زعمهم لاسيما ما أورده ابن مالك في شرح التسهيل من آيات قرآنية سبق ذكرها في أثناء عرض القضية، وتدل دلالة واضحة على جواز حذف خبر إن مع المعرفة، وكذلك القول الذي أورده أمير المؤمنين – عمربن الخطاب – شاهد على بطلان ذاك، وكذلك ما أورده ابن يعيش من شواهد استدل بها على جواز حذف خبر إن، فيها دلالة واضحة على بطلان ما ذهب اليه الكوفيون، لاسيما قول الأخطل الذي وردت فيه إن محذوفة الخبر دون تكرار، وهذا فيه بطلان لرأى الفراء، وكذلك لرأى الكوفيين الذين اشترطوا أن يكون خبرها نكرة، وذلك لأن خبرها حذف في هذا البيت على الرغم من مجيئه جملة فعلية .

11.1 حذف خبر ليت.

قد يحذف خبر (ليت) شأنه في ذلك شأن خبر (إن) وباقي أخواتها، ولكن ليت تختص بإسلوب عند حذف خبرها، لا تختص به باقي أخواتها، وهو قولهم[1]:(ليت شعري)، ففي هذا الأسلوب يحذفون الخبر باطرادٍ، ويذكرون الاسم، وهو قولهم:(شعري)، ثم تُذكر بعد الاسم جملة مصدرة باستفهام، نحو:(ليت شعري أمقيم أخي أم ظاعن؟)،(ليت شعري أراغب صديقي في الزيارة أم كاره؟)، يريدون، ليت

(1) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (398/1)، حسن،عباس:النحو الوافي (574/1)

شعري عالم بجواب هذا السؤال، أو مخبرا بجوابه. وشعري من أفعال القلـوب[1]، لذلك تكون جملة الاستفهام في موضع المفعول على سبيل التعليق، والخبر محـذوف تقديره: ثابت أو موجود.

وقد ذهب المبرد[2] والزجاج[3]إلى أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليـت، وهذا ظاهر قول سيبويه[4]:" ومثل ذلك: ليت شعري أعبدالله ثَم أم زيد، وليت شعري هل رأيتَه، فهذا في موضع خبر ليت". والتقدير: ليت علمي واقع، ولكن هذا القـول مردود[5]؛ وذلك لأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية، وكذلك إلـى خلو الجملة الخبرية من الرابط.

أما الفراء[6] فقد كان يجيز نصب الاسمين بعد(ليت)، نحو: (ليت زيداً قائمـاً)، على معنى (ليت)، فكأنه قال:(أتمنى زيداً قائماً)، أو (تمنيتُ زيداً قائماً)، كأنه يلمـح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله. هذا وقد أشار ابن سلام[7] في الطبقات إلـى أن ذلك لغة رؤبة وقومه، وحكي عن تميم[8] أنهم ينصبون بـ(لعل)، وسمِع ذلـك فـي خبر إن وكأن ولعل، وكثُر ذلك في خبر (ليت). والكسائي[9]أيـضا أجـاز نـصب الاسمين بعد(ليت)، ولكن على تقدير آخر غير الذي اعتمده الفراء، فهو على إضمار كان، وبذلك يكون التقدير عند الكسائي:(ليت زيداً كان قائماً)؛ وذلك لأنه يكثر حذف كان في مثل هذا الموضع، نحو قوله تعالى[10]:(ياليْتَها كانَتْ القَاضِية)، وقوله تعالى أيضاً[11]:(ياليْتَنِي كُنْتُ معهم فَأَفُوز فَوزاً عظِيما).

أما ابن يعيش[12] فقد تعرض أيضاً لهذه القضية، ولكنه خالف هؤلاء العلمـاء فيما ذهبوا إليه، فلم يأخذ برأي الفراء الذي أعمل (ليت) إعمال الفعل الـذي نابـت

---

(1) الأندلسي:الارتشاف (1250/3-1251)
(2) السيوطي:الهمع (162/2)
(3) الأندلسي: الارتشاف (1251/3)، البغدادي: خزانة الأدب (464/10)
(4) سيبويه: الكتاب (236/1)
(5) الأندلسي: الارتشاف (1251/3)، السيوطي: الهمع (464/2)
(6) انظر الفراء: معاني القرآن (352/2)، الأنصاري:مغني اللبيب (314/1)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (229/1)
(7) ابن المعتز: طبقات الشعراء (78/1-79)، الزجاجي: شرح الجمل (424/1)
(8) السيوطي: الهمع (163/2)
(9) انظر ابن السراج: الأصول (258/1)، ابن الحاجب النحوي: الإيضاح في شرح المفصل (199/2)
(10) الحاقة :27
(11) النساء:73
(12) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (260/1-261)، (568/4)

عنه، وهو(تمنيتُ)، ولا برأي الكسائي، الذي أضمر كان بعد اسم (ليت) الأول على أنه خبر كان، فهو يرى أن كل ذلك على حذف الخبر، وليس على التأويلات السابقة.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[1]:

يـا لـيتَ أيـام الصـبا رواجِـعـا

قال[2]:" وليس الأمر على ماتوهموا، إنما على حذف الخبر، والتقدير:(ياليـت أيـام الصبا رواجع لنا".

يتضح لنا من خلال ماسبق أن ابن يعيش استشهد في هذا البيت على جـواز حذف خبر(ليت)، وكان موطن الشاهد في هذا البيت في قوله:(رواجعا) حيث جـاء الاسمان (الصبا ورواجعا) بعد(ليت) منصوبين، فالفراء على معنى إنابة (ليت) مناب الفعل الذي تضمنته، وهو(تمنيت)، والكسائي على تقدير (كـان) المحذوفـة، وابـن يعيش على حذف الخبر(الجار والمجرور)، وعندئذٍ تكون (رواجعا) في محل نصب حال[3] من أيام المتقدمة. والتقدير بناء على ذلك يكون (ليت لنا أيام الصبا رواجعا).

يتراءى لي من خلال ماسبق أن رأي كلاً من الكسائي وابن يعيش فـي هـذه القضية أكثر وجاهةً وقبولاً مما ذهب إليه الفراء؛ وذلك لأن تقدير (كان) فـي مثـل هذه الصيغة لايحدث أي خللٍ لا في اللفظ، ولا في المعنى، بل على العكس من ذلك، فإن تقدير(كان) يعطي الجملة أكثر نسقاً، وقبولاً لدى المتلقي، أكثر من اللجوء إلـى التأويلات التي تفسد المعنى، وتبتعد به عن المقصود، هذا فضلاً عن ورود العديـد من الشواهد القرآنية التي تعضد هذا الرأي وتقويه، سبق أن أشرت إليها في أثنـاء عرضي للقضية، وبناء على هذا الرأي(رأي الكسائي) تكون(أيام الصبا) اسم ليـت، و(رواجعا) خبر (كان) المقدرة، والتقدير:(كانت رواجعا)، والجملة الاسمية من كان واسمها المستتر وخبرها في محل رفع خبر ليت.

---

(1) البيت لرؤبة في ابن يعيش: شرح المفصل (4/1، 568/261)، وللأخطل في البغدادي: خزانة الأدب (462/10، 461، 454، 453)، الأنصاري: مغني اللبيب (314/1)، ابن منظور: لسان العرب (682/11)(نهشل)،صفوت:الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (173)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (260/1- 26، 568/4)

(3) المصدر السابق (260/1)

أما رأي ابن يعيش فلا أستطيع إلا أن أنعته بالوجاهة والقوة أيضاً كـسابقه؛ وذلك لأن فيه من المسوغ ما يدعوني إلى ذلك الاعتقاد؛ وذلك أن جملة(ليت) السابقة بحاجة إلى خبر، وتقدير الجار والمجرور(لنا) خبراً لها، لا يضير المعنى في شيء، وكذلك لايؤثر على اللفظ، بل على العكس من ذلك فإن تقديره يضفي على الجملـة الوضوح والتمام، عندها تكون أكثر قبولاً لدى المتلقي في حال حذفه.

أما رأي الفراء فهو كما أرى أقلها قرباً من الصواب على حد اعتقادي؛ وذلك لأن فيه خروجاً عن المألوف، لأن المعروف لدينا أن(إن) وأخواتها إذا مـا دخلـت على الجملة الاسمية، فإنها تنصب الأول، ويسمى اسمها، وترفع الثـاني، ويـسمى خبرها، أما أن تنصب الاسمين معاً، فليس بوارد، وإن ورد فلا بد من تأويله ليطابق القاعدة، لذلك رأينا بعضهم كما ذكرابن سلام في الطبقات، أوله على أنه لغة قبليـة من قبائل العرب، وهي قبيلة تميم، حيث كانت تنصب الاسمين معاً، ويرى الآخرون أنها لغة مقصورة على رؤبة، لذلك أرى أن مثل ذلك لايؤخذ به ولا يقـاس عليـه؛ لندرته، وشذوذه.

12.1 زيادة اللام في خبر(لكن).

تُعد هذه القضية[1]إحدى القضايا الخلافية التي كانـت مدارأخـذٍ وردٍ مـابين البصريين والكوفيين، وقد أفرد لها ابن الأنباري مسألةً[2]خاصةً بهـا وسـمها بـ ـ (دخول اللام على خبرلكن).

ففي الوقت الذي ذهب فيه الكوفيون إلى إجازة دخول اللام في خبـر(لكـن)، أنكر البصريون ذلك.

هذا وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس، أمـا النقـل فيتمثـل بقـول الشاعر[3]:

---

[1] انظر في هذه القضية الأنباري: الإنصاف (208/1- 218)، الإشبيلي: المقرب (118)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (124/7)، الأندلسي: الارتشاف (1267/3)، الأنصاري: مغني اللبيب (260/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (281/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (306/1- 308)، حسن،عباس: النحو الوافي (597/1)

[2] انظر الأنباري: الإنصاف (208/1- 218)

[3] البيت بلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (209/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (534/4)، المرادي: الجنى الداني :132، العيني: المقاصد النحوية (54/2)، السيوطي: الأشباه والنظائر (38/4)

يلومونَنِي في حب ليلى عواذِلي ولكنني من حبها لعميد

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(لعميد)، حيث أدخل الشاعراللام على خبر لكن، وذلك من الشواذ التي لايقاس عليها.

أما القياس[1] فيرى الكوفيون أن(لكن) الأصل فيها(إن)، وقد زيدت عليها اللام والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، وبما أنه يجوزدخول اللام في خبر(إن)، فكذلك يجوزأيضاً في خبر(لكن).

وأما البصريون[2] فقد خالفوا الكوفيين فيما ذهبوا إليه، وحجتهم في رفضهم دعوى الكوفيين أن اللام إنما جاز دخولها في خبر(إن)؛ وذلك لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، وذلك مالم يتوفر في (لكن)، ولذلك لايجوز دخول هذه اللام في خبر(لكن)، وكذلك لأن(إن) عندما تدخل على الجملة الاسمية لاتغيرمعنى الابتداء، بعكس(لكن) التي تغير معناه إلى الاستدراك.

أما ابن يعيش فقد نهج منهج البصريين في هذه المسألة من عدم إجازته دخول اللام في خبر(لكن)، واحتج بنفس الحجج التي كان قد أوردها ابن الأنباري على لسان البصريين، حتى وصل به الأمر أن وصف رأي الكوفيين بالضعف تارة، وبالشذوذ تارة أخرى، ويتضح ذلك من خلال قوله[3]:"ولا تدخل هذه اللام في سائر أخواتها من (كأن)، و(لعل)، و(لكن)، فلا تقول: (كأن زيداً لقائم)، ولا(لعل بكراً لقادم)، ولا(لكن خالداً لكريم)؛ لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء، ونقلته إلى التشبيه والترجي والاستدراك. وهذه اللام لام الابتداء، فلا تدخل إلا عليه، أو ماكان في معناه...قال ويقولون (يعني بذلك الكوفيين) لكن أصلها (إن) زيدت عليها اللام والكاف، وذلك ضعيفٌ؛ وذلك أنا إنما أجزنا دخول اللام في خبر (إن)؛ لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، وأنها لم تغير معنى الابتداء...وأما(لكن) فقد أحدثت استدراكاً وليس ذلك في اللام.

---

(1) انظر الأنباري: الإنصاف (209/1- 212)

(2) المصدر نفسه (214/1)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (534/4)

أما البيت الذي احتج به الكوفيون للاستدلال من خلاله على صحة مذهبهم فيرى ابن يعيش أنه من الشاذ الذي لايقاس عليه، ويتضح ذلك من خلال قوله[1]:" وأما البيت الذي أنشدوه فشاذٌ قليلٌ، وصحة محمله على أنه أراد (لكن) الخفيفة فأتى بـ (إن) بعدها، والتقدير:(ولكن إنني)، فحذِفت الهمزةُ تخفيفاً، وأُدغِمت النون في النون، فقيل: ولكنني".

هذا ويرى ابن يعيش[2]أن هذه اللام الداخلة في خبر (لكن) ربما تكون لاماً زائدةً، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[3]:

مروا عجالى فَقَالُوا كَيفَ صاحِبكُم   فَقَالَ الذي سَأَلُوا أَمسِى لَمجهودا

حيث زاد الشاعر اللام في خبر(أمسى)، وتلك زيادة شاذة كما وصفها النحاة[4]. فلذلك ربما تكون اللام الداخلة على خبر(لكن) زائدة، كما زيدت في خبر (أمسى) شذوذاً.

أما الباحث فيتراءى له من خلال الإطلاع على هذه القضية في مصنفات النحو أن ما ذهب إليه ابن يعيش من تأييده لرأي البصريين، ومخالفته لرأي الكوفيين، هو الأجدر والأصوب؛ وذلك أن مااحتج به الكوفيون من الشعرلتقوية مذهبهم لايكاد يوجد له مثيل أو نظير في العربية، ولما كان قليلاً وشاذاً لذلك لايقاس عليه.

وقد أكد ابن مالك[5]ذلك بقوله في تعليقه على ذلك الشاهد الذي اعتمده الكوفيون:" فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمةٌ، ولا قائلٌ، ولا راوٍ عدل...وسمعت ممن يوثق بعربيته أن الاستدلال بماهو هكذا في غاية من الضعف".

وأما قياسهم(لكن) على (إن) في جواز دخول اللام في خبر(لكن)، قياساً على (إن) فليس بالصحيح؛ وذلك لأن كلاً منهما تفيد معنى مغايراً للآخر، لذلك بطل قياسهم.

---

(1) المصدر نفسه (534/4)
(2) المصدر نفسه (534/4)
(3) البيت بلا نسبة في ابن جني: الخصائص (319/1)،(367/2)، ابن جني: سر صناعة الإعراب (379/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (535/4)، الأندلسي: تذكرة النحاة (429)، السيوطي:همع الهوامع (178/2)
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (535/4)
(5) ابن مالك: شرح التسهيل (411/1)

13.1 مجيء خبر(أن) المخففة جملة مصدرة بـ(قد).

من المعلوم لدينا أن (أن) تأتي على ضربين: مخففة، ومثقلة. وأما المخففة، وهي مايعنينا في هذه القضية، فتبقى عاملة، ولكن شريطة أن يضمراسمها، وهو ضمير الشأن قصراً عند ابن الحاجب[1]، نحوقوله تعالى[2]: (ونَعلَم أن قَد صدقْتَنَا)، ولم يشترطه ابن مالك[3]والجمهور[4]؛ وذلك لوروده في كثير من الشواهد ظاهراً غير محذوف، كما في قول الشاعر[5]:

بِأَنْكَ ربيعٌ وغَيثٌ مريْعٌ وأنك هناك تكُون الثِمالا

وقول الآخر[6]:

فلو أَنْكِ في يومِ الرخَاءِ سألْتَني طلاقَكِ لم أَبخَلْ وأَنْتِ صديقُ

نلاحظ في هذين البيتين أنه قد ورد اسم(أن) المخففة ضميرين ظاهرين (للمخاطب، والمخاطبة)، وليسا بضميري شأن، وهذا فيه شذوذ؛ لأن الأصل في اسمها إن كانت مخففة أن يكون ضمير شأنٍ محذوف، ولكن جاء في هذين البيتين مخالفاً لذاك الشرط، وقد أوله النحاة[7]على الضرورة والشذوذ.

وتجدر الإشارة هنا إلى ورود شذوذ آخر في البيت الأول، وهو مجيء خبرها مفرداً، على الرغم من تخفيفها، والقياس يقتضي أن يكون جملة، وقد أولوه أيضا على الضرورة[8].

حينئذٍ أي إذا وردت مخففة، وكان اسمها ضمير الشأن المحذوف يكون خبرها جملة[9]، وهذه الجملة إذا كانت اسمية، لاتحتاج لفاصل بين (أن) وخبرها؛ وذلك

---

(1) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (285/1)، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها:190

(2) المائدة:113

(3) ابن مالك: شرح التسهيل (421/1)

(4) انظر الأندلسي: الارتشاف (1275/3)، صفوت:الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها:190

(5) البيت لكعب بن زهير في الأنباري: الإنصاف (207/1)، الأنصاري:أوضح المسالك (330/1)، العيني:المقاصد النحوية (72/2)، السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (106/1)، الأنصاري: تخليص الشواهد (380).

(6) البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (205/1)، ابن جني: المنصف (128/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (545/4)، المرادي: الجنى الداني:218، أبو الحسن: شرح الأشموني (319/1)، المالقي: رصف المباني :115، السيوطي: الأشباه والنظائر(238/5،262).

(7) انظر الأنباري: الإنصاف (208/1)، ابن مالك: شرح التسهيل (421/1)، الأنصاري:أوضح المسالك (332/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (320/1)

(8) انظر حاشية الأنصاري: أوضح المسالك:(331/1)

(9) ابن يعيش: شرح المفصل (553/4)

لورودها على مقتضى القياس، نحو قوله تعالى[1]:(وآخِر دعواهم أَن الحمد لِلهِ رب العالَمِين)، وكذلك إذا كان خبرها جملة فعلية يتضمن فعلها معنى الدعاء، كقوله تعالى[2]:(والخَامِسةُ أَن غَضب اللهِ عليها)، وكذلك إذا كان فعلها جامداً غير متصرف، كقوله تعالى[3]:(وأَن لَيس لِلإِنْسان إلا ماسعى)، وخلاف ذلك يجب فيه الفصل بين (أَن) المخففة وخبرها، والمقصود بخلاف ذلك، أي إذا ورد خبرها جملة فعلية لا يتضمن فعلها معنى الدعاء، ولا جامداً، عندئذٍ لابد من وجود الفاصل، وهذا ماأشار إليه ابن يعيش في معرض حديثه عن هذه القضية، حيث قال[4]:" فأما إذا وليها الفعل، فلا بد من العوض، نحو:علمتُ أَن لا يخرج زيد، وأن قد خرج زيد، وأن سوف يخرج، وأن سيخرج".

واستشهد على ذلك بقوله تعالى[5]:(علِم أَن سيكون مِنْكُم مرضى)، وقوله[6]:(أيحسب أَن لَم يره أَحد)، فعوض مع الفعل، ولم يعوض مع الاسم، لأنه مع الاسم لحقها ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف، ومع الفعل ضربان:الحذف، ووقوع الفعل بعدها.

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش على هذه القضية بأنه لايشترط وجود الفاصل بين(أن) المخففة وخبرها إذا كان خبرها جملة اسمية؛ وذلك لأنه يكون حينئذٍ على مقتضى القياس، أما إذا كان جملة فعلية فلا بد حينئذٍ من وجود الفاصل بينها وبين خبرها؛ وكأن هذا الفاصل أصبح بمثابة العوض من التغيير الذي طرأ على تركيبتها، وهذا التغييريتمثل في أمرين:الحذف المتمثل في حذف اسمها، والثاني في وقوع الفعل بعدها؛ لأن القياس يقتضي أن يكون خبرها جملة اسمية، فلما تغيرت تركيبتها كان لابد من العوض.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول أبي ذؤيب الهذلي[7]:

---

(1) يونس :10
(2) النور :9
(3) النجم :39
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (553/4)
(5) المزمل: 20
(6) المزمل:20
(7) البيت لأبي صخر الهذلي في الأنباري: الإنصاف (205/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (553/4)، شرح أشعار الهذليين :975

فَتَعلّمي أَن قَد كَلِفْتُ بِكُم ثُم افْعِلي ماشِئْتِ عَن عِلْمِ

من الواضح أن موضع الشاهد في هذا البيت الذي ساقه ابن يعيش للاستدلال من خلاله على أن خبر(أن) المخففة إذا ماكان جملة فعلية فعلهاغيرمتضمن معنى الدعاء، ولامتصرفاً فلا بد حينها من الفاصل الذي هو بمثابة العوض مما لحق بها من التغيير، يتمثل في قوله:(فتعلمي أن قد كلفت بكم)، حيث فصل الشاعر بين(أن) المخففة وخبرها بفاصل، وهو حرف التحقيق (قد)؛ وذلك لأن خبرها جاء جملة فعلية لا يتضمن معنى الدعاء، ولاجامداً، عندها جاء بـ (قد) لتفصل بينها وبين خبرها؛ ولتكون عوضاً لها عما لحق بها من تغيير.

هذا وتجدر الإشارة أن (أن) المخففة لا تعمل لدى الكوفيين[1] لا في ظاهرٍ، ولا في مضمرٍ، ولا في ضمير أمرٍ محذوفٍ، ولا غيره. وأما لدى البصريين فهي عاملةٌ دون اضطرارٍ أو ضعفٍ، وإن أجاز سيبويه[2]إلغاءها لفظاً وتقديراً، كما أُلغيت إذا خُففَت، وتكون حرفاً مصدرياً لاتعمل شيئاً.

14.1 مجيء خبر(لعلّ) فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن).

لقد أشارالنحاة[3]أن لعل حرف من أخوات(إن) يفيد الترجي في الأمر المحبوب، نحو قوله تعالى[4]:(لَعل اللهَ يحدِثُ بعد ذَلِك أَمراً)، والإشفاق في المكروه، نحو قوله تعالى[5]:(فَلَعلك تَارِك بعض ما يوحى إِلَيك)، وزاد ابن مالك[6]في شرح التسهيل، بأنها للتعليل، نحو قوله تعالى[7]:(لَعله يتَذَكر أَو يخْشَى) والاستفهام، نحو قوله تعالى[8]: (وما يدرِيك لَعله يزكى).

هذا وقد ذهب الأخفش[9]إلى إجازة اقتران خبر لعل بـ (أن) حملاً على ليت؛ وذلك لأن التمني، والترجي يتقاربان في المعنى، وتبعه في ذلك أبو العباس

---

(1) المرادي: الجنى الداني :219، الأندلسي: الارتشاف (1275/3)

(2) سيبويه: الكتاب (166/3)

(3) انظر الأندلسي: الارتشاف (1240/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (297/1)، الأزهري: شرح التصريح (295/1)

(4) الطلاق: 1

(5) هود: 12

(6) ابم مالك: شرح لتسهيل (76/2)

(7) طه:44

(8) عبس:3

(9) ابن يعيش: شرح المفصل (571/4)

المبرد[1]، ولكن حملاً على(عسى)، وقد أشار لذلك في معرض حديثه عن الحروف الناصبة للاسم، الرافعة للخبر، بأن خبرهذا الحرف يأتي اسماً، وفعلاً، وظرفاً، كما يكون في(إن) أم الباب، وقد بين أنه إذا ماجاء خبرها فعلاً فالأحسن فيه عدم اقترانه بـ (أن)؛ لأنه خبرابتداء، أما إن اقترن الفعل بـ(أن)، فذلك جائز؛ وذلك لأن المصدر يدل على الفعل، فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب(عسى).

وتبعهم في ذلك أيضا ابن يعيش بأنه لايحسن اقتران خبر(لعل)بـ(أن)، إذا كان طمعاً وإشفاقاً، وقد علل ابن يعيش ذلك بأن (أن) للتحقيق واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين، و(لعل) للترجي، وتأتي للأمر المشكوك فيه، وهما لايستويان، وإذا ما وقع شيء من ذلك فيكون من باب حملها على(عسى)، قال ابن يعيش[2]:"لايحسن وقوع (أن) المشددة بعد (لعل) إذا كانت طمعاً، وإشفاقاً، وذلك أمر مشكوك في وقوعه، و(أن) المشددة للتحقيق، واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم، واليقين، نحو(علمت أن زيداً قائم)، و(تيقنت أن الأمير عادلٌ)".

هذا وقد استشهد ابن يعيش على اقتران خبرها بـ (أن) بقول الشاعر[3]:

لعلّـَك يومـاً أن تُلـم ملِمـّةً عليك مِـن اللائـي يدعنَك أجدعا

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(لعلك يوماً أن تُلِم)، حيث اقترن خبر(لعل)، وهوالفعل المضارع (تلم) بـ (أن) المصدرية، وهذا من الأمور غير المستحسنة كما ذكر النحاة مسبقاً. هذا ويرى ابن يعيش[4]أن في ذلك بعداً؛ وذلك لأن (لعل) تدخل على المبتدأ والخبر، والخبر إذا كان مفرداً، فهو عين المبتدأ في المعنى، وقد جاء الاسم في هذا الشاهد جثةً، والخبر مصدراً مؤولاً، وذلك مما لايجوز الإخبار به عن الجثة، ولعل مسوغ ذلك كما يرى ابن يعيش، أنهم قد حملوا(لعل) على (عسى)؛ لأنهما بنفس المعنى.

---

(1) انظر المبرد: المقتضب (74/3)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (571/4)

(3) البيت لمتمم بن نويرة اليربوعي في ابن جني: الكامل (196/1)،(38/2)، السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (695،567/2)، وبلا نسبة
في المقتضب: المقتضب (74/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (571/4)، الإشبيلي: شرح الجمل (179/2)، الأنصاري: مغني اللبيب (317/1)، الأندلسي: الارتشاف (1283/3)

(4) انظر شرح المفصل (571/3)

هذا وقد وجه هذا الشاهد من قبل النحاة[1]على أكثر من وجه؛ بهدف الخروج من هذا الحرج اللغوي. فبعضهم يراه على حذف مضاف تقديره:(لعلك صاحب الإلمام)، وقيل: جعل الجثة الحدث على سبيل الاتساع، وقيل الخبرمحذوف، وتقديره:(لعلك تهلك لأن تلم)، وأن مفعول له.

أما الباحث فيتراءى له بأن الأصل في خبر(لعل) ألا يقترن بـ(أن)، وإن ذكر النحاة أنه كثير الورود في الشعر[2]؛ وذلك لأن (لعل)، كما ذكر النحاة مسبقا للترجي، والترجي سواء أكان في الأمر المحبوب ،أم في الاشفاق، فهو غير متيقن الحدوث؛ أي مشكوك فيه، و(أن) تفيد التوكيد واليقين، لذلك ينبغي ألا يخبرعن المشكوك فيه بالمؤكد المتيقن منه؛ لان في ذلك تناقض والتباس لايخدم المعنى.

أما التأويلات التي ارتأها النحاة في الشاهد الشعري السابق أرى أنها ممكنةٌ لو لم يرد الا ذلك الشاهد، وبما أنه كثر ورود اقتران خبر لعلّ بأن فهذا يدل على بطلان تلك التأويلات.

15.1 خبر(لا) النافية للجنس بين الذكر والحذف.

من المعروف لدينا أن خبر(لا) التي لنفي الجنس يجري عليه مايجري على بقية الأخبار من أحكام الذكر والحذف، كخبرالمبتدأ، وخبر كان، وإن، وما إلى ذلك، فبما أن هذه الأخبار عرضة للذكر والحذف كذلك خبر(لا) النافية للجنس، تسري عليه الأحكام السارية على بقية الأخبار.

ولكن هناك ثمةَ خلافٌ[3]مابين الحجازيين والتميميين في حذف خبر(لا)، فيرى الحجازيون أنه إذا كان في الجملة دليل يدل على الخبر فلا ضير من حذفه، بل إنه يكثر حذفه عندهم في حال توفر الدليل، وذلك نحو قوله:(لا إله إلا الله)، وقوله:(ولا فتى إلا علي).

---

(1) الأندلسي: الارتشاف (1283/3)

(2) انظر في ذلك المصدر السابق (1283/3)، الأنصاري:مغني اللبيب (317/1)

(3) انظر الإشبيلي: المقرب:209، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (237/1)، الأندلسي: الارتشاف (1298/3- 1299)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (324/2)، ابن مالك: شرح التسهيل(356/1-357)، أبو الحسن: شرح الأشموني (346/1)، حسن،عباس: النحو الوافي (645/1)، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (202/1)

أما التميميون فلا يظهرونه مطلقاً، ويكون واجب الحذف لديهم، أما إذا لم يتوفر الدليل في الجملة على خبر(لا) فلابد من ذكره بإجماع الطرفين(الحجازيين، والتميميين)، وذلك نحو قوله تعالى[1]:(لاَ ريب فِيهِ)، وقوله تعالى[2]:(لاَعِلْم لَنَا إِنك أَنْتَ علام الغُيوبِ)، وقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم[3] ـ:"لا أحد أغير من الله"، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم[4] ـ :" لا إلاه غيرك"، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش عندما عرض لهذه القضية حيث قال[5]:"اعلم أنهم يحذفون خبر (لا) من (لا رجلَ، ولا غلام)، و(لا حول ولا قوة)، وفي كلمة الشهادة، نحو:(لا إله إلا الله)، والمعنى: لا رجلَ، ولا غلام لنا، ولا حولَ، ولا قوةَ لنا، وكذلك لا إله في الوجود إلا الله، ولا أهلَ لك، ولا مالَ لك، ولا بأس عليك، ولا فتى في الوجود الا علي...فالخبر الجار مع المجرور، وهو محذوف، ولا يصح أن يكون الخبر(الله) في قولك:(لا إله إلا الله)؛ وذلك لأمرين:

أحدهما أنه معرفة، و(لا) لا تعمل في معرفة.

الثاني أن اسم (لا) هنا عام، وقولك :(إلا الله) خاص، والخاص لا يكون خبراً عن العام، ويجوز إظهار الخبر، نحو:(لا رجلَ أفضلُ منك)، و(لا أحد خير منك)، هذا على مذهب أهل الحجاز، أما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر (لا) البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة".

نلاحظ من خلال ماساقه ابن يعيش حول هذه القضية أنه عرض لرأي كل من الحجازيين والتميميين في ذلك، فبين أن الحجازيين يجيزون حذف خبر(لا)، إذا ورد دليل يدل عليه، أما التميميون فلا يظهرونه مطلقاً، ومن خلال تتبع الأمثلة التي ساقها ابن يعيش على ذلك تبدو القرينة الدالة على الخبر واضحة، لذلك جاز فيها حذف الخبر. ولكن ما أود أن أشير إليه أن ابن يعيش لم يظهر موقفه تجاه هذه القضية، فقط اكتفى بعرض آراء العلماء فيها، وكذلك أود أن أشير إلى أمر آخر لعل ابن

---

(1) البقرة:2

(2) المائدة:109

(3) أبو الحسن: صحيح مسلم كتاب التوبة (2114/4)، باب غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش، حديث رقم (2760،34،33)، البخاري: صحيح البخاري، كتاب النكاح (399/10).

(4) المصدر نفسه كتاب الصلاة (299/1)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (238/1)

(5) ابن يعيش: شرح المفصل (265/1)

يعيش قد غفل عنه، وهو أنه قد عمم الحكم بالنسبة للتميميين في أنهم لا يجيزون ذكر خبر (لا) مطلقاً، والصواب أن الطرفين الحجازيين والتميميين مجمعون على ذكره[1]، في حال عدم توفر القرينة؛ وذلك لأن الخبرالذي لادليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون[2]على ترك التكلم بما لا فائدة فيه.

واستشهد ابن يعيش على هذه القضية بقول الشاعر[3]:

إِذَا اللِّقَاحُ غَـدتْ ملْقَـىً أَصرتـُـها[4]   ولاَ كَـرِيم مِن الوِلْدانِ مصبـوح[5]

موضع الشاهد في البيت يتمثل في قوله:(مصبوح)،على أن (مصبوحاً) خبرلـ (لا)، هذا على رأي الحجازيين، أو على اعتبار (مصبوحٍ) صفة لكريم على الموضع؛ وذلك لأن الأصل في اسم لا النافية للجنس أن يكون في موضع رفع، لذلك جاز أن يكون (مصبوح) صفةً لاسم لا، عندها يكون خبر لا محذوف تقديره: (ولا كريم عندنا)، على رأي التميميين، ولعل هذا ماأشار إليه ابن يعيش عندما عرض لهذا الشاهد بقوله: [6]" فـ(مصبوح) يجوز أن يكون صفة للمنفي على الموضع، ويضمر الخبر، وعليه بنو تميم، ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز".

نلاحظ من خلال ماسبق أن ابن يعيش اكتفى في هذا الشاهد فقط بعرض الأوجه الجائزة فيه دون أن يبدي رأيه في ذلك، ويتبدى لي أن السبب في ذكر خبر (لا) في هذا الشاهد على رأي الحجازيين؛ هو أن الخبر لم يكن مما يعلم، وخبر(لا) إذا كان مما لايعلم وجب ذكره.

ويرى سيبويه[7]أن(مصبوحاً) في الشاهد في موضع الخبر، وزعم ابن الطراوة*[8]أنه يمكن أن يكون صفةً، والخبرمحذوف،أي: في الوجود.أما

---

(1) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (346/1)

(2) ابن مالك: شرح الكافية الشافية (238/1)

(3) البيت لحاتم بن عبدالله الطائي في ملحق ديوانه:249، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (262/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (265/1)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (299/2)، المالقي: رصف المباني (266،267)، الأنصاري: تخليص الشواهد:422، أبو الحسن: شرح الأشموني (346/1)

(4) أصرتها:الأصرارالصرار، وهو خيط يشد به رأس ضرع الناقة لئلا يرضعها صغيرها، ابن يعيش: شرح المفصل (262/1)

(5) الصبوح:شراب الصباح، ابن يعيش:شرح المفصل (262/1)

(6) ابن يعيش: شرح المفصل (1/ 265)

(7) سيبويه: الكتاب (299/2)

(8) الأندلسي: الارتشاف (1299/3)

* ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبدالله (528).

المبرد[1]فكان يجوز أن يكون (أفضل منك) في قولك:(لا رجلَ أفضلُ منك)، مرفوعاً بـ(لا)، على الخبر، ويجوز أن يكون رفعاً بخبر الابتداء؛ وذلك لأن (لا) وما بعدها في موضع الابتداء. فعلى ذلك تكون (مصبوح) خبراً لـ(لا) عند الحجازيين، وصفة لاسم(لا) لدى التميميين، والخبر محذوف، تقديره:(عندنا).

أما الباحث فيبدو له بأن ماذهب إليه الحجازيون من إجازة ذكر وحذف خبر(لا) إذا توفر الدليل الكافي الذي يدل عليه، هو الأقرب للصواب مما ذهب إليه التميميون الذين لم يجيزوا ذكره مطلقاً، كما ذكر ابن يعيش؛ ولعل مادفعني إلى تبني رأي الحجازيين في هذه القضية دون رأي التميميين؛ أن اللفظ إذا كان هناك مايدل عليه، ولا يحدث حذفه أدنى لبس في الجملة عندها لا ضير من حذفه؛ وذلك لأن وجوده في هذه الحالة كعدمه، ولا يزيد ذكره الجملة إلا نوعاً من التأكيد فقط، على العكس تماماً في حال عدم توفر القرينة الدالة عندها لايجوز تماماً الحذف؛ لأن الحذف في هذه الحالة يحدث نوعاً من الغموض، واللبس وهذا مالا يقتضيه أَصلُ اللغة؛ فأصل اللغة الإفصاح والإفهام لاالغموض والتعقيد، وهذا كله يتلاءم مع رأي الحجازيين دون التميميين.

16.1 أولى العاملين بالعمل في باب التنازع.

تعد هذه المسألة إحدى المسائل الخلافية مابين الكوفيين، والبصريين، وقد كانت مدار أخذٍ وردٍ بين العلماء، الأمر الذي حدا بابن الأنباري أن يفرد لها مسألة مستقلة في إنصافه وسمها بـ"أولى العاملين بالعمل في باب التنازع"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الكوفيين والبصريين طرفي الخلاف لم يعترض أحد منهم على جواز[3]إعمال أي العاملين، فكلا العاملين يجوز إعماله، ولكن مدار الخلاف بينهم من جهة الأولوية، أي: أيهما أحقُ بالعمل في المعمول من الآخر، لذلك أرى أنه من باب أولى إهمال مثل هذا الخلاف، وعدم الخوض فيه طويلاً؛

---

(1) المبرد: المقتضب (370/4)
(2) انظر الأنباري: الإنصاف (83/1 - 96)
(3) المصدر السابق (83/1)، انظر ابن مالك: شرح التسهيل (167/2)

وذلك لأنه لا قيمةَ له في الترجيح، أو في تفضيل أحد العاملين على الآخر، مـا دام أنه لا خلافَ بين الطرفين في جواز إعمال أيهما شئت.

فالكوفيون[1]على إعمال الأول؛ لسبقه. والبصريون[2] على إعمـال الثـاني؛ لمجاورته، وقربه من المعمول، ونَقْلُ سيبويه[3]يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمالَ الأول قليلٌ.

قال ابن مالك[4]:"ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر بخلاف إعمال الثاني، فإنه كثير في الشعر، والنظم، وقد تضمنه القرآن في مواضع كثيـرة منهـا قولـه تعالى[5]:(آتُونِي أُفْرِغْ عليهِ قِطْراً)،وقوله تعالى[6]:(تَعالَوا يستَغْفِر لَكُم رسـولُ اللهِ)، وقوله تعالى[7]:(هاؤُم اقْرءوا كِتَابِيه)

هذا وقد احتج كل من الطرفين بمجموعة من الأدلة لإثبات صحة رأيه ودحض حجة الآخر. فالكوفيون[8]احتجوا بالنقل والقياس، أما النقل فقد أوردوا مجموعةً مـن الأبيات الشعرية التي في ظاهرها إعمال الأول، ولكن في باطنها خلاف ذلك، منها قول امرئ القيس[9]:ـ

فلوأن ما أَسعى لأدنَى معيشَةٍ كفَانِي ولم أَطْلُب قَلِيلٌ من المال

فهذا الشاهد قد ساقه الكوفيون[10]للاستدلال من خلاله على صحة مذهبهم، فهم يرون أن الشاعر قد أعمل الفعل الأول(كفاني)، في المعمول المتأخر(قليلٌ)، فرفعـه بذلك المعمول، ولو أنه أعمل الفعل الثاني(أطلب)،كما يرى البصريون؛ لنصب(قليلاً) به.

---

(1) المصدر السابق (2/83 - 96)
(2) المصدر السابق (2/83 - 96)
(3) سيبويه: الكتاب (1/77-79)، الأندلسي:الارتشاف (4/2142)
(4) ابن مالك: شرح التسهيل (2/97)، الأندلسي: الارتشاف (4/2142)
(5) الكهف:96
(6) المنافقون: 5
(7) الحاقة: 19
(8) انظر الأنباري: الإنصاف (1/83)
(9) ديوان امرئ القيس:39، سيبويه: الكتاب (1/79)، الأنباري: الإنصاف (1/84)، ابن يعيش: شرح المفصل (1/210)، شرح شذور الذهب:300، الأنصاري: شرح قطر الندى (217)، الأندلسي: تذكرة النحاة:(339)
(10) الأنصاري: الإنصاف (1/84)

أما ابن يعيش فقد تبع سيبويه[1]، في أن هذا البيت ليس من باب التنازع[2]؛ وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخر، والأمر في هذا البيت ليس كما زعم الكوفيون؛ وذلك لأن الفعل الأول موجه إلى القليل من المال، والثاني موجه إلى الملك، ولم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان مطلوبه الملك، وتلخيص معنى البيت: أنني لو سعيتُ لمنزلةٍ دنيئةٍ، كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب الكثير، ولو نصب(قليلاً) بـ(أطلب)، استحال المعنى، وصار التقدير: كفاني قليلٌ، ولم أطلب قليلاً.

كذلك استشهد الكوفيون على صحة إعمال الأول بقول الشاعر[3]:

إذَا هِـي لَمْ تَستَكْ بِعـودِ أراكةٍ   تُنُخـلَ فَاستَاكَـتْ بِهِ عـودُ إِسحِلِ

يتضح من خلال هذا الشاهد الذي ساقه الكوفيون وجود عاملين يتنازعان على معمول واحد، وهو(عودإسحل)، والعاملان هما(تُنُخل)، الفعل المبني للمجهول الذي يطلبه ليكون نائباً فاعلاً له، أما العامل الثاني، فهو الفعل الماضي(استاكت)، ليتعدى إليه بحرف الجر(الباء)، وقد أعمل الشاعر العامل الأول (تنخل)، فرفع (عود) على أنه نائب فاعل له، وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني، ولو أنه أعمل العامل الثاني لقال:(تنخل فاستاكت بعود إسحل)، على أن يكون في (تنخل) ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود إلى (اسحل) المتأخر.

أما عن رأي ابن يعيش في هذا الشاهد، فهو لم يعارض مطلقاً جواز إعمال الفعل الأول في هذا الباب ، بل هو من المقرين بجوازه، ولكن يرى أن جوازه لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أنه هو الأولى، والأرجح في باب العمل، أو لقربه كما يرى الكوفيون. قال ابن يعيش[4]:" قد ذكرنا أنه لا خلاف في جواز إعمال أي الفعلين شئت؛ لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين... وأما هذا البيت فلا دليلَ فيه؛ لأن ذلك يدل على الجواز، ولا خلاف فيه، وأما أن يدل على الأولوية فلا".

---

(1) انظر سيبويه: الكتاب (79/1)، الأنباري:الإنصاف (196/1)

(2) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (212/1)

(3) البيت لعمرو بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه: 498، سيبويه:الكتاب (78/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (209/1)، ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:97، وللطفيل الغنوي في ديوانه:65، وبلا نسبة في ابن الحاجب النحوي: أمالي ابن الحاجب (444/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (461/1)

(4) ابن يعيش: شرح المفصل (211/1)

أما الحجة الأخرى التي اعتمدها الكوفيون[1]لإثبات صحة رأيهم، فهي القياس، على أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى؛ وذلك لقوة الابتداء، والعناية به، لهذا لا يجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأة، بخلاف ما إذا وقعت متوسطةً أو متأخرةً، وكذلك لا يجـوز إلغاء(كان) إذا وقعت مبتدأة بخلاف ما إذا وقعت متوسطة، فدل ذلك على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل. والذي يؤيد أن إعمال الأول أولى من الثـاني أنـك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز.

أما البصريون[2]فهم على إعمال الثاني؛ لمجاورته وقربه من المعمول، ونَقْـلُ سيبويه[3]كما ذكرت مسبقاً يدل على تأييده لإعمال الثاني دون الأول، وذهب كـذلك سيبويه[4]إلى أن في (ضربني وضربتُ زيداً) فاعلاً مـضمراً دل عليـه المـذكور. وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ. وذهـب الكـسائي[5]، وهشام[6]، وتابعهما من البصريين أبو زيد السهيلي، وأبو جعفر بن مضاء صـاحب كتاب (المشرق في النحو) [7]، أن الفاعل محذوف لا يضمر. أما الفراء[8] فكـان لا يرى الإضمار قبل الذكر، ويرى أن كلا الفعلين عامل في المعمول المتأخر.

أما عن حجة البصريين التي اعتمدوها لدعم رأيهم القائل بأن العامل الثـاني هو الأولى والأرجح للعمل في المعمول المتأخر، من العامل الأول، فهـي النقـل، والقياس.

أما النقل[9] فقد احتجوا بمجموعة من الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية التـي أعمل فيها العامل الثاني دون العامل الأول، منها قوله تعالى[10]:(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْـهِ

---

(1) الأنباري: الإنصاف (86/1 -87)
(2) المصدر السابق (92/1)
(3) سيبويه: الكتاب (77/1-79)
(4) المصدر السابق (78/1-79)
(5) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (103/1)، الأندلسي: الارتشاف (2143/4)، الأندلسي: تذكرة النحاة :344، الفارسي:المسائل الحلبيات (147/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (457/1)
(6) انظر الأندلسي: الارتشاف (2143/4)
(7) الأندلسي: الأرتشاف (2144/4)
(8) ابن السراج: الأصول (244/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (457/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (430/2)
(9) انظر الأنباري: الإنصاف (87/1-92)
(10) الكهف: 96

قِطْراً)، وقوله تعالى[1]:(هَـاؤُم اقْـرؤُا كِتَابِيـه)، قـال ابـن يعـيش[2]:" والوجـه المختار:(ضربتُ وضربني قومك)، وبه ورد الكتاب العزيز...أعمل الثـاني، ولـو أعمل الأول لقال:(آتوني أفرغه عليه قطرا)، إذ التقدير:(آتوني قطراً أفرغه عليـه)، ومثله قوله تعالى:(هاؤم اقرؤوا كتابيه)،أعمل الثاني، وهو (اقـرؤوا)، ولـو أعمـل الأول لقال:(هاؤم اقرؤوه كتابيه). ومثل على ذلك بقول الفرزدق[3]:

ولكِـن نِصفاً لـو سببتُ وسبني بنُو عبدِ شَمسٍ بِن منَافٍ وهاشِمِ

يكمن موطن الشاهد في هذا البيت في قوله:(لو سببتُ وسبني بنو)،حيث أُعمل الفعل الثاني(سبني) في المعمول(بنو)، ولو أعمل الأول لقال:(لو سببت بنـي عبـد شمس وسبوني) عندئذٍ لابد من إضمار ضمير في الأول(سـبوني)، وهـذا ماعليـه البصريون.

قال ابن يعيش[4]:" فهذا مثل قولهم:(ضربتُ وضربني قومك)، أعمل الثـاني، وهو(سبني)، ولو أعمل الأول لقال:(وسبوني)؛ لأن التقدير:(لو سببتُ بني عبد شمس وسبوني).

يتراءى لي من خلال هذا العرض بروز النزعة البصرية لدى ابـن يعـيش، ويتمثل ذلك من خلال تأييده للبصريين في هذه القضية، ولكن هل هذا يـدل حقيقـة على أن العامل الثاني أولى بالعمل من الأول؟ وهل هناك من حجة مقنعة تسوغ لهم ذلك؟ في حدود اعتقادي أنه لم يقدم كلا الطرفين(الكوفيين والبصريين)، حجةً مقنعةً بخصوص ذلك، فبما أن العاملين لايوجد ما يمنع من عمل أحدهما دون الآخر، وبما أن الأفعال تعمل متقدمةً، ومتأخرةً، إذن فهذا الخلاف لا طائـل وراءه، ولا فائـدة تُرجى منه، سوى تمحل الحجج، والبراهين، التـي لا تزيـد الـدرس النحـوي إلا الغموض، والتعقيد. كذلك استشهد ابن يعيش للمذهب البصري القائل بإعمال الثـاني بقول للطفيل الغنوي[5]:

---

(1) الحاقة: 19
(2) ابن يعيش: شرح المفصل (209/1)
(3) البيت للفرزدق في ديوانه (300/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (250/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (209/1)، ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:97
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (209/1)
(5) البيت للطفيل الغنوي في ديوانه:23، سيبويه: الكتاب (77/1)، المبرد: المقتضب (75/4)، الأنباري: الإنصاف

وكُمتـاً مـدمـاةً كـأن متُـونَها   جرى فَوقَها واستَشْعرتْ لَون مذْهبِ

موطن الشاهد في البيت في قوله:(جرى فوقها واستشعرت لون مذهِب)، حيث أُعمل الفعلُ الثاني(استشعرت)، دون الأول(جرى)، لذلك نصب(مذهب)، هذا على رأي البصريين، ولو أعمل الأول(جرى)، على حد اعتقاد الكوفيين، لرفع(مذهب).

قال ابن يعيش: [1]"فأما البيت الذي أنشده (الزمخشري)، فشاهد على إعمال الثاني، وهذا اختيار سيبويه، نصب(اللون) بـ(استشعرت)، وأضمر في (جرى)، فاعلاً دل عليه (لون مذهب). ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول، وكان أظهر ضمير المفعول في (استشعرت)، وقال:(استشعرته)".

أما القياس[2]الذي اعتمده البصريون للاحتجاج من خلاله على قوة مذهبهم، يتمثل من خلال مسألة القرب والبعد؛ أي: المجاورة، فبما أن العامل الثاني لا يوجد ما يمنع من عمله في المعمول المتأخر، إذن هو الأولى بالعمل من غيره؛ وذلك لقربه ومجاورته للمعمول المتأخر، هذا وقد ساق البصريون مجموعةً من الأدلة للاحتجاج بها على صحة ما قالوه.

أما الباحث فقد ذكر مسبقاً من أن مثل هذا الخلاف لافائدة ترجى من ورائه؛ لأنه لايثري الدرس النحوي بشيء، سوى الغموض والتعقيد، وتمحل الحجج والبراهين، التي لاطائل وراءها، أما إن كان لابد من عامل يعمل في ذلك المعمول المتأخر فأرى إن لم يجانبني الصواب، بأن العامل الثاني أولى بالعمل من الأول؛ وذلك لقربه ومجاورته للمعمول المتأخر؛ وذلك لأن الجار أولى بجاره، وكذلك لأن الجار مأخوذ بجرم جاره، كما ذكر الكوفيون[3] ذلك أنفسهم، حيث اعتمدوا هذا المبدأ في تفسير الكثير من المسائل اللغوية، لذلك لا أرى سبباً مقنعاً لجعلهم الأول أولى بالعمل من الثاني.

ولعل ما يجعلني أكثر طمأنينةً للرأي البصري دون الكوفي؛ ورود العديد من الشواهد القرآنية، والشعرية أُعمل فيها الثاني دون الأول، وهذه الشواهد يفوق عددها

(97/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (205/1)، ابن الحاجب النحوي: أمالي ابن الحاجب :443، الأندلسي: تذكرة النحاة:344

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (208/1-209)

(2) انظر الأنباري: الإنصاف (92/1)

(3) الحموز: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر:140

ما استشهد به الكوفيون على هذه القضية، كذلك شواهد البصريين تكاد تكون أكثر إقناعاً للدارس من شواهد الكوفيين، فمثلاً الشاهد الأول الذي ساقه الكوفيون، وهو قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةً كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

ذهب فيه الكثير من النحاة إلى أنه ليس من هذا الباب؛ وذلك لأن إعمال الأول فيه كان واجباً، دون الثاني، ونحن نعلم أن شرط هذا الباب توجه العاملين معا لذلك المعمول، دون إحداث أدنى لبس، أو خلل في المعنى، وذلك ما لم يتوافر في ذلك الشاهد، فدل ذلك على بطلان استشهادهم بهذا الشاهد، أما بقية الشواهد الأخرى التي اعتمدها الكوفيون لتقوية مذهبهم، فهي وإن أعمل فيها الأول، فإن ذلك لا يدل على وجوب إعمال الأول دون الثاني، وإنما يدل ذلك على الجواز فقط، لاسيما أنه لاخلاف بين الطرفين في جواز إعمال أيهما شئت.

أما قول الكوفيين إنه لو أُعمل الثاني لأدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لايجوز، نقول لهم بأنه إذا كان هناك مايفسره جاز الإضمار قبل الذكر، وهناك العديد من الشواهد القرآنية والشعرية التي ورد فيها خلاف ماذهبتم إليه[1].

17.1 رفع الفعل المضارع بعد(أن) المخففة حملاً لها على (ما) المصدرية.

أجمع النحاة[2] على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب، والجازم، وسلم من نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة، وكذلك من نون النسوة، كان مرفوعاً بلا خلاف في ذلك. ولكن كان موضع الخلاف[3] بين الطرفين(الكوفيين والبصريين)، حول تحقيق الرافع له، فالكوفيون يرون أنه مرفوع؛ وذلك لتعريه من العوامل الناصبة، والجازمة، أما الكسائي فذهب إلى أن الرافع له الزائد في أوله.

أما البصريون فيرون أنه مرفوع لقيامه مقام الاسم. قال سيبويه[4]:"ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه

(1) الأنباري: الإنصاف (93/1-96)

(2) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (65/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (333/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (47/1)، الأزهري: شرح التصريح (356/2)

(3) انظر الأنباري: الإنصاف (550/2- 555)

(4) سيبويه: الكتاب (11/3)

الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم".

أما عن رفع المضارع بعد (أن)، فأكثر العرب[1] على وجوب إعمال (أن) في المضارع النصب، وإن كان بعضهم يهملها جوازاً حملاً لها على (ما) المصدرية بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي.

ولعل البصريين[2] هم الذين يرون أن الفعل المضارع إنما يرتفع بعد (أن) حملاً لها على (ما) المصدرية، أما الكوفيون فيرون أنها المخففة من الثقيلة. وذهب الكسائي والفراء[3] أن ورود المضارع مرفوعاً بعد (أن) لا يقاس عليه، ولا يحتمل في الكلام.

أما ابن يعيش فقد حذا في هذه المسألة حذو البصريين من أن المضارع إذا كان مرفوعاً بعد (أن) فهو من باب حملها على (ما) المصدرية.

قال ابن يعيش في ذلك[4]:"على أن من العرب من يلغي عمل (أن) تشبيهاً بـ(ما)، وعلى هذا قرأ بعضهم: [5](أن يتم الرضاعةَ)، بالرفع".

واستشهد ابن يعيش على رفع المضارع بعد(أن) حملاً على (ما) المصدرية بقول الشاعر: [6]

أن تَقْرآن على أسماءَ ويحكُما مني السلام وأن لا تُشْعِرا أحدا

موضع الشاهد في البيت في قوله:(أن تقرآن)، حيث ورد الفعل المضارع بعدها مرفوعاً، وقد اختلف العلماء في تخريج هذه الكلمة، فذهب الزمخشري وابن يعيش[7] وتبعهما أيضاً شراح الألفية[8] إلى أن (أن) في هذا البيت هي (أن) المصدرية، التي تختص بالدخول على الفعل المضارع، والتي ينصب بها عامة

(1) انظر الأزهري: شرح التصريح (356/2)
(2) الأندلسي: الارتشاف (1642/4)
(3) البغدادي: خزانة الأدب (422/8)
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (225/4)
(5) البقرة: 233، هذه قراءة مجاهد في ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن:21، الأندلسي: البحر المحيط (213/2)
(6) البيت بلا نسبة في ابن جني: المنصف (278/1)، ابن جني: الخصائص (384/1)، الأنباري:الإنصاف (563/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (225/4)، المرادي: الجنى الداني:220، العيني: المقاصد النحوية (345/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (193/3)، الأزهري: شرح التصريح (363/2)
(7) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (225/4)
(8) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (336/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (193/3).

العرب، ولكنها أُهملت في هذا البيت ونحوه حملاً لهـا علـى (مـا) المـصدرية؛ لاشتراكها في معنى المصدرية، وفي أن كل واحدٍ منهما تُسبك مع مابعدها بمصدر.

وادعى ابن يعيش أن إهمال(أن) المـصدرية لغـة جماعـة مـن العـرب، قال[1]:"على أن من العرب من يلغي عمل (أن) تشبيها بـ(ما)، وعلـى هـذا قـرأ بعضهم[2]:(أن يتِم الرضاعةَ)".

أما أبو علي الفارسي، وابن جني[3]فذهبا إلى أن (أن) هنا مخففة من الثقيلـة، وليست هي المصدرية المختصة بالفعل المضارع، وكان من حـق العربيـة علـى الشاعر أن يفصل بينها وبين المضارع بفاصل، كما في قولـه تعـالى[4]:(علِـم أن سيكُون مِنْكُم مرضى)، وقوله تعالى[5]:(علِـم أن لَـن تُحـصوه)، وقولـه تعـالى أيضا[6]:(ونَعلَم أن قَد صدقْتَنَا)، ولكنه ترك الفصل حين اضطر لإقامة الوزن. قـال ابن جني[7]:" سألت أبا علي عن ثبات النون في (تقرآن)، بعد(أن)، فقال:(أن) مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة، فهذا أيضا من الـشاذ عـن القيـاس والاستعمال جميعا".

يتبدى لي من خلال ماسبق أن ما ذهب إليه ابن يعيش والبصريون مـن أن (أن) في هذا الشاهد محمولة على (ما) المصدرية، لذلك جاء الفعل المضارع بعدها مرفوعاً، هو الصواب، والجدير بالنظر مما ذهب إليه الكوفيون، مـن أن (أن) فـي الشاهد المخففة من الثقيلة؛ وذلك لأن (أن) يجوز أن تُحمل على(ما) المصدرية فـي العمل؛ وذلك لأن كُلاً منهما تُسبك مع مابعدها بمصدر، فيكون هذا المصدر في محل رفع أو نصب أو جر، هذا فضلاً عن أنها لو كانت المخففة من الثقيلة كمـا زعـم الكوفيون لكان ينبغي أن يفصل بينها وبين الفعل المضارع بفاصل؛ ليكون عوضاً لها عما لحق بها من تغيير، ولكن لما لم يفصل بينها وبين المضارع بفاصل دل علـى أنها ليست المخففة؛ لأن من شرط المخففة الفصل بينها وبين المضارع.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (225/4)
(2) سبق تخريج هذه القراءة
(3) انظر الأنباري: حاشية الإنصاف (563/2)
(4) المزمل:20
(5) المزمل:20
(6) المائدة:113
(7) ابن جني: الخصائص (384/1-385)

18.1 رفع الفعل المضارع الواقع بعد(الفاء) على القطع والاستئناف.

أشار النحاة[1]إلى أنه يجوز في مثل قولك:(ما تأتينا فتحدثنا)، الرفع، والنصب للفعل الثاني، أما النصب فيشتمل على معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للأول، فأحد المعنيين: ماتأتينا محدثاً، أي: ماتأتينا إلا لم تحدثنا، أي قد يكون منك إتيان، ولا يكون منك حديث. والوجه الآخر: ماتأتينا فكيف تحدثنا؟ فهذا معنى غير المعنى الأول، وذلك لأن معناه: لو زرتنا لحدثتنا، فأنت الآن نافٍ للزيارة، ومعلِم أن الزيارة لو كانت لكان الحديث.

ولعل هذا ماذهب إليه الكوفيون[2]في قولهم في نصب الفعل المضارع بعد(الفاء)، فهم يرون أن الفعل المضارع منصوب بعد (الفاء) في جواب الستة الأشياء :الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، على الخلاف، بينما ذهب البصريون[3]إلى أنه منصوب بـ(أن) مضمرة، قال سيبويه[4]:" اعلم أن ماانتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن).

وأما عن رفع الفعل المضارع بعد (الفاء) فعلى معنيين أيضا كما يرى ابن يعيش[5]:-

الأول: أن يكون قد أراد بالثاني ما أراد بالأول، فشرك بينهما فيعطف الثاني على الأول، وبذلك يكون النفي قد شملها، كأنه قال:(ماتأتينا وما تحدثنا)، فهو عطف فعل على فعل ومثله قوله تعالى: [6] (هذَا يوم لاينْطِقُون ولا يؤْذَن لَهم فَيعتَذِرون)،أَي:فلا يعتذرون.

والوجه الآخر: أن يكون الإتيان منفياً، والحديث موجباً، ويكون فيه عطف جملة على جملة، كأنه قال:(ماتأتيني فأنت تحدثني على كل حال)، وليس أحدهما متعلقاً بالآخر، ولا هو شرط فيه.

---

(1) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (241/4-242)، الإشبيلي: المقرب:290، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:483، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (343/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (213/3)، الأزهري: شرح التصريح (380/2-381)

(2) الأنباري: الإنصاف (577/2)

(3) المصدر السابق (577/2)

(4) سيبويه: الكتاب (28/3)

(5) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (257/4- 258)

(6) المرسلات:35-36

ولعل ماذهب إليه ابن يعيش في هذه المسألة، هو نفسه ماحكـاه سـيبويه فـي باب(الفاء)،حيث قال: [1]" اعلم أن ماانتصب في باب الفاء ينتصب علـى إضـمار (أن)، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه الثاني، أو يكـون فـي موضع مبتدأ..."

يتضح من خلال ما أورده سيبويه وتبعه فيه ابن يعيش أن الفعل المضارع المرفوع بعد الفاء، إنما يرفع لسببين: إما بسبب حمل الثاني على الأول في المعنى عندئذٍ يأخذ حكمه في الرفع؛ لأنه حينئذ يكون من باب العطف. وإما من خلال حمل الثاني على القطع والاستئناف، عندئذٍ لا يكون للثاني علاقة بالأول من ناحية المعنى.

هذا وقد استشهد ابن يعيش على رفع المضارع بعد الفاء، على القطع والاستئناف بمجموعةٍ من الأبيات، منها قول الشاعر: [2]

غَـيـْرُ أَنـا لَـم يأْتِـنا بِيـَقِينٍ فَنُـرجي ونكْـثِـر التأْمِيـلا

موضع الشاهد في البيت في قوله: (فَنُرجي)، حيث إن الشاعر رفـع الفعـل المضارع (نرجي)، على القطع والاستئناف، كأنه قال:(نحن نرجي)، ولا يجوز حمل الثاني هنا على الأول، كما ذكرنا مسبقاً حملاً على العطف؛ وذلك لأن الأول جـاء مجزوماً، وهذا يتطلب أن يكون الثاني أيضاً مجزوماً، وذلك مالا يجوز فـي هـذا الموضع.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز نصب الثاني الواقع بعد الفـاء، علـى أحـد الوجهين اللذين سبق ذكرهما، واللذان يجوز فيهما نصب المضارع بعد الفاء، وهـذا الوجه هو وقوع المضارع في جواب ستة الأشياء التي سبق ذكرها، وهي:(الأمـر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والتمني، والعرض)، أي: على الخـلاف كمـا يـرى الكوفيون. أو أن يكون منصوباً بـ(أن) مضمرة كما يرى البصريون.

قال ابن يعيش في تعليقه على موضع الشاهد في هذا البيت: [3]"والشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعه، ولو أمكنه النصب على الجواب، لكان أحـسن، فهـذا لا

---

(1) سيبويه: الكتاب (28/3)

(2) البيت لبعض الحارثيين في سيبويه: الكتاب (31/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (258/4)، الإشبيلي:المقرب:290، السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (2/ 872)، ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:127

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (258/4)

يكون إلا على الوجه الثاني، فكأنه قال:(فنحن نرجي ونكثر التأميلا)، فهو خبر مبتدأ، ولم يجز الوجه الأول؛ لأن الأول مجزوم".

واستشهد على ذلك أيضا بقول جميل بن معمر: [1]

ألـم تَسأل الربع القَواء فَينْطِقُ   وهلْ يخْبِرنَك اليوم بيداء سملَقُ

موضع الشاهد في البيت في قوله:(فينطق)، حيـث رفـع الـشاعر الفعـل المضارع(فينطق)، بعد الفاء على القطع والاستئناف، وتقدير الكلام:(فهو ينطق)، قال سيبويه: [2]" لم يجعل الأول سببا للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق" وتبع سيبويه في ذلك ابن يعيش، في أن الفعل المضارع قد رفع في هذا الشاهد بعد الفاء على القطع والاستئناف، ويتضح هذا مـن خـلال قولـه: [3]" فالشاهد فيه قطع (ينطق)، مما بعده، ورفعه على الاستئناف، أي: فهو ينطق على كل حال. ولا يجوز الوجه الأول؛ لأن الفعل الأول مجزوم، ولو أمكنه النـصب لكـان أحسن، لكن القوافي مرفوعة".

---

(1) البيت لجميل بثينة في ديوانه:137، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (142/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (258/4)، العيني: المقاصد النحوية (367/3)، الأزهري: شرح التصريح (381/2)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (37/3)، المرادي: الجنى الداني:76، الأنصاري: مغني اللبيب (190/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (168/4)

(2) سيبويه: الكتاب (37/3)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (258/4)

الفصـل الثاني

المنصوبات

1.2 مجيء الحال مؤكدة لمضمون الجملة.

للحال نوعان[1]:المؤكدة: وهي التي تؤكد مضمون الجملة، والتي يستفاد معناها دون ذكرها، كأن يدل عاملها على معناها نحو قولك:(لا تعث في الأرض مفسداً)، أو يدل صاحبها على معناها، نحو قوله تعالى[2]:(إِلَيهِ مرجِعكُم جمِيعاً)، أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك: (زيد أبوك عطوفاً).

والمؤسسة أو المبينة [3]: وهي التي لا يفهم معناها إلا بذكرها وذلك نحو(جاء زيد راكباً).

والأصل في الحال أن تكون متنقلة غير ثابتة؛ لأن ذلك مما يتواءم مع هذه السجية، وذلك لأن الحال من الأمور التي يعتريها التبدل والتغير بين الفينة والأخرى، فلا يمكن الحكم بثبوتها واستقرارها إلى زمن محدد، فهي في تغيرٍ وتبدلٍ مستمرين، لذلك فعندما تقول: (عاد زيد ضاحكاً)، و(عاد الجيش منتصراً)، فهذا الضحك وهذا الانتصار، من الصفات التي ينعت بها الإنسان، ولكنها لا تلازمه دوماً، فمثلاً زيد قد يعود عابساً، وكذلك الجيش قد يعود مهزوماً، لذلك قلنا إن الحال صفة متنقلة غير ثابتة.

ولكن هذا لا يعني عدم مجيء الحال ثابتة غير متنقلة، وهو ما أشار إليه ابن يعيش في قوله[4]:" الحال على ضربين: فالضرب الأول ما كان متنقلاً، كقولك:(جاء زيد راكباً)، فـ (راكباً) حال، وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة، وإنما هي صفة له في حال مجيئه، وقد ينتقل عنها إلى غيرها، وليس في ذكرها تأكيد لما أخبـر بـه، وإنما ذُكرت زيادة في الفائدة وفضلة، ألا ترى أن قولك:(جاء زيد راكباً) فيه إخبار

([1]) انظر في ذلك الأنصاري: شرح شذور الذهب:321، الأزهري: شرح التصريح (569/1)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (258/2)

([2]) يونس:4

([3]) الأزهري: شرح التصريح (569/1)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (258/2)

([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (22/2)

بالمجيء والركوب، ألا ترى أن الركوب وقع على سبيل الفضلة، وأن الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل".

لعل هذا الصنف من أصناف الحال هو ما أشرنا إليه سابقاً بالحال المؤسسة، التي لا يفهم معناها إلا بذكرها، وتكون فضلة؛ لأن الجملة قبل ذكرها تكون قد استوفت أركانها، فتأتي هي زيادة في الإيضاح والبيان، لذلك فهي أشبه ما تكون بالكماليات، التي لو لم توجد لم تؤثر في البيت شيئاً، وإن وجدت زادته جمالاً وبهاء.

"وأما الصنف الثاني من أصناف الحال، فهو ما كان ثابتاً غير متنقل، يذكر توكيداً لمعنى الخبر، وتوضيحاً، وذلك قولك:(زيد أبوك عطوفاً)، و(هو الحق بيناً) و (أنا زيد معروفاً)، فقولك:(عطوفاً) حال، وهي صفة لازمة للأبوة، فلذلك أكدت بها معنى الأبوة، وكذلك قوله:(وهو الحق بيناً)، أكد به الحق؛ لأن ذلك مما يؤكد به الحق، إذ الحق لا يزال واضحاً بيناً، وكذلك قولك:(أنا زيد معروفاً)،فـ (معروفاً) حال أكدت به كونه زيداً، لأن معنى معروفاً لا شك فيه، فإذا قلت: (أنا زيد لا شك فيه)، كان ذلك تأكيداً لما أخبرت به"[1].

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أنه قد أشار إلى النوع الثاني من أنواع الحال وهو ما يسمى بالحال المؤكدة لمضمون الجملة، والتي يستدل على معناها من خلال السياق دون الحاجة إلى التصريح بها كما هو الأمر في الحال المؤسسة التي لا يستدل على معناها إلا بذكرها صراحة.

واستشهد ابن يعيش على هذا النوع من أنواع الحال بقول الشاعر[2]:

أَنَا ابن دارةَ معروفاً بِها نَسبِي وهـلْ بِدارةَ يا للناس مِن عـار

موضع الشاهد في البيت في قوله:(معروفاً) فقد جاءت هذه الكلمة حالاً مؤكدةً لمضمون الجملة التي تسبقها، وهي قوله:(أنا ابن دارة)، ويبدو أن هذا الرجل يفخر بنسبه إلى (دارة)، وهي أُمه التي يعتز بالانتساب إليها؛ لشرفها وعفتها، لذلك أكد الرجل هذا الانتساب لهذه الأم الفاضلة من خلال قوله:(معروفاً)، ولو لم يذكرها لما أخل في المعنى شيئاً، بل يبقى المعنى واضحاً بيناً.

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (22/2)

([2]) البيت لسالم بن دارة في سيبويه: الكتاب (79/2)، ابن جني: الخصائص (268/2،317)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (447/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (22/2).

قال سيبويه[1] في تعليقه على هذا البيت:" ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف، لأنه يعرف، ويؤكد، فلو ذكرنا هنا الانطلاق، كان غير جائز؛ لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد، ولا يؤكده، ومعنى قوله معروفاً: لا شك، وليس ذا في منطلق".

هذا وقد أشار سيبويه[2] أيضاً في معرض حديثه عن هذه القضية أن من الألفاظ التي يؤكد بها أيضاً الضمائر ويتضح ذلك من خلال قوله:" وكذلك هي وهما وهم وهن وأنا وأنت وإنه"، وأسماء الإشارة في مثل(هذا زيد واقفاً)، والظروف إذا تعلقت بفعل محذوف نحو قولك: (زيد عندك مقيماً) بالإضافة إلى الأفعال.

ويشترط في الجملة التي تتضمن الحال المؤكدة لمضمون الجملة (أن) تكون اسمية، وجزأيها معرفتين جامدين نحو(زيد أخوك عطوفاً، وأنا زيد معروفاً)، كما أشار لذلك ابن عقيل[3] في شرحه، وخالفه في ذلك الاستراباذي[4] في شرحه للكافية بأنها قد تأتي بعد الفعلية أيضاً، كقوله تعالى[5]:(ولاَ تَعثَوا فِي الأَرضِ مفْسِدِين)، وقوله تعالى[6]:(ثُم وليتُم مدبِرين)، وقولهم:(تعال جائياً، وقم قائماً).

وكذلك لا يجوز تقديم هذه الحال على الجملة، فلا تقول:(عطوفاً زيد أخوك) ولا(معروفاً أنا زيدٍ)، ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا تقول:(زيد عطوفاً أخوك)؛ ولعل السبب وراء ذلك أن رتبة المؤكد لا تتقدم على المؤكد.

وتجدر الإشارة[7] إلى أن الحال الثابتة لا تقتصر فقط على الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وإنما كذلك الحال التي يكون العامل فيها دالاً على خَلْقٍ أو تجدد كقولهم:(خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها)، ومنه قوله تعالى[8]:(وخُلِقَ الإِنْسان ضعِيفاً)، وقوله تعالى[9]:(وهو الذِي أَنْزلَ إِلَيكُم الكِتَاْب مفَصلاً)

([1]) سيبويه: الكتاب (79/2)
([2]) المصدر نفسه (79/2)
([3]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (518/2)
([4]) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (92/2)
([5]) هود:85
([6]) التوبة:25
([7]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:228، الأندلسي:الارتشاف (1563/3)
([8]) النساء:28
([9]) الأنعام 114

وبالمقابل نجد ثمة علماء أنكروا وجود الحال المؤكد لمضمون الجملة أمثال الفراء[1]، وتبعه في ذلك السهيلي[2].

أما عن العامل في هذه الحال ففيه خلاف بين العلماء:-

فسيبويه[3] ذهب إلى أن العامل مقدر بعد الجملة، تقديره:زيد أبوك أحقه عطوفاً، يقال: حققت الأمر، أي: تحققته وعرفته، أي: تحققه وأثبته عطوفاً.

أما الزجاج[4] فيرى أن العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولاً بمشتق، نحو:(أنا حاتم سخياً).أما ابن خروف[5] فيرى أن العامل المبتدأ لتضمنته معنى التنبيه، نحو:(أنا عمرو شجاعاً).

أما ابن يعيش[6] فقد وافق سيبويه في أن العامل في الحال المؤكدة مقدر بعد الجملة السابقة على الحال، ويتضح ذلك من خلال عرضه لرأي سيبويه أولاً، ثم رأي الزجاج، ثم أردف قائلاً:"والمذهب الأول".

أما الباحث فيرجح ما ذهب إليه الزجاج من أن العامل هو الخبر؛ وذلك لأنك عندما تقول: زيد أخوك عطوفاً، وأنا حاتم سخياً، وما إلى ذلك، فالمبتدأ هنا لا ارتباط له بالحال من ناحية المعنى؛ لأن زيداً ربما لا يكون عطوفاً، وكذلك الضمير أنا لا يدل على السخاء، ولكن عندما أتيت بالخبر، أصبح هنالك نوع من الارتباط بين الحال وصاحبها، فالأبوة تقتضي العطف والحنان، وكذلك حاتم رمز من الرموز التي يضرب بها المثل في الجود والسخاء، لذلك كان الخبر أولى أن يكون عاملاً مما ذهبوا إليه.

2.2 مجيء صاحب الحال نكرة.

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ وذلك لأن الحال خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن الأصل في المبتدأ أن

([1]) انظر السيوطي: الهمع (39/4)
([2]) انظر السهيلي: نتائج الفكر (397)
([3]) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (94/2)
([4]) المصدر السابق (94/2)
([5]) المصدرالسابق(94/2)
([6]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (23/2)

يكون معرفة[1].

وهناك شيء آخر[2]اقتضى أن تكون الحال نكرة، وأن يكون صاحبها معرفة؛ وذلك أنها لو كانت مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين، أو نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت؛ فالتزموا لذلك التخالف بينهما، لينفى عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفاً، وإنما ينتفي هذا الوهم لأن الصفة والموصوف يجب اتفاقهما تعريفاً وتنكيراً، وكان صاحبها هو المعرفة، لأنه محكوم عليه، وكانت هي النكرة لكونها حكْماً.

ومع كل هذا فقد جاء صاحب الحال نكرة، وإلى ذلك أشار سيبويه[3] وأجاز: "فيها رجلٌ قائماً"، وجاء في الحديث[4]:(فصلى رسول الله قاعداً، وصلى وراءه رجالٌ قياماً)،إلا أن هذا الأمر مرهون بمسوغات، لا بد من توافرها حتى يكون جائزاً لعلّ من أبرزها[5]:

أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام[6] وإلى هذا أشار ابن يعيش في معرض حديثه عن هذه القضية حينما قال[7]:" وتنكير ذي الحال قبيح، وهو جائز مع قبحه لو قلت:(جاء رجل ضاحكاً) لقبح مع جوازه، وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه. فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال؛ وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقدم الصلة على الموصول. وإذا لم يجز تقديمها صفة عدل إلى الحال، وحمِل النصب على جواز(جاء رجل ضاحكاً)، وصار حين قُدم وجه الكلام، ويسميه

([1]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (247/2)، الأزهري: شرح التصريح (584/1)

([2]) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (270/2-271)

([3]) انظر سيبويه: الكتاب (112/2)، الأنصاري: أوضح المسالك (270/2)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (502/2)، الأزهري: شرح التصريح (584/1)

([4]) رواه مالك في الموطأ (98،99)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:234، الأنصاري: أوضح المسالك (278/2)

([5]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:232-234، الأنصاري: أوضح المسالك (271/2)، الأندلسي: الارتشاف (1578/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (10/2- 14)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (501/2-507)، الأزهري: شرح التصريح (584/1-588)

([6]) سيبويه: الكتاب (123/2- 124)

([7]) ابن يعيش: شرح المفصل (21/2)

النحويون أحسن القبيحين؛ وذلك أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح".

يتضح من خلال ما ساقه ابن يعيش حول هذه القضية أنه قد تبع سيبويه في إجازة مجيء صاحب الحال نكرة، على الرغم من أن الأصل يقتضي أن يكون من المعرفة، ولكن ذلك لا يكون إلا بمسوغات، كأن تتقدم الحال على صاحبها النكرة، فتكون عندئذٍ بمثابة الصفة لتلك النكرة، وبما أنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف، لذلك لا يبقى أمامنا إلا أن تكون تلك الصفة حالاً من النكرة، وإن كان قد نعته ابن يعيش بأحسن القبيحين، وهما: مجيء صاحب الحال من النكرة، وكذلك تقدم الصفة على الموصوف، وقد استشهد ابن يعيش على مجيء صاحب الحال نكرة بقول الشاعر[1]:

وتَحـتَ العوالـي بِالقَنَا مستَظِلةً ظِبـَاء أَعارتْها العيـُون الجآذر[2]

وموطن الشاهد في البيت في قوله:(وتحت العوالي بالقنا مستظلةً ظباء)، حيث جاء صاحب الحال(ظباء) من النكرة، وذلك غير مستساغ في عرف النحاة؛ لأن الأصل يقتضي أن يكون صاحب الحال معرفة، ولعل ما سوغ ذلك كون الحال (مستظلة) قد تقدمت على صاحبها النكرة، وبناء على ذلك يكون الأصل في تقدير الكلام(وتحت العوالي ظباء مستظلة).

واستشهد أيضا على ذلك بقول الشاعر[3]:

لِعِـزةَ مـُوحِشَاً طَلَلٌ قَـدِيـْم عفَـاه كُـل أَسحـم مستَدِيـْم

وموطن الشاهد في البيت في قوله:(لعزة موحشاً طللٌ)، حيث جاء صاحب الحال(طلل) نكرة، لذلك تقدمت الحال (موحشاً) على صاحبها النكرة، والأصل يقتضي أن يكون تقدير الكلام:(لعزة طلل قديم موحشا)، ولعل تقدم الحال على صاحبها هو المسوغ الحقيقي لمجيء صاحب الحال نكرة في مثل هذه الشواهد.

([1]) البيت لذي الرمة في ديوانه:1024، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (420/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (21/2)

([2]) الجآذر جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية (انظر مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز(91)

([3]) البيت لكثير عزة في ديوانه:506، ابن يعيش: شرح المفصل (21/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (10/2)

يتبدى لي من خلال عرض ابن يعيش أنه لم يخرج برأيه في هذه القضية عمن سبقه من العلماء بأن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ وذلك خشية اللبس بين النعت والمنعوت، لذلك خولف بين الحال وصاحبها من حيث التعريف والتنكير؛ لأن ذلك مما يتطابق فيه النعت والمنعوت، وليتحقق ذلك جعلت الحال نكرة وصاحبها معرفة. ولكن هذا لا يعني عدم ورود صاحب الحال نكرة، فقد ورد في بعض الصيغ مخالفاً للمتعارف عليه ولكن ذلك بشروط، وهذا ما أشارت إليه معظم مطولات النحو. فمن ذلك أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة، نحو:(فيها قائماً رجلٌ) ونحو ما أنشده ابن يعيش من شواهد على ذلك.

ويرى بعض النحاة وجوهاً أُخر في هذه الشواهد، فقد حكى الفراء[1]:" هذه خرسانيةً جاريةٌ" بنصب (خرسانية) على الحال المتقدمة، وبرفعها على البيان: أي على البدل.

أما الباحث فيرى بما أنه لا مخالف من النحاة بأن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وبما أنهم أجمعوا على المسوغات التي من خلالها يجوز في صاحب الحال أن تكون نكرة دون أدنى معارضة لذلك لا أجد مفراً من تأييد ما قد أجمعوا عليه.

ومن المسوغات[2]التي تجيز مجيء صاحب الحال نكرة أيضاً، مجيء صاحب الحال مخصصاً بالوصف أو بالإضافة، ومما خُصص بوصف قوله تعالى[3]:(فِيها يفْرقُ كُل أَمرٍ حكِيمٍ* أَمراً مِن عِنْدِنَا) حيث أعرب ابن مالك وابنه[4] (أمراً) المنصوب حالاً من أمر المجرور بالإضافة؛ لكونه مختصاً بالوصف بحكيم، مع قولهما أنه لا تأتي الحال من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه؛ أو كبعضه أو عاملاً في الحال، وذلك مفقود هنا.

أما ما خُصص بالإضافة فنحو قوله تعالى[5]:(وقَدر فِيها أَقْواْتَها فِي أَربعةِ أَيامٍ سواءً لِلسائِلِين). وكقوله: زارني طالب علمٍ باحثاً عن مرجع ينفعه.

([1]) الفراء: معاني القرآن (168/1)
([2]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:231- 234
([3]) الدخان:4-5
([4]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:233
([5]) فصِّلت:11

فنلاحظ في هذه الأمثلة أن صاحب الحال قد جاء نكرة، وهذا الأمر خارق للمعهود، ومسوغ ذلك أن صاحب الحال قد جاء مخصصاً بالوصف أو بالإضافة.

ومن المسوغات[1] أيضاً التي يجوز من خلالها مجيء صاحب الحال نكرة، أن تسبق النكرة بنفي أو نهي أو استفهام.

فمثال النفي قوله:(ما أتاني أحد إلا راكباً).

قال تعالى[2]:(وما أهلكْنَا مِن قَريةٍ إلا ولَها كِتَاب معلُوم).

نلاحظ في المثالين السابقين للآية أن صاحب الحال قد جاء نكرة؛ ولكونه مسبوقاً بنفي جاز ذلك.

أما الآية الكريمة[3] فـ (لها كتاب) جملة إسمية في موضع الحال من النكرة (قرية) وصح مجيء الحال من النكرة لكونها مسبوقة بنفي، ولا يصح كون الجملة صفة لقريةٍ، خلافاً للزمخشري؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضا وجود(إلاّ) مانع من ذلك إذ لا يعترض بـ (إلاّ) بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي في التذكرة[4].

ومثال النهي قوله: لا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً البغي)

وكذلك قول الشاعر[5]:

لاَ يركَنَـن أحـد إلى الإحجـامِ يوم الوغَـى متَخَـوفاً لِحِمامِ

نلاحظ في هذه الأمثلة أن صاحب الحال قد جاء نكرة لكون النكرة مسبوقة بنهي.

مثال الاستفهام قولك: أزاركم رجلٌ طالباً مساعدتكم؟

قال الشاعر[6]:

---

(1) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:231-234، الأنصاري: أوضح المسالك (271/2)، الأندلسي: الارتشاف (1578/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (501/2-507)

(2) الحجر:4

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل (505/2)

(4) المصدر نفسه (505/2)

(5) البيت بلا نسبة في العيني: المقاصد النحوية (150/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (506/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (113/1)، السيوطي: الهمع (21/4)

(6) البيت لرجل من طيء في الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع (6/4)، ابن مالك: شرح التسهيل (249/2)، السيوطي: الهمع (240/1)

يا صاحِ هلْ حم عيشٌ باقِيـاً فتَـرى ... لِنَفْسِك العذْرَ فِـي أَبعادِهـا الأمـلا

نلاحظ وقوع صاحب الحال من النكرة، وهو قوله:(عيش)؛ لأنها في سياق النفي.

ومما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ[1] قولهم:(مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ)،وقولهم:(عليه مائة بيـضاً)،وأجـاز سـيبويه:(فيهـا رجـلٌ قائمـاً).وفـي الحديث:(وصلّى وراءه رجالٌ قياماً)، هذا وقد زاد صاحب التسهيل[2] في المسوغات ثلاثة:

أحدهما: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، وذلك نحو قولـه تعـالى[3]:(أَوْ كَالَّذِي مر علَى قَريةٍ وهِي خَاْوِيةٌ علَى عروشِها)؛ لأن الواو ترجع توهم النعتية.

وثانيهما: أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو:(هذا خـاتم حديـداً) و(عندي راقود خلاً).

وثالثهما: أن تشترك النكرة مع المعرفة في الحال نحو:(هؤلاء ناس وعبـد الله منطلقين).

3.2 مجيء الحال معرفة.

المتعارف عليه لدى جمهور النحاة اشتراط تنكير الحال[4] ؛ لذلك فكل ما ورد من الحال معرفاً لفظاً فهو منكر معنى[5]، وإن أجاز بعضهم[6] مجيء الحال معرفة، فقد زعم البغداديون ويونس[7] أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل فأجازوا(جاء زيد الراكب). وقد فصل الكوفيون[8] ذلك فقالوا: إن تضمنّت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا، ومثال ما تضمنت معنى الشرط قوله:(زيد الراكب أحسن منه الماشي)، فـ(الراكب) و(الماشي) حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، إذ

([1]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (14/2)

([2]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (250/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (14/2)

([3]) البقرة 259

([4]) سيبويه: الكتاب (44/1-45)، ابن السراج: الأصول (214/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم :230، الأنصاري: شرح شذور الذهب:327، الأزهري: شرح التصريح (578/1)

([5]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل (497/2)

([6]) انظر رأي الحيدرة اليمني في كشف المشكل في النحو:303

([7]) المصدر السابق (498/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (8/2)

([8]) الأندلسي: الارتشاف (1562/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (499/2)، الأزهري: شرح التصريح (580/1)

التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تقدر بالشرط، لم يصح تعريفها، فلا تقول:(جاء زيد الراكب) إذ لا يصح (جاء زيد إن ركب).

وقد أشار ابن يعيش[1] عن سبب استحقاق الحال التنكير؛ وذلك لأنها في المعنى خبر ثانٍ فعندما تقول: (جاء زيد راكباً) فقد تضمنت الجملة خبرين، الأول الإخبار بمجيء زيد، والآخر أنه جاء راكباً، لذلك قال ابن يعيش إنها في المعنى خبر ثانٍ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وأيضا لأنها تشبه التمييز في الباب لذلك كانت نكرة مثله، ولأنها تقع في جواب(كيف)، وكيف للسؤال عن النكرة.

وأشار بعضهم[2] الآخر إلى أن السبب في اشتراط تنكير الحال أنها لما كانت وصفاً لصاحبها، كان الغالب فيها أن تكون مشتقة، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة، فلو كانت الحال معرفة وصاحبها معرفة أيضا لأدى ذلك إلى نوع من التوهم بأنها نعت ؛ وذلك نحو:(ضربتُ اللص المقيد)، لذلك فروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحال فالتزموا تنكيرها؛ لتكون مخالفةً لصاحبها في التعريف ولتنكير، عندئذٍ لا يتوهم أنها نعت؛ لأن النعت يجب موافقته لمنعوته فيهما.

وتأتي الحال المعرفة على صورتين: المعرفة بالألف واللام، والمضافة؛ وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله[3]: "وقد جاءت مصادر في موضع الحال، لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرات، فمنها ما فيه الألف واللام، ومنها ما هو مضاف، فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولهم:(أرسلها العراك).

واستشهد ابن يعيش على مجيء الحال معرفة بالألف واللام بقول لبيد[4]:

فَأرسلَـها الـعِراكَ ولم يذُدها ولم يشْفِـقْ على نَغَـصِ الدخَالِ

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (18/2)

([2]) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (264/2)

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (18/2)

([4]) البيت للبيد في ديوانه:162، سيبويه: الكتاب (372/1)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (158/1)، الأنباري: الإنصاف (822/2)، الزمخشري: أساس البلاغة، (نغص)،(465)، ابن يعيش: شرح المفصل (18/2)، السيوطي: الأشباه والنظائر (56/6)، الأزهري: شرح التصريح (579/1)

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (العراك)، حيث نصبه على الحال، وهو معرفة؛ لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، وهذه الحال مؤولة بنكرة، وكأن التقدير:(أرسلها معتركةً).

قال ابن يعيش في تعليقه على هذا البيت[1]:" فنصب العراك على الحال، وهو مصدر(عارك يعارك معاركةً وعراكاً)، وجعل (العراك) في موضع الحال، وهو معرفة، إذا كان في تأويل معتركةً، وذلك شاذ لا يقاس عليه؛ وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر؛ لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، لم تقل العرب: (أرسلها المعتركة)، ولا(جاء زيد القائم)؛ لوجود لفظ الحال؛ ولتحقيق أن هذا نائب عن الحال، وليس بها وإنما التقدير:(أرسلها معتركةً)، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار (تعترك)، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه".

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أن مجيء الحال معرفة هو من باب الشذوذ الذي لا يقاس عليه؛ وذلك أن الأصل في الحال أن تكون نكرة؛ وذلك أنها بمثابة الخبر، والأصل في الخبر أن يكون نكرة لا معرفة، وكذلك الحال، ويرى أنه إن ورد شيء خلاف ذلك فيكون مؤولاً بالمشتق النكرة، كما هو الحال في الشاهد السابق.

وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع في رأيه من سبقه من علماء اللغة بأن الأصل في الحال أن تكون نكرة للأسباب السالف ذكرها، وما ورد خلاف ذلك كما ذكر سيبويه فيكون في موضع النكرة[2].

ومن الأحوال التي وردت معرفة بالألف واللام قولهم[3]:(دخل الطلاب الصفَ الأول فالأول)، وكذلك قولهم:(جاؤوا الجماء الغفير). وما قيل سابقاً يمكن أن يقال هنا أيضا من أن هذه الأحوال معرفة في اللفظ ولكنها منكرة في المعنى،

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (18/2)
([2]) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (53/2)
([3]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (18/2- 19)

وتقديرها:(دخل الطلاب الصف مرتبين)، وكذلك (جاؤوا جميعاً)، وليس أدل على تنكيرها من اعتقاد بعضهم[1] أن (أل) زائدة في هذه الأقول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن آراء العلماء قد تضاربت[2] في هذه الأحوال والعوامل العاملة فيها، ومن باب الإحاطة بالقضية أود إيرادها حتى تعم الفائدةُ، فذهب الأخفش، والمبرد إلى أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، وإنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة. وبعضهم قدر تلك العوامل أفعالاً، وهذا مذهب الفارسي. وبعضهم قدرها أسماء مشتقةً من تلك الأفعال، فعلى ذلك يكون التقدير في أرسلها العراك تعترك، أو معتركةً. وذهب ابن طاهر وابن خروف، وجماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومن معانيها. وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه فيكون التقدير: معتركةً.

وزعم ثعلب أن قولهم:(أوردها العراك)، إنما انتصب على انه مفعول ثانٍ لأوردها وأما قولهم:(أرسلها العراك)، فهو عند الكوفيين مضمن أرسلها معنى أوردها فهو مفعول ثان لأوردها.

وذهب ثعلب[3] إلى أن (الجماء الغفير) منتصب على المدح لا حال، وأجاز الجرمي[4] نحو(مرت بأخوتك الجماء الغفير)، وأجاز ابن الأنباري[5] فيه الرفع نحو:(مررتُ بإخوتِك الجماء الغفير) بالرفع على تقدير(هم)[6].

وزعم ابن الطراوة[7] أن انتصاب (العِراك) ليس على الحال، بل على الصفة لمصدر محذوف أي الارسال العراك .

وأما قولهم:(ادخلوا الأول فالأول) فـ(أل) كما ذكرنا مسبقاً قد عدها ابن هشام وابن عصفور زائدة، وهذا ونحوه في عرف البصريين شذوذ لا يقاس عليه، أما في

---

(1) قال بذلك الإشبيلي في المقرب: 168، وابن هشام الأنصاري في شذور الذهب 250- 251،
(2) الأندلسي: الارتشاف (1563/3)
(3) المصدر نفسه: الارتشاف (1563/3)
(4) الأندلسي: الارتشاف: (1563/3)
(5) المصدر نفسه (1563/3)
(6) المصدر نفسه (1563/3)
(7) المصدر نفسه (1563/3)

عرف الكوفيين فهو جائز؛ لأن الحال متى تضمنت معنى الشرط جاز فيها أن تكون معرفة بأل[1].

وأما الصورة الثانية للحال المعرفة، فهي أن تكون مضافة. قال ابن يعيش في ذلك[2]:" وأما قولهم:(جاؤوا قضهم بقضيهم)، أي: جميعاً، ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالاً".

واستشهد ابن يعيش على مجيء الحال المعرفة مضافة بقول الشاعر[3]:

أَتَتْنِي سلَيم قَضها بِقَضِيضِها   تُمسح حـولي بِالْبقِيـع سِبالَها

موضع الشاهد في البيت في قوله:(قضها)، فقد جاءت حالاً مضافة، وقد استُعمل على ضربين[4]: منهم من ينصبه على كل حال، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال، كقولك:(مررت به وحده)، ومنهم من يجعل(قضها) تابعاً مؤكداً لما قبله فيجريه مجرى (كلهم) فيقول:(أتتني سليم قضها بقضيضها)،و(رأيت سليماً قضها بقضيضها)،و(مررت بسليمٍ قضها بقضيضها) ومعناه أجمعين.

يتضح من خلال الشاهد الذي ساقه ابن يعيش على جواز مجيء الحال نكرة مضافة إذا كانت في معنى التنكير، حيث وردت في الشاهد كلمة(قضها) منصوبة على الحالية مع أنها معرفة، ولعل ما سوغ ذلك أنها في معنى التنكير، وتقدير الكلام بناء على ذلك: جاؤوا جميعاً.

وأما أولئك الذين أشار ابن يعيش إلى أنهم يحملونها على التأكيد فهو مذهب الخليل و سيبويه حيث حكى فيه الإتباع لما قبله على التأكيد، والنصب على الحال.

ومن الأحوال التي ترد معرفة وهي مضافة[5] كلمة(وحده)، ولكنها وإن كانت معرفة، فهي في تأويل النكرة من حيث المعنى. وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله[6]:" واعلم أن (وحده) لم يستعمل إلا منصوباً، إلا ما جاء شاذاً، قالوا:(هو نسيج

([1]) الأندلسي: الارتشاف (1563/3)
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (19/2)
([3]) البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه :290، سيبويه: الكتاب (374/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (19/2)
([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (20/2)
([5]) ابن يعيش: شرح المفصل (19،/2)
([6]) المصدر نفسه (19/2)

وحده)، و(عيير وحده)، و(جحيشُ وحده)، وأما (نسيج وحده)، فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعاً فلا ينسج معه غيره. فكأنه قال نسيج إفراده، وأما (عيير وحده) وجحيشُ وحده)فهو تصغير(عير)، وهو الحمار، و(جحيشُ وحده)، وهو ولد الحمار فهو ذم، ويقال للرجل العجيب برأيه ولا يخالط أحداً في رأيه ولا يدخل في معونة أحد".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة اختلفوا في تخريج (وحده) هل هي حال من الفاعل، أو من المفعول، فالخليل وسيبويه[1] على أنها حال من الفاعل، وهي اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضع موحداً. وتبعهم في ذلك ابن يعيش، ويتضح ذلك من خلال قوله[2]:" وأما ما جاء مضافا، نحو قولك: (مررتُ به وحده...فوحده مصدر في موضع الحال، كأنه في معنى (إيحاداً)، في معنى (موحدٍ)، أي: منفرد، فإذا قلت:(مررت به وحده)، فكأنك قلت:(مررت به منفردا). أما المبرد[3] على أنها حال من المفعول، أي ضربته في حال أنه منفرد بالضرب. وذهب أبو بكر بن طلحة[4] إلى أنه حال من المفعول، ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحده.

وأرى في حدود اعتقادي أنه حال من المفعول؛ لأنه لو أراد الفاعل لقال: (مررت به وحدي). ولكنه لما قال:(مررت به وحده) دل على أنه أراد المفعول لا الفاعل، ولعل عود الضمير يدل على ذلك.

4.2 عائد الحال إذا كانت جملة[5].

أ- اسمية .

كما أن الحال تأتي من المفرد تأتي من الجملة. والجملة التي تقع حالاً لا تخلو أن تكون اسمية، أو فعلية، ولا تخلو هذه الجملة من وجود رابط يربطها

([1]) سيبويه: الكتاب (373/1- 374)، ابن السراج: الأصول (165/1)، الأندلسي: الارتشاف (1566/3)
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (19/2)
([3]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (8/2)
([4]) الأندلسي: الارتشاف (1566/3)
([5]) انظر في هذه القضية شرح الإستراباذي: شرح كافية على ابن الحاجب (81/2-89)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (245-249)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (340/1-344)، ابن مالك: شرح التسهيل(274/2-289)، الأنصاري: أوضح المسالك (303/2-313)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (81/2-89)، أبو الحسن: شرح الأشموني (29/2-43)، الأزهري: شرح التصريح (608/1-614)

بصاحب الحال. قال ابن يعيش[1]:" مثال الاسمية:(مررتُ بزيدٍ على يده باز)، و(جاء زيد وسيفه على كتفه)، أي: جاء هذا حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلاّ جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت الجملة بعد هذه الواو حالاً كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال، وترك ذلك مخيراً، فالتضمين كقولك:(أقبل محمد ويده على رأسه)، و(جاء أخوك وثوبه نظيفٌ)، وترك التضمين كقولك:(جاء زيد وعمرو ضاحك)،أو(أقبل بكر وخالد يقرأُ)، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال، من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها، فلم يحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها فجيد؛ لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها، وأما إذا لم تُذكر هناك واو فلا بد من ضمير، وذلك نحو قولك:(أقبل محمد على رأسه قلنسوةٌ). ولو قلت:(أقبل محمد على عبد الله قلنسوة)، وأنت تريد الحال لم يجز الكلام إلى أوله، فيدل على أنه مقصور بأوله".

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش حول هذه القضية أن الحال كما تأتي من المفرد تأتي كذلك من الجملة. والجملة التي تأتي حالاً لا تخلو إما أن تكون اسمية، أو فعلية، فإن كانت اسمية وتضمنت الواو التي يسميها النحاة بواو الحال، كنت مخيراً في تضمينها الضمير العائد، أما إذا لم تتضمن الجملة الحالية الواو، لابد عندها من وجود ذلك العائد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرابط الذي يربط مابين الحال وصاحبها لا يقتصر فقط على الواو، وإنما الضمير العائد أيضا يربط ما بين الحال وصاحبها، وقد يجتمع الاثنان معا في الجملة الواقعة حالاً[2].

وقد استشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[3]:

نَصفَ النهار الماء غَامِـره ورفِيقُـه بِالْغَيْـبِ لا يـدري

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (24/2)

(2) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (248-249)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (522/2)

(3) البيت للمسيب بن علس في ابن قتيبة: أدب الكاتب:384، ابن السكيت: إصلاح المنطق:241، ابن يعيش: شرح المفصل (24/2)، وبلا نسبة في ابن مضاء القرطبي: تذكرة النحاة:683، ابن دريد: جمهرة اللغة :893

موضع الشاهد في البيت في قوله:(الماء غامره)، فهذه الجملة وقعت حالاً من(النهار)، وكانت (الهاء) في (غامره) هي الرابط الوحيد مابين الحال وصاحبها، لذلك كان لابد من الإتيان بها؛ لخلو الجملة من الواو.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن يعيش قد خالف الزمخشري في هذه المسألة، وذلك عندما بين الزمخشري أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً لا بد بما يعلق الجملة الثانية بالأولى، وهذا التعليق أو الربط يقتصر على الواو، عندها رد عليه ابن يعيش إنه قد يكون أيضا بالضمير، لأنه قد تأتي الجملة الاسمية حالاً وتكون غير مقرونةٍ بالواو كما ذُكر سابقاً، عندئذٍ يكون الرابط هو الضمير لاغير. ويتضح ذلك من خلال قول ابن يعيش:[1]" فأما قوله"يعني بذلك الزمخشري" فإن كانت الجملة اسمية فالواو"، فإشارة إلى أنه إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها، وليس الأمر كذلك، إنما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى، لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً، فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها، ويربطها به، لئلا يتوهم أنها مستأنفة. وذلك يكون بأحد أمرين:إما الواو، وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها...".

ب- فعلية: ومثلما تأتي الجملة الاسمية حالاً تأتي الجملة الفعلية، والجملة الفعلية قد يكون فعلها مضارعاً، وقد يكون ماضياً، وكلاهما قد يكون مثبتاً أو منفياً، وفي ذلك تفصيلات منها[2]: إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت خالٍ من (قد) لزم الضمير وترك الواو، وذلك نحو(جاء زيد يضحك)، ولا يجوز (جاء زيد ويضحك)، وإلى هذا أشار ابن يعيش بقوله[3]:" وقد يقع الفعل موقع الحال، إذا كان في معناه، وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول:(جاء زيد يضحك)، أي:(ضاحكاً)،و(ضربت زيداً يركب)، أي:راكباً، قال تعالى[4]:(فَجاْءتْه ِإحداْهما تَمشِي علَى استِحياء) أي ماشية".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[5]:

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (26/2)
([2]) انظر في ذلك أبو الحسن: شرح الأشموني (30/2-43)، السيوطي: الهمع (42/4- 50)
([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (26/2)
([4]) القصص:25
([5]) البيت للحطيئة في ديوانه:70، سيبويه: الكتاب (86/3)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (62/2)، ابن يعيش:

متى تأْتِهِ تَعشُو إلى ضوءِ نَارِه   تَجِد خَير نَارٍ عِنْدها خَير موقِد

موضع الشاهد في البيت في قوله:(تعشو)، فقد جاءت الحال جملة فعلية(تعشو)، فعلها مضارع مثبت مجرد من (قد)، لذلك التزمت الضمير، وخلت من الواو. قال ابن يعيش[1]:" والمراد عاشياً ولا حاجة إلى الواو لما بين المضارع واسم الفاعل من المناسبة".

أما إن كانت الجملة الحالية فعلها مضارع مثبت[2]غير مقترن بـ(قد) كما في الحالة السابقة، وجاءت الجملة الفعلية مقترنة بالواو، حملت عندها الجملة الفعلية على أنها خبر المبتدأ محذوف وذلك نحو:(رأيتُ زيداً ويقرأ)، فتكون حينئذٍ جملة (يقرأ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: وهو يقرأ.

أما إن كانت الجملة الحالية الفعلية مصدرة بفعل مضارع منفي فالنافي لا يخلو إما أن يكون (لا)،أو(لم)، عندئذٍ يكون لك الخيار في الإتيان بالواو أو تركها، وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله[3]:" والفعل المضارع إذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[4]:

بِأيدي رِجالٍ لم يشِيموا سيوفَهم   ولم يكْثُر القَتْلى بِها حِين سلتِ

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(ولم يكثر القتل)، فقد جاءت الجملة الحالية الفعلية المضارعة(يكثر)، منفية بـ(لم)، لذلك اقترنت بـ(الواو)، ومن المعروف أنه إذا جاءت الجملة الحالية الفعلية المضارعة منفية كان لك الخيار في اقترانها بالواو أو تركه، وهذا ما عليه الشاهد.

شرح المفصل (26/2)، الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف:88

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (27/2)

(2) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (281/2-282)، السيوطي: الهمع (46/4)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (30/2-31)

(4) البيت لعبد الله بن همام السلولي في ابن السكيت: إصلاح المنطق:231،249، ابن قتيبة: الشعر والشعراء (655/2)، الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع (15/4/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (31/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (30/2)

واستشهد كذلك بقوله تعالى[1]:(فَاضرب لَهم طَريقاً فِي البحر يبساً لا تَخَافُ دركاً ولاَ تَخْشَى)، فقوله:(لا تخاف دركاً ولا تخشى)، في موضع الحال، فأتى بالواو في موضع، ولم يأتِ بها في موضع آخر.

قال ابن يعيش[2]:"فإن أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية، لمكان حرف النفي، وإن لم يأت بها فلأنه فعل مضارع"

هذا وقد تبع ابن الناظم[3]ابن يعيش في هذه القضية حيث بين أن الجملة الحالية الفعلية المصدرة بفعل مضارع منفي بـ (لا) فالأكثر مجيئها بالضمير، وترك الواو، كما في قوله تعالى:[4](وماْ لَنَاْ لاَ نُؤْمِن بِاللهِ)، وقوله تعالى[5]:(ومَاِلي لاَ أَرى الْهدهد).

وقد تأتي[6] الجملة الحالية بالواو والضمير معاً ومن ذلك قول الشاعر[7]:

أَمـاْتُـوا مِن دمِي وتَوعدونِي وكُنْـتُ ولاَ ينَهنهِـي الْوعِيـد

نلاحظ مجيء الجملة الحالية المضارعة المنفية بـ (لا)،(ولا ينهنهني) بالواو والضمير معاً.

وأما إن كان النافي للجملة الحالية المضارعة (لم) فهناك ثلاثة وجوه[8]:

أ- إفراد الضمير؛ وذلك نحو قوله تعالى[9]:(فَاْنْقَلَبوا بِنعمةٍ مِن اللهِ وفَضلٍ لَم يمسسهم سوء).

ب - الاستغناء عن الضمير بالواو كقوله تعالى[10]:(والذِين يرمون أَزواْجهم ولَم يكُن لَهم شُهداْء إِلا أَنْفُسهم).

([1]) طه:77
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (31/2)
([3]) ابن الناظم: شرح ابن الناظم:246
([4]) المائدة:84
([5]) النمل:20
([6]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم :246
([7]) البيت لمالك بن رقية في الأزهري: شرح التصريح (392/1)، العيني: المقاصد النحوية (392/2)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم :246
([8]) ابن الناظم: انظر شرح ابن الناظم :246-247
([9]) آل عمران:174
([10]) النور:6

ج ـ الجمع بينهما كقوله تعالى[1]:(أو قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ ولَم يوحَ إِلَيهِ شَيء).

وأما إن كانت الجملة الحالية ماضوية مقترنة بـ(قد) فلك الخيار أيضاً في الإتيان بالواو وتركها، وهذا مفاد كلام ابن يعيش عندما قال[2]:" واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن بـ (قد) والفعل المضارع إذا دخل عليه نافٍ، ووقع كل واحدٍ منهما حالاً، كنت مخيراً في الإتيان بواو الحال وتركها. تقول:(جاء زيد قد علاه الشيب)، وإن شئت قلت:(وقد علاه الشيب)،

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[3]:

ذَكَـرتُـكِ والْخَطـي يخْطُـر بيننَـا وقَـد نَهلـَتْ مِنّـَا المثَقفَةُ السمـر

الشاهد في البيت قوله:(وقد نهلت)،حيث جاءت الجملة الماضوية المقترنة بـ(قد) مقرونة بالواو، مع العلم أن لك الخيار في ذلك إن شئت أتيت بالواو، وإن شئت تركتها، وأود أن أشير أيضاً إلى أن هناك رابطاً آخر في هذه الجملة وهو الضمير المستتر العائد على الخطي.

6.2 تقدم التمييز على عامله المتصرف.

تعد قضيه تقدم التمييز على عامله إحدى القضايا الشائكة التي كانت مـوطن أخذٍ ورد بين علماء اللغة، ما بين مؤيدٍ لهذا التقدم وما بين منكرٍ لذلك ،حتى إن ابن الأنباري قد أفرد لها مسالة[4] في إنصافه معنونة بهذا العنوان(القـول فـي تقـديم التمييز إذا كان فعلاً متصرفاً)، مفصلاً من خلالها آراء العلماء وحججهم في ذلك، و لا تكاد تطالع كتاباً في النحو إلا وقد تعرض لهذه القضية بشكل أو بأخر. لذلك انقسم العلماء القدماء إزاء هذه القضية إلى فريقين[5]: فمنهم من أنكر ذلك مطلقا، أي: لـم يجز أن يتقدم التمييز على عامله سواء أكان العامل اسما كما في تمييز المفـرد، أم كان فعلاً كما في تمييز النسبة، وسواء أكان الفعل جامداً كفعل التعجب في نحو(مـا أحسنَه رجلاً)، أم كان متصرفاً نحو(طاب محمد نفساً)، ويأتي على رأس هذا الفريق

([1]) الأنعام:93

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (30/2)

([3]) البيت لأبي العطاء السندي في السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (140/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (27/2)

([4]) انظر الأنباري: الإنصاف (828/2- 832)

([5]) المصدر نفسه (228/2-229)، الأنصاري: أوضح المسالك (325/2)

شيخ النحاة سيبويه[1] والفراء[2]وأكثر البصريين والكوفيين على منعه[3]، وبه قال أبو علي[4] في شرح الأبيات وأكثر متأخري البصريين[5].

وحجه المانعين لذلك التقدم إذا كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة؛ وذلك لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب، فعدم جواز تقدمه هنا من باب اطراد الحكم على وتيرة واحده[6]، وكذلك لضعف عامله[7].

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفا فقد أشار ابن يعيش[8]لعلة منع ذلك بقوله: " فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله، إلا أنه منع من ذلك مانع، وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أن التصبب في قولك:(تصبب زيد عرقاً)،و(تفقأ شحماً) في الحقيقة للعرق، والتفقؤ للشحم والتقدير: تصبب عرقُ زيدٍ، وتفقأ شحمه، فلو قدمناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل؛ لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً وكذلك إذا قدمناه لايصح أن يكون في تقدير فاعل، نُقِل عنه الفعل، إذا كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل".

لعل ما قصده ابن يعيش هنا أن علة منع تقدم التمييز المنصوب على عامله المتصرف، أن التمييز في هذه الحالة يكون هو الفاعل من حيث المعنى، فعندما نقول:(تصبب زيد عرقاً)، و(تفقأ زيد شحماً)، فمن جهة اللفظ يكون (عرقاً)،و (شحماً) تمييزاً منصوباً، ولكن من جهة المعنى يكون هو الفاعل، والتقدير: تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم زيد، والفاعل إذا تقدم على مفعوله خرج عن باب الفاعلية إلى باب آخر وكذلك التمييز، وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع سيبويه وأتباعه في هذه القضية، أي لم يجز أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف.

أما الفريق الثاني وهم المؤيدون لجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف فيأتي

([1]) انظر سيبويه: الكتاب (204/1-205)
([2]) الفراء: معاني القرآن (79/1)
([3]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1634/4)، الإشبيلي: المقرب:183
([4]) الفارسي: كتاب الشعر (269/1)، الأندلسي: الارتشاف (1634/1)
([5]) الأندلسي: الارتشاف (1634/1)
([6]) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (325/2)
([7]) ابن يعيش: شرح المفصل (42/2)
([8]) المصدر نفسه (42/2)

على رأسهم الكسائي[1] والمازني[2] والجرمي[3] والمبرد[4]، وهذا اختيار ابن مالك

في بعض كتبه[5]، حيث قال[6]:" ولا يمنع تقديم المميز على عامله إذا كـان فعـلاً متصرفاً وفاقاً للكسائي، والمازني، والمبرد، ولا يمنع أن لم يكنه بإجماع وقد يستباح في الضرورة".

وقد اعتمد هذا الفريق في إثبات رأيهم ودحض رأي خصومهم على الـسماع والقياس[7]:

أما السماع فمن خلال البيت الذي أورده ابن يعيش في معرض حديثـة عـن هـذه القضية وهو قول الشاعر[8]:

أَتَهجر ليلى بِالْفِـراق حبيبها   وما كَادَ نَفْساً بِالْفِراق تَطِيـب

وموضع الشاهد فيه أن التمييز(نفساً)، قد تقدم على عامله المتصرف(تطيب)

هذا وقد أنكر ابن يعيش ذلك الاحتجاج عندما عرض لهذا الشاهد من زاويتـين **الأولى**: تتضح من خلال قوله:" ولا حجة في ذلك لقلته، وشذوذه"، أما الثانية فمـن خلال رواية البيت فهو يرى أن الرواية الحقيقية للبيت على النحو الآتي:(ومـا كـاد نفسي بالفراق تطيب)، وبناء على هذه الرواية لا يكون في البيت شاهد.

أما القياس[9] فبما أن التمييز منصوب كسائر الفضلات، وجميـع الفـضلات يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلا متصرفاً وكذلك التمييز.

وقد رد المانعون[1]على ذلك بأنه إذا جاز تقـديم الحـال علـى معمولهـا المتصرف نحو قولنا:(جاء زيد راكباً)، و(راكباً جاء زيد).

([1]) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (116/2)

([2]) انظر رأي المازني في ابن الحاجب النحوي: الإيضاح في شرح المفصل (356/1)، المبرد: المقتضب (36/3)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (115/2)، النحاس:إعراب القرآن (435/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (54/2)

([3]) انظر رأي الجرمي في أبي الحسن: شرح الأشموني (54/2)

([4]) انظر المبرد: المقتضب (36/3)، ابن السراج: أصول النحو (223/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (202/2)

([5]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (302/2)

([6]) المصدر نفسه (302/2)

([7]) انظر الأنباري: الإنصاف (228/2-230)

([8]) البيت للمخبل السعدي في ديوانه:290، ابن جني: الخصائص (160/2)، العيني: المقاصد النحوية (421/2)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (36/3،37)، الأنباري: أسرار العربية:197، ابن يعيش: شرح المفصل (42/2)، السيوطي: الهمع (71/4)

([9]) انظر الأنباري: الإنصاف (830/2)

فلأن الفعل هنا قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى، وبقي المنصوب فضله لـذلك جاز تقدمه، وأما إذا قلنا:(طاب زيد نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يـستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب، كما لم يجز تقديم المرفوع.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك قد وهن ما جاء به سيبويه ومن تبعه ممن منعوا تقديم التمييز عاملة المتصرف بمجموعة من الأدلة وذلك بقوله:" وهذا الاجتماع مردود بوجوه"[2]:

إحداهما:أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه فلا يلتفت إليه.

الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصلٌ لضرب من المبالغة، ففيه تقويه لا توهين، فإذا حكِم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية،وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

الثالث : أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلةً لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجـوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

الرابع: إن منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مركب على كونه فـاعلا فـي الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها بخلاف، وذلك، نحو (امـتلأ الكوز ماء)، وقوله تعالى[3]:(وفَجرنَا الأرض عيونَا)، وفي هذا دلالة على ضـعف علة المنع بقصورها عن جميع الصور.

الخامس:إن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقـديم علـى العامـل متـروك فـي نحو:(أعطيتُ زيداً درهماً)، فإن زيداً في الأصل فاعل، وبعـد جعلـه مفعـولاً لـم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أُجيز فيه ما يجوز فيمـا لا فاعليـة لـه فـي الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور.

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (42/2)

([2]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (302/2-305)

([3]) القمر:12

أما الباحث فيجد نفسه أكثر ميولاً لما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني، وهم المجيزون لتقديم التمييز على عامله المتصرف؛ وذلك لكثرة الشواهد الشعرية(1) التي وردت وأثبتت صحة هذا الرأي، وكذلك قياسهم التمييز على باقي الفضلات، فبما أنه يجوز أن تتقدم الفضلات على سائر عواملها دون إحداث أدنى خلل في المعنى كذلك التمييز.

7.2 تقدم المستثنى على المستثنى منه.

قبل الخوض في حيثيات هذه القضية لا بد من الإشارة أولاً إلى أن هنالك ثلاث صور لتقدم المستثنى على المستثنى منه، أوردتها مطولات النحو(2)وهي:

الصورة الأولى**:**أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه فقط، وذلك نحو:(ما قام إلاّ زيداً أحد)، و(ما أكرمتُ إلاّ زيداً أحداً)، و(ما مررتُ إلاّ زيداً بأحدٍ)، وهذه الصورة اتفق البصريون والكوفيون(3)على جوازها، وستكون مدار الحديث لاحقاً.

الصورة الثانية**:** أن يتقدم على العامل فقط، ويبقى المستثنى منه متقدماً عليه وذلك نحو:(القوم إلاّ زيداً أكرمتُ)، بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر، وهذه الصورة هي مدار أخذ وردٍ بين النحاة، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال(4):

الأول: أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه بشرط تقديم المستثنى منه مطلقاً، أي سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفاً كقولك:(إخوتك إلاّ علياً زاروني أمس)، أم كان العامل في المستثنى منه جامداً، نحو:(أصدقاؤك إلاّ خالداً عسى أن يفلحوا).

الثاني: لا يجوز مطلقاً

الثالث: يجوز إذا كان العامل متصرفاً، كالمثال الأول، ويمنع إذا كان العامل جامداً.

---

(1) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (302/2)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (413/2)

(2) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (233/2)، الأندلسي: الارتشاف (1516/3-1518)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (474/2)

(3) انظر المصدر السابق (233/2)

(4) انظر السيوطي: الهمع (261/3)

أما الصورة الثالثة: فهي أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، والعامل معـاً، نحو: (إلاّ زيداً لم يحضر القوم)، وقولك:(إلاّ خالداً أكرمتُ القوم). وقد اختلف فـي هذه الصورة الكوفيون والبصريون[1] فقال البصريون لا يجوز أن يتقدم المـستثنى على المستثنى منه وعلى العامل معاً، بحيث يقع المستثنى في أول الكلام؛ وذلك لأن (إلاّ) تشبه (لا) العاطفة، والعاطفة لا تقع في أول الكلام.

وقال الكسائي[2] والكوفيون[3] يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلـى العامل؛ لأن ذلك وارد عند العرب، نحو قول الشاعر[4]:

خَـلا اللهَ لا أَرجـو سِـواكَ وإنما ... أعـد عِيالـي شُعبـةً مـِن عِيالِكـا

أما الصورة التي سنكون بصدد الحديث عنها في هذه القضية فهي الـصورة الأولى، وهي التي يتقدم فيها المستثنى على المستثنى منـه فقـط،أي: لا يتجـاوز العامل.

قال ابن يعيش[5] في معرض حديثه عن هذه القضية: "هذا هو الوجه الثـاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون فيها المستثنى إلاّ منصوباً، وذلك المستثنى إذا تقـدم على المستثنى منه، نحو قولك:(ما جاءني إلا زيداً أحد)، و(ما رأيتُ إلاّ زيداً أحداً)، و(ما مررت إلاّ زيداً بأحدٍ)، وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم؛ لأنه قبل تقـدم المستثنى كان فيه وجهان:

البدلُ والنصب، فالبدل هو الوجه المختار، والنصب جائز على أصل البـاب، فلما قدمته امتنع البدل، الذي هو الوجه الراجح؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، من حيث كان من التوابع، كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بـدلاً منـه، فتعـين النصب الذي هو المرجوح للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحـين، ونظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت نحو:(فيها قائماً رجلٌ) لا يجوز في (قائمٍ) إلاّ النصب؛ لأنك إذا أخّرته، فقلت:(فيها رجل قائم) جاز في قائم وجهان:

([1]) انظر العكبري: شرح اللمع في العربية (119/1)، أوضح المسالك (233/2)، شرح التصريح (549/1)

([2]) انظر الأنباري: الإنصاف (273/1)، ابن مالك: سرح التسهيل (285/2)، أبو الحسن: حاشية شرح الأشموني (508/1)

([3]) انظر رأي الكوفيين في الأنباري: الإنصاف (273/1)

([4]) البيت بلا نسبة في الأنصاري: أوضح المسالك (234/2)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (76/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (132/2)

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل (52/2)

الرفع على النعت، والنصب على الحال؛ إلاّ أن الحال ضعيف؛ لأن نعـت النكـرة أجود من الحال فيها، فإذا قُدم بطل النعت، وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً.

واستشهد ابن يعيش على هذه القضية بقول الشاعر(1):

ومـالِـي إلا آلَ أحمـد شِيعـةٌ ومالِـي إلا مشْعب الْحق مشْعب

وكذلك قول الشاعر(2):

والناس ألْب(3)علينَا فِيك ليس لنَا إلا السيوفَ وأطْـرافَ القَنـَا وزر(4)

موضع الشاهد في البيت الأول، تقدم المستثنى على المستثنى منه، حيث قـدم الشاعر االمستثنى في الشطر الأول والثاني، وهو(آل أحمد)، و(مشعب الحـقّ) فـي الشطر الثاني.

وهذا شاهد حي على أنه إذا تقدم المستثنى منه وجب نصبه، لأنه لو أُنشد هذا البيت على الأصل لكان على النحو الآتي:

ومـالـي شيعـةٌ إلا آلُ أحمـد ومالـي مشعـب إلا مشعبَ الحق

عندئذٍ يكون في ما بعد (إلاّ) وجهان:

النصب على الاستثناء؛ وهو أصل الباب، لأن الاستثناء التام المنفي حكمه في الأصل النصب، وكذلك لك في ذلك الإتباع على البدلية من المستثنى منه، ولما قُـدم المستثنى على المستثنى منه لم يكن لك إلاّ النصب؛ دون الإتباع؛ وذلك لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، لذلك لم يكن لك منأى عن النصب.

وقد أشـار الفـراء(5) أن مـن العـرب مـن يرفـع الاسـتثناء المقـدم، ويقوي ذلك ما حكاه يونس(6) عن بعض العرب الموثوق بهم: " مالي إلاّ أبوك أحـد،

---

(1) البيت للكميت في السيرافي: شرح أبيات سيبويه 0(102/2)، ابن جني: اللمع في العربية:224، الأنصاري: شرح قطر الندى:246، القرافي: الأستغناء في الإستثناء :132، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (52/2)

(2) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه:120، سيبويه: الكتاب (336/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (127/2)، الأندلسي: تذكرة النحاة:735، وللكعب بن مالك في ابن يعيش: شرح المفصل (53/2)

(3) ألب:أي اجتمعوا.المعجم الوجيز، باب الألف:22

(4) الوزر:الملجأ. المعجم الوجيز، باب الواو:666

(5) الفراء:معاني القرآن:168/1

(6) انظر سيبويه: الكتاب (507/1)

ومالي إلا أخوك ناصر"، وقد أجاز ذلك الكوفيون[1]، والبغداديون[2] ومخرجه على البدل، وعلى ذلك خرجه سيبويه والفراء، وقال ابن الأصبع[3]:"لا يجوز فيه عند البصريين إلا النصب خاصة".

أما موضع الشاهد في البيت الثاني، فيمكن القول أن ما قيل في الشاهد الأول من تعليق يمكن أن يقال هنا، من حيث إن الشاعر قد قدم المستثنى (السيوف) على المستثنى منه (وزر) فوجب النصب، لأنا كما قلنا سابقاً لو كان البيت على الأصل لكان على النحو الآتي:(ليس لنا وزر إلاّ السيوفَ) والاستثناء هنا تام منفي، والاستثناء التام المنفي، لك فيه وجهان: النصب على أصل الباب، والإتباع على أن يكون بدلاً من المستثنى منه، وبما أن الشاعر هنا قد قدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب، ولم يجز الوجه الآخر؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، والبدل لا يتقدم على المبدل منه.

وأود أن أُشير أيضاً أن الاستثناء إذا كان تاماً موجباً فحكم المستثنى فيه النصب نحو:(حضر المدعوون الاجتماع إلا زيداً)، وكذلك يكون منصوباً إذا تقدم المستثنى على المستثنى كما هو الحال في الحالة مدار القضية.

أما عن رأي ابن يعيش في هذه القضية فلم ألمس أي زيادة له على ما جاء به من سبقه من العلماء فقط عرض القضية واستشهد عليها بهذه الشواهد، وبذلك يكون موافقاً لإجماع السابقين أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في الاستثناء التام المنفي وجب نصبه.

8.2 مجيء خبر(كاد) مفرداً على الأصل.

من المعروف أن الفعل (كاد) هو من جملة أفعال يطلق عليها أفعال المقاربة، وهذه الأفعال هي:(كاد، أوشك، كرب)، وتعمل هذه الأفعال عمل (كان)، فهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وسميت بأفعال المقاربة؛ وذلك لقرب حدوث الخبر فيها،

([1]) الأندلسي: الارتشاف (1516/3)

([2]) المصدر نفسه (1516/3)

([3]) المصدر نفسه (1516/3)

ويشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، فنقول: مثلاً: كـاد المطـر ينزلُ، فخبرها جاء جملة فعلية (ينزل) في محل نصب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقرون بـ (أن) في هذا الباب(الخبر) ليس بخبر عند سيبويه بل هو منصوب على نزع الخافض، أو بتضمين الفعل معنى (قـارب)، قال سيبويه[1]:" تقول عسيتَ أن تفعل، فـ(أن) هنا بمنزلتها في قولـك: قاربـتَ أن تفعل، أي: قاربتَ ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أن تفعل، و اخلولقتْ السماء أن تمطـر؛ أي لأن تمطر، وعست بمنزلة اخلولقت السماء، ولا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذي الفعل في موضعه في قولك: بذي تسلم".

ولا يشترط في خبر (كاد)، و (كرب) أن يقترن بـ(أن)، بل عد ذلك من باب الضرورة، إن اقترن بها، قال سيبويه[2]:" وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال". وقال في موضع آخر[3]:"وكدتَ أن أفعل لا يجوز إلا فـي الشعر".

أما ابن يعيش فقد تبع سيبويه في أنه لا يشترط اقتران خبـر هـذه الأفعـال بـ(أن)، قال ابن يعيش في ذلك[4]:" واشترطوا أن يكون الخبر فعـلا لأنهـم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرد ذلك الفعل مـن أن؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال".

أما ابن مالك[5] فقد أجاز أن يقترن خبر هذه الأفعال (كاد، كرب)بـ (أن) وألا يقترن.

وسبقه في هذه الإشارة أيضاً ابن الناظم[6].

([1]) سيبويه: الكتاب (157/3- 158)
([2]) المصدر نفسه (159/3)
([3]) المصدر نفسه (12/3)
([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (377/4)
([5]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (375/1)
([6]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم :112

وأما أوشك فالغالب اقتران خبرها بأن، قال سيبويه[1]:" وتقـول يوشـك أن تجيء، وأن محمولة على يوشك، وتقول: يوشك أن تجيء، فـ (أن) فـي موضـع نصب، كأنك قلت: قاربتَ أن تفعل، وقد يجوز يوشك تجيء بمنزلة عسى يجيء".

وهذا الخبر خبر(كاد وعسى) قد يأتي مفرداً، وذلك شاذٌ من ناحيـة القيـاس، وإن كان الأصل يقتضي بأن يكون مفرداً؛ ولعل ذلك ما أشار إليـه ابـن يعـيش[2] عندما عرض لهذه القضية، فقد صرح بأنه يشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية؛ وذلك لقرب وقوع الفعل، وبما أن الفعل أبلغ في الدلالة على الغرض أتوا به ليكون هو الخبر، وأشار كذلك إلى أن هذا الفعل مجرد من(أن)؛ ليدل على قرب وقوعه في الحال، حيث إن (أن) تصرف الكلام إلى الإستقبال، فلم يأتوا لتدافع المعنيين.

ولما كان الخبر فعلاً محضاً مجرداً من (أن) قدروه باسم الفاعل؛ وذلـك لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو:(زيد يقوم)، المراد: قائم،

وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع من سبقه من النحاة في هذه القضية، واستشهد ابن يعيش على أن الأصل في خبر(كاد) أن يكون مفرداً، وقد يرد على هذا الأصل كما في بيت الحماسة، وهو لتأبطّ شراً[3]:

فأُبـتُ إلـى فَهمٍ وما كِـدتُ آيِباً وكَـم مِثْلِها فَارَقْتُها وهـي تَصفِرِ

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(وما كدت آئبـاً)، فقـد جـاء الـشاعر بخبر(كاد) اسماً مفرداً على الأصل، والعرف النحـوي يقتـضي أن يكـون فعـلاً مضارعاً مجرداً من (أن)، مؤولاً باسم فاعل، قال ابن يعيش[4] :" والشاهد فيه أنـه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو الأصل، وذلك قولك:(كدتُ أقوم)، أصله (كدت قائماً).

([1]) سيبويه: الكتاب (160/3)

([2]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (377/4)

([3]) البيت لتأبط شراً في ديوانه:91، ابن يعيش: شرح المفصل (222/4)، العيني: المقاصد النحوية (5/2)، الأزهري: شرح التصريح (276/1)، وبلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (544/2)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:111، الأنصاري:أوضح المسالك (271/1)، الأندلسي:الارتشاف (1226/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (252/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (237/1)

([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (222/4)

وتجدر الإشارة[1] إلى أن هذا البيت قد روي برواية أخرى وهـي:(ومـا كنت آيبا)، وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه. ومثل ذلك قولهم في المثـل العربـي[2]: (عسى الغوير أبؤساً)، فقد جاءت(أبؤساً) خبراً لـ (عسى)، والقيـاس يقتـضي أن يأتي خبر(عسى) جملة فعلية مقترنة بـ(أن). وقد خرجه سيبويه[3] وأبو علـي[4]، على أن (أبؤساً) خبر لـ(عسى)، وذكرا أن ذلك يجري مجرى الضرورة، ومراجعة الأصول المهجورة، وجعل ابن الأعرابـي[5] (أبؤسـاً) منـصوباً لفعـل محـذوف وقدره:(عسى الغوير يصير أبؤساً)، وقدره الكوفيون[6]:(عـسى الغـوير أن يكـون أبؤساً)، وذهب قوم[7] إلى أن (أبؤساً) مفعول به لفعل محذوف تقديره:(يأتي بأبؤس)، فحذف الناصب والجار توسعاً.

وقال ابن هشام[8] بعد حكاية هذه الأقـوال:" وأحـسن مـن ذلـك كلـه أن يقدر:(عسى الغوير يبأس أبؤساً)، فيكـون مفعـولاً مطلقـاً، ويكـون مثـل قولـه تعالى[9]:(فَطَفِقَ مسحاً)، أي يمسح مسحاً، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه".

وقيل في المغنى[10]:"الصواب أنه مما حذف فيه(كان) أي يكون أبؤساً)؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي".

9.2 أحكام تابع المنادى إذا كان مفرداً غير مضاف.

لقد أشار النحاة[11]إلـى أن تابع المنادى المضموم إذا كان مضافاً غير مقترنٍ

([1]) انظر العيني: المقاصد النحوية (5/2)
([2]) انظر المثل الميداني: في مجمع الأمثال (17/2)،البكري: فصل المقال:424، العسكري: جمهرة الأمثال (50/2)
([3]) سيبويه: الكتاب (158/3)
([4]) الفارسي:المسائل الحلبيات:250
([5]) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المساك (272/1)
([6]) انظر المبرد: المقتضب (70/3)، الأزهري: شرح التصريح (278/1)
([7]) انظر الأزهري: شرح التصريح (278/1)
([8]) المصدر نفسه (278/1)
([9]) ص:33
([10]) الأنصاري: مغني اللبيب (174/1)
([11]) انظر في هذه القضية ابن الناظم: شرح ابن الناظم:408، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (12/2)، الأنصاري:أوضح المسلك (35/4)، الأندلسي: الارتشاف (2197/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (32/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (244/3)

بـ(أل) وجب نصبه، صفةً كان، أو غير صفةٍ، وذلك نحو قولك[1]:"يا زيد أخا عمروٍ، ويا زيد نفسه، ويا زيد عائذَ الكلبِ، ويا زيد وغلام بشرٍ".

وهذا ما أشار إليه ابن يعيش عندما عرض لهذه القضية حيث قال[2]: "وإن كان التابع مضافاً، لم يكن فيه إلاّ النصب، صفةً كان أو غير صفة، مثال الصفة:(يا زيد ذا الجمةِ)، و(يا زيد أخانا).

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[3]:

أَزيــدُ أَخَا ورقَاء إن كُنْتَ ثَائِــراً فَقَــد عرضتْ أَحنَاء حق فَخَاصِمِ

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (أخا ورقاء)، حيث جاء تابع المنادى (أخا ورقاء) منصوباً على البدل من موضع (أزيد)، وذلك أن الأصل في المنادى النصب. وإلى ذلك أشار النحاة بأن تابع المنادى إذا كان مضافاً مجرداً من أل التعريف وجب نصبه. قال ابن يعيش[4]:" الشاهد فيه نصب الصفة لأنها مضافة".

أما الكسائي[5] والفراء[6] فقد أجازا، وتبعهم ابن الأنباري[7] الرفع في تابع المنادى إذا كان نعتاً مضافاً، نحو قوله:(يا زيد صاحبنا). والصحيح[8]المنع لأن إضافته محضة؛ وذلك لغلبة الاسمية على صاحب. وخالفهم في ذلك ابن يعيش ويتضح ذلك من خلال قوله[9]:" ولا يجوز رفع هذه الصفة بحالٍ؛ لأن المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب،وذلك من قِبل أن الصفة من تمام الموصوف، لأنها مخصصة للموصوف موضحة له، كتخصيص الألف واللام في نحو(الرجل)، و(الغلام)، ولذلك لا يجوز تقديمها عليه فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافاً إلا النصب، كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة غيره".

([1]) الأندلسي: الارتشاف (2197/4)
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (330/1)
([3]) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (183/2)، ابن جني: اللمع في العربية:108، ابن يعيش: شرح المفصل (330/1)
([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (330/1)
([5]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (32/3)
([6]) انظر الأزهري: شرح التصريح (227/2)
([7]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2198/4)
([8]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (32/3)
([9]) ابن يعيش: شرح المفصل (330/1)

وما قيل في شأن الصفة يقال كذلك في شأن التوكيد المضاف إذا كان تابعاً للمنادى، أي لا بد من نصبه، قال ابن يعيش[1]:" وكذلك إن أكدت فقلت:(يا زيد نفسه)، و(يا تميم كلكُم)، (يا قيس كلكم) فتنصب؛ لأن مجرى التأكيد مجرى النعت، فلذلك استويا في الحكم".

وقد أجرى الفراء[2]التوكيد المضاف مجرى النعت المضاف إذا كان تابعاً للمنادى، فأجاز فيه الرفع والنصب، نحو(يا زيد نفسه، ويا زيد نفسه)، و(ياتميم كلهم، ويا تميم كلهم) ، ومذهب سيبويه[3] والجمهور في ذلك وجوب النصب.

والبدل والعطف[4] إذا كان مضافاً وكان تابعاً للمنادى وجب نصبه، باستثناء الفراء[5] الذي أجاز رفعه نحو قولك:(يا زيد وغلام بشرٍ)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن يعيش عندما عرض لهذه القضية اكتفى فقـط بالحديث عن تابع المنادى المضاف، في حين أشار النحاة[6] إلى أن تابع المنادى إذا كان مضافاً مقروناً بـ (أل) جاز فيه الوجهان الرفع والنصب، وأمـا الرفـع فعلـى اللفظ؛ وذلك لكونه منادى مفرداً معرفة، وأما النصب فحملاً على الموضع حيـث إن الأصل في المنادى النصب ومثال ذلك قولك:(يا زيـد الكـريمَ الأب)، و(يـا زيـد الظريفُ النسب).

أما إن كان تابع المنادى المفرد المعرفة مفرداً غير مضاف فلك فيه أيضاً وجهان[7]:

الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل).

قال ابن يعيش[8]:" اعلم أن لك أن تصف المنادى المفرد إذا كان معرفة، وتؤكده، وتبدل منه، وتعطف عليه بحرف العطف، وعطف البيان، وأما الوصف، فقولك:

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (330/1)
([2]) انظر الأزهري: شرح التصريح (227/1)
([3]) انظر سيبويه: الكتاب (184/2)
([4]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (328/1-329)
([5]) الأندلسي: الارتشاف (2198/4)
([6]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:408، الأنصاري: أوضح المسالك (35/4)
([7]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (245/3)
([8]) ابن يعيش: شرح المفصل (327/1)

(يا زيد الطويلُ)، لك أن ترفع الصفة حملاً على اللفظ، وتنصبه حملاً على الموضع واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[1]:-

يا حكَمُ الوارثُ عن عبدِ الملِك

يتضح من خلال الشاهد الذي ساقه ابن يعيش على هذه القضية أن الشاعر قد رفع تابع المنادى المفرد (الوارث) حملاً على اللفظ، ويجوز فيه كذلك وجهاً آخر وهو النصب حملاً على المحل، وذلك أن الأصل في المنادى النصب، وكذلك الحال[2]في التوكيد فحكمه كحكم الصفة من جواز النصب على الموضع أو الرفع حملاً على اللفظ فتقول:(يا تميم أجمعون وأجمعين).

وأما عطف البيان فإن كان تابعاً للمنادى المفرد وكان مفرداً غير مضاف فلك فيه أيضاً الوجهان السابقان الرفع والنصب، قال ابن يعيش[3]:" وعطف البيان، فإنه يكون بالأسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشرح له، والبيان كالتأكيد والبدل، فتقول:(يا غلام بشر وبشراً)،الأول محمول على اللفظ، والثاني محمول على الموضع"،

وقد استشهد ابن يعيش على ذلك بقول رؤبة[4]:-

إنـي وأَسطارٍ سطِرن سطْـرا لقائِـلٌ يا نَصـر نَصر نَصـرا

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(يا نصر نصر نصراً)، فالشاعر حمل تابع المنادى الأول(نصر) على لفظ المنادى (نصر)، وهو البناء على الضم، وحمل التابع الثاني للمنادى (نصراً) على المحل، وهو النصب؛ وذلك لمجيئه مفرداً غير مضاف. قال ابن يعيش[5]:" فـ(نصر) الثاني محمول على لفظ الأول، والثالث محمول على الموضع، كما تقول: "يازيد العاقلُ والعاقلَ"؛ لأن مجرى عطف البيان والنعت واحد".

وتجدر الإشارة أن هذا البيت روي بروايات متعددة[6]:ـ

([1]) الرجز لرؤبة في ديوانه:118، السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب (52/1)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (208/4)، الأنباري: الإنصاف (628/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (327/1)

([2]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (326/1)

([3]) المصدر السابق (327/1)

([4]) الرجز لرؤبة في ديوانه:174، سيبويه: الكتاب (185/2-186)، المبرد: المقتضب (209/4)، ابن يعيش: شرح المفصل (327/1)

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل (328/1)

([6]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (328/1)

الأولى: قولهم:(يانصر نصر نصراً)، وهذا اختيار أبي عمرٍ[1]، والثانية: (يا نـصر نصراً نصراً، وذلك لجري المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزله (يـا زيـد العاقلَ اللبيب)، وكان المازني[2] يقول:(يا نصر نـصراً نـصرا) بنـصبهما علـى الاغراء. والثالثة[3]:(يا نصر نصر نصراً) بجعل الثاني بدلاً من الأول، ولـذلك لـم ينونه، والثالث منصوب على المصدر، كأنه قال: انصرني نصراً.

وأما عطف النسق والبدل[4] إذا كانا تابعين للمنادى المضموم، وكانا مفردين خاليين من (أل) وجب ضمهما، نحو (يا رجلُ زيد)، و(يا رجلُ وزيد)، أما إن كانـا مضافين وجب نصبهما نحو قولك:(يا زيد أبا عبدالله)، (يا زيد وأبا عبدالله). هذا وقد أجاز المازني والكوفيون[5]:(يا زيد وعمراً، ويا عبدالله وبكراً).

وأما إن عطفت اسماً فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه الوجهـان:الرفـع والنصب، فتقول في الرفع:(يا زيد والحارثُ)، وهذا اختيـار الخليـل وسـيبويه[6] والمازني[7]، وقد قرأ[8] الأعرج قوله تعالى[9]:(يا جِبالُ أَوِبي معه والطير)

وتقول في النصب[10]:(يا زيد والحارثَ)، وهو اختيـار أبـي عمـرو[11]، ويونس[12]، وعيسى بن عمر[13]،

وأبي عمر الجرمي[14]، وقراءة العامة لقوله تعالى[15]: (يا جِبالُ أَوِبي معـه والطير) بالنصب.

([1]) انظر سيبويه: الكتاب (186/2))
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (328/1)
([3]) انظر سيبويه: الكتاب (186/2)
([4]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (32/3-33)
([5]) المصدر نفسه (33/3)
([6]) انظر سيبويه: الكتاب (186/2-187)
([7]) انظر ابن السراج: الأصول (336/1)،ابن مالك: شرح الكافية الشافية (14/2)
([8]) قراءة الفتح هي المثبتة في القرآن الكريم، وقرأ بالضم أبو عمرو، وعاصم، ويعقوب، انظر الأندلسي: البحر المحيط (236/7)، عمر: معجم القراءات القرآنية (146/5)
([9]) سبأ: 10
([10]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (328/1)
([11]) المصدر نفسه (328/1)
([12]) الأصول:(336/1)
([13]) المبرد: المقتضب (212/4)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (14/2)
([14]) ابن السراج: الأصول (336/1)، ابن مالك: شرح التسهيل (259/3)
([15]) سبأ: 10

أما المبرد[1] فقد ذهب إلى اختيار مذهب أبي عمرو، وأصحابه، وهو النصب إن كانت (أل) معرفة كما هي في (الصنع)؛ وذلك لأن المعرف بالألف واللام يشبه المضاف، وإن كانت (أل) غير معرفة كما هي في (اليسع) فالمختار الرفع؛ لأن الألف واللام إذا لم تعرف لم يشبه ما هي فيه بالمضاف.

10.2 تكرار المنادى في حال الإضافة.

أشار النحاة[2]إلى أنه إذا كُرر المنادى المضاف العلم دون المضاف إليه، كما في قولهم:(يا زيد زيد عمرٍو) تعين النصب للاسم الثاني، ولك حينئذٍ في الأول وجهان:النصب، والرفع. قال الخليل ويونس[3]:"هما سواء في المعنى، وهما لغة العرب"، فإن ضممت الأول، فهو منادى على الأصل، حيث إنه مبني على الضم؛ لأنه علم مفرد في محل نصب، ويكون للاسم الثاني المنصوب في هذه الحالة عدة أوجه وهي[4]:

أن يكون توكيداً للاسم الأول، قال بذلك ابن مالك[5]. والثاني أن يكون بـدلاً منه، والثالث أن يكون عطف بيان عليه، وهو في هذه الأوجه الثلاثة تابع في إعرابه لمحل الاسم الأول فقط؛ وذلك لأن محل المنادى العلم المفرد النصب، أمـا الوجـه الرابع فهو أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني، والخـامس أن يكـون منادى مستأنفاً لكونه مضافاً، وقد أجاز السيرافي[6]أن يكـون نعتـا، وتـأول فيـه الاشتقاق، هذا وقد اعترض أبو حيان[7] على الوجه الأول من هذه الأوجه الخمـسة: وهو أن يكون الاسم الثاني توكيداً للأول؛ لأن التوكيد المعنوي لـه ألفـاظ معينـة محصورة، وليس هذا منها، كما لا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً؛ لأن مع الاسم الثاني زيادة هي المضاف إليه، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكـد فـي كمـال

([1]) ابن السراج: انظر الأصول (336/1)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (14/2)
([2]) انظر في ذلك ابن الناظم: شرح ابن الناظم :411، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (16/2-17)، الأنصاري: أوضح المسالك (24/4-26)، أبو الحسن: شرح الأشموني (38/3-39)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (251/3)
([3]) سيبويه: الكتاب (205/2)
([4]) ابن الناظم: شرح ابن الناظم :411
([5]) انظر شرح التصريح (220/2)
([6]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (39/3)
([7]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2205/4)، نقلا عن الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (24/4-25)، السيوطي: الهمع (58/3)

المعنى. وقال ابن هشام[1] في اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب:"إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء، وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء، فأما تعريف الاسم الثاني فبالإضافة، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد".

وأما إن فتحت الأول والثاني، نحو قولك:(يا زيد زيد عمرو)، فلك في ذلك ثلاثة مذاهب[2]:-

أحدها:- وهو مذهب سيبويه[3] – أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه لضرب من التأكيد، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه، قال:"لأنا قد علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن إلا منصوباً، فلما كررته بقي على حالة.

والمذهب الثاني:- وهو مذهب المبرد[4]، أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر، والتقدير على ذلك: (يا زيد عمرو زيد عمرو)، وحذف عمرو الأول اكتفاء بالثاني.

والمذهب الثالث:- مذهب الأعلم[5]، وهو تركيب الاسمين، فصارا اسماً واحداً، ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب، ومجموعهما منادى مضاف.

والإعراب[6]على مذهب سيبويه أنه منصوب على التوكيد، إذ هو مقحم، وعلى مذهب المبرد بدل، أو عطف بيان، أو منادى مستأنف، أو توكيد، وأجاز التوكيد؛ لأن المحذوف مراد، فصار بدلاً لفظياً. وعلى مذهب الأعلم في موضع نصب منادى مضاف.

أما عن رأي ابن يعيش[7] في هذه القضية فهو لم يأتِ بجديد بهذا الشأن دون أدنى تعليق، فقط اكتفى بعرض الأوجه الجائزة في الاسمين سواء في حالة رفع الأول ونصب الثاني، أم في حالة نصبهما معاً، مبينا آراء النحاة في ذلك، وكأنه بذلك متابع لمن سبقه من النحاة أمثال سيبويه والمبرد وغيرهم.

([1]) حاشية الأنصاري: أوضح المسالك (25/4)
([2]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2204/4-2205)
([3]) انظر سيبويه: الكتاب (206/2)
([4]) انظر المبرد: المقتضب (227/4)، الأندلسي: الارتشاف (2204/4)
([5]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (39/3)
([6]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2205/4)
([7]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (347/1-348)

واستشهد ابن يعيش على الحالة التي يكون فيها الاسمان منصوبين بقول جرير[1]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُم　　لا يلقينكُم في سوأةٍ عمَر

وكان موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(يا تيم تيم عدي)، حيث كرر المنادى المضاف دون المضاف إليه، وروي على الوجهين بضم الأول وفتحه، وفتح الثاني مطلقاً، أما على الضم، ضم الأول وفتح الثاني، فيكون الأول قد جاء على مقتضى القياس حيث إن العلم المفرد المنادى يبنى على الضم في محل نصب، وأما الثاني فيكون فيه عدة أوجه: إما على التوكيد للأول، أو على البدليه، أو على عطف البيان، وهذه من التوابع، وحكم التابع مطابقة متبوعه في الإعراب وغيره، ونلاحظ هنا إن الأول مضموم والثاني مفتوح، ونقول:إن التبعية هنا على المحل وليست على اللفظ، وبما أن محل المنادى المفرد العلم النصب، إذن يكون هناك نوع من المطابقة ما بين التابع والمتبوع، ومن الأوجه الجائزة في الثاني أيضاً أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعني) أو أن يكون منادى مستأنفاً كونه مضافاً، على رأي من قال بذلك.

وأما الوجه الآخر الذي روي عليه هذا البيت فهو فتح الأول والثاني معاً، أي: (يا تيم تيم عدي). فسيبويه يرى أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني: أي (تيم) الأول منادى منصوب؛ لأنه مضاف إلى (عدي)، وتيم الثانية على ذلك تكون مقحمة ما بين المضاف والمضاف إليه ، هذا وقد شبه الخليل[2] قوله:(يا تيم تيم عدي) بقولهم:(لا أبا لك)، وذلك أن (الأب) مضاف إلى الكاف غير ذي شك بدليل نصب (الأب) بالألف،و(الأب) لا يكون إعرابه بالحروف إلاّ في حال إضافته إلى غير المتكلم، فلما نُصب بالألف دل على إضافته، وأما اللام فهي مقحمة ولم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلاّ تأثير معنى الإضافة.

([1]) البيت لجرير في ديوانه:212، سيبويه: الكتاب (53/1)، المبرد:المقتضب (230/4)،السيرافي: شرح أبيات سيبويه (35/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (348/1)، الأنصاري: مغني اللبيب (528/3)، العيني: المقاصد النحوية (239/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (38/3)

([2]) سيبويه: الكتاب (206/2)

والمبرد يرى أن الأول منصوب فهو منادى مضاف إلى محذوف والتقدير: (يا تيم عدي تيم عدي)، أما الأعلم الشنتمري فيرى أن الاسمين الأول والثاني ركبا معاً تركيب خمسة عشر فأصبحا اسماً واحداً ومجموعهما منادى مضاف وفتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب.

واستشهد ابن يعيش على هذه القضية ببيت آخر لبعض ولد جرير وهو قوله[1]: -

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذبلِ تطاولَ الليلُ هديتَ فانزلِ

وما قيل في البيت السابق من آراء وتوجيهات قيلت هنا لذلك لا داعي لإعادتها من باب الاختصار.

أما عن رأيي فأنا أُرجح ما ذهب إليه سيبويه في هذه القضية أن الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وليس إلى الثاني، والثاني مقحم ما بين المضاف والمضاف إليه، ولعل ما دفعني إلى ترجيح هذا الرأي؛ ورود العديد من الشواهد القرآنية والشعرية[2] التي فصل فيها ما بين المضاف والمضاف إليه سواء بالظرف أو الجار والمجرور أو غيرهما، دون أن يتأثر المضاف إليه بذلك. ولكن ما أود أن أشير إليه هنا أن البصريين لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور، وسيبويه هنا في هذا الموضع يجيز ذلك ويتخذها حجة لإثبات رأيه حيث أجاز الفصل بين المتضايفين بالعلم، وهذا حجة على البصريين وعلى سيبويه خاصة لا على الكوفيين الذين أجازوا ذلك، ولذلك فما جاء به سيبويه هنا دليل على رجحان رأي الكوفيين الذين أجازوا الفصل بالجار والمجرور وغيره وفساد لما ذهب إليه البصريون، ولعل هذا ما يسمى في لغة أهل النحو بحجة الخصم.

([1]) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه:99، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (35/2)، ولبعض ولد جرير في سيبويه: الكتاب (206/2)، العيني: المقاصد النحوية (225/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (38/3)، وبلا نسبة في ابن الناظم: شرح ابن الناظم:411

([2]) انظر الأنباري: الإنصاف (427/2-436)

11.2 ترخيم الاسم المضاف إليه في النداء.

الترخيم في اللغة[1] تسهيل الصوت. وفي الإصطلاح[2] حذف أواخر الكلم في النداء.

وتعد مسألة ترخيم الاسم المضاف من المسائل التي كانت مدار خلافٍ ما بين الكوفيين والبصريين[3]، ولكن قبل الخوض في حيثيات هذه المسألة، وإدراج حجج كل من الطرفين، أود أن أشير إلى الشروط الواجب توافرها في الاسم المراد ترخيمه في النداء وأخص الترخيم بالنداء هنا؛ لكثرة وروده فيه ومنها[4].

أن يكون منادى؛ وذلك لكثرة النداء في كلامهم، وسعة استعماله.

أن يكون علماً؛ لأن الأعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها.

أن يكون معرفةً؛ وذلك لأن المعارف كثُر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها، وخُص الآخر بالذكر لأنه محل التغيير.

أن تكون عدتُه (عدد حروفه) زائدةً على ثلاثة أحرف.

ألا يكون مستغاثاً مجروراً باللام نحو قولك:(يالَجعفر)؛ وذلك لأن المستغاث المجرور باللام، عند سيبويه[5] شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله، فكان غير منادى، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه، وإنما عملت في موضعه، فإن لم يجر باللام جاز ترخيمه، نص على ذلك سيبويه[6].

إلا يكون مندوباً نحو،(واجعفراه)؛ لأن المندوب ليس منادى، وإن كانت صورته صورة المنادى لأنه لا يطلب إقباله.

أن يكون مفرداً غير مضاف؛ وذلك لأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، وأوجب له البناء بعد أن كان معرباً، أما الاسم المضاف فلم يؤثر فيه النداء حيث بقيت حاله بعد النداء كما كانت قبل النداء من جهة الإعراب، ولما كان حكم المفرد في النداء مخالف حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز، ولما كان

(1) المعجم الوجيز:259،(رخم)
(2) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (269/3)، أبو الحسن: شرح التصريح (251/2)
(3) الأنباري: الإنصاف (347/1- 356)
(4) انظر الأنصالاي: أوضح المسالك (52/3)، الأزهري: شرح التصريح (250/2)
(5) انظر الأزهري: شرح التصريح (251/2)
(6) انظر سيبويه: الكتاب (240/2)

المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم، ولم يجز فيهما هذا.

ومع ذلك فقد أجاز الكوفيون[1] ترخيم الاسم المضاف في النداء؛ وذلك بحذف آخر المضاف إليه وذلك نحو:(يا آل عام) ، في يا آل عامر، و(يا آل مال) في يـا آل مالك. أما البصريون[2] فقد أنكروا ما ذهب إليه الكوفيون؛ وذلك لعـدم تـوافر شروط الترخيم في الاسم المضاف، ويرى البصريون أن ما استشهد به الكوفيون من أبيات لإثبات حجتهم ما هي إلا من باب الضرورة الشعرية.

أما ابن يعيش عندما عرض لهذه القضية فقد قام بداية بتعريف[3]هذا المصطلح ومن ثم عرض للشروط[4] الواجب توافرها في الاسم المراد ترخيمه وهي نفسها ما ذُكر مسبقاً، وكان موقفه مؤيداً للبصريين الذين أنكروا جواز ترخيم الاسم المضاف؛ لعدم توافر شروط الترخيم فيه ومخالفاً للكوفيين فيما ذهبوا إليه من إجازة ذلك، وعد هذا من باب الضرورة الشعرية، وذلك لأن المضاف إليه غير منادى.

بعد ذلك أورد ابن يعيش الأبيات التي استشهد بها الكوفيون المجيزون لذلك والتي منها قول الشاعر[5]:

أَبا عرو لا تَبعد فكُلُّ ابنِ حرةٍ سيدعوه داعِي مِيتَةٍ فَيجِيب

موضع الشاهد في البيت في قوله:(أبا عرو)، حيث جاء الاسم المنادى المضاف(أبا عرو) مرخماً، وذلك من خلال حذف الحرف الأخير فيه، على رأي الكوفيين، الذين أجازوا ذلك بحجة جوازه في الاسم المفرد، فكذلك في الاسم المضاف؛ وذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمثابة الشيء الواحد، فكما جاز في المفرد جاز كذلك في المركب، والمضاف. أما البصريون فقد أنكروا ذلك، وعدوه من باب الضرورة الشعرية؛ وذلك لأن المضاف إليه ليس من باب النداء، والترخيم

([1]) انظر الأنباري: الإنصاف (347/1- 356)
([2]) المصدر نفسه (1/ 347-356)
([3]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (374/1)
([4]) المصدر نفسه (374/1-375))
([5]) البيت بلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (348/1)،الأنباري: أسرار العربية:239، ابن يعيش: شرح المفصل (375/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (53/4)، الأزهري: شرح التصريح (252/2)

إنما يسوغه النداء، وكذلك لعدم تغيير الحالة الإعرابية للاسم المضاف في النداء، كما هو الحال في الاسم المفرد.

أما ابن يعيش[1] فقد رد هذا الاحتجاج ويرى أن هذا البيت لم يعرف قائله، لذلك لا يجوز عده شاهداً على إجازة ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه[2] قد عقد في كتابه باباً خاصاً أطلق عليه اسم " هذا باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً "

أما البيت الآخر الذي أورده ابن يعيش كحجة للكوفيين، وهو قول زهير[3]:

خُذُوا حِذْرَكُم يا آلَ عِكْرِم واذْكُروا　　　أَواصِرنَا والـرحم بِالغَيبِ يذْكَـر

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(يا آل عكرم)، حيث رخّـم الـشاعر الاسم المضاف(آل عكرم)، وذلك بحذف آخر المضاف إليه، حيث عـد الكوفيـون المضاف والمضاف إليه بمثابة الشيء الواحد، وبما أنه يجوز ترخيم الاسم المفـرد يجوز كذلك ترخيم الاسم المضاف، وهذا باطل لدى البصريين حيث عدوه من بـاب الضرورة الشعرية، وقد صرح بذلك ابن يعيش بقوله[4]:" وهذا محمول عندنا علـى الضرورة ".

يبدو لي من خلال ما عرض من آراء حول هذه القضية أن ما ذهب إليه البصريون عندما أنكروا ذلك هو الأصح والأجود؛ وذلك أن النحاة اجمعوا على أن الترخيم إنما يسوغ في النداء، وما سوى ذلك فقد عدوه من باب الضرورة، والمركب الإضافي ليس من النداء؛ وذلك أن المضاف إليه عد منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله لذلك فهو ليس بآخر المنادى.هذا فضلاً عن أن المنادى المضاف يبقى على حاله الإعرابية قبل النداء وبعده وهي الإعراب، أما المفرد فتتغير حالته الإعرابية إلى البناء؛ لذلك كان أولى في الترخيم من الاسم المضاف لا سيما أن في الترخيم إحداث تغيير في الصوت، فكان المتغير في حالته الإعرابية وهوالاسم

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (375/1)

([2]) انظر سيبويه: الكتاب (271/2)

([3]) البيت لزهير في ديوانه:214، سيبويه: الكتاب (271/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (394/1)، الأنبالاي: الإنصاف (347/1)، الأنباري: أسرار العربية:239، ابن يعيش: شرح المفصل (375/1)، السيوطي: الهمع (78/3)

([4]) انظر شرح المفصل (376/1)

المفرد أولى من الثابت، وهو الاسم المضاف في عملية الترخيم، هذا فضلاً عن إقرار النحاة بجواز الترخيم في غير المنادى ضرورة، حتى أن سيبويه كما ذكرت مسبقاً قد أفرد له باباً خاصاً في كتابه أطلق عليه "هذا باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء ضرورة"، لذلك يمكن أن نؤول ما أحتج به الكوفيون على أنه من باب الضرورة؛ لأنه من الممكن أن يكون الشاعر قد اضطر إلى حذف أواخر تلك الأسماء ضرورة لإقامة الوزن.

12.2 نصب المنادى النكرة.

من المعروف أن المنادى يقسم إلى قسمين من حيث البناء والإعراب، أما المبني فلا يكون ذلك إلا في العلم المفرد، نحو(يا زيد)، والنكرة المقصودة، نحو(يا رجلُ)،ويبنى على ما يرتفع به.

أما المعرب المنصوب فيكون في النكرة غير المقصودة نحو(يا ظالماً، ويا سائقاً)، وما إلى ذلك مما لا يقصد به شخص معين. والمضاف، نحو(يا فاعلَ الخير)، والشبيه بالمضاف، نحو(يا حسناً وجهه، يا طالعاً جبلاً)، وما يهمنا هنا من هذه الأقسام المنادى النكرة غير المقصودة، ولعل المقصود هنا بالنكرة غير المقصودة،، التي لا تدل على معين، وإنما تدلّ على كافة أفراد الجنس، لذلك فعندما تقول: (يا ظالماً)، أو يا(سائقاً) فنحن هنا لا نقصد ظالماً معيناً، أو سائقاً معيناً، وإنما نقصد كافة أفراد الجنس المتصفين بتلك الصفات.

وفي نداء النكرة غير الموصوفة(أي غير المقصودة) خلاف فجمهور البصريين[1] على إجازة ذلك مطلقاً مقبل عليه أو غير مقبل، ولعل المقصود بعبارة مقبل وغير مقبل؛ أن الأصل في النداء طلب إقبال من تناديه عليك، فعندما يكون المنادى معرفة أو نكرة مقصودة يكون مقبلاً؛ وذلك لأنه معين، فعلى ذلك أجاز البصريون نداء النكرة سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة.

([1]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2138/4)

أما المازني[1] فقد أنكر نداء النكرة غير المقبل عليها؛ وإن كانـت الـشواهد المسموعة عن العرب قد أثبتت بطلان إدعائه، وعلى ذلك يكون التنوين في النكـرة ضرورة أو شذوذاً. وهذا ما سنوضحه فيما بعد.

أما الكوفيون[2] فذهبوا إلى جواز نداء النكرة إن كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو(يا ذاهباً)، والأصل (يا رجلاً ذاهباً)، والمنع إن كان خلاف ذلك: أي إذا لم تكن خلفاً من موصوف مِنع نداؤها كأن نقول: (يا رجلاً).

أما إن كانت النكرة موصوفة فمذهب البصريين[3] إلى وجوب نصبها سواء أكانت النكرة مقصودة أو غير مقصودة، ومذهب الكسائي[4] جواز الرفع والنصب فيها، والفراء[5] فصل في ذلك: فإن تضمنت ضمير الغائب وجب نصبها نحو:(يا رجلاً ضرب زيداً)، أما إن تضمنت ضمير خطاب وجب عندئذٍ رفعها نحو(يا رجلُ ضربت زيداً).

وقد نقل ابن مالك[6]عن الفراء[7] أنه قال:"النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، وذلك نحو:(يا رجلاً كريماً)، فإن أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون".

([1]) انظر أبو لحسن: شرح الأشموني (23/3)، الأزهري: شرح التصريح (213/2)
([2]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2138/4)، السيوطي: الهمع (39/3)
([3]) الأندلسي: الارتشاف (2184/4)
([4]) المصدر نفسه (2184/4)
([5]) انظر السيوطي: الهمع (54/2)، الأندلسي: الارتشاف (2184/4)
([6]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (43/1)، الأندلسي: الارتشاف (2184/4)
([7]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2184/4)

أما ابن يعيش[1] عندما عرض لهذه القضية بداية فقد تحدث عن المنصوبات في اللفظ أي المعربات في النداء، وهي على ثلاثة أضرب كما أوضح: المضاف، ومشابه المضاف، والنكرة، ولكنه عندما أفرد الحديث عن النكرة غير المقصودة وهي ما نحن بصدد الحديث عنه في هذه المسألة لم يتعرض لتلك الشروط الواجب توافرها في نداء النكرة غير الموصوفة التي زعمها الكوفيون وهي، أن تكون النكرة خلفاً من موصوف، فإذا كانت كذلك جاز نداؤها وإذا لم تكن كذلك لم يجز ذلك مطلقاً، وكذلك أن تتضمن النكرة ضمير الغائب حتى يصح نداؤها كما زعم الفراء، وليس أدل على ذلك من البيت الذي ساقه ابن يعيش على نصب النكرة غير المقصودة في النداء وهو قول عبد بن يغوث [2]

فيـا راكباً إما عرضتَ فبلغَـن نَدامـاي من نجـران أن لا تَلاقِيا

حيث إن موضع الشاهد في البيت في قوله:(يا راكباً)، فقد نصب النكرة غير المقصودة(راكباً) دون أن يبدي أدنى شرط أو قيد من تلك التي اعتمدها الكوفيون لنداء النكرة، وكأنني بهذا العرض من قِبل ابن يعيش استطيع أن أحكم أنه قد تبع البصريين في مذهبهم المجيز لنداء النكرة سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة، دون شرط أو قيد.

وأود أن أشير هنا إلى نقطة مهمة حول هذا الشاهد الذي ساقه ابن يعيش على نداء النكرة غير المقصودة ونصبها، وهي أنه حتى على الرأي الكوفي الذي لا يجيز نداء النكرة إلا أن تكون موصوفة، أو خلفاً من موصوف، فإنه لا بد من نصب (راكباً) في هذا الشاهد؛ وذلك لأننا عندما نقول:(يا راكباً) فثمة موصوف محذوف والتقدير:(يا رجلاً راكباً)، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وذلك جائز في عرف اللغة أن يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه.

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (318-317/1)

([2]) البيت لعبد بن يغوث بن وقاص في سيبويه: الكتاب (200/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (315/1)، الأنصاري: شرح قطر الندى :203، وبلا نسبة في الزجاجي: شرح الجمل: 148، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (356/1).

واستشهد ابن يعيش على نصب النكرة غير المقـصودة فـي النـداء بقـول الآخر[1]:

أداراً بحزوى هجتِ للعين عبرةً　　فماء الهوى يرفُض أو يترقْرقُ

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(أداراً)، وهي نكرة غير مقصودة، جاءت منصوبة في النداء، وهذا الشاهد أيضاً يظهر بطلان ما ذهب إليه المازني الذي ذهب إلى إنكار وجود النكرة غير المقبل عليها في النداء، وكذلك يظهر بطلان ما ذهب إليه الكوفيون عامة الذين اشترطوا لندائها أن تكون خلفاً من موصوف، وكذلك أن تتضمن على ضمير الغائب كما أشار لذلك الفراء.

أما الباحث فيتبدى له من خلال العرض السابق أن ما ذهب إليه البصريون هو الأرجح في أن النكرة غير المقصودة لا بد من نصبها في النداء سواء أكانت موصوفة أو غير ذلك؛ وذلك أن الأصل في النداء طلب الإقبال لذلك فعندما تنادي علماً مفرداً أو نكرة مقصودة، فإنك تُعينه لذلك تبنيه على الضم؛ لأن الأصل في هذه الأشياء البناء على الضم، أما إن كانت النكرة غير مقصودة، فإنك عندئذٍ لا تطلب تعيين شخصٍ معين، بل تطلب كافة أفراد الجنس، لذلك لا بد من نصبها؛ لأن المنصوبات فيها من الشيوع والعموم ما ينطبق على النكرة غير المقصودة أكثر من العلم المفرد أو النكرة المقصودة.

13.2 وقوع الضمير المنفصل المرفوع بعد حرف الاستثناء.

أشار النحاة إلى أنه من المواضع التي يتعين فيها وقوع الضمير المنفصل دون المتصل، أن يقع بعد(إلاّ)الاستثنائية. قال سيبويه في باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه[2]:" وتقول:ما جاء إلا أنا".

([1]) البيت منسوب لذي الرمة في ديوانه:456، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (105/3)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (356/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (346/4).

([2]) سيبويه: الكتاب (353/2)

وأشار إلى ذلك أيضاً المبرد في باب المضمر المتصل حيث قال[1]:" فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل، وقع فيه المنفصل...وتقول:ما جاءك إلا أنا، وما جاءني إلا أنت، وما ضربت إلا إياك".

يتضح من خلال النصوص السابقة أن من المواضع التي يتعين فيها ورود الضمير المنفصل دون المتصل وروده بعد (إلاّ) الاستثنائية، وذلك عندما يتأخر عن عامله، سواء أكان هذا التأخير لفظيا[2] وذلك نحو قوله تعالى[3]:(أَمرَألا تَعبدوا إلا إياه) أم معنوياً نحو قوله:(إنما قام أنا) والتقدير ما قام إلا أنا.

أما ابن يعيش فقد تبع من سبقه[4] في هذه المسألة بأنه من المواضع التي يتعين فيها المنفصل دون المتصل بعد (إلاّ)، حيث قال[5]:" ولما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء، لم تكن إلا منفصلة".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر [6]:-

قَـد علِمتْ سلمـى وجارَاتُـها   مـا قَطّـر الفَـارس إلا أنَـا

موضع الشاهد في البيت في قوله:(ما قطّر الفارس إلا أنا)، حيث فصلت (إلاّ) الضمير الذي كان يجب أن يكون متصلاً: وإنما لم يمكنه[7] أن يصله بالفعل فيقول: (ما قطرتُ الفارس)؛ لأن المعنى كان يبطل، لأنه يكون نافياً عن نفسه أنه قطّر الفارس. والأمر الذي يقع بعد (إلاّ) هو مثبت مستثنى مما نفي، فلما احتاج أن يأتي بالضمير بعد(إلاّ) أتى به منفصلاً؛ لأنه ليس بموضع اتصال، وإنما هو موضع انفصال. والاتصال أن يتصل بالفعل ويليه. والانفصال أن يبعد عن الفعل ولا يليه، هذا وقد زعم سيبويه[8] أن الفصل في هذا البيت ونحوه من الضرورات. وأجازه

---

[1] المبرد: المقتضب (396/1)
[2] الأزهري: انظر شرح التصريح (109/1)
[3] يوسف:40
[4] انظر سيبويه: الكتاب (353/2)، المبرد: المقتضب (396/1)
[5] ابن يعيش: شرح المفصل (319/2)
[6] البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه:167، سيبويه: الكتاب (353/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (141/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (319/2)
[7] السيرافي: شرح أبيات سيبويه (141/2)
[8] انظر السيوطي: الهمع (217/1)

الزجاجي[1] دون أن يخصه بالضرورة ولم يوجبه، وتبعه في ذلك ابن يعيش [2] أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أن مطولات النحو[3]أشارت إلى مواضع أخر يتعين فيها ورود المنفصل دون المتصل، سأحاول عرضها في عجالة فقط من باب الإفادة والإحاطة بالقضية وهذه المواضيع هي:-

1. أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله، قال سيبويه[4]:"وتقول عجبتُ من ضرب زيدٍ أنت ومن ضربك هو، إذا جعلت زيداً مفعولاً، وجعلت المضمر الذي علامته الكاف فاعلاً، فجاز(أنت) هاهنا للفاعل كما جاز(أيا) للمفعول؛ لأن (أيا)، و(أنت) علامتا الإضمار، وامتناع (التاء) يقوي دخول (أنت) ها هنا".
2. أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هي له. نحو(زيد عمرو ضاربه هو).
3. أن يكون عامل الضمير محذوفاً.
4. أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي نحو قوله تعالى[5]:(ماهُن أُمهاتِهم).
5. أن يقع الضمير بعد واو المعية.
6. أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله، كالضمير المعطوف في قوله تعالى[6]:(يُخْرِجون الرسولَ وإياكُم)
7. أن يقع الضمير بعد(إما) نحو قولك:(يتولى الأمر إما أنا وإما أنت).
8. أن يكون عامل الضمير معنوياً، وهو الابتداء – وذلك نحو(أنا مؤمن)، وأنت مجتهد).

([1]) المصدر نفسه (217/1)
([2]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (319/2)
([3]) انظر سيبويه: الكتاب (352/2- 360)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم: 168، الأندلسي: الارتشاف (932/2- 934)، الأنصاري: أوضح المسالك (86/1- 87)، ابن عقيل: حاشية شرح ابن عقيل (83/1)، الأزهري: شرح التصريح (108/1- 109)
([4]) سيبويه: الكتاب (359/2)
([5]) المجادلة:2
([6]) الممتحنة:1

9. أن يقع الضمير بعد (لا) الفارقة الداخلة في خبر (إن) المخففة، وذلك نحو(إن قام لنحن).

10. أن يكون الضمير منادى نحو(يا أنت)، ونحو(يا إياك).

11. أن يكون الضمير ثاني ضميرين متحدي الرتبة معمولين لعامل واحد وليس مرفوعاً نحو(ظننتني إياي)، و(ظننتك إياك).

12. أن يتقدم الضمير على عامله، كقوله تعالى[1]:(إياك نَعبد).

أما إن وقع المتصل موضع المنفصل كأن يقع بعد (إلاّ) فقد عده ابن يعيش من باب الضرورة، قال ابن يعيش[2]:"وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل". وعده غيره أمثال ابن الأنباري[3] من باب الاختيار.

14.2 حكم الاسم المعطوف على اسم (لا) عند عدم تكرارها

كما جاز العطف على اسم(لا)المكررة، وكان للمعطوف والمعطوف عليه أحكام سبق بيانها، كذلك هنا سأُفرد الحديث عن حكم الاسم المعطوف في حال عدم تكرار(لا).

أجمع النحاة[4]على أنه في حال عدم تكرار(لا) النافية للجنس فليس لك في الاسم المعطوف إلا وجهان لا ثالث لهما[5]:-

الأول: النصب وذلك بالحمل على موضع اسم (لا)، وهو النصب.

الثاني: الرفع وذلك بالحمل على موضع النافي والمنفي: أي بالحمل على موضع (لا) واسمها.

خلافاً للأخفش[6] الذي يرى أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف.

([1]) الفاتحة:4

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (319/2)

([3]) انظر الأندلسي: الارتشاف (933/2)، السيوطي:الهمع (196/1)

([4]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (450/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (22/2)، الأندلسي: الارتشاف (1311/3)، أبو الفداء: الكناش في النحو والصرف (210/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (318/2-319)، أبو الحسن: شرح الاشموني (340/1-341)، الأزهري: شرح التصريح (349/1)، حسن،عباس: النحو الوافي (637/1-638)، صفوت: الكامل في النحو والصرف (220/1)

([5]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (340/1-341)، الأزهري: شرح التصريح (349/1)

([6]) انظر الأنصاري: مغني اللبيب (732/2)، الأنصاري: الارتشاف (1311/3)

فيقول: لا رجلَ امرأةَ على نية (لا)، وقد وصفت بأنها لغة ضعيفة[1].

قال ابن يعيش[2]:" حكم المعطوف كحكم الصفة لأنهما من التوابع، إلا في البناء فإنه لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئاً واحداً؛ لأنه قد تخلل بينهما حرف العطف، فمنع ذلك من البناء والتركيب، كما منع الفصل بين الصفة والموصوف إذا قلت:(لا رجلٌ عندك ظريفاً)، ولأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء: الاسم المعطوف، والمعطوف عليه، وحرف العطف شيئاً واحداً، وذلك إجحاف وما عدا البناء مما كان جائزاً في الصفة فهو جائز ها هنا من الإعراب والتنوين. وهما شيئان: النصب والرفع: فالنصب بالحمل على اللفظ المنفي؛ لأن الفتحة مشبهة بحركة الإعراب: والثاني بالحمل على موضع المنفي لأن موضعه نصب بـ(لا) ولولا البناء كان منوناً، والأمر الثاني الرفع بالحمل على موضع النافي والمنفي وموضعهما رفع على ما ذُكر في الصفة، ومثله قوله تعالى[3]:(فَأَصَّدقْ وَأَكُن مِن الصالِحِين)، جزمت (أكن) حملاً على موضع (فأصدق)؛ لأن موضعه مجزوم".

ولعلّ ما قصده ابن يعيش هنا أن حكم الاسم المعطوف بالنسبة للمعطوف عليه من المطابقة وغيرها، كحكم النعت بالنسبة للمنعوت فهما جميعاً من التوابع إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان الاسم المعطوف عليه مبنياً كما في حالة العطف على اسم (لا) غير المكررة، فإن المعطوف لا يتبع المعطوف عليه في البناء، ويتبعه فيما سوى ذلك؛ وذلك بسبب الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بحرف العطف، وهذا يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء في حكم شيء واحد، وهذا فيه إجحاف، لذلك يلتزم الاسم المعطوف في مثل ذلك حالتين: الرفع والنصب، أما الرفع فعلى موضع(لا) مع اسمها، ومحلهما الرفع، والنصب على موضع اسم(لا) وهو النصب، أو بالحمل على لفظ المنفي وهو النصب أيضاً.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[4]:

([1]) الأندلسي: الارتشاف (1311/3)

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل 109/2-110)

([3]) المنافقون:10

([4]) البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (109/2)، ابن الحاجب النحوي: أمالي ابن الحاجب (419/1)، العيني: المقاصد النحوية (114/2)، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (200/1)

فَـلا أَبَ وابنــاً مِثْـلَ مَـــَروان وابِنِهِ إِذَا هو بِالمجدِ ارتَدى وتَآزرا

فالشاهد(1) فيه أنه عطف(ابناً) على المنصوب بـ (لا) ونونه لتعـذر البنـاء على ما ذكرنا، ونصب (مثلاً) على أنه وصف للمنفي، وما عطف عليـه، والخبـر محذوف، وقد روي برفع (الابن)، بالعطف على الموضع، ورفع (مثلاً) على النعت أو الخبر.

لعل ما أورده ابن يعيش خير دليل على توضيح ما نحن بصدده، حيث عطف (ابناً) على اسم(لا)غير المكررة، ونونه حملاً على موضع اسم(لا)،حيث إن موضعه النصب. وأشار ابن يعيش أن في البيت رواية أخرى وذلك برفع (ابن)، وهو الوجه الآخر المحتمل للاسم المعطوف على اسم (لا)غير المكررة، ووجهه أن يكون الاسم المعطوف محمولاً على موضع (لا) مع اسمها، ومحلهما الرفع على الابتـداء كمـا أشار لذلك سيبويه(2).

وبذلك يمكن القول إن ابن يعيش قد تبع من سبقه من النحاة السابقين(3) فـي هذه القضية، فلم يأتِ بجديد في هذا الشأن، سوى عرض ما سبق قولـه مـن قبـل هؤلاء.

أما وجه ما حكاه الأخفش(4) من إسقاط التنوين في قولهم:(لا رجلَ امـرأةَ)، على اعتبار(امرأة) اسماً لـ (لا) النافية للجنس، وقد حذفت (لا) وبقي أثرها، وهـو البناء على الفتح، فهو شاذٌ، ووجه شذوذ هذا أن فيه حذف الحـرف وبقـاء عملـه، والحرف في ذاته عامل ضعيف كما علمت أن عمل (لا) مرةً بالحمل على إن، ومرةً بالحمل على(ليس)، فلا فرع أو فرع فرع، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً، ومـن شأن العامل الضعيف ألا يعمل إلاّ مذكوراً، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن ينوب شيء منابه ضعيفاً، وكان حذف أن الناصبة للمـضارع، وبقـاء عملها من غير أن يحل محلها شيء ضعيفاً أيضا، وكان حذف الجازم وبقاء عملـه ضعيفاً أيضاً.

---

(1) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (109/2)
(2) انظر سيبويه: الكتاب (284/2-285)، المبرد: المقتضب (371/4-372)
(3) المصدر نفسه (284/2-285)، المبرد: المقتضب (371/4-372)
(4) الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (23/2)

يتبدى لي أن ما أورده محي الدين عبد الحميد من توجيه لرواية الأخفش، هو الصواب من أن العوامل الضعيفة لا تعمل إلاّ موجودة أو أن ينوب عنها ما يماثلها، والحروف من العوامل الضعيفة التي لا تعمل إلاّ وهي موجودة، وخير شاهدٍ على ذلك حروف الجر، إذا حذفت بطل عملها، لذلك وجب نصب ما بعدها؛ لعدم جواز الجر وهي محذوفة، وكذلك حروف الجزم والنصب، وإذا وجد خلاف ذلك أُول بأنه من أقبح الضرورات، وعلى هذا فما حكاه الأخفش غير جائز في العرف النحوي من حذف (لا) وإبقاء عملها، شأنها في ذلك شأن بقية الحروف، ولهذا يمكن أن نعده شاذاً كما أُشير لذلك مسبقاً، وإن ورد على شاكلته شواهد فهو من باب الضرورة لا أقل ولا أكثر.

15.2 حذف اسم(لا) النافية للجنس.

المتعارف والشائع لدى النحاة حذف خبر(لا) النافية للجنس، وللعلماء في ذلك أقوال[1]، أما أن يحذف اسمها، فهو إن ورد في بعض الأمثلة، التي لا تكاد تتجاوز المثالين أو الثلاثة فهو من النادر[2]، ويشترط بوجود قرينة دالة عليه، حتى يسوغ حذفه، ولا يكون ذلك في غير(لا عليك)[3]، كما أشار لذلك أبو حيان الأندلسي، قال سيبويه[4]: "ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك وإنما يريد لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه".

أما ابن يعيش فكان تابعاً لسيبويه ومن تبعه[5] من النحاة في جواز حذف اسم (لا)، ويرى أن السبب وراء هذا الحذف هو، التخفيف لكثرة الاستعمال.

قال ابن يعيش[6]: " اعلم أنهم قد حذفوا اسم (لا) النافية، كما حذفوا الخبر، فقالوا: (لا عليك)، والمراد: (لا بأس عليك)، أي لا شيء عليك، وإنما حذفوا الخبر؛ لكثرة الاستعمال تخفيفاً. وقالوا: (لا كالعشية عشية)، والمراد لا عشية كالعشية الليلة،

---

(1) انظر في ذلك ابن مالك: شرح التسهيل (437/1-438)، الأندلسي: الارتشاف (1301/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (346/1-347)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (324/1-325)
(2) انظر شرح أبو الحسن: شرح الأشموني (346/1)
(3) انظر الأندلسي: الارتشاف (1301/3)
(4) سيبويه: الكتاب (295/2)
(5) انظر ابن السراج: الأصول (405/1)
(6) ابن يعيش: شرح المفصل (116/2)

ومثله(لا كزيدٍ رجلٌ)، والمراد: لا أحد كزيدٍ رجـلٌ. فالاسـم محـذوف، والجـار والمجرور في موضع الخبر، و(عشية) مرفوع؛ لأنه عطف بيان علـى الموضـع وكذلك (رجلٌ) من قوله:(لا كزيدٍ رجلٌ). ويجوز النصب على اللفظ، أو على التمييز على حد النعت.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول امرئ القيس[1]:

ويلُمها فِـي هـواءِ الجـو طَالِبـةً ولا كهذَا الذِي فِي الأرضِ مطْلُوب

موضع الشاهد في البيت في قوله:(ولا كهذا الذي...)، فقد حذف الشاعر اسم (لا) النافية للجنس، وكأن التقدير:(لا شيء له كهذا الذي...).

قال ابن الحاجب[2] في شرح الكافية: " وقولهم: (لا كزيد)، إن جعلت الكاف اسماً جاز أن يكون(كزيد) اسماً، والخبر محذوف، أي لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً، أي: (لا أحد مثلُ زيدٍ)، وإن جعلت الكاف حرفاً فالاسم محذوف، أي: (لا) أحد كزيد.

16.2 حكم العطف على اسم (لا) النافية للجنس المكررة.

لقد أجاز النحاة العطف على اسم(لا)النافية للجنس. شأنها فـي ذلـك شـأن الأسماء، والأفعال، والجمل، من جواز العطف عليها، ولا يكون ذلـك إلا باسـتيفاء شروط عملها. وهذا العطف قد يكون مقروناً بتكرار(لا)، أو بدون تكرارها، وفي كل منها حالات مغايرة للأخرى، لذلك سأتناول بداية في هـذه الجزئيـة حكـم الاسـم المعطوف على اسم (لا) في حال تكرارها، وبعد ذلك حالات الاسم المعطوف علـى اسم(لا) في حال عدم تكرارها، مضمناً ذلك ما استشهد به ابن يعيش حـول هـذه القضية من الشعر، ومحاولاً إبراز رأيه في ذلك ما أمكن.

يبدو واضحاً أن حكم الاسم المعطوف يرتبط ارتباطاً شديداً بالحالة الإعرابية التي يكون عليها المعطوف عليه، لذلك إذا كان الاسم المعطوف عليه مبنيـاً علـى الفتح، يكون لك في الثاني ثلاثة أوجه[3]:

([1]) البيت لامرئ القيس في ديوانه:77، وفيه (لا كالتي في هواء الجو...)، سيبويه: الكتاب (294/2)، ابن جني: سر صناعة الإعراب (235/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (116/2)

([2]) الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (245/2)

([3]) انظر في ذلك الأنصاري: أوضح المسالك(15/2-21)، الأندلسي: الارتشاف (1210/3)، أبو الحسن: شرح

1. الرفع، والنصب، والفتح .
2. أما الرفع فأنه على أحد ثلاثة أوجه[1]: ـ
3. الأول: العطف على موضع (لا)، وما عملت فيه؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه[2]وحينئذٍ تكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف فقط لتأكيد النفي، قال ابن يعيش في ذلك[3]:" وإن كان المعطوف معرفة نحو(لا غلام لك وزيد)،و(لا غلامَ لك والعباس)، لم يجز نصبه بالحمل على (لا)؛ لأن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، وإنما ترفعه على موضع (لا) وما عملت فيه لأن موضعها الابتداء ".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[4]:–

هـذَا لعمـَركُم الصغَـار بِعينِهِ لا أُمَ لِـي إن كَـانَ ولاَ أَب

موضع الشاهد في البيت في قوله:(لا أم لي إن كان ولا أب)، فقد عطف الشاعر(أب)، على موضع (لا) وما عملت فيه، لذلك جاء مرفوعاً؛ لأن موضع (لا) وما عملت فيه الرفع. وتكون (لا) الثانية غير عاملة، وإنما جيء بها فقط لتأكيد النفي. وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع سيبويه في ذلك.

وقد أجاز المبرد[5] أيضاً أن يرتفع على الابتداء والخبر محذوف، وهو أحد الأوجه التي سنأتي عليها لاحقاً.

هذا ويرى سيبويه[6] أنه يجوز أن يقدر لهما معاً خبر واحد لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه، ويرى غيره[1]أنه لا بد لكل واحد من خبر؛ لئلا تجتمع (لا) والابتداء في رفع الخبر الواحد.

الأشموني (335/1-339)
([1]) انظر المصدر نفسه (15/2-21)
([2]) انظر سيبويه: الكتاب (235/2)
([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (110/2)
([4]) هذا البيت من أكثر الأبيات المختلف على نسبتها فهو لرجل من مذحج في سيبويه: الكتاب (292/2)، ولابن أحمر في العيني: المقاصد النحوية (105/2)، وهو لرجل من مذحج، أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني مناة، أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في الأزهري: شرح التصريح (345/1)، وبلا نسبة في ابن جني: اللمع في العربية
في العربية:45، الزجاجي: كتاب اللامات:106، ابن يعيش: شرح المفصل (110/2)، الأنصاري: مغني اللبيب (680/2)
([5]) انظر المبرد: المقتضب (371/4)
([6]) انظر سيبويه: الكتاب (285/2-286)، الأزهري: شرح التصريح (348/1)

أما الباحث فيرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصواب، وذلك لأنه بعيد عن التكلف والتقدير؛ كذلك لأن القرينة تدل على ذلك، فلو أراد الشاعر تقدير خبرٍ مغايرٍ للأول لأشار إلى ذلك، ولكنه لما أراد الأول سكت عن الثاني من باب البعد عن التكرار، وعلى قول سيبويه يكون التقدير: (لا أم لي إن كان ذاك ولا أب لي).

الثاني**:**أما الوجه الثاني[2] من الأوجه الجائزة في الاسم الواقع بعد(لا) المكررة إذا كان مرفوعاً، أن يكون مرفوعاً على الابتداء، عندئذٍ لا يكون لـ(لا)عمل فيه، وتكون (لا) عندئذٍ ملغاة. وعلى ذلك يمكن أن يحمل الشاهد السابق أن قوله:(ولا أب): مرفوع على الابتداء.

الثالث**:** أما الوجه الثالث[3] للاسم الواقع بعد (لا) المكررة، إذا كان مرفوعاً فهو على أن تكون(لا) الأولى عاملة عمل (إن)، أما الثانية فتكون عاملة عمل ليس، عندئذٍ يكون قوله في الشاهد السابق (ولا أب) اسم لـ(لا) العاملة عمل ليس، والخبر محذوف يقدر إما من جنس السابق، أو خبراً آخر كما أشرت لذلك مسبقا.

أما الحالة الثانية للاسم الواقع بعد (لا) المكررة وهي إن كان منصوباً ففيه وجهان[4]:ـ

الوجه الأول أن يكون محمولاً على موضع اسم(لا)الأولى، وهو النصب، عندئذٍ تكون (لا) الثانية زائدة، بين العاطف والمعطوف، وهذا مذهب ابن مالك[5].

أما الوجه الآخر فهو أن يكون الاسم المنصوب قد ركب مع (لا) الثانية، وبني لذلك على الفتح، وتكون (لا) الثانية عندئذٍ عاملة عمل (إن).

وإلى ذلك أشار ابن يعيش عندما استشهد على هذه الجزئية بقول الشاعر[6]:

لاَ نَسَـب الْيَـوم ولاَ خُلَـــةً   اتسَـع الخَـرقُ علَى الراقِــع

([1]) الأزهري: شرح التصريح (348/1)

([2]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (449/1)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (232/1-233)، أبو الحسن: شرح الأشموني (337/1)

([3]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (449/1)

([4]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (313/1-314)

([5]) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (449/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (313/1)، الأزهري: شرح التصريح (348/1)

([6]) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في سيبويه: الكتاب (285/2،309)، العيني: المقاصد النحوية (112/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (587/1)، الأنصاري: مغني اللبيب (375/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (94/2)

حيث قال[1]:"والكلام في نصب الخلّة وتنوينها يحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون(لا) مزيدة لتأكيد النفي، ودخولها كخروجها فنصبت الثاني ونونته بالعطف على الأول بالواو وحدها، واعتُمد بـ ـ (لا) الأولى على النفي وجعلت الثانية مؤكدة للجحد.

الثاني: أن تكون نافية عاملة كالأولى، كأنه استأنف بها النفي".

يتضح من خلال ما سبق أن (الخلّة) التي وردت في الشاهد منصوبة، فيها وجهان لا ثالث لهما:-

أن تكون محمولة على موضع اسم (لا) الأولى وهو النصب، حينئذٍ تكون (لا) النافية غير عاملة، وتكون مزيدة فقط لتأكيد النفي. أما الوجه الآخر فهو أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (إن) كالأولى فتكون (الخلّة) عندئذٍ اسم (لا) الثانية. أما عن تنوين (الخُلة) فيرى يونس[2] أن تنوين (الخلّة) من باب الضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة.

ويرى ابن مالك[3] أن تنوين الخلّة أضعف من الوجه الآخر؛ وذلك لأن نصب الاسم مع وجود(لا)ضعيف، والقياس فتحه بلا تنوين لذلك خصه يونس بالضرورة.

أما الزمخشري[4] فقد حمل نصبه على محمل آخر غير ما سبق ذكره، فهو يرى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره: (ولا أرى خُلّةً)، ويرى آخرون[5] أن الثاني محمولٌ على لفظ اسم(لا)الأولى.

أما الحالة الثالثة[6] لهذا الاسم، وهي عندما يكون يكون مفتوحاً، وذلـك مـن خلال بنائه مع (لا) فتكون حينئذ (لا) الثانية عاملة عمل(إن) كالأولى.

أما عن ابن يعيش فلم يأتِ بجديد في هذه القضية سوى أنه قد بين الأوجه الجائزة في ذلك، فيكون بذلك متابعا في رأيه من سبق من النحاة[7].

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (93/2)
([2]) انظر سيبويه: الكتاب (308/2-309)، الأزهري: شرح التصريح (348/1)
([3]) انظر الأزهري: شرح التصريح (348/1)
([4]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (93/2)
([5]) انظر الأزهري: شرح التصريح (348/1)
([6]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (313/1-314)
([7]) انظر سيبويه: الكتاب (284/2-285)، ابن السراج: الأصول (403/1-404)

17.2 حكم العطف على اسم (لا) المكررة عندما لا تكون الأولى عاملة.

سبق وأن عرضت في الجزئية السابقة عن حكم الاسم المعطوف على اسم (لا) المكررة في حال كون (لا) الأولى عاملة عمل (إن)، أما في هذه الجزئية فسأفرد الحديث عن حكم الاسم المعطوف والمعطوف عليه في حال كون(لا) الأولى غير عاملة عمل (إن)، وذلك نحو قولك[1]:(لا رجلٌ ولا امرأةَ)، و(لاغلام رجلٍ ولا امرأةَ) وقولك:(لا رجلٌ ولا امرأةٌ)، و(لا غلام رجلٍ ولا امرأةٌ).

أشارت مطولات النحو[2]أنه إذا عطف على اسم(لا)الأولى المكررة، وكانت (لا) الأولى غير عاملة عمل(إن) حيث كان ما بعدها مرفوعاً كقولك كما في الأمثلة السابقة:(لا رجلٌ ولا امرأةَ ،امرأةٌ) كان عندئذٍ في المعطوف عليه وجهان، وكذلك في المعطوف وجهان، أما الوجهان الجائزان في الاسم المعطوف عليه:-

الأول: اعتبار(لا) الأولى عاملة عمل ليس،عندئذٍ يكون الاسم المرفوع بعدها اسماً لها.

الثاني: على اعتبار(لا) الأولى نافية غير عاملة مطلقاً، عندئذٍ يكون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ.

أما الاسم المعطوف بعد (لا) الثانية، فيحتمل أيضاً وجهان:ـ

الأول: البناء على الفتح مع (لا) الثانية عندئذٍ تكون (لا) الثانية عاملة عمل (إن)، ولا يجوز في هذه الحالة للاسم الثاني (النصب)[3]؛ لأنه لا مسوغ لذلك، وإن جاز في الحالات السابقة فذلك لأن(لا) الأولى كانت عاملة عمل (إن) لذلك يحمل إما على اللفظ، أو على موضع اسم (لا) وهو النصب؛ أما هنا فلا مكان للنصب حتى يحمل الثاني على الأول.

([1]) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (16/2)، الأندلسي: الارتشاف (1311/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (337/1- 338)

([2]) انظر في ذلك سيبويه: الكتاب (295/2- 296)، ابن السراج: الأصول (393/1- 394)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (229/2)، الأنصاري: أوضح المسالك (16/2)، الأندلسي: الارتشاف (1311/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (316/2-317)، أبو الحسن: شرح الأشموني (337/1- 338)، الأزهري: شرح التصريح (347/1-348)، حسن،عباس: النحو الوافي (635/1)، عيد، محمد: النحوالمصفى:312

([3]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (316/2)

الثاني: الرفع على اعتبار(لا) الثانية إما زائدة لتوكيد النفي ورفع ما بعدها على الابتداء، وإمّا أن تكون(لا) الثانية عاملة عمل ليس فرفع ما بعدها على أنه اسم لها. وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله[1]:" ولك أن ترفعهما جميعاً فتقول:(لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله..."

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[2]:-

وما هجـرتُكِ حتى قُلْـتِ معلِنَـةً لا نَاقَةٌ لِـي فِـي هـذَا ولاَ جملُ

وقال في تعليقه على الشاهد[3]: " فيجوز أن تكون (لا) في هذا الوجه بمعنـى (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويكون الظرف في موضع خبر منصوب، ويجوز أن تكون (لا) نافية، وما بعدها مبتدأ، والظرف الخبر. ولك أن ترفـع الأول وتفـتح الثاني فتقول:(لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله)، ويكون رفـع الأول علـى أن تكـون (لا) بمعنى (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويجوز أن تكون (لا) النافية ومـا بعـدها مبتدأ".

يتضح لي من خلال طرح ابن يعيش للقضية أنه عرض الآراء الجائزة في الاسم المعطوف والمعطوف عليه عندما تكون (لا) مكررة، والأولى غير عاملة فيما بعدها، واستشهد على ذلك ببيت من الشعر للراعي النميري، وكان موضع الشاهد فيه قوله في قوله:(لا ناقة لي في هذا ولا جمل)، حيث إن ما بعد(لا) الأولى(ناقة) كما ذكرت مسبقاً تحمل وجهين:-

أنه اسمها على اعتبارها عاملة عمل ليس، أو على ان تكون (لا) الأولى غير عاملة فيكون ما بعدها مرفوع على الابتداء، أما المعطوف (جمل) ففي رفعة أيضاً وجوه: أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس، فيكون ما بعدها اسماً لها والخبر محذوف، أو أن تكون غير عاملة فيكون ما بعدها مبتدأ، وخبرها محذوف، أو أن تكون(لا) الثانية زائدة، فيكون ما بعدها معطوفاً على ما قبلها، ولا يجوز النصب

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (115/2)

([2]) البيت للراعي النميري في ديوانه:198، وفيه (وما صرمتك بدل وما هجرتك)، سيبويه: الكتاب (295/2)، وبلا نسبة في ابن جني: اللمع في العربية (128)، ابن يعيش: شرح المفصل (115/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (152/1)

([3]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (115/2)

فيما بعد(لا) الثانية؛ لأنه لا مسوغ لذلك. أما إن كان المعطوف منصوباً كأن يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فلك في المعطوف عليه نفس الأوجه السابقة في حال كون المعطوف عليه مبنياً على الفتح مع (لا) وهي الرفع والنصب والفتح[1]وذلك نحو(لا غلام رجلٍ ولا امرأةَ ولا امرأةٌ ولا امرأةً).

وبعد هذا العرض للاسم المعطوف على اسم (لا) المكررة، يمكن تلخيص هذه الوجوه على النحو الآتي:

1. فتح الاسمين معاً: لا حولَ ولا قوةَ.
2. رفع الاسمين معاً: كما هو الحال في الشاهد السابق.
3. فتح الأول ورفع الثاني، نحو(لا رجلَ ولاامرأةٌ).
4. رفع الأول وفتح الثاني،نحو(لارجلٌ ولا امرأة).
5. فتح الأول ونصب الثاني مع تنوينه،نحو(لا رجلَ ولا امرأةً)

هذا مع ملاحظة أن الخبر في أسلوب (لا) المكررة يكون واحداً غالباً، ويوجه للأول، ويحذف من الباقي، وهذا أحسن الآراء فيه[2].

وبعد فمن خلال اطلاعي على القضية في مضانها المتعددة لم أجد أحداً من النحاة قد جاء برأي مغايرٍ لما أجمع عليه النحاة من الوجوه الخمسة التي سبق ذكرها للاسم المعطوف على اسم (لا) المكررة، أما ابن يعيش فهو مع إجماع النحاة على تلك الوجوه دون أدنى زيادة أو معارضة.

18.2 مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة[3].

بداية لابد من الإشارة إلى أن(لا)النافية العاملة عمل(إن) تشبه(إن) في أربعة مواضع، لذلك عملت عملها، وهذه المواضع هي[4]:

([1]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (315/2)
([2]) انظر عيد، محمد: النحو المصفى:314
([3]) انظر هذه القضية سيبويه: الكتاب (296/2-297)، المبرد: المقتضب (362/4-363)، ابن السراج: الأصول (406/1-407)، الحيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو:245، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (225/2-226)، ابن مالك: شرح التسهيل (448/1-449)، الأنصاري: أوضح المسالك (5/2،8)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (309/2-310)، السيوطي: الهمع (194/2-197)، حسن،عباس: النحو الوافي(631/1)
([4]) انظر الأزهري: شرح التصريح (336/1)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (5/2)

أن كلاً منهما يختص بالدخول علي الجملة الاسمية، وثانيها أن كلاً منهما للتأكيد، فـ(لا) لتأكيد النفي، و(إن)لتأكيد الإثبات، وثالثهما أن كلا منهما له صدر الكلام، فلا يقع حشواً، ورابعها أن (لا) نقيضة (إن)، والشيء قد يحمل علي نقيضه كما يحمل علي مماثله.

وبما أن (لا) محمولة علي(إن) في العمل لذلك فمرتبة المحمول في العمل لا بد وأن تكون أقل درجةً من رتبة المحمول عليه، من وجوه منها[1]: أن اسم (إن) يكون مذكوراً ومحذوفاً بخلاف اسم (لا) فلا بد من ذكره، ومنها أن اسم (إن) يكون معرفة ونكرة، أما اسم (لا) فلا يكون إلا نكرة، ومنها أن خبر (إن) يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان شبه جملة، أما خبر(لا) فلا يجوز فيه ذلك، وإن كان شبه جمله، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرباً منصرفاً ،أما اسم (لا) فلا يجوز فيه ذلك.

أما عن شروط إعمال (لا) النافية للجنس عمل(إن) فهناك ستة شروط لابد من توافرها حتى تعمل عمل (إن) وهي[2]:

أن تكون نافية، فإن لم تكن نافية لم تعمل مطلقاً.

أن يكون الحكم المنفي بها شاملاً جنس اسمها كله.

أن يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصاً لا احتمالاً، فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل (إن)

ألا تتوسط بين عامل ومعمول، بأن تكون بعامل قبلها تحتاج لمعمول بعدها، كحرف الجر، نحو:حضرتُ بلا تأخيرٍ.

عدم وجود فاصل بين اسمها وخبرها.

أما السادس وهو محور القضية هنا، وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فيشترط لعمل (لا)عمل إن فضلاً عن الشروط السابقة الذكر أن يكون اسمها نكره؛ وذلك لان(لا) من اختصاص النكرات، وإن ورد عكس ذلك بأن كان معرفه فقد تأوله النحاة بالتنكير؛ لطرد الباب على وتيرة واحدة ، وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله[3]:

([1]) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (5/2)

([2]) انظر حسن،عباس:النحو الوافي (625/1- 626)

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (97/2)

"اعلم أن اسم(لا) لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً، فلا يكون بعدها معين فـ(لا) في هذا المعنى نظيرة (رب)، و(كم) في الاختصاص بالنكرة؛ لأن (رب) للتقليل، و(كم) للتكثير، وهذا الإبهام أولى بها، وقد جاءت أسماء قليلةٌ ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[1]:ـ

لا هيـــــثم الليلـــــةَ للمطِـــــي

والشاهد فيه[2] نصب (هيثم) بـ(لا)، وهو اسم علم، وهي لا تعمل إلا في النكرة، وجاز ذلك لأنه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحداء للمطي. ولعله أراد بذلك التنكير؛ لأن (مثل) نكرة وإن أُضيفت إلى معرفة.

واستشهد أيضاً على ذلك بقول الشاعر[3]:ـ

أرى الحاجــاتِ عِنـْدَ أَبي خُبيبٍ نَكِـــدن ولا أُميــةَ بِالْبِــلادِ

والشاهد[4] فيه كذلك نصب (أمية) بـ(لا)، وهو علم، علي إرادة ولا أمثال أمية، لأن (مثلا) نكرة وإن أُضيفت إلي معرفه، وقد يطلق (مثل) ويكون المراد به ما أُضيف إليه كما يقول القائل لمن يخاطبه:(مثلك لا يتكلم بهذا)، و(مثلك لا يفعل القبيح).

يتضح من خلال العرض السابق أن اسم (لا) النافية قد جاء علماً معرفةً، وهذا ينافي الشروط الواجب توافرها في عمل (لا)؛ لأنه يشترط في اسمها أن يكون نكرة، لذلك أوله النحاة على معني التنكير، وكأنه على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فعلى ذلك يكون التقدير:(ولا مثل هيثم)، و(لا مثل أميه بالبلاد) و(مثل) نكرة في عرف النحاة وإن أُضيف إلي معرفة.

أما البصريون فقد منعوا ذلك ويتضح ذلك من خلال أقوال علمائهم:

قال سيبويه[5]:" فأما قول الشاعر:(لا هيثم الليلة للمطي)، فإنه جعله نكرة، كما قال: (لا هيثم من الهيثمين) ومثل ذلك: (لا بصرة لكم ...وتقول: قضية ولا أبا حسن،

---

(1) الرجز بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (296/2)، المبرد: المقتضب (362/4)، الأنباري:أسرار العربية:250، ابن يعيش: شرح المفصل (96/2)

(2) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (96/2)

(3) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (297/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (5/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (97/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (331/1)

(4) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (97/2)

(5) سيبويه: الكتاب (296/2-297)

تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا، وإنما أراد علياً رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) كأنه قال:(لا أمثال علي لهذه القضية)".

وكذلك المبرد في معرض حديثه عن اسم (لا) قال[1]:" فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعاً لأن (لا) تعمل في معرفة، وذلك قولك: (لا زيد في الدار) إنما هو جواب:أزيد في الدار".

وعلى ذلك فكل ما ورد من هذه الشاكلة لدى البصريين فهو مؤول على اتجاهين[2]: الأول أنه نفي لكل من تسمى بهذا الاسم فصار فيه عموم فأطلق هيثم على كل من هذا اسمه، وعلى هذا الوجه تنزع (أل) منه إن كان فيه.

والثاني:أن يكون علي حذف مضاف، وذلك المضاف نكرة تقديره: (ولا مثل هيثم)، و كذلك في باقي الأمثلة.

أما عن رأي ابن يعيش[3] في هذه القضية فقد كان بصرياً بحتا تابعاً لسيبويه والمبرد في مذهبهم بأن (لا) لا تعمل في معرفة، وما جاء مخالفاً لذلك فعلى تأويل النكرة.

أما الكوفيون[4]فقد خالفوا البصريين في هذه القضية عندما أجازوا بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً،نحو (لا زيد ولا عمرو)، أو مضافا كنية نحو: (لا أبا محمد)[5] و(لا أبا زيد)، فإن كان مضافا إلى الله والرحمن و العزيز أجازوا أن تعمل (لا) فيه فيقولون: (لا عبد الرحمن، ولا عبد الله)، وبعضهم يسقط (أل) من الرحمن، والعزيز فيقول: (لا أبا عبد عزيزٍ، ولا عبد رحمنٍ).

وحكى الفراء[6]: قيل عبد العزيز وعرقل، فلا عبد عزيز وعرقل لك، وقال: الفراء أيضا: إنما أجيز:لا عبد الله لك؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد، ولا يجيز: لا عبد الرحمن ولا عبد الرحيم.

([1]) المبرد: المقتضب (160/4)
([2]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1307/3- 1308)
([3]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (97/2-99)
([4]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1306/3)، السيوطي: الهمع (194/2-195)
([5]) انظر ابن السراج: الأصول (406/1)، السيوطي: الهمع (194/2-195)
([6]) انظر ابن السراج: الأصول في النحو (406/1)، الأندلسي: الارتشاف (1306/3)، السيوطي: الهمع (194/2-195)

وكان الكسائي[1] يقيس على لا عبد الله لك، ولا عبد الرحمن لك، ولا عبد العزيز.

وجوز الفراء[2] إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة، نحو: (لا هو، ولا هيه، ولا هذين لك، ولا هاتين لك)، وكل ذلك خطأٌ عند البصريين.

أما الباحث فهو من المؤيدين لما ذهب إليه الكوفيون في جواز إعمالها حتى مع المعرفة؛ وذلك لأن ظاهر النصوص المسموعة الواردة عن العرب يخدم مذهبهم، ولا داعي لذلك التأويل والتحوير للنصوص المتكلف الذي ينأى في كثير من الأحيان باللغة عن واقعها وجوهرها الذي وجدت من أجله وهو التيسير والتسهيل على معتنقيها توحيداً لأداة التفاهم ومنعاً للتشعيب بين المتخاطبين لهذه اللغة.

المفاعيـل:

المفعول المطلق

19.2 ما ينوب عن المفعول المطلق.

القياس يقتضي أن يكون المفعول المطلق من جنس الفعل المذكور، ولكن هذا القياس قد يتعذر فلا يأتي المفعول المطلق من جنس الفعل، لذلك فصل النحاة[3] في هذه القضية، وبينوا الأشياء التي تنوب عن المفعول المطلق وقد أفردوا لها عناوين مستقلة ليكون الدارس على اطلاع بها.

وقد كان الأشموني في شرحه من أكثر النحاة تتبعاً، وتفصيلاً لهذه القضية، فقد حصر المواضع التي تنوب عن المفعول المطلق فيما يقرب من ستة عشر موضعاً سأكتفي بعرضها بشكل موجز من باب الإفادة وهي[4]:-

أ- ما ينوب عن المصدر المبين للنوع ثلاثة عشر شيئاً وهي:ـ

([1]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1304/3)
([2]) انظر ابن السراج: الاصول في النحو (406/1)، السيوطي: الهمع (195/2)
([3]) انظر في ذلك الإستراباذي :شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (297/1-299)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:192، الأندلسي:الارتشاف (1354/3)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (294/1)، ابن مالك: أوضح المسالك (187/1- 188)، الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى:246، ابن عقيل: شرح ابن عقيل: (439/2-440)، أبو الحسن: شرح الأشموني (468/1-471)، الأزهري: شرح التصريح (493/1-497)
([4]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (468/1-471)

كل وبعض مضافتين إلى المصدر ومنه قوله تعالى[1]:(فَلاَ تَمِيلُوا كُل الْميل)، وكذلك قوله:(ضربته بعض الضرب)

نوع المصدر ،نحو (رجع القهقرى)،و(قعد القرفصاء).

صفة المصدر وذلك نحو، (سرتُ أحسن السير)، والتقدير[2]: سرت سيراً أحسن السير.

هيئة المصدر نحو،(يموت الكافر مِيتةَ سوءٍ).

ضمير المصدر، نحو(عبد الله أظنه جالساً)، أي أظن الظن، ومنه قوله تعالى[3]:(لاَ أُعذبه أَحداً مِن قَبِلِهِ)، أي[4]:لا أعذب العذاب.

اسم الإشارة المضاف إلى المصدر، وذلك نحو، (ضربتُه ذاك الضرب).

وقت المصدر وذلك نحو قول الشاعر[5]:-

أَلَـم تَغْتَمِـض عينَـاك ليلةَ أَرمدا　　　وبِـت كما باتَ السلِيـم مسهـدا

أي: اغتماض ليلة أرمدا.

(ما) لاستفهامية: نحو،(ما تضرب زيداً).

(ما) الشرطية: نحو،(ما شئتَ فاجلس).

آلة المصدر: نحو،(ضربتُه سوطاً).

عدد المصدر: نحو، قوله تعالى[6]:(فَاجلِدوهم ثَمانِين جلْدةً).

مرادف المصدر: وذلك نحو،(قمت الوقوف، و أفرح الجذَل).

فالقيام والوقوف لفظان مترادفان بمعنى واحد وكذلك الفزع والجزع.

وللعلماء آراء في العامل في هذا النوع من المصادر، فمذهب الجمهور إن كان المصدر المنصوب من غير لفظ الفعل، وهو ما نُطلق عليه مرادف المصدر، وذلك نحو: (قعدتُ جلوساً)، و(أبغضه كرهاً)، و(حبستُ منعاً)، فهو منصوب بفعل مضمر

([1]) النساء:129
([2]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:192
([3]) المائدة:115
([4]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (430/2)
([5]) البيت للأعشى في ديوانه:185، العيني: المقاصد النحوية (307/2)، وبلا نسبة في السيوطي: الهمع (102/3)
([6]) النور:4

من جنس المصدر، فعلى ذلك يكون التقدير:(قعدتُ فجلست جلوساً)، و(أبغضه وأكرهه كرهاً)، (وحبستُه ومنعتُه منعاً)، وهذا هو رأي سيبويه[1].

وذهب بعضهم[2]الآخر إلى أن الفعل الظاهر هو العامل في المصدر.

أما أبو الفتح (ابن جني)[3] فقد فصل في ذلك، وهو ظاهر كلام الفارسي بأنه إذا كان المصدر مؤكداً لعامله عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه، وإن كان مختصاً، ولعله يقصد بكلمة مختص أن تدخل(آل) العهدية على المصدر، كقولك: (ضربتُ الضرب)، وذلك بأن يكون لك ضرب معهود. فإما أن يكون له فعل أو لا، فإن كان له فعل عمل فيه الفعل المضمر، وإن لم يكن له فعل عمل فيه الفعل الظاهر، نحو:(قعدتُ القرفصاء)، وكل هذا عند المبرد[4]على حذف موصوف.أي : العقدة القرفصاء.

أما ابن يعيش[5] فعندما عرض لهذا الصنف من الأصناف التي تنوب عن المفعول المطلق وقد أطلق عليه الضرب الثاني، وهو ما يلاقي الفعل في الاشتقاق، بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقارباً وذلك نحو قولك: (أبغضه كرها)، و(قعدتُ جلوساً)،و(حبستُ منعاً) بين أقوال العلماء في العامل في هذا المصدر المنصوب دون أن يذكر أسماءهم، ودون أن يبدي أدنى رأي له في ذلك واكتفى بأن استشهد على ذلك بقول الشاعر[6]:-

يـعجبه السخُـون والبـــرود والتمـــر حبـــاً مـــاله مـــزيد

موطن الشاهد في البيت في قوله:(يعجبه حباً)، وهما كلمتان مترادفتان في المعنى، حيث إن معناهما واحد، وإن كانت الأولى فعلاً والثانية مصدراً، إلا أن الشاعر قد نصب المصدر(حباً) على أنه مفعول مطلق بالفعل الظاهر وهو (يعجبه) وإن لم يكن من لفظه، وهو ما أُطلق عليه مرادف المصدر.

---

(1) انظر سيبويه: الكتاب (81/1 -82)
(2) انظر الأندلسي: الارتشاف (1355/3)
(3) انظر المصدر نفسه (1355/3)
(4) انظر رأي المبرِّد في ابن السراج: الأصول (160/1-161)، ابن مالك: وشرح الكافية الشافية (298/1)
(5) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (276/1-277)
(6) الرجز لرؤبة في العيني: المقاصد النحوية (300/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (276/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:192

ويجد الباحث من خلال عرض الآراء أن رأي أولئك الذين ذهبوا إلى أعمال الفعل الظاهر في المصدر المنصوب دون اللجوء إلى التقدير والتأويل الذي لا طائل وراءه هو الأرجح وذلك لسببين:

أما الأول: فبما أن الفعل الأول نفس معنى المصدر لذلك من باب أولى أن يكون هو العامل دون اللجوء إلى التقدير.

أما الثاني: فلو كان الفعل المقدر هو العامل لكان ينبغي أن يعمل في جميع الحالات، ولكن هناك بعض المصادر لا أفعال لها فكيف يكون التقدير؟ لذلك من باب أولى أن يكون الفعل الظاهر هو العامل دون غيره.

ب- المصدر المؤكد لعامله، وينوب كذلك عن المصدر المؤكد لعامله كما في قولنا: (شربتُ الماء شرباً)، (وضربتُ اللص ضرباً)، ثلاثة أشياء[1]:-

مرادفه: وذلك نحو(توضأ وضوءاً)، و(اغتسل غُسلاً) و(أعطى عطاء).

ملاقي المصدر في الاشتقاق: وهو ما تكون أصل مادته مشتقة من مادة المصدر، وذلك نحو قوله تعالى[2]:(واللهُ أَنْبَتَكُم مِن الأرضِ نَباتاً)، وقوله تعالى[3]:(وتَبتل إِلَيهِ تَبتلاً)، فذهب المازني[4] إلى أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر فـ(تبتلاً) منصوب بـ(تبتل)، وكذلك(نباتاً) منصوب بـ(أنبتكم)، أما المبرد[5] وتبعه ابن خروف[6] وزعم أنه مذهب سيبويه[7]أنه منصوب بفعل ذلك المصدر مضمراً، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر، وعلى ذلك يكون التقدير: (نبتكم من الأرض نباتا)، وكذلك (بتل إليه تبتيلا)، هذا وقد أجاز أبو الحسن الأخفش[8] هذين المذهبين، وقيل إن غاير معناه معنى الفعل نصبه بفعله المضمر، نحو (نباتاً)، وإن لم يغاير نصبه بالفعل الظاهر.

([1]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (471/1)
([2]) نوح:17
([3]) المزمل:8
([4]) انظر رأي المازني في ابن مالك: شرح الكافية الشافية (300/1)، الهمع (187/1)
([5]) انظر المبرد: المقتضب (204/3)
([6]) انظر الأندلسي:الارتشاف (1354/3)
([7]) انظر سيبويه: الكتاب (81/4)، قال سيبويه:"هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاورا، وتجاوروا اجتوارا، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد... وقال الله تعال:(والله أنبتكم من الأرض نباتا)، لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت".
([8]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1354/3)

أما ابن يعيش[1] فعندما عرض لذلك أشار إلى أن الفعل يعمل في مصدره بلا خلاف، سواء أكانت دلالته عليه لفظيه أم معنوية، وقد قسمه بناء على ذلك إلى قسمين: -

ما يكون من لفظ الفعل وحروفه، وهو ما يلاقي الفعل في اشتقاقه، والثاني ما لا يكون من لفظ الفعل ولا فيه حروفه، وهو ما سبق ذكره في القسم الأول من هذه القضية، وهو ما يسمى بمرادف المصدر.

ويتراءى للباحث من خلال اطلاعه على ما قاله سيبويه[2] حول هذه القضية أن ابن يعيش ما جاء بجديد حول ذلك، فقط كرر ما قاله سيبويه من أن المصدر قد يجيء على غير لفظ الفعل لأن المعنى واحد، قال ابن يعيش[3]:" وذلك نحو قولك اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى (اجتوروا) و(تجاوروا) واحد، ومثله قوله تعالى[4]:(تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبتيلاً)، إلا ترى أن التبتل ليس بمصدر(تَبتل) وإنما هو مصدر(بتل)، فهو فعل مثل(كسر)، ومصدره الجاري عليه التكسير، و(تبتل) تفعل مثل(تكسر)، و(تجرع)، ومصدره إنما هو(التبتل)، مثل(التجرع)، فجرى (التبتل) على (تَبتل) وليس له في الحقيقة، لأن معناهما يؤول إلى شيء واحد ...."

واستشهد ابن يعيش على جواز نيابة ما يشارك المصدر في اشتقاقه ببيتين من أبيات الكتاب وهما قول الشاعر[5]:

وخَيـر الأمـر ما استَقْبلْتَ مِنْه   وليـس بِأن تَتَبعـ ـه إتباعـاً

ويكمن موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(تتبعه إتباعا)، فقد أجرى (اتباعا) مجرى(تتبعا)، وذلك أن مصدر(تَتَبع)(تَتَبعاً)، وبما أن (إتباعاً) مشارك لـ(تتبع) في الأصل وهو(تبِع) فقد جرى عليه لأنه في معناه أيضا.

وكذلك استشهد ابن يعيش على ذلك بقول الآخر[6]:-

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (275/1)
([2]) انظر سيبويه: الكتاب (4/81-82)
([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (275/1)
([4]) المزمل:8
([5]) البيت للقطامي في ديوانه:35، سيبويه: الكتاب (82/4)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (205/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (275/1)
([6]) الرجز لرؤبة في ديوانه:16، سيبويه: الكتاب (82/4)، ابن يعيش: شرح المفصل (275/1)، وبلا نسبة في السيوطي: الهمع (187/1)

وقـــد تَطْـــويتُ انْطِـــواء الحِضْـــبِ

والشاهد فيه في قوله:(تطويت انطواء)، حيث أجرى (انطواء) مجرى (تطويت)، على الرغم من أن (انطواء) ليس بمصدر لـ (تطويت)، وإنما مصدره(تطوياً)، ولكنه لما كان(انطواء) مشاركاً لـ (تطويتُ) في الاشتقاق فقد جرى عليه لأنه في معناه.

وكذلك عندما أشار ابن يعيش إلى العامل في هذا النوع من المصادر فقد اكتفى بعرض آراء العلماء السابقين أمثال سيبويه، والمبرد دون أدني زيادة أو ترجيح لتلك الآراء.

أما الباحث فيبدو له أن ما ذهب إليه المبرد هو الأرجح من إعمال الفعل الظاهر؛ وذلك لأنه مشارك له في الاشتقاق، وكذلك لأنه في معناه، وذلك أولى من اللجوء إلى التقدير والتأويل الذي قد يفسد المعنى.

20.2 جواز رفع المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة.

أشار النحاة[1]إلى جواز حذف عامل المصدر إذا توافرت القرينة اللفظية، وذلك نحو قولك: حثيثاً[2]لمن قال: أي سيرٍ تسير، أو القرينة المعنوية، وذلك نحو قولك:تأهباً مأموناً[3] لمن رأيته تأهب لأمر.

ويجب حذفه[4]إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، ويكون ذلك في المصادر التي تُستعمل في الدعاء للإنسان أو عليه، فإن كان لذلك المصدر فعل نُصِب به، وإن لم يكن له فعل قُدر له فعل من معناه، فمن الأول قولك[5]:(سقياً ورعياً) في الدعاء، وكذلك مرحباً وأهلاً وسهلاً، فيكون التقدير: سقاك الله ورعاك، ورحِبت وأهِلْت وسَهلت، ومن المستعمل في الدعاء على الإنسان قولك: بعداً وسحقاً

(1) انظر في ذلك ابن الناظم: شرح ابن الناظم :193-194، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (312-314)، الأندلسي:الارتشاف (1360/3)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (295/1-296)، الأنصاري: أوضح المسالك (190/2-191)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (441/2- 448)، الأزهري: شرح التصريح (498/1- 508)

(2) أبو الحسن: شرح الأشموني (116/2)

(3) الأندلسي:الارتشاف (1360/3)

(4) انظر السيوطي: الهمع (104/3- 105)، الأندلسي: الارتشاف (1360/3)

(5) انظر سيبويه: الكتاب (311/1)

وتَعساً ونكساً وبؤساً، ومما لا فعل له[1] من لفظه قولك: وقْراً أي نتناً، وأُفةً، وتُفةً كذلك، وقذْراً والأُف: وسخ الأُذن، والتفة وسخ الأظفار. وكل هذه المصادر منصوبة بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، هذا وقد ذهب الأخفش[2] والفراء[3] والمبرد[4]إلى أن هذا الحذف للعامل قياسي في الأفعال التي تدل على الدعاء، فتقول: ضرباً له، أي: ضربه الله ضرباً، وقتلاً، أما سيبويه فيرى أنه غير قياسي، وقيل ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس، وما لا فعل له لا ينقاس عليه.

وهناك مواضع أُخر يحذف فيها عامل المصدر وجوباً يمكن العودة لها في مظانها[5] .

أما ابن يعيش[6] عندما عرض لهذه القضية فقد قسم المصادر من حيث نصبها بالفعل إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهو ما يجوز إظهار عامله الناصب له وحذفه، فأنت فيه بالخيار.

القسم الثاني: وهو ما لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره.

والقسم الثالث: ليس له فعل البتة.

فمن الأول قولك لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آلته فعلمت أنه آئب من سفره فقلت:(خير مقدم)، أي قدمت خير مقدم، فهذا النوع أنت فيه بالخيار إن شئت أظهرت فعله، وإن شئت أضمرته.

ومن الثاني وهو ما يهمنا في هذه القضية قولك: (سقيا ورعيا)، والمراد: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، فهذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة لا يجوز إظهارها؛ ولعل السبب من وراء الحذف لهذا العامل أنه قد أصبح المصدر بدلاً من التلفظ بذلك الفعل، وهذا إنما يكون في المصادر التي تكون في الدعاء للإنسان أو عكسه، وهذا النوع من المصادر يجوز رفعه فتقول في ذلك: سقي لك، ورعي. قال

([1]) الأندلسي:الارتشاف (1360/3)
([2]) انظر ابن السراج: الأصول (167/1- 168)
([3]) انظر الفراء: معاني القرآن (3/1)
([4]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1361/3)
([5]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (441/2- 448)
([6]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (278/1)

سيبويه[1]في باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: " وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنياً عليه".

واستشهد ابن يعيش على ذلك ببيتين من الشعر، أما الأول فقول الشاعر[2]:

أَقَـام وأَقْـوى ذَاتَ يومٍ وخَيبـةٌ لأول مـن يلْقَـى وشَـر ميسـر

فموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(وخيبة) فقد رفع الشاعر المصدر (خيبه) على الابتداء وذلك لأنه مصدر نائب عن فعله يدعى به، والوجه في هذا النوع من المصادر أن تكون منصوبة بفعل مضمرٍ لا يجوز إظهاره.

وكذلك استشهد ابن يعيش على هذا النوع من المصادر بقول رؤبة[3]:

عجـب لِتلْـك قَـضيةٌ وإقامتِـي فِيكُم علَـى تِلْـك القَضيةِ أعجـب

وموضع الشاهد أيضاً في هذا البيت في قوله:(عجب)، وهو مصدر مرفوع على الابتداء أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(أمري عجب)، وهو أيضا من النوع الثاني أي من المصادر التي تُنصب بفعل لا يجوز إظهاره، وقد جاء مرفوعاً والقياس يقتضي نصبه.

وقد حكاه يونس[4] مرفوعاً، كأنه قال:(أمري عجب). قال سيبويه[5]:" وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له:(كيف أصبحت)؟ فيقول:(حمد الله، وثناء عليه) بالرفع فكأنه قال: (أمري وشأني حمد الله وثناء عليه)".

ولكن هذا الرفع في تلك المصادر غير مطرد كما ادعى ابن عصفور[6] وذلك لأن كلام سيبويه[7] يدلل على ذلك عندما قال: "وقد جاءت بعض هذا رفعاً يبتدأ به، ثم يبنى عليه".

---

(1) سيبويه: الكتاب (313/1)

(2) البيت لأبي زيد في ديوانه:61،السيرافي: شرح أبيات سيبويه (229/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (280/1)، السيوطي: الهمع (106/3)

(3) البيت منسوب لبعض مذحج وهو هُنَّى بن أحمر في سيبويه: الكتاب (319/1)، ومنسوب لرؤبة في ابن يعيش: شرح المفصل (281/1)، وبلا نسبة في الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (313/1)، الأندلسي: الارتشاف (1368/3)، السيوطي: الهمع (118/3)

(4) انظر سيبويه: الكتاب (319/1)

(5) المصدر نفسه (319/1- 320)

(6) انظر الأندلسي: الارتشاف (1369/3)

(7) انظر سيبويه: الكتاب (319/1)

أما ابن يعيش فيرى أن النصب هو الوجه في هذا النوع من المصادر ويتضح ذلك من خلال قوله[1]: "والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره".

أما الباحث فيبدو له أن ما ذهب إليه ابن يعيش ليس ببعيدٍ من الصواب في أن الأرجح في هذا النوع من المصادر النصب، وليس الرفع، ويدل على ذلك كثرة استعمالها منصوبةً، لامرفوعة، وإن وردت مرفوعة فلا يتجاوز بضع أمثلة لا يقاس عليها.

21.2 إفراد المصادر المثناة.

من المصادر التي تأتي بلفظ التثنية[2]:لبيك، وسعديك، وحنانيك، وهـذاذيك، وحجازيك، وحذاريك. وهذه المصادر[3] لا تتصرف، وتلازم الإضافة، فـإن أُفـرد شيء منها تصرف، وقد زعم ابن الطراوة*[4] أن الرفع في هذه المصادر أقيس من النصب.

والناصب لهذه المصادر فعل مضمر من جنسها[5].

وتجدر الإشارة إلى أن التثنية في هذا النوع من المـصادر تثنيـة لفظيـة لا معنوية، المقصود منها التكثير والمبالغة في مداولة الفعل. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها معنوية تشفع الواحد والقائل بذلك السهيلي[6].

قال ابن يعيش[7]:" اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية الغرض من التثنية فيها التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة، وليس المراد منها الاثنين فقـط، كما تقول: (ادخلوا الأول فالأول)، والغرض أن يدخل الجميع وجئت (بالأول الأول) حتى يعلم أنه شيء بعد شيء، ومنه يقال: (جاءني القوم رجلاً فرجلاً) علـى هـذا المعنى، ولا يحتاج إلى تكريره أكثر من مرة واحـدة، وانتـصابه علـى المـصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير: (تحنن علينا تحنناً)، وثنى مبالغـة وتكثيـراً، أي:

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (282/1)
(2) انظر سيبويه: الكتاب (348/1-349)، المبرد: المقتضب (225/3-226)، السيوطي: الهمع (327/1-329)
(3) انظر سيبويه: الكتاب (348/1)
(4) انظر الأندلسي: الارتشاف (1363/3)
(5) انظر المصدر نفسه (1363/3)
(6) انظر السيوطي: الهمع (112/3)
(7) ابن يعيش: شرح المفصل (290/1)

تحننا بعد تحنن، ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة، وإنما يراد بها التكثير، فجعلت التثنية علماً لذلك؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره، وهذا المثنى لا يتعرف، ومعنى عدم التعرف أنه لا يكون إلا منصوباً، ولا يكون مثنى إلا في حال الإضافة".

وهذه المصادر قد ترد مفردة وإن أُفردت تصرفت كما في قوله تعالى[1]:(وحنَانًا مِن لَدنا وزكاةً)

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[2]:

فَقَالَتْ حنَان مَا أَتَى بِكَ هاهنَا   أَذُو نَسَبٍ أَم أَنْتَ بِالحي عَارِفُ

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(حنان)، حيث ورد المصدر المثنى(حنان) مفرداً، والأصل فيه التثنية (حنانيك)، فلما ورد مفرداً جاء متصرفاً لذلك جاء مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(أمري حنان)، والأصل يقتضي أن يكون منصوباً.

يتبدى لي من خلال ما أورده ابن يعيش حول هذه المصادر، أنه قد تبع سيبويه في كل ما أورده بهذا الخصوص من أن هذه المصادر الأصل فيها التثنية، ولا تكون مثناه إلا إذا كانت مضافة، وأنها غير متصرفة، وإذا أُفردت كما في الشاهد السابق تصرفت، وأن الهدف من الإضافة فيها المبالغة والتكثير فقط.

22.2 تثنية المصادر المثناة(هذاذيك ودواليك) تثنية لفظية للمبالغة والتكثير.

سبق وأن ذكرت في القضية السابقة أن هذه المصادر المثناة، نحو(حنانيك، سعديك، ودواليك، وهذاذيك...)لا تكون مثناة إلا إذا أضيفت، واختُلف[3]في هذه التثنية، أهي تثنية يشفع بها الواحد، وهل المراد إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى، وذلك ما ذهب إليه السهيلي[4] أم تثنية يراد بها التكثير والمبالغة وذلك ما ذهب إليه معظم النحاة[5]

([1]) مريم:13

* ابن الطراوة: أبو الحسين بن الطراوة سليمان بن محمد بن عبدالله ، شاعر أخذ عنه السهيلي، تفرَّد بآراء في النحو خالف فيها الجمهور. أنظر ترجمته في السيوطي: بغية الوعاة (12/1، 208، 269، 395، 448، 602)

([2]) البيت لمنذر بن درهم الكلبي في السيرافي: شرح أبيات سيبويه (273/1)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (349/1)، المبر د: المقتضب (225/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (290/1)

([3]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1365/3)، السيوطي: الهمع (112/3)

([4]) المصدر نفسه (1365/3)، السيوطي: الهمع (112/3)

([5]) انظر سيبويه: الكتاب (350/1)، المبرد: المقتضب (234/4) ابن جني: الخصائص (283/2)، الأندلسي:

وهذا ما أشار إليه ابن يعيش في معرض حديثه حول هذه القضية حيث قال[1]: "اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية، الغرض من التثنية فيها التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة، وليس المراد منها الاثنين فقط، كما تقول:(ادخلوا الأول فالأول) والغرض أن يدخل الجميع وجئت بالأول الأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء، ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مره...ومن ذلك قولهم:(دواليك)، كأنه مأخوذ من المداولة، وهي المناوبة فـ(دواليك) تثنية (دوالٍ) كما أن (حواليك) تثنية(حوالٍ)، و(دوال) وقع موقع (مداولة)، والمراد الكثرة لا نفس التثنية.

واستشهد ابن يعيش على أن القصد من التثنية في هذه المصادر التكرار والمبالغة بقول عبد بن الحسحاس[2]:

إِذَا شُقَ بـرد شُـق بِـالْبردِ مِثْلُـه دواليك حتى ليس لِلْبردِ لاَ بِس

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(دواليك)، وهو مصدر مثنى مضاف إلى الكاف، وهذه الكاف لم يقصد منها إظهار معنى التثنية وإنما المقصود منها إظهار معنى المبالغة والكثرة في عدد مرات حدوث الفعل، ولعل ما يؤكد ذلك معنى البيت[3] فالشاعر يبين أن من عادة العرب قديماً إذا ما أرادوا عقد القران بين اثنين لبس كل منهما رداء الآخر، ثم تداولا على تخريقه حتى لا يبقى منه ملبس، لذلك نلاحظ أن الشاعر استخدم لفظ(دواليك)؛ للدلالة على كثرة تداول هذا العمل.

وكذلك استشهد ابن يعيش بقول العجاج[4]:

ضـرباً هـذَاذَيـْك وطَـعنـاً وخْضـا

فالشاعر هنا استخدم المصدر(هذاذيك)المضاف للدلالة على كثرة حدوث الفعل وهو الضرب والطعن، فكأنه يقول:(هذا بعد هذا).

الارتشاف (1365/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (144/2)

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (293/1،290)

(2) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه:16، سيبويه:الكتاب (350/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (293/1)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (283/2)

(3) انظر ابنم يعيش: شرح المفصل (293/1)

(4) الرجز للعجاج في ديوانه (140/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (294/1)، الأزهري: شرح التصريح (695/1)، وبلا نسبة في سيبويه:الكتاب (158/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (144/2)

وأود أن أشير هنا إلى أن هذه المصادر لا تضاف إلا لضمير المخاطب، كما نقول: حنانيك، وسعديك، ودواليك، وهذاذيك)، وذلك ماأشار إليه ابن مالك[1]عندما قال في باب الإضافة:" ومنه ما يختص بضمير المخاطب، وهو مصادر مثناه لفظاً ومعناها التكرار". ولعله قصد بذلك المصادر المثناة تثنية لفظية لا معنوية.

وقد شذ عن ذلك المصدر(لبيك)[2]حيث أُضيف إلى الغائب، وإلى الظاهر أيضاً فقيل:(لبيته) في إضافته إلى الغائب، وكذلك (لبي زيد) في إضافة إلى الظاهر.

أما يونس[3] فيرى أن (لبيك) اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء التي في (عليك، ولديك)، واحتج عليه سيبويه[4] بأنه لو كانت الياء في (لبيك) بمنزلة الياء في (لديك، وإليك، وعليك)، لوجب أنك متى أضفتها إلى الظاهر أقررت ألفها بحالها كما أنك إذا أضفت (لدى، وعلى، إلى)إلى الظاهر أقررت ألفها.

أما عن رأي ابن يعيش حول هذه القضية، فقد اكتفى بإيراد ما قاله العلماء السابقين عليه حول هذه القضية من أن هذه المصادر المثناة لا يقصد من تثنيتها سوى التكثير والمبالغة في عدد مرات حدوث الفعل، وأنها لا تكون مثناه إلا إذا أضيفت.

أما الباحث فيرى أن ما ذهب إليه هؤلاء النحاة من أن القصد الرئيسي من تثنية هذه المصادر ليس إظهار معنى التثنية؛ وإنما فقط إظهار المداومة والمزاولة لتكرار حدوث الفعل، وليس أدل على ذلك من أن هذه المصادر لا تستخدم إلا في السياقات الدالة على التكرار والمزاولة للفعل بشكل مستمر.

23.2 حذف المفعول به.

الأصل يقتضي جواز حذف المفعول به؛ وذلك لأنه فضلةٌ يمكن الاستغناء عنها، ولكن هذا الحذف إذا ما أدى إلى إخلال في المعنى، أو في بنية الجملة يصبح عندئذٍ مرفوضاً ولا مسوغ له.

([1]) الأزهري: شرح التصريح (694/1)

([2]) انظر الإشبيلي: شرح الجمل (414/2-415)، الأزهري: شرح التصريح (697/1)

([3]) انظر سيبويه: الكتاب (351/1)

([4]) المصدر نفسه (351/1)

ولهذا فقد منع النحاة[1] حذف المفعول به في بعض المواطن سأُلخصها فيما يلي: -

1. أن يكون المفعول به نائباً عن الفاعل، عندئذٍ لا يجوز الحذف؛ لأنه أصبح عمدة كالفاعل.
2. أن يكون متعجباً منه كقولنا:(ما أحسن زيداً!).
3. أن يكون مجاباً به كـ (زيداً) لمن قال: من رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب.
4. أن يكون محصوراً، نحو:(ما ضربتُ إلا زيداً)، إذ لو حذف لفُهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيداً.
5. أن يكون عامله محذوفاً، نحو:(خيراً لنا وشراً لعدونا)، لئلا يلزم الإجحاف من خلال حذف الفعل والمفعول.
6. وقد أورد السيوطي[2] في الهمع بأن سيبويه قد أجاز حذف المفعول في الشعر، نحو(زيد ضرب)، وقد منع ذلك الفراء[3] والكسائي[4] وأصحاب سيبويه[5]، فالمبرد[6] مثلا رفض ذلك؛ أي لا يضطر شاعر إلى حذف المفعول كما ادعى سيبويه؛ وذلك لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد، ونُقل عن هشام[7] أنه أجاز:(زيد ضربتُ) في الاختيار.

ونقل ابن مالك[8] عن البصريين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيين المنع إلا في الشعر.

(1) انظر في ذلك ابن الناظم: شرح ابن الناظم:182، الأندلسي: الارتشاف (1481/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (445/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (442/2)، السيوطي: الهمع (14/13/3)
(2) انظر السيوطي: الهمع (13/3)
(3) انظر السيوطي: الهمع (13/3)
(4) المصدر نفسه (13/3)
(5) المصدر نفسه (13/3)
(6) المصدر نفسه (13/3)
(7) المصدر نفسه (13/3)
(8) السيوطي: الهمع (13/3)

وأجازوا[1] الحذف في مواطن متعددة للمفعول به، ولكن هذا الحذف قد يكون لغرض لفظي أو معنوي فاللفظي مثلاً المحافظة على وزن الشعر، كما أشار لذلك السيوطي بأن سيبويه قد أجاز حذف المفعول به في الشعر وعارضه في ذلك المبرد،

وقد يكون من باب المحافظة على تناسب الفواصل نحو قوله تعالى[2]:(ما أَنْزلْنَا علَيك الْقُرآن لِتَشْقَى* إلا تَذْكِرةً لِمن يخشَى). وقد يكون الحذف من باب الرغبة في الإيجاز كقولة تعالى[3]:(واسمعوا و أَطِيعوا)

وقد يكون السبب الجهل به كقولك:(ولَدتْ فلانة وأنت لا تدري ما ولَدت)، وكذلك قد يكون حذفه بسبب عدم قصد التعيين، أو التعظيم، أو الخوف.

وقد يكون هذا الحذف لسبب معنوي كأن لا يكون الغرض متعلقاً به كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل: طالما أنفقت وساعدت وعاونت، أي: طالما أنفقت المال وساعدت فلاناً وعاونت فلاناً.

أما ابن يعيش[4] فعندما عرض لهذه القضية بين أن حذف المفعول به على ضربين: ـ أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ، فيكون سقوطه فقط كضرب من التخفيف، ويكون في حكم المنطوق به، وذلك كقوله تعالى[5]:(اللهُ يبسطُ الرزقَ لِمن يشَاء ويقْدِر)، فكل ذلك على تقدير(الهاء) وحذفت تخفيفاً لطول الكلام.

وثانيهما: ـ أن يحذف ولا يكون مراداً البتة، وذلك بأن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل كقولهم:(فلان يعطي ويمنع)، و(يضر وينفع)، و(يصل ويقطع) والمراد يعطي ذوي الاستحقاق، ويمنع غير ذوى الاستحقاق، وينفع الأوداء ويضر الأعداء.

وقد استشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[6]:

وإن تَعتَذِر بِالْمحل مِن ذِي ضروعِها ... إِلَى الضيفِ يجرح فِي عراقِيبِها نَصلِي

([1]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1482/3- 1483)، السيوطي: الهمع (13/3)، حسن،عباس: النحو الوافي (169-168/2)

([2]) المجادلة:21

([3]) التغابن:16

([4]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (418/1)

([5]) الرعد:6

([6]) البيت لذي الرمة في ديوانه:156، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (418/1)، الأنصاري: مغني اللبيب (598/1)

والشاهد في هذا البيت في قوله:(يجرح)، وهو فعل مضارع حذف مفعوله وهو(الهاء)، والتقدير:(يجرحها)، ولعل مسوغ الحذف هاهنا إرادة إظهار الفعل من الفاعل فقط، ودون أدنى اهتمام بالمفعول، وذلك لأن مغزى البيت الفخر، فالشاعر يفتخر بنفسه بأنه إذا ما حل الجدب والمحل وانقطع القوت والكلا واللبن فإنه يقوم عندئذٍ بنحر إبله ليطعم الآخرين، فحذف المفعول به لأنه ليس مقصوداً هنا وإنما أراد إيراد وقوع الفعل من الفاعل فقط. وعلى ذلك يكون الغرض من حذف المفعول به هنا كما أرى معنوي لا لفظي؛ لأن الشاعر إنما قصد إظهار معنى الفخر ليس إلا، وقد ورد في الارتشاف[1] أن المسوغ الحقيقي لحذف المفعول به في هذا الشاهد هو تضمين الفعل (جرح) معنى (عاث)، فهو يرى أن الفعل المتعدى متى تضمن معنى الفعل اللازم جاز حذف مفعوله، و(جرح) فعل متعد تضمن معنى (عاث)، و(عاث) فعل لازم لذلك جاز حذف مفعوله.

24.2 حذف العامل في المفعول به.

لقد أشار النحاة[2]إلى أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفـضلة إذا دل عليـه دليل، وهذا الحذف على ضربين[3] جائز وواجب.

أما الحذف الجائز فيكون ذلك إذا دل على الفعل قرينة حالية. كقولك مثلاً لمن سدد سهما:(القرطاس)[4]ويكون ذلك بإضمار(تصيب)، وكذلك قولـك لمـن يتأهـب للحج[5]:(مكة والله)، بإضمار: تريد، أو كبر مرتقب الهلال[6]:(الهلالَ).

وقد تكون القرينة المسوغة للحذف الجائز مقالية[7] وذلك عندما تكون الفضلة جواباً عن سؤال سائل[8] كقولك:(زيداً) في جواب من ضربت؟.

([1]) الأندلسي: الارتشاف (1418/3)

([2]) انظر في ذلك سيبويه: الكتاب (257/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:182، الأندلسي: الارتشاف (1472/3- 1475)، الأزهري: شرح التصريح (321/2)

([3]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم: 182

([4]) انظر سيبويه: الكتاب (257/1)، الأزهري: شرح التصريح (314/1)

([5]) المصدر نفسه (257/1)، قال سيبويه:" هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئته الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة، حيث ركنت أنه يريد مكة".

([6]) المصدر نفسه (257/1)، قال سيبويه:" ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا، لقلت: الهلالَ ورب الكعبة؛ أي: أبصروا الهلال، أو رأيت الهلال...".

([7]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:182

([8]) انظر سيبويه: الكتاب (255/1- 256)، قال سيبويه:" وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان

أما الحذف الواجب[1]للفعل الناصب للفضلة فيكون ذلك إذا فسره ما بعد المنصوب، نحو: أزيداً رأيتُه؟ أو كان إنشاء نداء، نحو: يازيد، أو تحذيراً بـ(أيا) مطلقاً، أو بغيرها في تكرارأوعطف، كقولك: لمن تحذره إياك الأسد، وإياك والأسد، وإياك إياك والأسد الأسد، ومازِ رأسك والسيفَ، ورأسك والحائط، أو إغراء وارداً في تكرار، أو عطف، كقولك لمن تغريه بأخذ السلاح: السلاح السلاح، والسيفَ والرمح.

وكذلـك يجـب الحـذف[2] فيمـا كان وارداً مثـلاً أو شبـه مثـل فـي كثرة الاستعمـال كقولهـم[3]: (كليهمـا وتمـراً)، و(أمرأً ونفسـه)[4]، (الكـلاب على البقر)[5]، و(أحشفاً وسوء كيلة[6] وكل ذلك بإضمار: أعطني، ودع، وأرسـل، وأتبيع.

وأما شبه المثل[7] كقولك:(حسبك خيراً لك)، أي:ائت خيراً لك، ووراءك أوسع لك: أي: وأتِ مكاناً أوسع لك من وراءك.

هذا وقد ذهب أبو عبيدة[8]، والكسائي[9] إلى أن هذه منصوبة على إضمار (يكن)، وقال المبرد[10] عن رأي أبي عبيدة أنه خطأ في تقدير العربية، لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه، وذهب الفراء[11]إلى أن(خيراً) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفات الأمر.

أما ابن يعيش عندما عرض لهذه القضية لم يأت بجديد بهذا الخصوص، وإنما فقط بين أن هذا الحذف للعامل الناصب للفضلة على ثلاثة أضرب: واجب وجائز وممتنع. أما الجائز فيكون ذلك عندما تتوافر القرينة الدالة على المحذوف، عندئذٍ

كذا وكذا وجْدٌ؟ وهو موضع يمسك الماء، فقال: بلى وجاذاً، أي: أعرف بها وجاذاً".

(1) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم: 182- 183

(2) انظر الأندلسي: الارتشاف (1474/3- 1475)

(3) المثل من شواهد سيبويه: الكتاب (281/1)، الميداني: مجمع الأمثال (151/2)، العسكري: جمهرة الأمثال (147/2)

(4) المثل من شواهد سيبويه: الكتاب (297/1)، الميداني: مجمع الأمثال (54/1)، ويروى:(دع امرأ وما اختار).

(5) الميداني: مجمع الأمثال (142/2)، العسكري: جمهرة الأمثال (169/2)

(6) الميداني: مجمع الأمثال (142/2)، (207/1)، العسكري: جمهرة الأمثال (101/1)

(7) انظر الأندلسي: الارتشاف (1474/3)

(8) المصدر نفسه (1475/3)

(9) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (159/2)

(10) انظر المبرد: المقتضب (283/3)

(11) انظر الفراء: معاني القرآن (295/1- 296)، ابن مالك: شرح التسهيل (159/2)

يجوز لك الإظهار والحذف للعامل الناصب للفضلة، وقد طرح على ذلك نفس الأمثلة الواردة في كتاب سيبويه.

قال ابن يعيش(1): " والضرب الثاني: وهو ما يجوز استعماله وحذفه، وأنت مخير فيه، فهو أن ترى رجلا يضرب أو يشتم فتقول: زيداً. تريد: أضرب زيداً، ويجوز إظهاره فتقول: (اضرب زيداً)...ومن ذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجه الحاج قاصداً في هيئة الحاج، قلت:(مكة والله)، كأنك قلت: (يريد مكةَ والله) وإن شئت أضمرت لفظ الماضي، كأنك قلت: (أراد مكة)، كأنك أخبرت بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس، ولو أظهرت ما أضمرت لجاز" .

وقد استشهد ابن يعيش على هذه الحالة التي يجوز فيها إظهار العامل وحذفه بقول الشاعر(2):

لـن تَراهــا ولـو تَأمَلْـتَ إلا ... ولهـا فِـي مفَـارِق الـرأْسِ طِيبـا

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (طيباً)، حيث نصب (طيباً) بفعل محذوف تقديره:(رأيتُ)، وعلى ذلك يكون التقدير: (لن تراها ولو تأملت إلا ورأيت لها في مفارق الرأس طيبا). وهذا العامل يجوز إظهاره وإضماره، أما سيبويه(3) فقد ذهب إلى أن(طيباً) منصوب على المعنى؛ لأنه لما قال: (لن تراها إلا ولها في مفارق الرأس طيبا)، دل على أن الطيب داخل في الرؤية فنصبه على هذا التأويل.

واستشهد ابن يعيش أيضاً على ذلك أيضا بقول الآخر(4):

تـَذكّـَرتُ أَرضـاً بِهـا أَهلَهـا ... أَخْـوالهـا فِيهـا وأَعمامهـا

وموضع الشاهد فيه نصب(أهلها)، على إضمار فعل دل عليه ما قبله، والتقدير: (تذكرت أهلها فيها وأعمامها)، وهذا الفعل جائز إظهاره وإضماره، ويرى سيبويه(5) كما سبق أن موضع الشاهد في هذا البيت وسابقه منصوب على المعنى؛

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (312/1)

(2) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه:176، سيبويه: الكتاب (285/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (312/1)، ابن جني: الخصائص (196/2)

(3) سيبويه: الكتاب (285/1)

(4) البيت بلا نسبة في ابن جني: الخصائص (194/2)، ابن جني: المحتسب (116/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (313/1)

(5) سيبويه: الكتاب (285/1)

وذلك لأن الأهل والأخوال والأعمام قد دخلوا في عملية التذكر، لذلك فهو منصوب على هذا المعنى، وقد رد المبرد[1] ذلك وبين أن ذلك غير جائز؛ وذلك لأنه لا يجوز الحمل على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأول لأنه حمل على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه.

أما ابن يعيش فيتضح من خلال عرضه للقضية أنه قد تبع سيبويه وصاحب الكتاب(الزمخشري) فيما ذهبا إليه من أن هذه الشواهد منصوبة على المعنى بتقدير فعل دل عليه ما سبقه وخالف المبرد الذي ذهب إلى عدم جواز ذلك إلا بعد تمام الكلام.

أما الباحث فيبدو له من خلال العرض السابق أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في هذه القضية هو الأجود والأفصح؛ من كون هذه الشواهد منصوبة على المعنى؛ وذلك لأن الحمل على المعنى من المعايير المعتمدة كثيراً في العرف النحوي، وبما أن التأويل أو الحمل على المعنى لا يضير أو لا يمس المعنى بشيء إذن لا بأس من نصب هذه الشواهد على ذلك التقدير. فالشاعر لم يقتصر في تذكره على الأرض وحدها، وإنما قصد الأرض والأهل والأعمام والأخوال وكل ما تحتويه تلك الأرض، وبما أن جميع هذه الأشياء داخلة في عملية التذكر لذلك فهي منصوبة بذلك التأويل الذي ذهب إليه سيبويه.

أما الحذف الواجب[2] للعامل الناصب للفضلة، فلا يكون ذلك إلا في النداء، وذلك لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، حيث إن حرف النداء عِوض من الفعل الناصب للمنادى، وذلك لأن المنادى منصوب بفعل مضمر، ولذلك فعندما نقول:(يازيد)، فالتقدير:(أدعو زيداً)، ولهذا كان منصوباً بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

أما الحذف الممتنع للعامل الناصب للفضلة، فلا يكون ذلك إلا عندما لا تتوافر القرينة الدالة على المحذوف. قال ابن يعيش[3]:" وذلك أن تقول: (زيداً) مثلا وتريد:(اضرب زيداً)، وليس ثَم قرينة تدل عليه، فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون

([1]) انظر المبرد: المقتضب (283/3)
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (312/1)
([3]) المصدر نفسه (312/1)

المراد:(اضرب زيداً)، أو(أكرم زيداً)، أو(اشتم زيداً)، أو غير ذلك مما لا يحصى، فهذا يكون إلباساً، فلذلك لا يجوز مثله.

المفعول من أجله:

25.2 مجيء المفعول من أجله من المعرفة والنكرة.

المفعول من أجله مصدر منصوب يأتي لبيان سبب حدوث الفعل. وقد اختلف النحاة[1]القدماء في كينونته التي يأتي عليها من حيث التعريف والتنكير، فمنهم من اقتصر على مجيئه نكرة فقط، ومنهم من قال بمجيئه معرفة نكرة معاً.

وقبل التعرف على أصحاب هذه الآراء لابد من التعرف على الصور التي يرد عليها المفعول من أجله، كما أوردتها مطولات النحو[2]:

الصورة الأولى: أن يكون مجرداً من ألَ التعريف، والإضافة، وذلك نحو قوله تعالى(3):(ادعوا ربكُم خَوفاً وطَمعاً)، والأكثر في هذه الصورة النصب، ويجوز أن يجر بحرف الجر فنقول: في قوله: أقف احتراماً لأستاذي أقف لاحترام أستاذي.

الصورة الثانية: أن يأتي المفعول من أجله معرفاً بالألف واللام، وذلك نحو قولك: جئتك الطمع في برك، والأكثر في هذه الصورة الجر بحرف الجر، فنقول: جئتك للطمع في برك.

الصورة الثالثة:أن يكون مضافاً، ويستوي فيه حينئذٍ الوجهان النصب والجر. فنقول: تحفظت في كلامي خشيةَ الزلل، أو لخشيةِ الزلل.

أما من قال بمجيئه من النكرة فقط فينسب ذلك إلى أبي عمرو الجرمي، و الرياشي وإن وجدت فيه (إل) فزائدة، والى ذلك أشار ابن السراج بقوله[4]:" وقرأت بخط أبي العباس في كتابه:" أخطاء الرياشي في قوله: مخافة الشر ونحوه(حال)أقبح الخطأ لأن باب لـ(كذا) يكون معرفة ونكرة، وهذا خلاف قول سيبويه لأن سيبويه

([1]) انظر في ذلك سيبويه: الكتاب (370/1)، ابن السراج: الأصول (258/1-259)، ابن يعيش: شرح المفصل (452/1-454)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (26/2،27،31)، السيوطي: الهمع (133/3)

([2]) انظر في ذلك ابن جني: اللمع في العربية: (58-59)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم :199، الأنصاري: أوضح المسالك (199/2-202)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (451/2-453)، حسن، عباس: النحو الوافي (224/2-225)، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (304/1)

([3]) الأعراف:56

([4]) ابن السراج: الأصول (209/1)، السيوطي: الهمع (133/3)

يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه أو تدخله الألف واللام كمجراه في سائر الكلام لأنه لا يكون حالا".

أما سيبويه فهو كما يبدو مما أورده ابن السراج على لسان المبرد يرى مجيئه من المعرفة والنكرة، وقال سيبويه في ذلك[1]:" وحسن فيه الألف واللام؛ لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل، حالاً، وأنه لا يبتدأ به ولا يبنى على مبتدأ؛ لأنه عنده تفسير لما قبله، وليس منه، وأنه انتصب كما ينتصب الدرهم في قولك:عشرون درهما".

والمبرد[2]أيضاً تبع سيبويه في مجيئه من المعرفة والنكرة، وما أورده ابن السراج على لسانه خير شاهد على ذلك.

أما ابن السراج نفسه فقد تبع سيبويه والمبرد فيما ذهبا إليه من مجيئه من المعرفة والنكرة قال[3]:"واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة، ويكون نكرة، ولا يصلح أن يكون حالاً كما تقول:جئتك مشياً، ولا يجوز أن تقول: جئتك خوفاً، يريد خائفاً،وأنت تريد معنى الخوف، ومن أجل الخوف، وإنما يجوز جئتك خوفاً إذا أردت الحال فقط، أي جئتك في حال خوفي، أي: خائفاً، ولا يجوز أيضاً في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله".

أما الزمخشري صاحب المفصل فهو أيضاً من المؤيدين لمجيئه من المعرفة والنكرة ويتضح ذلك من خلال قوله[4]:" ويكون معرفة ونكرة".

وابن عصفور في مقربه أيضاً أشار إلى مجيئه من المعرفة والنكرة معاً، قال[5]:"وأما المفعول من أجله فهو كل فضلة انتصبت بالفعل أو ما جرى مجراه على تقدير لام العِلة، و يكون معرفة ونكرة".

أما ابن يعيش فمن خلال عرضه للقضية والآراء التي قيلت فيها لم ألمس له أدنى تأييدٍ أو معارضةٍ لأي من الرأيين السابقين، فقط عرض القضية واستشهد عليها

([1]) سيبويه: الكتاب (369/1-370)
([2]) ابن السراج: الأصول (209/1)
([3]) المصدر نفسه (208/1)
([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (452/1)
([5]) الإشبيلي: المقرب:178

بمجموعة من الأبيات الشعرية التي جاءت في مجملها مؤيدةً لمذهب القائلين بأن المفعول من أجله لا يقتصر مجيئه من النكرة فقط، وإنما يأتي أيضا من المعرفة.

واستشهد ابن يعيش على مجيئه من النكرة بقول النابغة(1):

وحلّـَتْ بيوتِـي فِي يفَـاعٍ ممنِـعٍ ... تَخَـالُ بِهِ راْعِـي الحمولَةِ طَائِـرا

حِذَاراً علـَى أَن لا تُصاب مقَادتِـي ... ولاَ نِسوتِـي حتـى يمتْن حرئـِرا

واستشهد أيضاً على مجيئه من النكرة بقول الحارث بن هشام(2):

فَصـددتُ عنْهـم والأَحِبـةُ فِيهـم ... طَمعـاً لَهـم بِعِقَـابِ يومٍ مفْسِـدِ

يتضح من خلال ما سبق أن ابن يعيش اكتفى فقط بعرضه لرأي الزمخشري ومن سبقه في هذه القضية، وأن السبب الذي دعا الزمخشري إلى الاعتقاد بمجيئه من المعرفة والنكرة، هو للرد على أولئك القائلين بأن المصادر التي هي المفعول من أجله نحو(ضربته تأديباً له) هي من قبيل المصادر التي تكون حالاً، نحو(قتلته صبراً) و(أتيته ركضاً) والصحيح أن هنالك فرقا شاسعاً بينهما، فعندما نقول:(ضربته تأديبا له، ووقفت احتراما لك)، فالمصدر هنا يبين سبب حدوث الفعل، فالضرب لم يتم إلا بسبب التأديب، وكذلك الوقوف لم يتم إلا بسبب الاحترام، أما المصادر في قولك:(قتلته صبراً)، و(أتيته ركضاً) فلم تأتِ لتبين سبب حدوث الفعل كما في المصادر السابقة، وإنما جاءت لتبين هيئة القتل والمجيء، لذلك فهي جواب عن سؤال يبدأ بـ (كيف)، فتقول: كيف قتلته؟ فتقول:صبراً. ونقول كيف أتيت؟ فتجيب عن ذلك بقولك: ركضاً. وهذا السؤال لا يكون إلا عن الحال، بخلاف السؤال في القسم الأول.

أما البيتان اللذان ساقهما ابن يعيش على القضية، فالشاهد فيها مجيء المفعول من أجله من النكرة ففي البيت الأول وردت كلمة (حذاراً) مفعول من أجلة، وهي نكرة، وكذلك في البيت الثاني وردت كلمة(طمعاً) مفعولاً من أجله، وهي أيضاً نكرة.

---

(1) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه:117، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (164/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (453/1)، وبلا نسبة في الأنصاري: شرح قطر الندى:172

(2) البيت للحارث بن هشام في السيرافي: شرح أبيات سيبويه (173/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (454/1)

واستشهد ابن يعيش على القضية ببيتين آخرين، ولكن هذه المرة على مجيئه من المعرفة حيث قال[1]:"ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى[2]:(يجعلُون أَصابِعهم فِي آذَانِهم مِن الصواعِقِ حذَر الموتِ). فقوله:(حذر الموت) منصوب؛ لأنه مفعول له، وهو معرفة بالإضافة، ومثله قول الشاعر[3]:

وأَغْفِر عوراء الكريم ادخَاره وأَعرِض عن شَتْمِ اللئِيمِ تكرما

والشاهد فيه في قوله:(ادخاره)، حيث ورد المصدر منصوباً على أنه مفعول من أجله، وهو معرفة لأنه مضاف إلى الضمير، وكذلك في قوله:(تكرماً)، حيث ورد المصدر في هذه الحال منصوباً على أنه مفعول من أجله ولكنه جاء منكراً.

أما عن رأيي في هذه القضية فأنا بلا شك، ودون أدنى ترددٍ مؤيد لأصحاب المذهب الأول الذي مفاده بمجيء المفعول من أجله من المعرفة والنكرة معا، وأستند في هذا الموقف إلى الشواهد القرآنية و الشعرية التي تؤكد صحة ذلك.

26.2 نصب الاسم الظاهر في الاختصاص بفعل مضمر.

الاختصاص في الأصل أخصصته بكذا أي خصصته به، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف[4].

يتضح من خلال هذا التعريف أن الهدف الأصلي من الاختصاص هو التخصيص والقصر، أي تخصص حكم متعلق بضمير سابق لاسم ظاهر متأخر.

وأُسلوب الاختصاص[5]هو عبارة عن جملة تفسيرية معترضة مكونة من الفعل المحذوف، وفاعله، والمفعول المذكور.

ولعل الباعث[6] على أسلوب الاختصاص الفخر، أو التواضع، أو زيادة البيان، فالأول نحو:علي أيها الجواد يعتمد الفقير. والثاني نحو:إني أيها العبد فقير إلى عفو الله. والثالث نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (454/1)

(2) البقرة:19

(3) البيت لحاتم الطائي في ديوانه:45، ابن جني: اللمع في العربية:59، ابن جني: شرح المفصل (454/1)، وبلا نسبة في الأنباري: أسرار العربية:187

(4) الأزهري: شرح التصريح (268/2)

(5) المغالسة: النحو الشافي:492

(6) انظر الأندلسي: الارتشاف (247/5)

وهو خبر[1]استُعمل بصورة النداء توسعاً كما استُعمل الخبر بصيغة الأمر، نحو: أحسِن بزيدٍ ، والأمر بصيغة الخبر نحو قوله تعالى[2]:(والْوالِداتُ يرضِعن)

والمنصوب على الاختصاص[3]اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم، منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، تقديره(أخص)، أو(أعنى).

ولعل السبب[4] الذي دعاهم إلى إدراج هذا الباب ضمن النداء أن كلا منهما منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، فالمخصوص منصوب بفعل مضمر تقديره: أعني أو أخص، والمنادى منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره: أدعو أو أُنادي، وقد أشار النحاة[5] إلى أن الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام:-

1-إفادة الاختصاص بالمتكلم، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب.

2-أن كل واحد منها لا يكون إلا للحاضر.

3-أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد، والنداء قد يكون كذلك، كقولك: لمن هو مصغٍ إليك: كان الأمر كذا يا فلان.

وأشاروا كذلك إلى أن الاختصاص يفارق النداء في أحكام لفظية ومعنوية فأما اللفظية فمنها[6]:-

1- أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف المنادى فأنه لا يخلو من ذلك.

2-لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه، أي وسطه، بخلاف المنادى فأنه يقع في أول الكلام.

3-أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه، في التكلم والخطاب، والغالب أن يكون ضمير المتكلم، وقد يكون ضمير الخطاب، ولا يكون ضميراً غائباً ولا اسماً ظاهراً.

([1]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:430

([2]) البقرة:236

([3]) سيبويه: الكتاب (233/2،236)، الأندلسي: الارتشاف (2242/4)، الأزهري: شرح التصريح (268/2)

([4]) انظر الأندلسي: الارتشاف (2242/4)، الأزهري: شرح التصريح (268/2)

([5]) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (69/4)، الأزهري: شرح التصريح (270/2)، حسن، عباس: النحو الوافي (118/4)

([6]) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (4/2)، الأنصاري: أوضح المسالك (69/4-70)

قال ابن يعيش[1]:" والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تخص واحداً من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك، وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب، وتقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له، والاسم المنصوب في هذا الباب لابد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب، كقولهم:(نحن العرب أقرى الناس للضيف)، فالعرب هم (نحن)، ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم، والشتم بإضمار(أُريد)، أو (أعني)، أو (أخص)، فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم". واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[2]:

أَبـى اللهُ إلا أَننَـا آلَ خِنْـدِفٍ بِنَـا يسمـع الصوتَ الأَنَام ويبصِر

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أن من العلامات الفارقة ما بين الاختصاص والنداء أن الاسم المختص لا بد وأن يسبقه ما يدل عليه، ولا يشترط ذلك في النداء، ولذلك فعندما نقول:(نحن العرب أقرى الناس للضيف) فـ(نحن) تدل على الاسم المخصوص وهو(العرب)، هذا وقد استدل ابن يعيش على ما أورده ببيت من الشعر، وكان موضع الشاهد فيه في قوله:(إلا أننا آل خندف)، حيث نصب(آل خندف)على الاختصاص بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وتقديره:(أعني)،أو (أخص) وما شابه ذلك، وقد تقدم ذكر الاسم المخصوص الذي نُصب على الاختصاص من خلال قوله (إننا) هو ضمير المتكلم (فآل خندف) هم النون والألف في إننا.

يقل كونه علماً، وأنه ينتصب كونه مفرداً معرفةً، أما المنادى فإنه يكثر كونه علماً، ويضم مع كونه مفرداً.

ولعل هذا ما أشار إليه ابن يعيش[3]في معرض حديثه عن الفرق بين الاختصاص والمنادى حيث قال:" اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم، كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو:(يا زيد) و(يابكر)".

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (372/1)
([2]) لم أعثر على هذا البيت فيما عدت إليه من مصادر سوى وروده في ابن يعيش: شرح المفصل (372/1)
([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (371/1)

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أن من الفروق الواضحة والبينة ما بين الاختصاص والمنادى وإن أُدرجا ضمن باب واحد وهو باب النداء، أن الاختصاص عندما يأتي اسماً مفرداً لا يكون إلا منصوباً على المفعولية بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، أما المنادى فإن جاء اسماً علماً مفرداً لا يكون إلا مبينا على الضم في محل نصب منادى.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر [1]:

بِنَـــا تَميمـــاً يكْشَـــفُ الضبـــاب

وموضع الشاهد في البيت الذي ساقه ابن يعيش على القضية مجيء الاسم المخصوص(تميماً) علماً مفرداً منصوباً على الاختصاص بفعل مضمر لا يجوز إظهاره تقدير: أخص أو أعنى، ولو كان هذا الاسم (تميماً) مسبوقا بحرف نداء لم يكن إلا مبيناً على الضم في محل نصب منادى، ولعل الباعث في هذا الشاهد على الاختصاص هو الفخر، فهنا رؤبة الشاعر أراد الافتخار كونه من قبيلة تميم وهي من القبائل العربية المشهورة، وهذا أحد الفروق بين هذين البابين.

ومن الفروق اللفظية التي ذكرها النحاة[2]ومن بينهم ابن يعيش[3]اقترانه بـ(ال) قياسا كقولهم:(نحن العرب أقرى الناس للضيف)، أما المنادى فلا يكون كذلك. أيضاً من الفروق اللفظية بينه وبين النداء أن (أيا) توصف في النداء باسم الإشارة، وفي الاختصاص لا توصف بذلك[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الأزهري[5] قد أورد في شرحه فروقاً أُخر غير ما ذُكر يمكن العودة إليها لمن أراد الاستزادة.

وأما الأحكام المعنوية التي يفترق فيها الاختصاص عن النداء وإن أُدرج الاختصاص ضمن باب النداء منها[6]:

([1]) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه:169، العيني: المقاصد النحوية (283/3)، السيوطي: الهمع (31/3)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (371/1)، ابن مالك: شرح التسهيل (191/3)

([2]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (279/3)

([3]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (371/1)

([4]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (81/3)

([5]) انظر الأزهري: شرح التصريح (270/2-272))

([6]) انظر الصدر نفسه (272/2)

1- أن الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.
2- أن الغرض من ذكره التخصص والقصر، وذلك مالا يشترط في النداء.
3- أن القصد منه الفخر، أو التواضع، أو زيادة بيان بخلاف النداء.

يتضح من خلال ما سبق أن النحاة بإجماع على أن الاختصاص إنما أُدرج تحت باب النداء وهو في الحقيقة ليس بنداء؛ وذلك لوجود مجموعة من المفارقات ما بين البابين سبق ذكرها، وإنما أُدرج الاختصاص ضمن هذا الباب؛ لأن كلاً منهما منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وكذلك أن كلاً منهما لا يقع إلا للحاضر، وكذلك كلاً منهما يفيد الاختصاص والقصر، فالاختصاص بالمتكلم والنداء يفيد الاختصاص بالمخاطب، وكذلك أن كلا منهما يقع في معرض التوكيد.

حذف خبر(لا) العاملة عمل ليس.

من المعروف لدى النحاة أن هناك ثمةَ حروفاً في اللغة تعمل عمل الأفعال لاسيما الناسخة منها، وأخص هنا بالذكر الفعل الناسخ العامل عمل كان وهو(ليس)، فهناك مجوعة من الحروف تعمل عمل هذا الفعل، وهي(ما، وإن، ولا، و لات)، فهذه الحروف عندما تدخل على الجملة الاسمية، فإنها ترفع الأول على أنه اسمها وتنصب الثاني على أنه خبرها، ولكن هذا لا يتأتى إلا بشروط[1] اعتمدتها كتب النحو، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص، سأجملها من باب الفائدة بما يلي:-

1. ألا تتقدم أخبارها على أسمائها، (وهذا شرط عام في الجميع).
2. ألا تنتقض أخبارها بـ(إلا)، (وهذا أيضاً شرط عام في الجميع).
3. ألا يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة، خاص بـ(ما، وإن)
4. أن تدخل على النكرات، (وهذا خاص بـ(لا)، وإن أنكره ابن جني[2] حيث أجاز أعمالها في المعارف.
5. أن يكون اسمها وخبرها أسماء زمان، (خاص بـ لات)
6. حذف خبرها غالباً، (خاص بـ (لا، ولات).

([1]) انظر في ذلك ابن الناظم: شرح ابن الناظم:103-109
([2]) انظر السيوطي: الهمع (120/2)

وتجدر الإشارة إلى أن المرادي[1]، والسيوطي[2] قد نقلا عن الأخفش والمبرد أنهما يمنعان عمل (لا) عمل (ليس)، ولكن الواضح من حديث المبرد في المقتضب أنه يرى عكس هذا، أي يرى إعمال (لا) عمل (ليس)، ويتضح ذلك من خلال قوله[3]:" وقد تُجعل (لا) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجل أفضل منك"

أما ما يهمنا في هذا المقام هو حذف خبر(لا) العاملة عمل ليس فقد أشار النحاة[4] إلى أن حذفه غالباً حتى قيل بلزوم ذلك، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش عندما عرض لذلك حيث قال[5]:" وأما(لا) المشبهة بـ(ليس) فحكمها حكم (ما) في الشبه والإعمال، ولها شرائط ثلاثة: أحدها أن تدخل على النكرة. والثاني ألا يكون الخبر مقدماً على الاسم. والثالث ألا تفصل بينها وبين الاسم بغيره...ويجوز حذف الخبر منه".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول سعد بن مالك[6]:-

مـن صـد عـن نيرانِـها فَـأنَـا ابـن قيـس لا بـراح

فموضع الشاهد في هذا البيت يكمن في قوله:(لا براح)، حيث رفع (براح) بـ (لا) العاملة عمل ليس، على أنه اسمها، وحذف الخبر الذي هو شبه الجملة(لي) إذ التقدير: (لا براح لي).

وذهب أبو العباس المبرد[7] في إلى أن (براح) في هذا الشاهد مرفوع على الابتداء والخبر محذوف، وقد رد ذلك[8] بأن(لا) الداخلة على الجملة الاسمية يجب فيها أحد أمرين: إما إعمالها، وإما إهمالها، وعندها لا بد من تكرارها، فلما لم تتكرر في هذا الشاهد تبين إعمالها.

---

(1) انظر المرادي: الجنى الداني:293

(2) انظر السيوطي: الهمع (119/1)

(3) المقتضب: المقتضب (382/4)

(4) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (255/1)، الأزهري: شرح التصريح (267/1)

(5) ابن يعيش: شرح المفصل (269/1)

(6) البيت لسعد بن مالك في سيبويه: الكتاب (296/2)، السيرافي: شرح شواهد سيبويه (482/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (269/1)، الأزهري: شرح التصريح (268/1)، وبلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (367/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (255/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (267/1)

(7) انظر المبرد: المقتضب (4/357- 363)

(8) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (256/1)

وقد أجيب[1]على هذا الكلام بأن هذا شعر، والشعر يجوز أن ترد فيه (لا) غير عاملة، ولا مكررة، ورد بأن الأصل أن يجرى الكلام على غير الضرورة وألا يصار إليها إلا متى تعذر غيرها.

وقد رجح ابن يعيش الرأي الأول القائل بإعمال (لا) عمل ليس، ورفع ما بعدها على أنه اسمها والخبر محذوف، وقد وصف ابن يعيش هذا الرأي بالجودة حيث قال[2]:" والأول أجود؛ لأنه كان يلزم تكرير(لا) كقوله تعالى[3]:(لاَ بيع فِيهِ ولاَ خُلةٌ ولاَ شَفَاعةٌ).

يتضح من خلال عرض ابن يعيش لرأيه أنه قد تبع سيبويه[4] في ذلك فسيبويه يرى أن (لا) إذا لم تغير الأسماء عن حالها فتكون حينئذٍ عاملة عمل(ليس)، أما إذا غيرتها وجب تكرارها.

يتراءى لي من خلال ما سبق أن رأي سيبويه ومن تبعه في ذلك هو الأرجح؛ وذلك لأنه لو قُصد إلغاء (لا) وجعل ما بعدها على الابتداء، لكان ينبغي تكرار(لا)، ولكنه لما لم يكررها دل على إعمالها عمل ليس.

النصب بـ(ماخلا)، و(ماعدا).

قال ابن يعيش[5]:" وأما(ماعدا)، و(ماخلا)، فلا يقع بعدهما إلا منصوب لأن(ما) فيهما مصدرية، فلا تكون صلتها إلا فعلاً وفاعلها مضمر مقدر بالبعض على ما تقدم، وما بعدهما في موضع مصدر منصوب، فإذا قلت: (قام القوم ماخلا زيداً)،و(ماعدا بكراً)،كأنك قلت:(خلو زيدٍ)، و(عدو بكرٍ)، كأنك قلت:(قام القوم مجاوزتهم زيداً)، وذلك المصدر في موضع الحال، كما قالوا:(رجع عوده على بدئه)، ونظائره كثيرة، ومنه قول الشاعر[6]:

ألا كُـل شَـيءٍ ماخَـلا اللهَ باطِـلُ وكُــل نَعِيـمٍ لا محالَـةَ زائـلُ

([1]) انظر المصدر نفسه (256/1)

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (269/1)

([3]) البقرة: 254

([4]) انظر سيبويه: الكتاب (295/2- 296)

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل (50/2)

([6]) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه:145، الأنصاري: شرح قطر الندى:248، العيني: المقاصد النحوية (29،7،5/1)، الأزهري: شرح التصريح

من المعروف لدى النحاة أن(عدا)، و(خلا) تتضمنان معنيين من جهة الاستعمال: الحرفية، والفعلية، فتكونا حرفي جر شأنهما في ذلك شأن من، وعن، وإلى...إلخ، إذا جر ما بعدها كقول القائل: (حضرالقوم الاجتماع عدا زيدٍ)، و (غرست الأشجار في الحديقة خلا غرستين)، فـ(عدا)، و (خلا) هنا حرفا جر بدليل الاسم المجرور الواقع بعدهما.

وتكونان كذلك من أدوات الاستثناء على أنها فعل قائم مقام استثنى ينصب الاسم الواقع بعده، وفاعله مضمر فيه وذلك نحو:(حضر القوم الاجتماع عدا زيداً)، و(وغرست الأشجار في الحديقة خلا غرستين).

فـ(عدا)، و(خلا) هنا فعلان ماضيان تضمنا معنى الفعل أستثنى وفاعلهما مستتر، والاسمان الواقعان بعدهما في محل نصب مفعول به لذلك الفعل، فعندما تقول:(حضر المدعون الاجتماع خلا زيداً)، و(عدا زيدا)، فتقدير الكلام على ذلك: استثنى زيداً.

وتجدر الإشارة إلى أن مذهب سيبويه[1] والأكثر[2] أن (خلا)، و(عدا) فعلان ضمنا معنى الاستثناء ولم يعرف سيبويه[3] الجر بـ(عدا)، و(خلا) وإنما نقل الجر بهما الأخفش[4] وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن(حاشا، وعدا، وخلا)، ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر، فإذا انجر كن حروفاً، وإذا انتصب كن أفعالاً[5] وأما في حال مجيء (ما) المصدرية قبل (عدا)، و(خلا) فهما فعلان ماضيان، والاسم الواقع بعدهما منصوب بهما، هذا هو إجماع الجمهور[6].

قال سيبويه[7]:" وتقول أتاني القوم ماعدا زيداً، وأتوني ماخلا زيداً، فـ(ما) هنا اسم، وخلا وعدا صلة له وكأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، وما هم فيه عدا زيداً"

([1]) انظر سيبويه: الكتاب (348/2)، الأندلسي: الارتشاف (1534/3)
([2]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1534/3)
([3]) انظر سيبويه: الكتاب (247/2-249)
([4]) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (136/2)، (88/2)، الأندلسي: الارتشاف (1534/3)، السيوطي: الهمع (286/3)
([5]) انظر المرادي: الجنى الداني:461، الأندلسي: الارتشاف (1534/3)
([6]) الأندلسي: الارتشاف (1534/3)
([7]) سيبويه: الكتاب (349/2)

أما الشاهد الذي أورده ابن يعيش في شرح مفصله، فهو شاهد عيان على ما نحن بصدده، فلما سبقت (خلا) بـ(ما) كان فعلاً ماضياً، وتعين نصب ما بعده على المفعولية.

وتجدر الإشارة إلى أن (ما) المصدرية وما بعدها من الفعل في تقدير مصدر كما سبق في كلام ابن يعيش، والتقدير في الشاهد: (خلو الله)، وموقعه من الإعراب يكون في محل نصب حال، فكأنه قال:(خاليين الله). قال بذلك السيرافي[1] وذهب ابن خروف[2] إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب غير، وقيل مصدرية ظرفية، أي وقت خلوهم، ودخله معنى الاستثناء.

وقد ذهب الكسائي[3]، والجرمـي[4]، والفارسـي[5] فـي كتابـه الـشعر، والربعي[6] إلى إجازة الجر بعد (ماخلا) و(ماعدا)، عندئذ تكون (ما) زائدة وتكـون هذه الأدوات عبارة عن حروف جر.

أما عن رأي ابن يعيش في هذه القضية، فلا أراه يخرج عن إجماع النحاة الذي مفاده أن (عدا)، و(خلا) إذا سبقا بـ(ما) المصدرية، وجـب النـصب بهمـا علـى المفعولية.

28.2 مجيء خبر(عسى) مجرداً من (أن) مقروناً بالسين.

لقد أشار النحاة[7]أن الغالب على خبر(عسى) أن يكـون مقرونـاً بـ (أن) المصدرية، وإن ورد خلاف ذلك بأن يتجرد الخبر من (أن) فهو من القليل النـادر،

(1) انظر الأنصاري: مغني اللبيب (153/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (525/1)
(2) انظر المصدر نفسه (153/1)، الأندلسي: لارتشاف (1534/3)، المرادي: الجنى الداني:438، أبو الحسن: شرح الأشموني (525/3)
(3) انظر الأنصاري: مغني اللبيب (153/1)، الأندلسي: الارتشاف (1535/3)، المرادي: الجنى الداني:436، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (490/2)، ابن السراج: شرح الأشموني (525/1)
(4) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (138/2)، ابن مالك: شرح التسهيل (229/2)، الأنصاري: مغني اللبيب (153/1)
(5) انظر المرادي: الجنى الداني:436
(6) انظر الأندلسي: الارتشاف (1535/3)، الأنصاري: مغني اللبيب (153/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (491/2)
(7) انظر سبويه:الكتاب (158،99/3)، الزجاجي: الجمل في النحو:200، ابن مالك: شرح التسهيل (376/1) ابن مالك: شرح الكافية الشافية (201/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:114، الأندلسي: الارتشاف (1224/3-1225)، المرادي: الجنى الداني :461

حتى أن البصريين[1] عدوه من باب الضرورة، وأقر بذلك الفارسي، وأجاز حـذفها في التذكرة[2] في الكلام، وهذا هو ظاهر قول سيبويه[3] عندما قال:"من العرب مـن يقول: عسى يفعل).

ولعل السبب[4] في اقتران خبر(عسى) بـ (أن) غالباً؛ لأن معنـى (عـسى) الإشفاق والطمع، وهذا لا يكون إلا فيما يستقبل من الزمان، و (أن) المصدرية إذا ما اقترنت بالمضارع فأنها تحيله إلى المستقبل، لذلك كان لا بد من اقتران خبر (عسى) بـ (أن) لاقتراب المعنيين معاً الإشفاق والطمع في الدلالة على المستقبل.

ولكن قد يعدل عن هذا الأصل في بعض الأحيان فتسقط أن من خبر (عسى) ويستعاض عنها بـ (السين)؛ وذلك لأن معنى السين نفس معنى (أن) فـي الدلالـة على الاستقبال. ولكن عد النحاة[5] هذا النوع من الاقتران من النادر، الذي لا يقـاس عليه.

أما ابن يعيش فقد أشار لذلك مسبقاً من جواز دخول السين في خبر(عـسى) بدلاً من (أن) المصدرية؛ وذلك لأنهما تؤديان نفس المعنى في الدلالة على المستقبل. قال ابن يعيش[6]:" في ذلك وأما (أن) فإذا دخلت على الأفعال المضارعة، خلـصتها إلى الاستقبال، وعملت فيها النصب ولذلك؛ اختصت بالدخول في خبر(عـسى)؛ لأن معناها الطمع والرجاء، وذلك إنما يكون فيما يستقبل من الزمان. ولمـا لـم يمكـن للشاعر أن يأتي بـ (أن) في خبرها، عدل إلى نظيرتها وهي السين.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[7]:

عسى طيئٌ مِـن طيئٍ بعـد هذِهِ ستُطْفِئُ غُـلاتِ الكُلَـى والجوانِح

([1]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1224/3)
([2]) الفارسي:الإيضاح للعضدي:78
([3]) سيبويه:الكتاب (158/3)
([4]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (375/4)
([5]) انظر المرادي: الجنى الداني:460، السيوطي: الهمع (141/2)
([6]) ابن يعيش: شرح المفصل (95/5)
([7]) البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (375/4)، المرادي: الجنى الداني:460، السيوطي: الهمع (141/2)

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(ستطفئُ)، حيث جاء خبر(عسى) جملةً فعليةً مقرونةً بسين الاستقبال بدلاً من أن المصدرية؛ وذلك لأنهما بنفس المعنى في الدلالة على الاستقبال، وقد عد ذلك من قُبيل النادر الذي لا يقاس عليه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ربما يرد خبر(عسى) مجرداً من (أن) المصدرية، وكذلك من السين الدالة على الاستقبال، وذلك من باب تشبيه (عسى) بـ (كاد)، حيث إن الغالب على خبر (كاد) أن يتجرد من (أن)، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش[1] بقوله: " قد تقدم القول أن الأصل في عسى أن يكون في خبرها (أن) لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، و(أن) مؤذنة بالاستقبال، وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أن)؛ لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال، إلا أنه قد تُشبه(عسى) بـ (كاد) فينزع من خبرها(أن).

واستشهد ابن يعيش على تجرد خبر(عسى) من أن المصدرية، تشبيهاً لها بـ(كاد) بقول الشاعر[2]:

عسى الكَرب الذي أَمسيتَ فِيهِ يكُون وراءه فَرج قَرِيب

موضع الشاهد في قوله:(يكون وراءه فرج قريب)، حيث ورد خبر(عسى) مجرداً من أن المصدرية تشبيهاً لها بـ (كاد)، لذلك رفع الفعل؛ وذلك لأنه في موضع نصب؛ وذلك لأن الفعل إذا تجرد من (أن) كان مرفوعاً، وهذا ما يدل على وقوعه موقع الاسم؛ لأن الفعل إنما يرفع بوقوعه موقع الاسم.

تبدى لي من خلال ما أوردته كتب النحو بهذا الخصوص أنه لا ضير من اقتران خبر (عسى)، بالسين بدلاً من(أن) المصدرية؛ وذلك لأنهما بنفس المعنى في الدلالة على الاستقبال، ولكن اقتران خبر(عسى) بالسين بدلاً من (أن) يعد من الشاذ أو من النادر؛ وذلك لقلة الشواهد الواردة على ذلك مقارنة بعدد الشواهد التي ورد فيها خبر(عسى) مقروناً بـ (أن).

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (379/4)
(2) البيت لهدبة بن الخشرم في سيبويه: الكتاب (159/3)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (107/2)، العيني: المقاصد النحوية (16/2)، الأزهري: شرح التصريح (283/1)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (70/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (379/4)، المرادي: الجنى الداني:462، السيوطي: الهمع (140/2)

29.2 مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً.

كنت قد أشرت في قضية سابقة أنه يجب أن يـأتي خبـر(عـسى)[1] فعـلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن) المصدرية شأنه في ذلك شأن بقية أفعـال هـذا البـاب، وذلك[2] ليتوجه الحكم إلى مضمونها.

ولكن هذا الخبر قد يأتي اسماً مفرداً مخالفاً للاستعمال؛ وذلك لأن الاسـتعمال يقتضي مجيئه فعلاً مضارعاً مقروناً بـ(أن) غالباً، قال ابن جني في ذلك[3]: " ومما يقوى في القياس و يضعف في الاستعمال مفعول(عـسى) اسـماً صـريحاً، نحـو قولك:(عسى زيد قائماً أو قياماً)، هذا هو القياس، غيـر أن الـسماع ورد بحظـره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا، وذلك قولهم: (عسى زيد أن يقوم).

وقد عد[4]ذلك من باب مراجعة الأصول المرفوضة، حيث إن الأصل في خبر عسى أن يكون اسماً مفرداً، ولكن جيء بالفعل مكانه من باب المقاربة في حـصول الفعل، وهذا المعنى لا يستفاد من الاسم، وكذلك لأن الفعل يقع موقع الخبـر لـذلك عندما نقول:(عسى زيد يفعل) فالتقدير(عسى زيد فاعلاً).

قال سـيبويه[5] فـي ذلـك: " وكـأنهم إنمـا مـنعهم أن يـستعملوا فـي (كدتُ، وعسيت) الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى مـا لا تدخلـه أن نحـو قولهم:(خليقٌ أن يقول ذاك وقارب أن لا يفعل)، ألا ترى أنهم يقولـون:(عـسى أن يفعل)، ويضطر الشاعر فيقول: (كدت أن)، فلما كان المعنى فـيهن ذلـك تركـوا الأسماء لئلا يكون معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت، لأنه فعل مثله ".

يتضح من خلال ما أورده سيبويه أن السبب الرئيس في عدولهم عن الاسـم إلى الفعل في خبر(كاد وعسى) أن في الفعل معنى لا يمكن أن يتحقق فـي الاسـم، وهو مقاربة حدوث الفعل. ولعل هذا ما أشار إليه ابن يعيش أيضاً عنـدما عـرض لذلك حيث قال[6]:" إن الأصل في(كاد زيد يقوم) أن يقال: (قائمـاً)، وفـي (جعـل

(1) انظر سيبويه: الكتاب (11/3، 99)
(2) الأزهري: شرح التصريح (277/1)
(3) ابن جني: الخصائص (139/1)
(4) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (222/4-224)
(5) سيبويه: الكتاب (12/4)
(6) ابن يعيش: شرح المفصل (221/4-222)

يضرب) ضارباً، وفي (طفق يأكل) آكلاً، و(عسى زيد يفعل) فاعلاً، وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض؛ وذلك الغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعـه، والالتباس به، فإذا قلت:(كدت أفعل)، كأنك قلت: مقارباً لفعله آخـذاً فـي أسـباب الوقوع فيه، ولست بمنزلة من لم يتعاطه، بل قربت من زمنه، حتى لم يبـقَ بينـك وبينه شيء إلا مواقعته. وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم".

وبهذا يكون ابن يعيش قد تبع سيبويه في هذه القضية.

ولكن هذا الأصل المفترض في أخبار هذه الأفعال قد يتجاهل فيأتي على نقيض ذلك – أي أن يكون اسماً مفرداً – وقد عد ذلك من باب الشذوذ في القياس، وإن كان هو الأصل المرفوض، واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[1]:

أَكْثَـرتَ فِـي العـَذْلِ مِلحاً دائِماً لا تُكْثِـرن إنـي عسيتُ صائِمـاً

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(عسيتُ صائماً)، حيث جاء الشاعر بخبر عسى اسماً مفرداً، وهو الأصل والقياس، أما الاستعمال فيقتـضي أن يكـون فعـلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن). قال ابن يعيش[2]:" ومن قال:(عسى زيد يفعل)، فقد أجرى (عسى) مجرى (كان)، ويجعل الفعل في موضع الخبر، كأنه قال:(عسى زيد فاعلاً) وقد صرح بذلك الراجز عند الضرورة.

وتجدر الإشارة إلى أن من النحاة[3]من يرى أن (صائماً) في البيت الـسابق ليست خبراً لـ (عسى)؛ وذلك لأن (عسى) هنا ليست ناقصة، و إنمـا هـي تامـة خبرية، وذلك بدليل وقوعها خبراً لـ (أن)، ولا يجوز بالاتفاق أن زيداً هـل قـام، وبدليل قبول هذا الكلام التصديق والتكذيب، لذلك أُول هذا الاسم المفرد على أنه خبر لـ (كان) إذ التقدير:(إني رجوت أن أكون صائماً).

([1]) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه:185، ابن جني: الخصائص (139/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (222/4)، وبلا نسبة في الأندلسي: الارتشاف (1226/3)، العيني: المقاصد النحوية (4/2)، الأنصاري: مغني اللبيب (174/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (274/1)، السيوطي: الهمع (141/2)

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (380/4)

([3]) انظر الأنصاري: مغني اللبيب (174/1)، العيني: المقاصد النحوية (4/2)

ومن ذلك أيضا قولهم في المثل[1]:(عسى الغوير أبؤساً)، فقد جاء خبر(عسى) في المثل مفرداً، وقد أشرت إلى التخريجات التي قيلت حوله في قضية سابقة، لذلك أرى أنه لا داعي لتكرارها هنا من باب الإيجاز فقط.

يبدو لي من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة، أمثال ابن يعيش جدير بالنظر، بأن الأصل في خبر(عسى) وما حمل عليها أن يكون مفرداً مقدراً باسم فاعل، لذلك عندما نقول:(عسى زيد يفعل) فالتقدير:(عسى زيد فاعلاً)، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل إلى الفعل، من باب أن في الفعل من المقاربة في الحدوث ما لم يتوافر في الاسم، كذلك لأن الفعل يقع موقع الخبر لذلك عدلوا عن هذا الأصل إلى الفرع الذي هو الفعل؛ وذلك المعنى لأن المرجو من(عسى) المقاربة في حدوث الفعل، وهذا يتطابق مع الفعل لا مع الاسم، لذلك جاؤوا بالفعل دون الاسم، هذا فضلاً عن أن الكثير المستعمل في خبر هذا الفعل أن يكون جملة فعلية لا اسماً، وإن ورد خلاف ذلك فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

30.2 مجيء خبر(أوشك) مجرداً من (أن) حملاً لها على(عسى) المحمولة على (كاد) .

لقد أشار النحاة[2]إلى أن الغالب على خبر(أوشك) أن يكون فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن) المصدرية شأنها شأن (عسى) التي للترجي، فإن خبرها غالباً ما يقترن بـ(أن)، ويقل تجرده منها، الأمر الذي حدا بالبصريين[3] أن قالوا: بأن تجرد خبر (عسى) من (أن) مقصور فقط على الشعر.

أما أوشك فيغلب معها الاقتران بـ (أن)[4]؛ وذلك لأنها جعلت للترجي أختاً لـ(عسى)، قال سيبويه[5] في باب من أبواب(إن):" وتقول: يوشك أن تجيء، وأن

---

(1) هذا المثل سبق تخريجه

(2) انظر سيبويه: الكتاب (160/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم:112-113، الأندلسي: الارتشاف (1226/3)، الأنصاري: أوضح المسالك (278/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (257/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (278/1)

(3) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (254/1)

(4) انظر الأزهري: شرح التصريح (282/1)

(5) سيبويه: الكتاب (160/3)

محمولة على يوشك. وتقول: توشك أن تجيء، فأن في موضع نصب، كأنك قلـت: قاربت أن تفعل، وقد يجوز يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء".

أما إن جرد[1] خبر(أوشك) من (أن) فيكون ذلك من باب حملها على (عسى)؛ وذلك لأن الغالب على خبر(عسى) أن يقترن بـ (أن)، وإذا جرد منها يكون أيـضاً من باب حملها على (كاد)،التي يغلب على خبرها التجرد من (أن) ولعل هذا ما أشار إليه ابن يعيش عندما عرض لذلك، فهو يرى أن (أوشك) تُستعمل استعمال(عـسى) في المقاربة، وكذلك من حيث العمل والإلغاء، وأيضاً من حيث دخـول (أن) علـى خبرها، فكما أن خبر (عسى) يغلب عليه أن يقترن بـ (أن) فكذلك خبر (أوشـك)، وكما أنه يجوز أن يتجرد خبر(عسى) من (أن) حملاً لها على (كـاد) التـي يـأتي خبرها مجرداً من (أن) غالباً، وكذلك (أوشك) فأنه يجوز أن يتجرد خبرها كذلك من (أن) حملاً لها على(كاد).

قال ابن يعيش[2]: " أعلم أن أوشك تستعمل استعمال عـسى فـي المقاربـة، فيقال: (أوشك زيد أن يقوم) ،فـ(زيد) فاعل، و(أن يقوم) فـي موضـع المفعـول، والمراد: قارب زيد القيام، ويقال: (أوشك أن يقوم زيد) فتكون (أن) وما بعدها فـي موضع مرفوع، كما كانت (عسى) كذلك، وقد ٌأسقط من خبرها (أن) تـشبيهاً بـ ـ (كاد)، نحو قولك:(أوشك زيد يقوم)".

وقد ذهب بعض النحاة[3]إلى أن(أوشك) من قسم(عسى) الذي هو الرجـاء، قال ابن الضائع[4]:" والدليل على ذلك أنك تقول: (عسى زيد أن يـنجح)، و(يوشـك زيد أن يحج) ، و(لم يخرج من بلده)، ولا تقول: (كاد زيد يحج)، إلا وقـد أشـرف عليه، ولا يقال ذلك، وهو في بلد". هذا

وقد استشهد ابن يعيش على مجيء خبر(أوشك) مجرداً من (أن) المـصدرية حملاً لها على (كاد) بقول الشاعر[5]:

([1]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:113، الأنصاري: أوضح المسالك (278/1-281)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (256/1-258)

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (386/4)

([3]) انظر الأزهري: شرح التصريح (282/1)

([4]) انظر المصدر نفسه (282/1)

([5]) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه:42، سيبويه: الكتاب (161/3)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (122/2)، العيني: المقاصد النحوية (18/2)، الأزهري: شرح التصريح (284/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش:

يـوشِـك مَـن فَـر مِـن منيتهِ فِـي بعـض غِـراتِهِ يـوافِقُـها

وموضع الشاهد في البيت في قوله: (يوافقها)، حيث جاء خبر(أوشك) جملـة فعلية مجردة من (أن) حملاً لها على كاد التي يتجرد خبرها في الغالب مـن (أن)، والقياس يقتضي أن يقترن خبر(أوشك) بـ (أن) المصدرية حملاً لها على (عـسى) التي يقترن خبرها بـ (أن) غالباً.

التحـذيـر:

31.2 مجيء الاسم المحذور منه دون حرف العطف ضرورةً.

التحذير هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه[1]، والشائع فـي التحذير أن يراد به المخاطب نحو:(إياك) وأخواتها، قال سيبويه[2]:" هذا بـاب مـا جرى منه على الأمر، والتحذير، وذلك قولك: إذا كنت تحذر: إياك، كأنك قلت: إياك نح وإياك باعد، وإياك اتق وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: اتق نفسك".

والعطف في هذا الباب لا يكون إلاّ بالواو كما أشار لذلك النحاة[3]، ولا يجوز أن يحذف العاطف بعد (إيا) إلاّ والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر، أومجرور بـ (مِن) نحو:(إياك الشر)، فلا يجوز أن يكون الشر منصوباً بما انتصب به (إياك) بل لا بد من تقدير فعل آخر تقديره: دع الشر، وإياك من الشر.

ولعل هذا ما أشار إليه ابن يعيش عند عرض لهذه القضية حيـث قـال[4]: " ومن ذلك قولهم:(إياك والأسد، فـ (إياك) اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر، وتقديره، إياك باعد وإياك نح وما أشبه ذلك، و(الأسد) معطوف علـى (إياك) كما تقول: (زيداً اضرب وعمراً)... فإن قيل هل يجوز حـذف الـواو مـن (الأسد) فنقول:(إياك الأسد)، قيل لا يجوز ذلك؛ لأن الفعل المقـدر لا يتعـدى إلـى

شرح المفصل (386/4)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (258/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (279/1)، السيوطي: الهمع (140/2)

(1) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (41/2)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم :432

(2) سيبويه: الكتاب (273/1)، المبرد: المقتضب (212/3)

(3) انظر سيبويه: الكتاب (279/1)، الأندلسي: الارتشاف (1479/3)، السيوطي: الهمع (25/3)

(4) ابن يعيش: شرح المفصل (389/1)

مفعولين، فلم يكن بد من حرف العطف، أو حرف الجر نحو(إياك والأسد)، و(إياك من الأسد)، فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه، ثم عديته إلى الثاني بحرف جر ".

ولعلّ ما أورده ابن يعيش من رأي في هذه القضية هو مجمل رأي سيبويه ومن سبقه من النحاة، فعلى ذلك يكون ابن يعيش تابعاً لسيبويه في رأيه في هذه القضية، هذا وقد استشهد ابن يعيش على هذه القضية بقول الشاعر[1]:

فإياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

نلاحظ من خلال الشاهد الذي ساقه ابن يعيش على مجيء الاسم المحذور منه (المراء) مسبوقاً بـ (إيا) المكررة دون وجود العاطف، والقياس يقتضي وجوب العطف بالواو بعد (إيا)؛ لذلك فهذا فيه خروج على القياس، وإذا كان لا بد من الحذف فينبغي أن يقدر عامل آخر غير العامل الأول ليكون العامل في (إياك) لنصب الاسم المحذور منه الثاني، أو أن يكون مجروراً بحرف جر، قال سيبويه[2]: " ولا يجوز (رأسك الجدار)، حتى يقول: (مِن الجدارِ أو والجدار)"، فعلى ذلك يكون(المراء) منصوباً بفعل مقدر آخر تقديره:(اتق المراء)، أو (جانب المراء)، أما ابن عصفور[3] فقد أجاز حذف الواو، ولم يلزم إضمار فعل ناصب للاسم المحذور منه.

من خلال ما سبق يمكن القول إن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة هو الأجدر بالنظر من أن الناصب للاسم المحذور منه الثاني فعل مضمر غير الفعل المضمر الذي نصب الاسم المحذور منه الأول؛ وذلك أن الفعل المضمر الأول لا يقوى على نصب مفعولين في آنٍ واحد، لذلك كان لا بد من وجود حرف العطف أو حرف الجر بين الاسمين، وذلك لأن حرف العطف أو حرف الجر أشبه ما يكونا بالبدل من الفعل المضمر، فإذا وجدا لم يكن هناك حاجة إلى الفعل الثاني المضمر، وذلك لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض في وقت واحد، فلما حذف العطف

---

(1) البيت بلا نسبة في ابن جني: الخصائص (331/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (390/1)، الأنصاري: مغني اللبيب (784/2)، العيني: المقاصد النحوية (288/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (85/3)، الأزهري: شرح التصريح (273/2)

(2) سيبويه: الكتاب (279/2)

(3) انظر العيني: المقاصد النحوية (289/3)

وحرف الجر كان لا بد من ناصب للاسم المحذور منه الثاني، لذلك لم يكن بد من تقدير فعل آخر لنصب الاسم الثاني.

32.2 جواز ظهور العامل المحذوف في حال إفراد الاسم المحذور منه.

أشار النحاة[1] إلى أن التحذير إذا لم يكن بـ (إيا) وكان الاسم المحذور منه مفرداً؛ أي لا مكرراً، ولا معطوفاً جاز حينئذٍ في الاسم المحذور منه النصب بفعل جائز إظهاره وإضماره، وذلك نحو قولك: (نفسك الشر)، أي: جنب نفسك الشر، وقولك:(الأسد)، أي: احذر الأسد، وإن شئت أظهرت العامل في هذه الأسماء مباشرة دون إضماره.

وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله[2]: " فلو أفردت جاز ظهور العامل، فإذا قلت: (الأسد الأسد)، لم يجز أن تقول:(اتق الأسد الأسد)، أو(جانب)، ولو أفردته فقلت:(الأسد)، جاز ظهور الفعل فنقول:(حاذر الأسد، أو اتق الأسد)، وكذلك إذا قالوا: (الصبي الصبي)، لم يجز أن نقول: (باعد الصبي الصبي)، أو(جانب الصبي الصبي)، واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[3]:

خَلِ الطريقَ لِمن يبني المنَارَ بِهِ ... وابرز ببرزةَ حيثُ اضطرك القدر

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(خل الطريق)، حيث جاء الاسم المحذور منه (الطريق) مفرداً غير مكرر، ولا معطوفاً عليه، لذلك نلاحظ أن الشاعر قد نصبه بفعل ظاهر، وليس مضمر، وهذا جائز على مذهب سيبويه، قال سيبويه في ذلك[4]: "إذا قلت:(الطريق الطريق)، لم يحسن إظهار الفعل؛ لأن أحد الاسمين قام مقامه، فإن أفردت الطريق حسن الأظهار".

وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع سيبويه والمبرد ومن سبقه النحاة في هذه المسألة وهي جواز إظهار العامل في الاسم المحذور منه إذا كان مفرداً غير مكرر، ولا معطوف عليه.

---

(1) انظر سيبويه: الكتاب (254/1)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (41/2)، ابن مالك: شرح ابن الناظم :433، الأندلسي: الارتشاف (1480/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (87/3)، السيوطي: الهمع (24/3)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (398/1)

(3) البيت لجرير في ديوانه (211/1)، الأزهري: شرح التصريح (278/2)

(4) سيبويه: الكتاب (254/1)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفراء[1] قد أجاز رفع الاسم المحـذور منـه، أو المغرى به مع التكرار، كما في قوله تعالى[2]:(نَاقَةَ اللهِ وسقْياها)، حيـث إن نـصب (ناقة) على التحذير، ولو رفع على َإضمار(هذه ناقة الله) لجاز.

وأجاز أيضا بعضهم ظهور العامل مع المحذور المكرر، وهذا مذهب ابن أبي الربيع في البسيط[3]، وقال الجزولي[4]:" يقبح فيه الاظهار ولا يمتنع" .

يتضح لي من خلال العرض السابق لهذه القضية أن ما ذهب إليـه سـيبويه وأتباعه من إجازة إظهار العامل في الاسم المحذور منه هو الأجود والأرجح؛ وذلك أن كافة النحاة قد أجمعوا على ذلك، هذا فضلاً عن أن التكرار، والعطـف يكونـان كالبدل من ذكر العامل، فلما لم يكن هنا لا تكراراً ولا حذفاً جـاز إظهـار العامـل وحذفه.

33.2 الأوجه الجائزة في المفعول معه.

بداية لا بد من الإشارة إلى أن النحاة[5] قد اختلفوا في عامـل النـصب فـي المفعول معه، ففي الوقت الذي ذهب فيه الكوفيون إلى أنه منصوب على الخـلاف، ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل المذكور المقوى بالواو، في حين ذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير لديه(ولا بـس الخشبة)، وأما الأخفش فذهب إلى أن ما بعد الواو منصوب انتصاب الظرف، وهناك ردود ُأخر أوردها ابن الأنباري في الانصاف.

أما عن الأوجه الجائزة في الاسم الواقع بعد (الواو) فقد أجملها النحاة[6] فـي خمس حالات وهي:ـ

وجوب النصب للاسم اللاحق للواو على المعية، وامتناع العطف، ويكون ذلك لمانع لفظي، أو معنوي، أما المانع المعنوي فكقولك:(سرت والنيلَ)، و(قدم المسافر

([1]) انظر الفراء: معاني القرآن (268/3)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (42/2)
([2]) الشمس:13
([3]) أبو الحسن: شرح الأشموني (86/3)، السيوطي: الهمع (24/3)
([4]) انظر السيوطي: الهمع (24/3)
([5]) انظر الأنباري: الإنصاف (248/1-250)
([6]) انظر في ذلك ابن مالك: شرح الكافية الشافية (309/1-314)، الأنصاري: أوضح المسالك (213/2-215)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (466/2-469)، أبو الحسن: شرح الأشموني (496/1-501)، الأزهري: شرح التصريح (533/1-536)

وطلوع الشمس)، وهذا مما لا يصح فيه مشاركة الثاني للأول في الحكم، فلما تعذر الاتحاد بينهما في الحكم؛ وذلك لأنه من شروط العطف اتحاد الاسمين معاً في الحكم، لذلك وجب النصب على المعية وتُرك العطف.

أما اللفظي فيكون ذلك إذا كانت الواو مسبوقة بضمير متصل مجرور حينئذٍ لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة حرف الجر، وذلك نحو قولك: (مررت بك وزيداً وما شأنك وعلياً)، حينها يتعين النصب وجوباً للاسم اللاحق للواو.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة هي أحدى المسائل الخلافية[1] ما بين جمهور الكوفيين والبصريين، فالكوفيون أجازوا العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، أما البصريون فقد منعوا ذلك بالحجة والتأويل، واعتمد الكوفيون في حجتهم على السماع حيث ورد ذلك كثيراً على حد قولهم في القرآن، والشعر وكلام العرب.

وقد أجاز الكسائي[2] فيه الجر، وذلك على إضمار جار آخر مدلول عليه بالسابق، عندئذٍ يوجه ذلك الاسم المنصوب على وفق التوجيه الذي وجهت به قراءة حمزة[3] لقوله تعالى[4]:(واتقُوا اللهَ الذِي تَساءلُون بِهِ والأرحامِ)، أي: وبالأرحام، فحذفت الباء الثانية؛ لدلالة الأولى عليها.

وأورد السيوطي[5] في الهمع أن الاسم اللاحق للواو في الجملة الاسمية منصوب بكان مضمرة، وذلك نحو(ما شانك وزيداً)، والتقدير: (ما كان شأنك وزيداً)، أو بمصدر(لابس) منوناً بعد الواو، أي: (ما شأنك وملابسة زيداً)، وقد اعترض أبو حيان[6]على ذلك بأن الاسم الواقع بعد الواو منصوب أنه مفعول معه، وبتقدير الفعل يصبح مفعولاً به لا مفعولا معه.

([1]) الأنباري: انظر الإنصاف (463/2-474)

([2]) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (311/1)، الأزهري: شرح التصريح (533/1)

([3]) هذه قراءة حمزة، وقتادة، والأعمش، وغيرهم، انظر في ذلك الأندلسي: البحر المحيط (157/3)، ابن الجزري:النشر في القراءات العشر (247/2)

([4]) النساء:1

([5]) انظر السيوطي: الهمع (242/3)

([6]) انظر المصدر نفسه (242/3)

أما عن رأي ابن يعيش في هذه القضية فقد تبع سيبويه في رأيه الذي مفاده بوجوب النصب في مثل هذه الحالة، أي عندما تكون الواو مسبوقة بضمير متصل مخفوض نحو:(ما بك وزيداً)، أو(ما شأنك وزيداً).

قال سيبويه[1] : " فإن أراد ذلك كان ملغزاً" يعني[2] بذلك إن أراد وما شأن عمرو، كان خلاف المفهوم من اللفظ، فيكون المتكلم به ملغزاً، فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى، وجعل (ما شأنك، و(مالك) بمنزلة (ما تصنع) فصار كأنك قلت: (ما صنعت وزيداً).

فهو عند سيبويه منصوب بالفعل المضمر. قال ابن يعيش[3] :" وأما قولهم: مالك وزيداً)، و(ما شأنك وعمراً)، فهو نصب أيضاً، وإنما نصبوا ها هنا؛ لأنه شريك الكاف في المعنى، ولا يصح عطفه عليها؛ لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن؛ لأنه ليس شريكاً للشأن؛ لأنه لم يرد أن يجمع بينهما، وإنما المراد (ما شأنك وشأن عمر)؟.

وقد استشهد ابن يعيش على هذه القضية بقول الشاعر[4]:

فَما لَكَ والتلددَ حولَ نَجدٍ وقَد غَصتْ تُهامةُ بِالرجالِ

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(فمالك والتلدد)، حيث نصب(التلدد) على أنه مفعول معه منصوب بفعل مضمر، وهو هنا واجب النصب ويمنع العطف؛ وذلك لأن العطف على الضمير المخفوض غير جائز في عرف النحاة إلا بإعادة الخافض، والناصب له كما حكى سيبويه فعل مضمر تقديره: (ما تمنع وتلابس التلدد).

وكذلك استشهد بقول الشاعر[5]:

إِذَا كَانَتْ الْهيجاء وانْشَقتْ الْعصا فَحسبكَ والضحاك سيفٌ مهند

([1]) سيبويه: الكتاب (308/1)

([2]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (442/1)

([3]) المصدر نفسه (442/1)

([4]) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه :66، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (308/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (438/1)

([5]) البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (438/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (493/1)، ابن منظور: لسان العرب (312/1) (حسب)،(395/2) (هيج)

قال ابن يعيش في تعليقه على هذا البيت[1]:" ومنه قولهم:(حسبك وزيداً درهم، وكفيك)، و (قَطْك)، في معنى حسبك، كله منصوب، لأنه يقبح حمله على الكـاف، لأنها ضمير مجرور، فحمل على المعنى، إذ المعنى كفاك، فكأنه قال:(كفاك وزيـداً ودرهم)، و (يحسبك وزيداً درهم)".

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أن موضع الشاهد في هذا البيـت فـي قوله: (فحسبك والضحاك)، حيث نصب (الضحاك) على أنه مفعول معـه واجـب النصب، ممتنع العطف على الضمير المخفوض للـسبب الـسابق الـذكر ويكـون التقدير: (يكفيك ويكفي الضحاك)، فالعامل فيه هنا شبه الفعل (حسبك).

وعلى ذلك يكون ابن يعيش تابعاً لسيبويه[2] في رأيه في هذه لقضية.

امتناع العطف والمصاحبة للاسم الواقع بعد الواو[3]، وامتناع العطـف يكـون بسبب امتناع المشاركة ما بين الأول والثاني، أما امتناع المعية فذلك بسبب انتفـاء المصاحبة والمعية ما بين الأول والثاني عندئذٍ لا بد من إضمار فعل ناصب للاسـم الواقع بعد الواو على مذهب الفارسي[4] والفراء[5] وإليه أشار ابن الناظم[6]كذلك في شرحه.

أما ابن يعيش فقد عرض لذاك من خلال قوله تعـالى[7]:(فَـأَجمِعوا أَمـركُم وشُركَاءَكُم)، حيث قال[8]:" فإن القُراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم، يقال أجمعت على الأمر وأجمعته، فذهب قوم إلى أن هذا الباب مفعول معه؛ وذلـك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه لا يقال:(أجمعتُ شركائي)، إنمـا يقـال جمعت شركائي، وأجمعت أمري، فلما لم يجز في الواو العطف جعلوهـا بمنزلـة (مع)، مثل(جاء البرد والطيالسةَ)، ويجوز أن تضمر للشركاء فعلاً يصح أن يحمل عليه الشركاء، ويكون تقديره: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم".

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (444/1)
([2]) انظر سيبويه: الكتاب (310/1)
([3]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم :201، أبو الحسن: شرح الأشموني (501/1)
([4]) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (501/1)
([5]) المصدر نفسه (501/1)
([6]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم:902
([7]) يونس:71
([8]) ابن يعيش: شرح المفصل (242/1)

يتضح من خلال تعليق ابن يعيش على هذه القضية أنه قد تبع من سبقه أمثال الفارسي، والفراء في أنه في حال تعذر العطف، والمعية للاسم الواقع بعـد الـواو، فإنه لابد من تقدير فعل مناسب للعمل في ذلك الاسم، ويتضح ذلك من خلال تعليقه على قول الشاعر[1]:

يا ليـتَ زوجـك قـد غـدا   متَقلـداً سِيـفاً ورمـحاً

موضع الشاهد في البيت في قوله:(متقلداً سـيفاً ورمحـاً)، حيـث نـصب (رمحاً) بفعل مضمر، تقديره:(ومعتقلا رمحاً)، قال ابن يعيش في ذلك: " يريد متقلداً سيفاً، ومعتقلاً رمحاً، حمله على ما قبله؛ لأنه لا يقال: تقلدت الرمح، كما لا يقـال: أجمعت الشركاء".

يبدو لي من خلال ما سبق أن هذا المذهب هو الأجود والأرجح، في أنه فـي حال تعذر العطف والمعية في الاسم الواقع بعد الواو فلا بد حينها من تقـدير فعـل مناسب لنصب ذلك الاسم، ولكن شريطة ألا يؤدي ذلك التقدير إلى إخلال أو إفساد في المعنى.

جواز العطف والمصاحبة مع رجحان العطف على المصاحبة:

قد يجوز الأمران العطف والمصاحبة في الاسم الواقع بعد الواو، فإذا لم يكـن هناك ما يمنع من العطف، أو المصاحبة في ذلك الاسم الواقع بعد الواو ترجح عندئذٍ العطف على المصاحبة؛ وذلك لأن العطف هو الأصل[2]، وبما أنه لا يوجد ما يمنع من العطف فالأصل أولى بالترجيح من المعية، وإن كانت الواو تحمل معنى المعية.

وهذا ما أشار إليه ابن يعيش عندما عرض لهذه القضية حيث قـال[3]:" أمـا قولك: (ما أنت وزيد)، و(كيف أنت وقصعةٌ من ثريد)، فالرفع هاهنا هـو الوجـه؛ لأنه ليس معك فعل ينصب، ولا يمنع عطفه على ما قبله؛ لأن الذي قبلـه ضـمير مرفوع منفصل، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، فيجوز العطف عليـه، فلذلك كان الوجه الرفع".

---

(1) البيت بلا نسبة في المبرد: المقتضب (51/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (242/1)، السيوطي: الأشباه والنظائر (108/2)

(2) نظر الأنصاري: أوضح المسالك (213/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (498/1)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (446/1)

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أنه لا بد من ترجيح العطف للاسم اللاحق للواو على المعية، وإن كانت الواو تحتمل معنى المعية، شريطة ألا يكون هناك ما يمنع من العطف، والمانع للعطف قد يكون لفظيا أو معنويا: أما اللفظي كأن تعطف على الضمير المتصل المرفوع دون توكيد كقولك:(جئتُ وزيد)، أو أن تكون الواو مسبوقة بجملة ليست تامة المعنى، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش في قوله[1]:" فالرفع هاهنا هو الأجود؛ لأنه ليس معك فعل ينصب".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[2]:

يا زِبرِقَان أخَا بني خَلَفٍ ... ما أَنْتَ ويب أَبِيكَ والفَخْر

موضع الشاهد في البيت في قوله:(ماأنت ويب أبيك والفخر)، حيث رفع الشاعر قوله:(الفخر) بالعطف على الضمير المرفوع (أنت)، وكان يجوز أن تعد هذه الواو للمعية فتعرب(الفخر) عندئذٍ مفعولا معه، ولعدم وجود مانع من العطف كما أشرت مسبقاً رجحت الواو أن تكون للعطف على المعية.

وأود أن أُشير هنا إلى أن السبب الذي من أجله عدت الواو في هذا الشاهد للعطف، ولم تعد للمصاحبة، هو أن الواو لم تسبق بجملة تامة، لأن من شرط المعية أن تكون الجملة السابقة للواو تامة، فعندما تعذر وجود الفعل الناصب، تعذر عدها للصاحبة، وعدت حينها للعطف.

هذا ويرى سيبويه[3]النصب فيما شابه هذا، وذلك على تقدير:(كنت)،و(تكون)، فيكون التقدير: على ذلك: (ما كنتُ و زيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريد) لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً، وقد رد ابن الحاجب[4] ذلك وقال الفارسي وكان هذه المضمرة تامة لأن الناقصة لا تعمل هنا، وأما أبو حيان[5] فقال إنها الناقصة وإنها تعمل هنا (فكيف)خبرها، وكذا (ما).

---

(1) المصدر نفسه (446/1/1)
(2) البيت للمخبل السعدي في ديوانه: 293، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (299/1)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (260/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (446/1)
(3) سيبويه: الكتاب (302/1-303)
(4) انظر السيوطي: الهمع (243/3)
(5) المصدر نفسه (243/3)

أما ابن يعيش[1] فقد خالف سيبويه في ذلك، فهو يرى أن الرفع هو الأجود في مثل ذلك؛ وذلك لعدم وجود فعل ناصب في الجملة؛ وكذلك لعدم وجود ما يمنع من العطف.

يبدو لي من خلال هذا العرض أن ما ذهب إليه ابن يعيش هو الأجود والأرجح، وهو أنه إذا تعذر وجود الفعل الناصب ترجح العطف على المعية، فضلا عن أن التقدير الذي ذهب إليه سيبويه فيه نوع من التكلف والغموض لا فائدة ولا طائل وراءه.

جواز العطف والمعية مع رجحان المعية على العطف:

هذه الحالة كسابقتها من تضمن الواو للمعنيين معا: العطف والمصاحبة، ولكن لقرينة معينة اقتضى الأمر ترجيح المعية على العطف، وهذه القرينة قد تكون لفظية أو معنوية. أما اللفظية كأن يوجد ما يمنع من العطف، وذلك نحو العطف على الضمير المرفوع دون توكيده، وذلك نحو قولك: (جئتُ وزيداً)، فالواو هنا تحتمل المعنيين العطف والمصاحبة، ولكن تُرجح المصاحبة على العطف بسبب عدم جواز العطف على الضمير المرفوع دون توكيده، فلو قال: (جئت أنا وزيد)، تعين عندئذٍ ترجيح العطف على المصاحبة، ولما تعذر ذلك رجحت المصاحبة على العطف.

أما القرينة المعنوية فتكون متعلقة بالمعنى وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله[2]:"وإذا قلت:استوى الماء والخشبةَ، ومازلت أسير والنيل، يفهم منه المصاحبة والمقارنة". ولعل الداعي إلى جعله للمصاحبة وليس للعطف هو المعنى فعندما نقول: استوى الماء والخشبةَ، ومازلت أسير والنيل، فالمانع المعنوي هو السبب في ترجيح المصاحبة في العطف؛ وذلك لأنه من المستنكر في العرف سيران النيل واستواء الخشبة، وقد استشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[3]:

وكُونُوا أَنْتُم وَبَنِي أَبِيكُم   مكَانَ الكُلْيَتَيْن مِن الطحَال

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (442/1)

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (441/1)

([3]) البيت البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (298/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (441/1)، الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى :253، أبو الحسن: شرح الأشموني (498/1)، الأزهري: شرح التصريح (534/1)

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(فكونوا أنتم وبني أبيكم) حيث إن الواو في هذا الشاهد تحمل معنى العطف، و المصاحبة، والأصل يقتضى أن تكون الواو للعطف؛ وذلك لعدم وجود مانع يمنع من عطف اللاحق(بني أبيكم) على السابق (الضمير المتصل) في(كان) لاسيما أنه قد جاء مؤكدا بضمير رفع متصل، وهذا شرط العطف، ومع ذلك فقد رجحت الواو في هذا البيت أن تكون للمصاحبة وليست للعطف؛ ولعل القرينة المعنوية هي السبب وراء ذلك.

فالشاعر أراد أن يقول لأبنائه بأن يكونوا في علاقتهم مع بني أبيهم كعلاقة الكليتين من الطحال وهذا يدل على قوة العلاقة، فالكليتان قريبتان من الطحال، وهو يريدهم كذلك ولم يقصد العطف، ولو قصد العطف لتغير المعنى، إذ يصبح كونوا أنتم وليكونوا لكم مكان الكليتين من الطحال، والشاعر لم يقصد ذلك وإنما أراد أن يحث أبناءه على الائتلاف فقط.

وهذا مقتضى رأي ابن هشام[1] عندما علق على هذا البيت، بأن العطف ضعيف في هذا الموضع من جهة المعنى؛ لأنك أذا قلت: (كن أنت وزيد كالأخ)، وعطفت(زيداً) على الضمير في (كن) لزم أن يكون(زيد) مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ.

ولعل ابن يعيش في موافقته لترجيح المعية في هذا الشاهد على العطف يكون قد تبع سيبويه[2] في ذلك لأن سيبويه عندما علق على هذا الشاهد بين أن (بني أبيكم) منصوبة على المعية وليست على العطف، وذلك لأنه لو أراد العطف لرفع(بني أبيكم) عطفاً على الضمير المتصل المرفوع في (كونوا)، فلما نصب دل على ترجيحه للمعية على العطف.

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في ذلك هو الأرجح؛ وذلك لوجود القرينة المعنوية الدالة على ذلك، وهي أن الشاعر لم يقصد أن يأمر الطرفين بذلك الأمر، وإنما فقط أراد أن يأمر الفريق الأول دون الثاني، ولو أراد العطف لرفع الثاني كما رفع الأول، ولما نصب دل على أن معنى الواو للمعية وليست للعطف.

([1]) انظر الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى:253-254، الأزهري: شرح التصريح (534/1)

([2]) انظر سيبويه: الكتاب (298/1)

أما الحالة الخامسة والأخيرة فهي وجوب النصب على العطف،وامتناع المصاحبة، وهذه الحالة لم يستشهد عليها ابن يعيش بشيء من الشعر، لذلك سأكتفي هنا بذكرها فقط، ومن أراد الاستزادة عليه بالعودة إليها في مظانها التي ذكرتها في بداية عرضي لهذه القضية.

الفصـل الثالـث

المجرورات

1.3 الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

تعد هذه القضية[1](الفصل بين المتضايفين) من القضايا الهامـة التـي دار حولها خلاف واسع مابين الكوفيين والبصريين، ففي الوقت الذي ذهب فيه الكوفيون إلى إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور فـي الضرورة ، أنكره البصريون بغير الظرف والجار والمجرور.

واستند الكوفيون[2]في حجتهم بأن العرب قد استعملت ذلك كثيرا في أشعارها، أمـا البصريون فكانت حجتهم في دحض حجة الكوفيين بأن ذلك لا يجـوز؛ وذلـك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد،[3] وان المضاف إليـه منـزل مـن المضاف بمنزله التنوين من المنون، فكما لا يجوز الفصل بين التنوين والمنـون إلا في الضرورة ، فكذلك ها هنا، وإنما جاز ذلك في الظرف والجار والمجـرور؛ لأن الظرف والجار والمجرور مما يتسع فيهما ولا يتسع في غيرهما.

قال سيبويه:[4]" لم يتسع إلا في الشعر"، وقد أجازه يونس[5] فـي الكـلام فـي الظروف غير المستقبلة أما ابن مالك[6] فيرى أنه متـى كـان الظـرف، والجـار والمجرور متعلقين بالمضاف فلا يختص عنده ذلـك إلا بالـضرورة ، ويـرى أن الفصل في هذه الحالة قوي.

وقد جوز الكسائي[7]الفصل بين المتضايفين بالقسم قال:"هذا غلام والله زيد".

---

(1) انظر الأنباري: الإنصاف (1/ 427- 436)

(2)المصدر نفسه: (1/ 427- 436)

(3) الأندلسي: الارتشاف (4/ 1842)

(4) سيبويه: الكتاب (1/ 178-179)

(5) السيوطي: الهمع (295/4)

(6) ابن مالك: شرح الكافية الشافية (1/ 439)، الأندلسي: الارتشاف (4/ 1842)

(7) الأنصاري: أوضح المسالك (3/ 165)

وقال أبو عبيدة [1]: "إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ واللهِ ربها"

هذا وقد بين النحاة[2] في مصنفاتهم المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المتضايفين، وقسموها إلى قسمين: منها ما يجوز في سعة الكلام، أي: لا يشترط فيها الضرورة وهي في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر[3]:(قَتْلُ أولادهم شُركائِهم)[4]، برفع (قتل) على النيابة عن الفاعل بـ(زين)، ونصب(أولادهم)، وجر(شركائهم) فـ (قَتْلُ) مصدر مضاف، و(شركائهم) مضاف إليه، وهذا من إضافة المصدر إلى فاعله، و(أولادهم) مفعوله، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه وقد حسن[5] ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية،[6] لذلك سقط قول الزمخشري في الكشاف[7]:" وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القران المعجز بحسن نظمه وجزالته".

وأما ظرفه[8]كقول بعضهم(تَرك يوماً نفسِك وهواها)

فـ (تَرك) مصدر مضاف إلى فاعله(نفسك) وقد فصل بينهما بالظرف(يوم)

---

(1) السيوطي: الهمع (4/ 295)

(2) ابن مالك: شرح الكافية الشافية (439/1ـ 446)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (289ـ 293)، الإسترابادي:شرح كافية ابن الحاجب (329/2ـ 330)، الأندلسي: الارتشاف (1482/4ـ 1486)، الأنصاري:أوضح المسالك (160/3ـ 174)، أبو الحسن: شرح الأشموني (179/2ـ 191)، الأزهري: شرح التصريح (732/1ـ 738)، السيوطي: الهمع (294/4ـ 297)

(3) انظر الدمياطي: الإتحاق (217)، ابن الجزري: النشر في القرارات العشر (2/ 263)، وهي من شواهد ابن الناظم في شرحه: (289)

(4) الأنعام:137

(5) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (289)

(6) الأزهري: شرح التصريح (732/1)

(7) الزمخشري: الكشاف (42/2)

(8) انظر السيوطي: الهمع (294/4)

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه، وذلك كقراءة بعضهم[1]:(فَلا تَحـسبن اللهَ مخلِفَ وعـده رسـلِهِ) [2]، فـ (مخلف)[3]اسم فاعل متعد لاثنين، وهو مضاف، و(رسله) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، و(وعده) مفعوله الثاني، وقد فصل به بـين المـضاف والمضاف إليه.

أما ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام[4]:(هل أنتم تاركوا لي صاحبي)، فـ (تاركوا) جمع تارك، وهو مضاف إلى مفعوله(صاحبي)، بدليل حذف النـون مـن المضاف، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور(لي).

والثالثة:[5] أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه قسما كقولهم: (هذا غـلام والله زيد) حكى ذلك الكسائي[6]، وحكي ابن الأنباري[7]:(هذا غلام إن شاء الله ابـن أخيك) وقد زاد ابن مالك[8] الفصل بين المتضايفين بـ (إما)

ومن هذه المسائل، أو هذه المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المتـضايفين أربع يتعلقن بالضرورة الشعرية وهي:

الأولى: أن يفصل بالأجنبي، وهو معمول غير المضاف، فاعلاً كان أو مفعولاً ومثال ذلك قول الأعشى ميمون[9]:

أَنْجَـب أَيـام وَالِـداه بِـهِ ... إِذْ نَجَـلاه فَـنِعم مـا نَجَـلا

فقد فصل بـ(والداه) بين المضاف(أيام) والمضاف إليه(إذ نجلاه)، وهـذا الفاصـل أجنبي أي غير متعلق بالمضاف بل هو معمول للفعل(أنجب).

---

(1) هذه القراءة لم تنسب لأحد، وهي في الأندلسي: البحر المحيط (439/5)، الفراء: معاني القرآن (81/2)

(2) إبراهيم:47

(3) انظر الأزهري: شرح التصريح (733/1)

(4) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم (3461)

(5) السيوطي: الهمع (295/4)

(6) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (291)

(7) الأزهري: شرح التصريح (734/1)

(8) الأنباري: الإنصاف (431/2)

(9) البيت للأعشى في ديوانه (285)، العيني: المقاصد النحوية (580/2) الأزهري: شرح التصريح (1/ 735)، وبلا نسبة في الأنصاري: أوضح المسالك (165/4).

وقد يكون هذا الفاصل الأجنبي[1] مفعولاً، ومثال ذلك قول جرير: [2]

تَسقِي امتِياحاً نَدى المسواك رِيقَتِها   كما تَضمن مـاء المزنَـةِ الرصـفُ

فصل في هذا الشاهد بين المضاف(ندى)، والمـضاف إليـه(ريقتهـا) بـ ـ (المسواك) وهو المفعول الثاني لذلك الفعل المتعدي، وهذا الفاصل(المسواك)أجنبي؛ لأنه ليس متعلقاً بالمضاف، وإنما متعلق بغيره. وقد يكون هـذا الفاصـل الأجنبـي ظرفاً، وسيأتي الحديث عليه لاحقاً عند الحديث عن موقف ابن يعـيش تجـاه هـذه القضية.

المسألة الثانية[3]: الفصل بفاعل المضاف كقوله[4]:-

ما إن وجدنا لِلْهـوى مِـن طِـب   ولا عـدِمنَا قهـر وجـد صـب

فقد أضاف(قهراً) إلى مفعوله (صب)، وفصل بينهما بفاعل المصدر، وهو(وجد)

المسألة الثالثة[5] :- الفصل بنعت المضاف، ومثال ذلك قـول معاويـة بـن أبـي سفيان:[6]

نَجوتُ وقدَ بـل المـرادِي سـيفَه   مِن ابن أَبِي شَـيخ الأبـاطِح طَالِـبِ

ففصل بين المضاف(أبي)،والمضاف إليه (طالـب) بنعـت المـضاف،وهو(شـيخ الأباطح)

المسألة الرابعة الفصل بالنداء [7] كقول الشاعر[8]:-

---

[1] الأزهري: شرح التصريح (735/1)

[2] البيت لجرير في ديوانه (1/ 171)، العيني: المقاصد النحوية (2/ 184)، الأزهري: شرح التصريح (1/ 735)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (167/3)، شرح الأشموني (2/ 184)

[3] الأنصاري: أوضح المسالك (169/3)

[4] البيت بلا نسبة في ابن مالك: شرح الكافية الشافية (444/1)، العيني: المقاصد النحوية (583/2)، الأزهري: شرح التصريح (736/1)، السيوطي: الهمع (297/4)

[5] ابن الناظم: شرح ابن الناظم (292)

[6] البيت لمعاوية في العيني: المقاصد النحوية (580/2)، الأزهري: شرح التصريح (737/1)، وبلا نسبة في ابن عقيل:شرح ابن عقيل (3/ 47)، أبو الحسن: شرح الأشموني (2/ 185)

[7] ابن عقيل: شرح ابن عقيل (3/ 45)

[8] الرجز بلا نسبة في ابن الناظم: شرح ابن الناظم (293)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (50/3)، العيني: المقاصد النحوية (581/2)

كَـأَن بِـرذَون أَبـا عِـصامٍ   زيـدٍ حِمـارٌ دق بِاللجـامِ

فصل في هذا الشاهد بين المضاف(أبا)، والمضاف إليه (زيد) بالمنادى(عصام)

وقد أورد الأزهري في تصريحه صوراً أخرى لهذا الفصل بين المتضايفين في الضرورة منها[1]:-

الفصل بفعل ملغى كقوله[2]:-

بـأي تَـراهم الأرضـيين حلـوا   أَألـدبران أم عـسفُوا الكُفَـارا

والمقصود: بأي الأرضيين حلوا، فصل بينهما بالفعل(تراهم).

الفصل بالمفعول لأجله[3] ومن ذلك قوله [4]:-

معـاود جـرأَةً وقْـت الهـوادِي   أَشَـم كأنـه رجـلٌ عبـوس

حيث فصل بين المتضايفين(معاود وقت الهوادي) بالمفعول من أجله (جرأةً).

أما عن موقف ابن يعيش تجاه هذه القضية، فقد كان بصرياً بحتاً في موقفه حيث، أنكر جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور بالضرورة، وهذا موقف البصريين الذين أنكروا غير ذلك، وخلاف الكوفيين الذين أجازوا ماعدا الظرف والجار والمجرور في الفصل بين المتضايفين، وقد نعت ابن يعيش خلاف ذلك بالقبح؛ وذلك لأنه يرى أن المضاف والمضاف إليه بمثابة الشيء الواحد فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الشيء الواحد كذلك لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ويرى أن ما ورد على خلاف ذلك مخالف للقياس، ووصل به الأمر إلى إنكار ورود أي بيت على خلاف ما يرى وإن ورد فهو شاذ مخالف للقياس.

---

[1] الأزهري: شرح التصريح (738/1)

[2] البيت بلا نسبة في العيني: المقاصد النحوية (587/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (189/2)، الأزهري: شرح التصريح (738/1)، السيوطي: الهمع (297/4).

[3] الأزهري: شرح التصريح (738/1)

[4] البيت بلا نسبة في العيني: المقاصد النحوية (2/ 588)، الأندلسي: الارتشاف (4/ 1845)، أبو الحسن: شرح الأشموني (2/ 189)، السيوطي: الهمع (297/4)

قال ابن يعيش[1]:" الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما، وقد فُصِل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة... وأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت والقياس يدفعه".

وتجدر الإشارة إلى أن ابن يعيش عندما عرض لهذه القضية لم يفصل فيها ذلك التفصيل الذي أوردته كتب النحو فقط اكتفى ببيان موقفه تجاه هذه القضية، ولم يعرج مطلقاً على تلك الحالات التي سبق ذكرها والتي يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه سوى في اتساع الكلام أو في الضرورة.

واستشهد على ذلك بمجموعة من الأبيات الشعرية، حاول أن يؤيد من خلالها ما ذهب إليه من عدم إجازة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في الضرورة منها قول الشاعر[2]:

كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(بكف يوماً يهودي)، فقد فصل بين المضاف(كف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف(يوما)، وهذا [3] الظرف أجنبي لأنه غير متعلق بالمضاف؛ وذلك لأنه ظرف لقوله:(خُط)، والأصل: كما خُط الكتاب يوماً بكف يهودي.

واستشهد على ذلك بقول الآخر[4]:

كأن أصواتَ مِن إيغَالِهن بِنَا أواخِرِ المَيسِ أصواتُ الفَراريجِ

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (188/2).

[2] البيت لأبي حية النميري في سيبويه: الكتاب (179/1)، الأنباري: الإنصاف (342/2)، العيني: المقاصد النحوية (575/2)، الأزهري: شرح التصريح (736/1)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص(175/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (257/1)، السيوطي: الهمع (4/ 295)

[3] العيني: المقاصد النحوية (576/2)

[4] البيت لذي الرمة في ديوانه (996)، ابن جني: الخصائص (404/2)، الجاحظ: الحيوان (342/2)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (376/4)، ابن يعيش: شرح المفصل، (257/1)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (439/1)

وموضع الشاهد فيه في قوله: (كأن أصواتَ من إيغالهن بنا أواخـر المـيس) حيث فصل بين المضاف(أصوات)، والمضاف إليـه (أواخـر المـيس) بالجـارين والمجرورين

(من إيغالهن، بنا)، والتقدير(كأن أصوات أواخر الميس مـن إيغـالهن بنـا أصوات الفراريج).

واستشهد أيضا بقول درنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة(1):

هما أخَوا في الحربِ من لاأخا له إذا خَـافَ يومـاً نَبـوةً فَـدعاهما

وموضع الشاهد فيه في قوله:(هما أخوا في الحرب من)، فقد فصل بين المضاف (أخوا)، والمضاف إليه(من) بالجار والمجرور(في الحرب)، والتقدير:(هما أخوا من لا أخا له في الحرب).

واستشهد أيضا بقول الفرزدق(2) :

يا من رأى عارضـاً أَرِقْـتُ لَـه بـين ذِراعـي وجبهـةِ الأسـد

على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، وهذا مخالف لما عليه البصريون الذين لا يجيزون ذلك، والغريب في الأمـر أن سـيبويه نفـسه(3) استشهد بهذا البيت على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجـار والمجـرور، ولكن النحاة (4) قد أولوا ذلك على وجوه، فمنهم من يرى أن المـضاف إليـه الأول مقدر في الأول والتقدير:

---

(1) الشنقيطي: الدرر اللوامع على جمع الجوامع (5/ 45)، ابن منظور: لسان العرب (10/14) (أبي)، ولدرنا بنت عبعبة في السيرافي: شرح أبيات سيبويه (264/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (2/ 189)، العيني: المقاصد النحوية (2/ 577)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (176/2)، السيوطي: الهمع (295/4)

(2) البيت للفرزدق في سيبويه: الكتاب (180/1)، المبرد: المقتضب (229/4)، ابن يعيش: شرح المفصل (189/2)، العيني: المقاصد النحوية (564/2)، السيوطي: شرح شواهد المعنى (799/2)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (178/2)، السيوطي: الاشباه والنظائر (1/ 100)، (264/2)، أبو الحسن: شرح الاشموني (177/2).

(3) سيبويه: الكتاب (1/ 180)

(4) انظر ابن جني: الخصائص (2/ 178) العيني: المقاصد النحوية (2/ 564)

(بين ذراعي الأسد وجبهته)، ويقال أيضا أن المضاف إليه محـذوف مـن الثـاني والمذكور أخراً هو المضاف الأول؛ وإنما ُأخر ليكون كالعوض عن المضاف إليـه الثاني، إذ لو قدم وقيل: (بين ذراعي الأسد وجبهته) لم يكن للثاني مضاف إليه لفظاً، ولا ما يقوم مقامه، فأخر الأول ليكون كالقائم مقامه.

وقد رد أبو العباس[1]المبرد ذلك وقال:" لو كان كما ظن، لقال:(وجبهته)، لكنه من باب العطف، والتقدير: (بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد).

يتضح من خلال ما استشهد به ابن يعيش من أبيات أن موقفة تجاه هذه القضية مؤيد تماماً لما عليه البصريون من الإجازة للفصل بين المضاف والمـضاف إليـه بالظرف والجار والمجرور فقط، وما دون ذلك فهو من باب المخالفة للقياس، وهـو ما عليه الكوفيون قال ابن يعيش[2]:" فأما الفصل بغير الظرف، فلم يرد بـه بيـتٌ، والقياس يدفعه، وقد أورد على ذلك أحد الأبيات التي اعتد بها الكوفيون لتقويـة مـا ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، وهـو قول الشاعر [3]:

فَـزجـجتُـــها بِمـزجـــةٍ   زج القلُـــوص أَبِـــي مـــزادة

والشاهد فيه أنه أضاف المصدر(زج) إلى فاعله(أبي مزادة)، وفـصل بينهمـا بمفعول المصدر(القلوص)، وهذه إحدى الحالات التي سبق ذكرها ويجوز كما ذكـر النحاة فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير الضرورة، أي على سـعة الكلام، وهي عندما يكون المضاف مصدراً مضافاً إلى فاعلـه، ويكـون الفاصـل المفعول، أو الظرف وما سوغ ذلك إلا كون الفاصل فضلة متعلقة بالمضاف، ولكون الفاصل غير أجنبي عن المضاف، وكونه مقدر التأخير حيث إن التقدير فـي هـذا البيت:(زج أبي مزادة القلوص).

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (188/2)

[2] المصدر نفسه: (190/2)

[3] البيت من إنشاد الأخفش في ابن الناظم: شرح ابن الناظم (290)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (440/1)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (176/1)، الفراء: معاني القرآن (81/2)، ابن جني: الخصائص (176/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (190/2)، الإشـبيلي: المقـرب (56)، العينـي: المقاصـد النحويـة (574/2)، الأنصاري: تخليص الشواهد (82) ، شرح الأشموني (180/2).

والزمخشري نفسه برأ سيبويه من مثل هذا النقل حيث قال[1]:" وسيبويه بريء من عهدته.

وليس[2] لقائله في هذا عذر إلا من الضرورة لإقامة الوزن، ووجهه أن يجر(القلوص) على الإضافة، ويقدر مضافاً إلى (أبي مزادة) محذوفاً بدلاً عن (القلوص)، ويكون التقدير: (زج القلوص قلوص أبي مزادة)

وكان بإمكان الشاعر كما يرى ابن جني[3]التخلص من هذا الحرج اللغوي وتجنب الضرورة فيقول: (زج القلوص أبومزادة) ولكنه آثر الوقوع في هذا الحرج فقط من باب الرغبة في إضافة المصدر إلى فاعله دون المفعول.

أما ابن يعيش فقد وصف مثل هذا بالضعيف جداً وذلك لعدم نقله عن سيبويه، قال ابن يعيش عندما علق على هذا البيت[4]" وذلك ضعيف جداً لم يصح نقله عن سيبويه ...وإنما جاز بالظرف لان الأحداث، وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة، وإن لم تُذكر فكان ذكرها وعدمها سيان، فلذلك جاز إقحامها.

لعل ما أورده ابن يعيش في هذه العبارة خير شاهد على ما قلت من أنه كان بصرياً بحتاً في موقفه تجاه هذه القضية ومخالفاً تماما لما عليه الكوفيون.

يتراءى لي من خلال العرض السابق لهذه القضية أن ما أورده الكوفيون من دلائل لتقوية ما ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور هو الأرجح والأجود مما ذهب إليه البصريون الذين أنكروا ذلك في غير الضرورة، ولعل ما دفعني إلى تبني الرأي الكوفي ودحض الرأي البصري أن ظاهر النصوص التي أوردها الكوفيون تخدم وتقوي ما ذهبوا إليه اعتمد الكوفيون في حجتهم على نصوص قرآنية، وكذلك شعرية وأقوال للعرب

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (187/2)

(2) العيني: المقاصد النحوية (2/ 575)

(3) ابن جني: الخصائص (2/ 177)

(4) ابن يعيش: شرح المفصل (190/2)

مما لا داعي للشك فيها مطلقاً بعكس ما جاء به البصريون، الذين اعتمدوا فقط تأويل تلك النصوص لإثبات حجتهم.

2.3 حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع وجود اللبس.

قال ابن جني[1] في معرض حديثة عن الحذف: "إن العرب قد حذفت الجملة، والمفرد والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"

والمضاف في ذلك شأنه شأن بقية أدوات اللغة من تعرضه للإثبات، والحذف ما لم يحدث لبسا في مدركات الجملة، وهذا الحذف واسع[2]وكثير كما أشار لذلك النحاة ولكن شريطة توفر القرينة[3] الدالة على ذلك المحذوف، وقد خالف في ذلك الشرط ابن جني[4] عندما أجاز أن نقول:(جلست زيداً)، على تقدير: جلست جلوس زيد، وذلك مما لا ينبغي حذفه لعدم وجود قرينة تدل على المحذوف، وكذلك لاحتمال وجود تقدير آخر كأن نقول:(جلست إلى زيد)، فحذف حرف الجر فانتصب الاسم الذي كان مجرورا. وأما الشرط الثاني لجواز[5] الحذف ألا يكون المضاف إليه جملة، ولعل السبب وراء ذلك أن المضاف مفرد، وعندما يكون المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحذف للمضاف قد يكون سماعياً، وقد يكون قياسياً كما أشار لذلك النحاة[6] فأما السماعي فضابطه أن يكون المضاف إليه الباقي صالحاً لأن ينسب إليه ما كان منسوباً للمضاف المحذوف قبل الحذف، ومثال ذلك قول عمر ابن أبي ربيعة[7]:

---

(1) ابن جني: الخصائص(140/2)

(2) المصدر نفسه (140/2)، انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (287)

(3) انظر الإشبيلي: المقرب (235)، الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (321/2)

(4) الأندلسي: الارتشاف(1837/4)

(5) الأنصاري: أوضح المسالك (155/3)

(6) انظر في ذلك الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (3/ 155- 157)، الأندلسي: والارتشاف (1837/4)، الأزهري: شرح التصريح (727/1- 728)، السيوطي: الهمع (290/4)

(7) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (398)، الأندلسي: والارتشاف(1837/4)، ابن مالك: شرح التسهيل

لا تَلُمني عتيقُ حسبي الذي بي　　　إن بي يا عتيقُ ما قد كفاني

فقد أراد عمر أن يقول[1]:(لا تلمني يا ابن أبي عتيق)، ولكن الشعر لم يمكنُه من أن يقول ذلك، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن ترك اللوم.

وأما القياسي[2] فضابطه العام أن المضاف إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوباً قبل الحذف إلى المضاف، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب:

أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلاً، ومن ذلك قوله تعالى[3]:(وجاء ربك)، والتقدير:(وجاء أمر ربك)؛ لأن المجيء والانتقال من الله مستحيلة.

أن يكون المضاف قبل الحذف مبتدأً في الحال، أو في الأصل، ومن ذلك قوله تعالى[4]:(ولَكِن البِر من آمن)، أي ولكن أهل البر من آمن.

أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ومنه قول الشاعر[5]:

وشَر المنَايا ميتٌ بين أهلِهِ　　　كهلْكِ الفَتَاةِ أيقَظَ الحي حاضِره

والتقدير: (وشر المنايا منيةُ ميتٍ وسط أهله).

أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ومن ذلك قوله تعالى[6]:(وأُشْربوا في قُلُوبِهم العِجلَ)، والتقدير:(واشربوا في قلوبهم حب العجل)

أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً مطلقاً، ومن ذلك قول الأعشى ميمون[7]:

ألَم تَغْمِض عينَاك ليلَةَ أرمدا　　　وبِت كما بَاتَ السليم مسهدا

(131/3).

(1) ابن مالك: شرح التسهيل (3/ 132)

(2) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (157-156/3)

(3) الفجر:22

(4) البقرة :177

(5) البيت للحطيئة في سيبويه: الكتاب (215/1)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (215/1)، الأزهري: شرح التصريح (727/1)، وبلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (61/1)

(6) البقرة:93

(7) البيت للأعشى في ديوانه (185)، ابن جني: الخصائص (2/ 512)، ابن جني: المنصف (3/ 8)، وبلا نسبة في ابن مالك: شرح التسهيل(132/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (470/1).

والتقدير:ألم تغمض عيناك اغتماض ليلة أرمدا.

1) أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً فيه ومنه قولهم:(زارنـا طلـوع الـشمس) والتقدير، (زارنا وقت طلوع الشمس).

2) أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ومنه قولـك:(زارنـا زيـد فـضله) والتقدير:(ابتغاء فضله).

3) أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه (جاء زيد والشمس)، والتقدير: جاء زيد وطلوع الشمس.

4) أن يكون المضاف قبل حذفه حالا، منه قولهم:(تفرقوا أيدي سبأ)، يريدون(مثـل أيدي سبأ).

5) أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ومن ذلك قوله تعالى[1]:(تَدور أَعينُهم كَالَّذِي يغْشَى علَيهِ مِن الموتِ)، والتقدير:(تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه).

6) أن يكون المضاف قبل حذفه مجروراً بإضافة شيء إليه ومنه قول النابغة: [2]

يوماً بِأَطْيب مِنْـه سِـيب َنْافِلَـةً ولا يحولُ غِطَاْء اليومِ إِلَى غَدِ

والتقدير: ولا يحول غطاء اليوم دون غطاء غد.

وعندما يحذف المضاف إليه فإن المضاف إليه يقوم مقامه فيعرب بإعرابـه، ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث[3]، وقد يبقى المضاف إليه عند سـيبويه[4] على إعرابه الأصلي قبل حذف المضاف أي مجروراً، ولكن شريطة أن يكـون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطِف كقول الشاعر [5]:-

أَكُـل امـرئٍ تَحـسبِين امـرأً ونَـارٍ تَوقَـد بِالليـل نَـارا

---

[1] الأحزاب:19

[2] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (27)، ابن منظور: لسان العرب (529/4)،(عبر)، (11/ 188) (حول)، تاج العروس (12/ 502) (عبر).

[3] ابن مالك: حاشية أوضح المسالك (155/3)

[4] انظر الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (322/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (40/3)

[5] البيت بلا نسبة في ابن عقيل: شرح ابن الناظم (287)، ابن مالك: أوضح المسالك (151/3)، الأزهري: شرح التصريح (729/1).

والتقدير:(وكل نارٍ)، فحذف(كل) وبقي المضاف إليه (نار) مجروراً كما كان عنـد ذكرها، والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف، وهو (كل) فـي قولـه (أكل امرئ)

وذهب الخليل[1] إلى أن المضاف يقوم مقامه في التنكير أيضا إذا كان معرفة أضيف إليها (مثل) كما في قولهم: (فـإذا لـه صـوتٌ صـوتُ حمـارٍ)، برفـع (صوت)الثانية، والتقدير: (مثل صوت حمار)، وقد استـضعف هـذا سـيبويه[2]، وقال:" لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل، أي: مثل الطويل، وهو قبيح جدا.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على إعرابه الأصلي، أي مجروراً ودون أن يكون المحذوف مماثلاً للمعطوف عليه المذكور، ومثال ذلك قـراءة ابـن جماز[3] لقوله تعالى[4]:(يريدون عرض الدنْيا واللهُ يريد الآخِرةَ)، في قراءة من جر الآخرة، والتقدير: (والله يريد باقي الآخرة) ولعل[5]الهدف من تقدير مضاف مماثـل للمذكور لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، لان العاطف نائـب عـن العامل، وعامل واحد لا يعمل جراً ونصباً، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، وهذا مذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وهشام[6] وذهب الأخفش، والكسائي والفراء والزجاج إلى إجازة ذلك.

وأخيراً أود أن أُشير قبل الانتقال للحديث عن موقف ابن يعيش تجـاه هـذه القضية إلى أنه قد يحذف[7] المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، ثم يبقى في الكـلام التفات إلى ذلك المحذوف. وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، ولا يبقى في الكلام التفات إلى ذلك المحذوف بل يقطع النظر عنه تماماً، وقـد يجمـع بـين

---

(1) انظر سيبويه: الكتاب (361/1)، الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (325/1)

(2) المصدر نفسه (361)

(3) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (176/2)، الأزهري: شرح التصريح (730/1)

(4) الأنفال:67

(5) أبو الحسن: شرح الأشموني (176/2)، الإسترباذي: شرح كافية ابن الحاجب (2/ 323)

(6) الأزهري: شرح التصريح (729/1)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (3/ 152)

(7) المصدر نفسه (3/7 15- 158)، الأندلسي: الارتشاف(1836/4- 1837)

الأمرين معاً في كلام واحد، ومثال الأول قوله تعالى[1]:(واسأَلْ القَريـةَ الِتـي كُنـا فِيها)، أي: أهل القرية فحذف المضاف(أهل) وأقيم المضاف إليه(القرية) مقامه ولما أعيد الضمير في قوله (فيها) عاد على القرية ولم يعد إلى الأهل.

ومثال الثاني ما بقي فيه النظر إلـى المـضاف دون المـضاف إليـه قولـه تعالى[2]:(أو كَظُلُماتٍ فِي بِحر لُجي يغْشَاه موج)، والتقدير: (كذي ظلمات) بالإفراد ، فَحذِف والتُفِت إليه، فذكر الضمير في (يغشاه)، ولو كان مطرحا لقيل: (يغشاها).

ومثال الثالث ما نُظِر فيه إلى المحذوف في عبارة، ونُظر فيه إلى البـاقي فـي عبارة أخرى، قوله تعالى[3]: (وكَم مِن قَريةٍ أَهلَكْنَاها فَجاْءها بأْسنَا بياتاً أَوهم قَاْئِلُون)

والتقدير: (وكم من أهل قرية)، فَحذِف المضاف وهو(أهل)، وأُقيم المضاف إليـه وهو(قرية) مقامه، ولما أُعيد الضمير نُظِر فيه مرة إلى الباقي وهو (القرية) وقُطـع النظر عن المحذوف فقيل (فجاءها)، ونُظر فيه مرة أخرى إلى المحـذوف، وهـو الأهل فقيل:(أوهم قائلون).

أما ابن يعيش[4]عندما عرض لهذه القضية جاء كلامه موافقاً تماماً لمن سبقه من النحاة، بأن هذا الحذف للمضاف يقع كثيراً في الكلام، وحال الاختيار عنـد تـوفر القرينة الدالة على المحذوف، وعدم إلحاق هذا الحذف شيء من اللبس فـي معنـى الجملة، وبين كذلك أنه عندما يحذف المضاف فإن المضاف إليه يقوم مقامـه فـي الإعراب، واستشهد على ذلـك بمجموعـة مـن الآيـات القرآنيـة منهـا قولـه تعالى[5]:(واسأَلْ القَريةَ)، وكذلك قوله تعالى[6]:(ولَكِن البِر من آمن بِاْللهِ)، وغيرهـا من الآيات التي حذف فيها المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب دون أن يحدث ذلك أدنى لبس في معنى الجملة.

---

(1) يوسف:82

(2) النور:40

(3) الأعراف:4

(4) ابن يعيش: شرح المفصل (192/2)

(5) يوسف:82

(6) البقرة:177

واستشهد على جواز ذلك الحذف أيضا ببيت من الشعر، وهو قوله[1]:

المالُ يزري بِـأقْوامٍ ذَوي حـسبٍ　　　وقَـد يـسود غَيـرَ الـسيدِ المـالُ

يتضح أن موضع الشاهد فـي هـذا البيـت فـي قولـه:(المـال يـزري)، والتقدير[2]:(فَقْد المال يزري)، فقد حذف المضاف، وهو(فَقْـد)، وأقـام المـضاف إليه(المال) مقامه، ونلاحظ أنه قد أخذ إعرابه وهو الرفع أما إن كان الحذف يـؤدي إلى شيء من اللبس فقد منعه ابن يعيش[3] ولم يجز استعماله أو القياس عليه، وقـد مثل على ذلك بقوله:(رأيت هنداً)، على تقدير، (غلام هندٍ)، وذلك لأن الرؤية يجوز أن تقع على هندٍ كما تقع على الغلام، وبذلك يكون ابـن يعـيش قـد خـالف ابـن جني[4]الذي أجاز ذلك، ووافق من منع [5] ذلك وبين ابن يعيش[6]أنه إن وقع شـيء من ذلك في كلام العرب فهو قليل ولا يكون إلا للثقة، ودلالة الحال عليـه، وعلـم المخاطب به، ومثل على ذلك بقول الشاعر[7]:

عـشِيةَ مـر الحـارثِيون بعـدما　　　قَضى نَحبه فِي ملْتَقَى القَـومِ هـوبر

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(هوبر)، حيث حذف الـشاعر المـضاف، وهو (ابن)، وأقام المضاف إليه مقامه، (هوبر)؛ وذلك لأنه قـد شـاهد المعركـة، ويعرف من هو هوبر، فلا يشكُل عليه القول، وهذا الحذف في الأصل حذف ملـبس غير جائز عند ابن يعيش وجمهور النحاة، وذلك لأننا لا نعرف من هو ابن هـوبر، لذلك قد يؤدي هذا الحذف إلى اللبس، ولكن كما بين ابن يعيش[8]أنه قد ساغ في هذا

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه:147، ابن منظور: لسان العرب (635/11)، (مول)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (192/2)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (192/2)

(3) المصدر نفسه (193/2)

(4) انظر الأندلسي: الارتشاف (1837/4)

(5) وافق الزمخشري الذي أجاز الحذف شريطة عدم الإلباس، ابن يعيش: شرح المفصل(90/2)

(6) ابن يعيش: شرح المفصل (493/2)

(7) البيت لذي الرمة في ديوانه (647/2)، البغدادي: خزانة الأدب (371/4)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل(193/2)، ابن دريد: جمهرة اللغة (1327)، السيوطي: الهمع (290/4)

(8) ابن يعيش: شرح المفصل (193/2)

البيت؛ وذلك لعلم الشاعر من هو المقصود بـ(هوبر) حيث إن الشاعر قـد حـضر المعركة، لذلك فهو على علم مسبق بهذه الشخصية، لذلك حـذف المـضاف وأقـام المضاف إليه مقامه.

واستشهد أيضا على هذا الحذف الملِبس للمضاف بقول الآخر[1]:

فَهلْ لَكُـم فِيمـا إِلـي فـإنني ... بـصِير بِمـا أَعيـا النطَاسِـي حِـذْيما

وموضع الشاهد أيضا في هذا البيت في قوله: (النطاسـي)، حيـث حـذف المضاف، وهو(ابن)، وأقام المضاف إليه مقامه وهو(النطاسي). وهو مـن الحـذف الملبس الذي لا يجوز، ولكن علم الشاعر وثقته به هو الذي سوغ هذا الحـذف، وإلا وجب عليه البيان كما أشار لذلك ابن جني.[2]

واستشهد أيضا على ذلك بقول كُثير[3]

حزيتْ[4] لي بِحـزمِ فَيـدةَ تُحـدي ... كـاليهودِي مِـن نَطَـاةِ الرقَـال

موضع الشاهد في البيت في قوله: (كاليهودي)، حيـث حـذف المـضاف (كنخل)، وأقام المضاف إليه مقامه (يهودي)، إذ التقدير:(كنخل اليهـودي)، علـى الرغم مما في الكلام من إلباس؛ لأن السامع ربما لا يعرف مقصد الشاعر من ذلك، ولكن لكون الشاعر على ثقة ويقين بعلم السامع بذلك فقد حـذف المـضاف وأقـام المضاف إليه مقامه.

يتراءى لي من خلال ما سبق أن ابن يعيش وافق في رأيه مـن سـبقه مـن النحاة في هذه القضية بأنه إذا ما أريد حذف المضاف فلا بد من قرينة دالـة علـى المحذوف وإلا فلا يجوز ذلك. إلا إذا كان السامع على علم أو كان المتحدث على ثقة

---

[1] البيت لأوس بن حجر في ديوانه(116،117)، ابن منظور: لسان العرب (232/6) (نطس)، (119/12) (حذم) ، و بلا نسبة في ابن جني: الخصائص (215/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (2/ 193)، ابن دريد: جمهرة اللغة (838/ 1327).

[2] ابن جني: الخصائص (215/2)

[3] البيت لكثير عزة في ديوانه (396)، ابن يعيش: شرح المفصل (194/2)، ابن منظور: لسان العرب (419/1) (رضب)، (11/ 293)، (رقل)، (332/15)،(نطا)

[4] حزيت : قدرت، فيدة : موضع، نطاة : قصبة خيبر، الرقال : طوال التحميل، ابن يعيش: شرح المفصل (194/2)

بأن السامع على علم بالمحذوف، عندئذ يجوز الحذف وإن كان الكلام ملبساً، وكذلك إن حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، عندئذ يأخذ حكمة في الإعراب وفـي أحكام أخرى سيأتي عليها الحديث لاحقاً.

وأشار أيضا ابن يعيش في معرض حديثه عن هذه القضية إلى أنـه بمـا أن المضاف إليه الثابت قد أخذ حكم المضاف المحذوف في الإعراب؛ وذلك لأنه قـائم مقامه فكذلك، يأخذ حكمه في أحكام أُخر غير الإعراب: كالتذكير، والتأنيث. وهذا ما أشار إليه معظم النحاة[1] في مصنفاتهم قال ابن يعيش[2]: " قد أعربوا المضاف إليه بإعراب المضاف؛ لوقوعه موقعه، ومباشرته العامل نحو قوله تعـالى[3]:(واسـأَل القَريةَ) فالأصل: فاسأل أهل القرية ...كذلك أعطوه حكمه في غير الإعـراب مـن التأنيث والتذكير"

واستشهد على ذلك بقول حسان بن ثابت[4]:

يسقُون من ورد البريص علـيهمِ بـردى يـصفقُ بـالرحِيق السلْـسل

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (بردى يصفقُ) حيث حذف المضاف، وهو(ماء) وأبقى المضاف إليه (بردى) وأقامه مقام المضاف من حيث التذكير، بدليل الضمير المذكر في (يصفق)، وقد ورد في حاشية شرح الرضي على الكافية[5] بأن (بردى) من صيغ المؤنث، موضع أرض بدمشق، لذلك قـال يـصفق، ولـو كـان الضمير عائداً على المؤنث لقال: (تصفق)، ولكنه لما عاد على المذكر (الماء) ذكـر الضمير فقال:(يصفق).

---

(1) انظر الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (325/2)، الأندلسي: الارتشاف (1338/4)، الأنصاري: أوضح المسالك (155/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (173/2)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (195/2)

(3) يوسف:82

(4) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (122)، ابن يعيش: شرح المفصل (195/2)، ابن دريد: جمهرة اللغة (312)، ابن منظور: لسان العرب (11/ 345) (سلسل)، السيوطي: الهمع (291/4).

(5) الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (235/2)

وهذا ما أشار إليه ابن يعيش في معرض توضيحه للـشاهد حيـث قـال[1]:" والشاهد فيه تذكير الضمير الراجع إلى(بردى) وهو مؤنث، ألا ترى أن ألفه كـألف (حمراء) و(بشكى)، وهذا البناء لا تكون ألفه إلا للتأنيث".

ويقوم المضاف إليه مقام المضاف أيضا في التأنيث[2] كما في قولهم: (قطعتُ السارقَ يده فاندملتْ)، أي: قطعت يده. وقال الخليل:[3] بأن المـضاف يقـوم مقـام المضاف إليه في التنكير إن كان معرفة أضيف إليها (مثل)، وقد سبق الإشارة إلـى هذا مسبقاً في أثناء عرض القضية وقد ضعفه سيبويه[4]وقال: "لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل، أي مثل الطويل وهو قبيح جداً ".

3.3 حذف المضاف إليه.

قد يحذف[5]المضاف إليه مقدراً وجوده، فيترك على ما كان عليه، قبل الحذف من بقائه على إعرابه، وترك تنوينه[6]

وأكثر[7]ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف، وذلك كقـولهم: (قطع اللهُ يد ورجلَ من قالها)[8] والتقدير: قطع الله يد من قالها، ورجل مـن قالهـا، فحذف ما أضيف إليه (يد)، وهو(من) قالها لدلالة ما أضيف إليه (رجِل) عليه.

وقد يحذف المضاف إليه[9] دون توفر الشرط السابق وهو العطف على اسـم المضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، فمن ذلك ما حكاه الكسائي[10] من قول بعض العرب:(أفوقَ تنام أم أسفلَ؟) بالنصب، على تقدير وجود المضاف إليه، كأنـه

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (195/2)

[2] الإسترابادي: شرح الرضي على الكافية (325/2)

[3] سيبويه: الكتاب (361/1)

[4] المصدر نفسه (361/1)

[5] الإسترابادي: شرح الكافية الشافية (437/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (288)

[6] الأزهري: شرح التصريح (730/1)

[7] ابن عقيل: شرح ابن عقيل (41/3)

[8] المصدر نفسه (41/3)

[9] الأزهري: شرح التصريح (730/1)

[10] انظر ابن جني: الخصائص (146/2)

قال[1]: أفوق هذا تنام أم أسفل منه، وقراءة بعض القراء[2] لقوله تعالى[3]:(فَلا خَوفَ عليهم)، على تقدير:(فلا خوفَ شيءٍ عليهم).

ويجوز كذلك[4]حذف المضاف إليه إذا كان مفرداً، وكان المضاف اسم زمان، فإن كان المحذوف معرفة بنَيتَ اسم الزمان على الضم، قال الله تعالى[5]:(لِلهِ الأمر مِن قَبلُ ومِن بعد)،أي: من قبل الغلب، ومن بعده، وإن كان نكرة لم تبنه. وإن كان[6] المضاف إليه جملة لم يجز حذفه إلا فيما سمع من ذلك نحو قولهم: (يومئذٍ)، قال الله تعالى[7]:(وأَنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرون)، أي: حين إذ بلغت الحلقوم، فحذفت الجملة، وعوض عنها بالتنوين، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش[8] بقوله: " اعلم أنه قد جاء عنهم حـذف المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف، وأبعد قياساً؛ وذلك لأن الغـرض مـن المضاف إليه التعريف، والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذِف، كان نقضاً للغرض، وتراجعاً عن المقصود فمن ذلك قولهم (إذ)، و(حينئـذ)، وأصـله أن (إذ) تكون مضافة إلى جملة؛ إما ابتدائية، وإما فعلية، نحو: (جئتُك إذ الحجاج أمير)، و(إذ قام زيد)، فإذا تقدمها جملة إما فعلية وإما اسمية ربما حذفوا الجملة المضاف إليهـا (إذ) لدلالة الجملة المتقدمة عليها، فجاءوا بالتنوين بعد (إذ) عوضاً من المحذوف".

يتضح من خلال ما ساقه ابن يعيش حول هذه القضية أنـه يجـوز حـذف المضاف إليه بالإضافة إلى المواضع التي سبق ذكرها وحذف فيها المضاف إليه بعد (إذ) المضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، عندئذٍ تحذف الجملة المـضافة إلـى (إذ)،

---

(1) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (288)

(2) هذه قراءة يعقوب، والحسن، وابن أبي إسحاق، والزهري، انظر الدمياطي: الإتحاف (134)، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر (211/2) ، وهي من شواهد الأنصاري: أوضح المسالك (155/3)، وابن عقيل: شرح ابن عقيل (43/3)، و الأزهري: شرح التصريح (731/1)

(3) البقرة: 38

(4) الإشبيلي: المقرب: 236

(5) الروم : 4

(6) الإشبيلي: المقرب:236

(7) الواقعة :84

(8) ابن يعيش: شرح المفصل (201/2)

ويعوض عنها بالتنوين، ومثلها في ذلك (ساعتئذٍ، ووقتئذٍ ، ويومئذٍ، وحينئذٍ)، والتقدير على ذلك يكون حين إذ كان كذا وكذا، وساعة إذ كان كذا وكذا، ويوم إذ كان كذا وكذا.

واستشهد ابن يعيش[1] على ذلك بآية من القرآن الكريم وهي قوله تعالى[2]:(إذا زلْزِلَتْ الأرض زِلْزالَها* وأخْرجتْ الأرض أثْقالَها* وقَالَ الإنْسان مالَها* يومئذٍ تُحدثُ أخْبارها)، والتقدير: يوم إذ تزلزلت الأرض، وإذ أخرجت الأرض أثقالها، وإذ قال الإنسان مالها، فحذفت هذه الجمل بأسرها؛ لدلالة ما تقدم من الجمل عليها، وعوض عنها بالتنوين.

واستشهد كذلك ببيت من الشعر وهو قوله[3]:

نَهيتُكِ عن طِلابِكِ أمَّ عمرو ... بِعاقِبَةٍ وأنتِ إذْ صحِيح

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (وأنتِ إذ صحيح)، حيث حذف المضاف إليه وهو الجملة الفعلية (نهيتُك) إذ التقدير بناء على ما تقدم: (وأنت إذ نهيتكِ صحيح)، وعوض عن تلك الجملة المحذوفة بالتنوين، وهو ما يسمى بتنوين العوض.

يتضح من خلال ما سبق أن ابن يعيش قد وافق من سبقه[4] في أن المضاف إليه يحذف بعد ظرف الزمان (إذ)، إذا كان مضافاً إلى جملة فعلية، أو اسمية وتقدمة جملة وضحت ما بعدها، عندئذٍ تُحذف الجملة المضافة إلى (إذ) ويعوض عنها بالتنوين.

---

(1) المصدر نفسه (2/ 202)

(2) الزلزلة: 1-4

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ابن جني: الخصائص(154/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (201/2)، المرادي: الجنى الداني (187)، السيوطي: شرح شواهد المغني (260)، وبلا نسبة في ابن جني: سر صناعة الإعراب (504/2/ 505)، الأندلسي: تذكر النحاة (379).

(4) ابن جني في الخصائص (154/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (2/ 200)

4.3 حذف المضاف والمضاف إليه معاً.

لقد أشار النحاة[1]إلى أنه قد يحذف المضاف والمضاف إليه معـاً، شـريطة تكرار الإضافة، والعلم بالمحذوف،[2]قال ابن الناظم في شرحه[3]:" وقد يضاف إلـى مضاف فيحذف الأول والثاني، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب". وتبعه في ذلك أبو حيان عندما قال[4]:" وقد يحذف اثنان متضايفان، ويستغنى بالثالث عنهما، كقوله تعالى[5]:(تَدور أعينُهم كالذِي يغْشَى عليهِ مِن الموتِ)، أي: كـدوران عـين الـذي يغشى، حيث حذف المضاف والمضاف إليه الأول، وأبقى الثاني قائم مقامهمـا[6].
وقد[7] يحذف ثلاثة متضايفات وصفة ويستغنى بالرابع عنهما،وقد مثل علـى ذلـك بقول الشاعر[8]:

ولا الحجـاج عينَـي بِنْـتِ مـاءٍ   تُقلِّـب طرفَهـا حـذَر الـصقُور

يريد ولا الحجاج صاحب عين مثل عيني بنت ماء.
وقد تكون[9]أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها، وثانيها إلى ثالثها، وثالثهـا إلـى رابعها، فيحذف الأول والثالث، ويبقى الثاني والرابع قائمين مقامهما فيما كان لهمـا من الإعراب، كقول الشاعر[10]:

---

(1) انظر ابن جني في الخصائص (142/2)، الزمخشري في شرح المفصل(200/2)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (439/1)، ابن مالك: شرح التسهيل (3/ 133-134)، الأندلسي: الارتشاف (4/ 1838)، أبو الحسن: شرح الأشموني (174/2)، السيوطي: الهمع (290/4).

(2) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (133/3)

(3) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (287)

(4) الأندلسي: الارتشاف (1838/4)

(5) الأحزاب:19

(6) الأندلسي: الارتشاف (1838/4)

(7) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (3/ 133)

(8) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (73/2)، ابن مالك: شرح التسهيل (133/3)، الأندلسي: الارتشاف(1838/4)

(9) ابن مالك: شرح التسهيل (3/ 133)

(10) البيت بلا نسبة في الأندلسي: الارتشاف (1838/4)، ابن مالك: شرح التسهيل (134/3)

أَبيـ ـتُن إلا اصـ ـطِيادِ القُلُـ ـوبِ   بِـ ـأعين وجـ ـرةَ جِئنْـ ـاً فَجِئنَـ ـاً

يريد: مثل أعين ظباء وجرة، فحذف الأول والثالث، وأقام مقامهما الثاني والرابع.

أما ابن يعيش[1]عندما عرض لهذه القضية كان كلامه واضحاً حـول جـواز حذف المضاف والمضاف إليه؛ ولكن شريطة تكرار الإضافة، كما هو الحـال فـي مسألة الكتاب[2]:(أَنْتَ مِني فَرسخَان)، والمـراد (ذو مـسافة فرسـخين)، فحـذف المضاف، والمضاف إليه، وأقيم المضاف إليه الثاني مقـام المـضاف للعلـم بـه، واستشهد ابن يعيش على ذلك بقوله تعالى[3]:(فَقَبضتُ قَبضةً مِن أَثَرِ الرسـول)،أي: من تراب أثر حافر فرس الرسول، وكذلك ببيت من الشعر للأسود بن يعفر[4]:

فَـأَدرك إبقَـاءَ العِـرادةِ ضـلْعها   وقَـد جعلَتْنـي مِـن حزيمـةَ إصـبعَا

والشاهد في البيت كما يرى ابن يعيش[5] في قوله:(إصـبعا) حيـث حـذف المضاف(ذا) والمضاف إليه (مسافة)، إذ التقدير ذا مسافة إصبعا)، وأقام المـضاف إليه الثاني مقامه. وبهذا يكون ابن يعيش قد تبع من سبقه[6] في هذه المسألة.

وبعد فإنه يبدو لي من خلال ما سبق أنه يجوز حذف المضاف، والمـضاف إليه معاً كما أشار النحاة لذلك، ولكن شريطة تكرار الإضافة، وألا يؤدي ذلك إلـى اللبس، وكذلك وجود قرينة دالة على المحذوف، سواء أكانت لفظيـة، أو معنويـة، فمتى توافرت هذه الشروط فلا ضير حينئـذ مـن الحـذف مـن بـاب التخفيـف والاختصار.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (2/ 204/ 205)

(2) سبويه: الكتاب (415/1)

(3) طه:96

(4) البيت للأسود بن يعفر في ملحق ديوانه (68)، وللأسود بن يعفر في ابن يعيش: شرح المفصل (204/2)، وبلا نسبة في ابن مالك: شرح الكافية الشافية (436/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (174/2)

(5) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (204/2)

(6) انظر سيبويه في الكتاب (415/1)، ابن جني في الخصائص (142/2)، الزمخشري في شرح المفصل (200/2)

5.3 تعريف المضاف من خلال تعريف المضاف إليه.

لقد أشار النحاةُ إلى أنه إذا ما أردت تعريف العدد المفرد والمضاف فلا بـد من إدخال الألف واللام على الجزء الثاني دون الأول، وهذا مذهب البصريين[1].

أما الكوفيون[2] فقد أدخلوا الألف واللام على الجزأين معاً، فقالوا: الثلاثة الـدراهم، والخمسة الأثواب، وما إلى ذلك، أما على رأي البصريين فيقـال: ثلاثـة الـدراهم وخمسة الأثواب؛ وذلك لأن الألف واللام والإضافة لا يجتمعان.

واعتمد الكوفيون[3]في قولهم على ما سمع عن العرب شذوذاً فقد روى أبـو زيد[4]أن قوماً من العرب يقولونه، غير فصحاء، ولا تقول النـصف الـدرهم، ولا الثلاث الدراهم، وكذلك حمله أهل الكوفة على الحسن الوجه. أما البـصريون[5]فقـد أنكروا ذلك، وعدوا الألف واللام في المضاف زائدة، ويرون كذلك أن عدم اطـراده في أجزاء الدرهم دليل على بطلانه.

قال أبو العباس[6]:" اعلم أن قوماً يقولون:(أخذتُ الثلاث الدراهم يـا فتـى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم ... وهذا كله خطأٌ فاحشٌ وعِلةُ من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً... ومما يبطـل هـذا القـول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافة. فرواية برواية، والقياس حاكم بعد... وقد أجمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم. فعلـى هـذا تقول هذه ثلاثة أثواب، كما تقول: (هذا صاحب ثوبٍ)، فإن أردت التعريـف قلـت: هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب؛ لأن المضاف إنما يعرفـه مـا

---

[1] انظر المبرد: المقتضب (174/4)، الأندلسي: الارتشاف (762/2-763)، أبو الحسن: شرح الأشموني (174/1ـ175)، السيوطي: الهمع (314/5)

[2] انظر الأندلسي: الارتشاف (762/2ـ763)، أبو الحسن: شرح الأشموني (174/1ـ175)

[3] انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية (194/2)

[4] الأندلسي: الارتشاف (744/2)

[5] انظر الإشبيلي: المقرب (231)، الأندلسي: الارتشاف (763/2)، السيوطي: الهمع (314/5)

[6] المبرد: المقتضب (173/4)

يضاف إليه، فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل هذا الصاحب الأثواب في كل وجه ".

أما ابن يعيش[1] فمن خلال ما أورده حول هذه القضية، فقد كان تابعاً للزمخشري، وللبصريين فيما ذهبوا إليه من لزوم إدخال الألف واللام على المضاف إليه دون المضاف عند تعريف العدد المفرد المضاف؛ وذلك لأن الجزء الأول المضاف معرفٌ بما أضيف إليه، فلا يجوز تعريفه، كما أنه لا يجوز الجمع بين أل التعريف والإضافة، ويرى أن ما ذهب إليه الكوفيون من تشبيههم (الخمسة الأثواب) بالحسن الوجه ليس بالصحيح؛ وذلك لأن المضاف في(الحسن الوجه) صفة، والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً، وما روي خلاف ذلك فهو شاذٌ من باب الندرة، روي عن غير الفصحاء، أو عدم اطراده في بقية أجزاء الدرهم دليلٌ واضح على ضعفه في القياس.

واستشهد ابن يعيش على ما ذهب إليه بقول الفرزدق: [2]

ما زالَ مذْ عقَدتْ يداه إزاره   فَسما وأدرك خَمسةَ الأشْبار

وموضع الشاهد فيه في قوله:(خمسة الأشبار)، فقد أدخل الألف واللام على المضاف إليه دون المضاف، لما أراد تعريف العدد المفرد المضاف. قال ابن يعيش[3]" والشاهد فيه تعريف الثاني بالألف واللام، والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول.

واستشهد أيضا على ذلك بقول ذي الرمةِ [4]:

وهلْ يرجِع التسلِيم أو يكْشِفُ العمى   ثَلاثُ الأثَافِي والرسوم البلاقِع

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (ثلاث الأثافي) ما قيل في الشاهد السابق يقال أيضاً في هذا الشاهد، من أن الشاعر لما أراد تعريف العدد المضاف

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (131/2)

(2) البيت للفرزدق في ديوانه (305/1)، المبرد: المقتضب (174/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (131/2) المرادي: الجني الداني (504)، أبو الحسن: شرح الأشموني (174/1)، الهمع (314/5)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (131/2)

(4) البيت لذي الرمة في ديوانه (1274)، المبرد: المقتضب (174/4)، ابن يعيش: شرح المفصل (131/2)، الأندلسي: تذكرة النحاة (344) .

(ثلاث الأثافي) فقد أدخل الألف واللام على الجزء الثاني، وهو المضاف إليه(الأثافي) دون الجزء الأول وهو المضاف (ثلاث)، على رأي البصريين، ومخالفاً بذلك رأي الكوفيين. قال أبو العباس[1] عندما استشهد بهذين البيتين: "وهذا لا يجوز غيره".

يرى الباحث من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه ابن يعيش، والبصريون من أن تعريف العدد المفرد المضاف يكون من خلال إدخال الألف واللام على الجزء الثاني دون الأول؛ وذلك لأن الأول معرف في الأصل بالإضافة هو، الأجود والأفصح، وعليه القياس، والاستعمال، وما ورد خلاف ذلك فهو من باب الندرة والشذوذ اللذين لا يقاس عليهما؛ وذلك أن الاسم لا يجوز أن يجتمع عليه تعريفان، فالأول معرف بإضافة الثاني إليه، وإذا دخلت عليه الألف واللام، حينئذ يجتمع عليه تعريفان، وهذا محال، لذلك لا بد من الاستغناء عن الألف واللام والاقتصار على الإضافة فقط والاكتفاء فقط بإدخالها على الثاني، قال ابن عصفور[2] في المقرب:" فأما ما حكاه أبو زيد من قول بعضهم الثلاثة الأثواب فضعيف جداً أو الألف واللام فيه زائدة "

6.3 إضافة المسمى إلى اسمه.

أشار النحاة[3] إلى أن الإضافة على ضربين: لفظية ومعنوية، فإن كان المضاف وصفاً يعمل فيما أضيف إليه عمل الفعل، كما في حسن الوجه، وضارب زيد فإضافته لفظية. وإن كان غير ذلك فإضافته معنوية.

أما ابن مالك[4] فعندما عرض للإضافة قسمها إلى ثلاثة أقسام، حيث زاد بالإضافة إلى ما أجمع النحاة عليه من اللفظية والمعنوية، قسماً ثالثاً وهو ما أطلق عليه بالإضافة الشبيهة بالمحضة، وهي إضافة الصفة إلى الموصوف، وإضافة

---

(1) المبرد: المقتضب (174/4)

(2) الإشبيلي: المقرب (231)

(3) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (274)، الأندلسي: الارتشاف (1807/4)

(4) ابن مالك: شرح التسهيل (3/95_100)

الموصوف إلى الصفة، وإضافة المسمى إلى الاسم. وإضافة الموصوف إلى القـائم مقام الصفة كقوله[1]:

علا زيدنَا يوم النقا رأسَ زيدِكُم ... بـأبيض ماضِـي الـشفْرتَين يمـان

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيدٍ صاحِبكم، فحذف الصفتين المـضافتين إلـى ضميري المتكلم والمخاطب وجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة.

ومثال الأولى[2] أي: إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: (جـرد قَطِيفَـةٍ)، و(سحقُ عمامةٍ)، وتأويل ذلك على تقدير موصوف، ويجر جنسها بـ (مِـن)؛ لأن الإضافة فيهما بمعنى (مِن)؛ وذلك لأن المضاف إليه جنس للمضاف، لا موصوف به إذ الموصوف محذوف،(أي شيءٍ جردٍ من جنس القطيفة، وشيءٍ سحقٍ من جـنس العمامة).ومثال الثانية[3]إضافة الموصوف إلى الـصفة قـولهم:(حبـةُ الحمقـاءِ)، و(صلاة الأولى)، و(مسجد الجامع)، وكل ذلك على تأويل موصوف محذوف، قـال بذلك الأخفش[4]

وابن السراج[5] والفارسي[6]، وجمهور البصريين[7] والتقدير: (حبـةُ البقلـةِ الحمقاءِ)، و(صلاةُ الساعةِ الأولى)، (ومسجد المكان الجامع)، ولعـل الهـدف مـن التأويل والتقدير في مثل هذه الإضافة، أنها من باب إضـافة الـشيء إلـى نفـسه، وإضافة الشيء إلى نفسه اختلف حولها النحاة[8] ففي الوقت الذي أجاز فيه الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه، منع البصريون ذلك، وكانت حجة الكوفيين ورود ذلك فـي

---

(1) البيت لرجل من طيء في ابن مالك: شرح التسهيل (97/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (173/1)، السيوطي: شرح شواهد المغني (165/1)

(2) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (277)

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل (10/3)

(4) النحاس: القرآن للنحاس (347/2

(5) ابن السراج: الأصول (8/2)

(6) الفارسي: الإيضاح للعضدي (271)

(7) الأندلسي: الارتشاف (1806/4)

(8) الأنباري: الإنصاف(436/2ـ 438)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (277)

كتاب الله، وكلام العرب كثيراً، ومن ذلك قوله تعالى[1]:(إن هذَا لَهو حـق اليقِـين)، واليقين في المعنى نعت للحق، لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هـو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعـت، وهمـا بمعنـى واحـد، وكـذلك قولـه تعالى[2]:(ولَدار الآخِرةِ خَير)، والآخرة في المعنى نعت الدار، والأصل فيه وللـدار الآخرةُ خير، وآيات أخريات لا يتسع المقام لذكرها كاملـة. أما البـصريون فقـد أنكروا ذلك، وحجتهم تقوم على أن الإضافة إنما يراد بها التعريف، والتخـصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافة إلى اسمه أبعد من التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب ألا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً.

أما إضافة المسمى إلى اسمه، فقد أجازها النحاة[3] حتى أنهم أولـوا إضـافة الشيء إلى نفسه على أنه من باب إضافة المسمى إلى اسمه كما في قولهم[4]:(جاءني سعيد كرز)، فـ (سعيد) و(كرز) مترادفان لكونهما لمسمى واحد، وأضيف أحـدهما إلى الآخر، وأُول على أن الأول هو المضاف المسمى، والثاني وهو المضاف إليـه الاسم، أي: اللفظ الدال على المسمى، أي: جاءني مسمى هذا الاسم.

وقد أشار ابن يعيش[5]إلى هذا النوع من الإضافة – إضافة المسمى إلى اسمه _ ويرى أن الهدف من ورائها، هو التأكيد والبيان، قال ابن يعيش في ذلك:" اعلـم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم؛ مبالغة في البيان، لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر، وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسمى، إذ لـو كان إياه لما جاز إضافته إليه، وكان إضافة الشيء إلى نفسه، فالاسـم هـو اللفـظ المعلق على الحقيقة، عيناً كانت تلك الحقيقة أم معنى، تمييـزاً لهـا باللقـب، فمـن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وهي ذات ذلك اللقب، أي: صاحبه، فمـن ذلك قولهم:(لقيته ذاتَ مرةٍ)، والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم، الـذي هـو مـرة،

[1] الواقعة:95

[2] يوسف:109

[3] انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (277)

[4] انظر الأزهري: شرح التصريح (690/1)

[5] ابن يعيش: شرح المفصل (171/2)

و(مررتُ به ذاتَ يومٍ)، و(ذاتَ الشمال)، و(سرنا ذا صباحٍ)، وكل هذا في معناه وتقديره: داره شمالاً، وسرنا صباحاً).

واستشهد ابن يعيش على هذا النوع من الإضافة بقول الشاعر[1] :

عزمتُ على إقامةِ ذِي صباحٍ … لأمرٍ ما يسود من يسود.

والشاهد[2] في البيت قوله:(ذي صباحٍ)، حيث أضاف المسمى(ذي) إلى اسمه وهو(صباح)، فكأنه قال:على إقامة صاحب هذا الاسم، وصاحبه هو صباح، فكأنه قال: على إقامة صباح.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه[3]كان قد استشهد بهذا البيت على خروج (ذي صباح) عن الظرفية، وابن جني[4]على إضافة المسمى إلى اسمه، واستشهد ابن يعيش أيضاً على هذه القضية بقول الكميت[5]:

إليكم ذوي آل النبي تطلعتْ … نوازع مِن قلبي ظِماء وألبب

قال ابن يعيش[6] في تعليقه على هذا الشاهد:" والمراد (يا آل النبي) أي: يا أصحاب هذا الاسم، والذي هو آل النبي، ولو قال:(يا آل النبي)، لم يكن فيه ما في قوله: (يا ذوي آل النبي) من المدح والتعظيم، وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة؛ لأنه لما قال: (يا ذوي آل النبي) فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم، وهو آل النبي_ صلى الله عليه وسلم_ ومن كان صاحب هذا الاسم ، كان ممدوحاً معظماً لا محالة".

يتضح من خلال ما سبق من كلام ابن يعيش أن هذا البيت من الشواهد التي ساقها على إضافة المسمى إلى الاسم، حيث أضاف الشاعر المسمى (آل) إلى

---

(1) البيت لأنس بن مدركة في الجاحظ: الحيوان (81/3)، ولأنس بن نهيك في ابن منظور: لسان العرب (503/2)(صبح)، ولرجل من خثعم في السيرافي: شرح أبيات سيبويه (56/2)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (227/1)، المبرد: المقتضب(345/4)، ابن جني: الخصائص(2/ 272) ابن يعيش: شرح المفصل (171/2)، الإشبيلي: المقرب (167)، المرادي: الجني الداني (334).

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (171/2)

(3) سيبويه: الكتاب (227/1)

(4) ابن جني: الخصائص (272/2)

(5) البيت للكميت في ابن جني: المحتسب (347/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (171/2)، ابن منظور: لسان العرب (116/1)، (ظمأ)، (322/15) (نسا).

(6) ابن يعيش: شرح المفصل (171/2)

الاسم(النبي)، والتقدير: يا أصحاب هذا الاسم، وهو آل النبي، ولعل الهدف من ذلك كما أشار ابن يعيش هو التعظيم والمدح، فمن يطلق عليه هذا الاسم لا بد وأن يكون ممدوحاً معظماً بلا شك.

واستشهد أيضاً بقول الأعشى[1]:

فَكذبوهما بِمـا قَالَـتْ فَـصبحهم ذَوي آل حسان يزجِي الموتَ والشرعا

موضع الشاهد[2] في هذا البيت في قوله: (ذوي آل حسان) حيـث أضـاف المسمى (ذوي) إلى الاسم (آل حسان)، وكان التقدير: الجيش المسمى بآل حـسان، وهو من باب إضافة المسمى إلى الاسم، والمعنى المستفاد مـن كـل ذلـك المـدح والتعظيم لهذا الجمع المسمى بآل حسان.

واستشهد أيضاً على ذلك بقول الشاعر[3]:

إِذَا مـا كُنْـتَ مِثْـلَ ذَوي عـدِي ودِينَـارٍ فَقَـام علَـي نَـاعِي

موضع الشاهد[4] في قوله:(ذوي عدي)، حيث أضاف المـسمى(ذوي)، إلـى الاسم(عدي، ودينار) فكأنه قال:(مثل كل واحد من المسميين عدياً وديناراً).

وبعد هذا العرض يبدو بشكل واضح وجلي، أن ابن يعيش كعادته قد وافـق البصريين في مذهبهم، الذي يقضي إنكار إضافة الاسم لمرادفه في المعنى؛ وذلـك لأن الإضافة كما أشار البصريون تقتضي التعريف أو التخصيص، والاسم لا يمكن أن يتخصص أو يتعرف بنفسه، ومخالفاً للكوفيين الذين أجازوا ذلك، معتمدين علـى مجموعة من الآيات القرآنية التي هي من إضافة الاسم لمرادفه في المعنى، وما هي في حقيقتها إلاّ من باب إضافة المسمى إلى اسمه، وإما على حذف مضاف إليـه إن كانت من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، أما إن كانت من باب إضافة الـصفة

---

(1) البيت للأعشى في ديوانه (153)، ابن جني: الخصائص (269/2)، ابن جني: المحتسب (347/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (172/2)، الزبيدي: تاج العروس (أول)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (172/2)

(3) البيت بلا نسبة في ابن جني: الخصائص (272/2)، ابن بعيش: شرح المفصل (172/2)، ابن منظور: لسان العرب (416/15)،(ذا)

(4) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (172/2)

إلى الموصوف فقد أولها النحاة على أنها من باب إضافة الشيء إلى جنسه بعد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[1].

7.3 إضافة الشيء إلى غيره لأدنى مناسبة.

يضاف الشيء إلى الشيء لأدنى ملابسة بينهما، كما أشار لذلك النحاة[2]، وإن لم يكن بينهما في أصل الوضع أدنى ملابسة، أو مقاربة، إلا أنه يوجد رابط معنوي ولو كان بسيطاً، فإنه يسوغ الإضافة، وهذا النوع من الإضافة هو بمعنى اللام قال الرضي في شرحه للكافية[3]:" وكل ما لم يكن فيه المضاف إليه من في جنس المضاف فهو بمعنى اللام، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير(من)، ومثال هذه الإضافة قوله تعالى[4]:(لَم يلْبثُوا إلا عشِيةً أو ضحاْها)، لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صحت إضافة أحدهما للآخر[5].

أما ابن يعيش فقد أشار أيضاً إلى أن الشيء يضاف إلى الشيء لأدنى ملابسة بينهما. قال ابن يعيش[6]:" ويضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة، نحو قولك:(لقيته في طريقي)، أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة :(خذ طرفَك)، أضاف الطرف إليه لملابسته إياه في حال الحمل، واستشهد على ذلك ببيتين من الشعر مجهولي القائل أما الأول فهو قول الشاعر[7]:

إذَا كَوكَب الخَرقَاءِ لاح بِسحرةٍ سهيلٌ أَذَاعتْ غَزلَها فِي القرائِبِ

---

[1] انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (277).

[2] انظر الإشبيلي: في المقرب (235)، ابن مالك: شرح التسهيل (104/3ـ105)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (273ـ274)

[3] الإسترابازي: شرح كافية ابن الحاجب (270/2)

[4] النازعات:46

[5] السيوطي: الهمع (264/4)

[6] ابن يعيش: شرح المفصل (164/2)

[7] البيت بلا نسبة في ابن جن: المحتسب (228/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (164/2)، الإشبيلي: المقرب (233)، ابن مالك: شرح التسهيل (104/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (273)، العيني: المقاصد النحوية (504/2)

وموضع الشاهد[1] في هذا البيت في قوله:(كوكب الخرقاء)، حيث أضاف (كوكب) إلى (الخرقاء) دون أدنى ملابسة بينهما، إلا أنها لما جدت هذه المرأة في عملها عند طلوعه أضافها إليه. وذلك أن الكيسة من النساء تستعد صيفا فتنام وقت طلوع سهيل، وهو وقت البرد، أما هذه المرأة فأنها اجتهدت في عملها عندما طلع هذا الكوكب، وهو وقت البرد، فأخذت تفرق غزلها بين قريباتها لإنجازه.

أما البيت الثاني فهو قوله[2]:

إِذْ قَالَ قَدِيني قَالَ بِاللهِ حلفَةً   لتُغْنِي عنـي ذَا إِنَائِكَ أَجمعـا

موضع الشاهد في قوله:(إنائك)، حيث أضاف الإناء إلى المخاطب على الرغم من عدم وجود الملابسة بين المضاف(الإناء) والمضاف إليه المخاطب، سوى أن الإناء يشرب منه ذلك المخاطب، فأضافه إليه لأدنى ملابسة بينهما.

يتراءى لي من خلال ما سبق أن ابن يعيش قد تبع الزمخشري في رأيه الذي مفاده بأن الشئ قد يضاف إلى غيره لأدنى مناسبة بينهما قال الزمخشري[3]: "ويضاف الشئ إلى غيره بأدنى مناسبة بينهما". وبذلك يمكن القول إن الإضافة لا تقتصر فقط على وجود علاقة ظاهرية مابين المضاف والمضاف إليه، وإنما تكون لأدنى مناسبة بينهما.

8.3 إضافة(كلا).

من الألفاظ التي لازمت الإضافة لفظا ومعنى[4] (كلا وكلتا)، ولا يضافان إلا عندما يستكملان عدة شروط منها[5]:

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (164/2)

(2) البيت لحريث بن عناب في البغدادي: خزانة الأدب (439/11،435،434)، العيني: المقاصد النحوية (504/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (165/2)، الإشبيلي: المقرب (432)، ابن مالك: شرح التسهيل (105/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (274)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (163/2)

(4) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (282)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (22/3)، الأزهري: شرح التصريح (707/1)، السيوطي: الهمع (282/4)

(5) الإشبيلي: المقرب (232)، الأنصاري: أوضح المسالك (123/3ـ126)، أبو الحسن: شرح الأشموني (154/2ـ156)

التعريف :أي أن يكون الاسم المضاف إليه معرفة،كأن نقول: (كلا الرجلين)، و (كلتا المرأتين)على مذهب البصريين[1]؛ وذلك لأنهم لا يجيزون توكيد النكرة سواء أفادت معنى أم لم تفد. أما الكوفيون[2] فقد أجازوا إضافتهما إلى نكرة، فنقول: (كلا رجلين)،و(كلتا امرأتين)، شريطة أن تكون تلك النكرة مختصة.

أما الشرط الثاني فهو الدلالة على اثنين،أي دلالة المضاف إليه المضاف إلى (كلا وكلتا)على أثنين نصاً أو اشتراكاً، مضمراً كان المضاف إليه، أو مظهراً، أما نصاً فكقولنا: كلا البستانين، وكقوله تعالى[3]:(كِلْتَا الجنتَين آتَتْ أُكُلَها)، وكلاهما وكلتاهما، أما اشتراكاً، ولعل المقصود هنا بالاشتراك[4] أن المضاف إليه في (كلا وكلتا) يصلح للتثنية وغيرها، ومن ذلك: (كلانا ذاهب إلى السوق) فالضمير(نا) هنا مشترك ما بين التثنية معنى، والجمع كذلك، هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الأنباري[5] قد أجاز إضافة (كلا وكلتا) إلى المفرد، بشرط تكرارها، نحو(كلاي وكلاك محسنان)، أما الشرط الثالث لجواز إضافة (كلا) و(كلتا)، فهو أن يكون المضاف إليه لـ (كلا) و(كلتا) كلمة واحدة فقط، فلا يضاف إلى كلمتين متفرقتين، فلا يجوز (كلا زيدٍ وعمرو) وإلى ذلك أشار ابن الناظم بقوله[6]:

لمفْهِمِ اثْنَين معرفٍ بلا تَفَرقٍ أُضِيفَ كلتَا وكِلا

وأن ورد خلاف ذلك فهو من باب الضرورات[7].

أما ابن يعيش[8]عندما عرض لهذه القضية فقد عرض للشروط الواجب توافرها في إضافة (كلا)،و(كلتا)، وهي نفسها المسرودة سابقاً، دون أدنى زيادة أو

---

(1) انظر الأنباري: الإنصاف (451/2ـ 456)

(2) المصدر نفسه (451/2ـ456)

(3) الكهف:33

(4) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (123/3)

(5) الأندلسي: الارتشاف (1814/4)، الأزهري: شرح التصريح (709/1)

(6) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (282)

(7) ابن الناظم: شرح ابن الناظم: (282)

(8) ابن يعيش: شرح المفصل (154/2ـ155)

نقص، وأشار إلى أن (كلا)، و(كلتا) مفردتان، معناهما التثنية، وهذا رأي البصريين في الإنصاف[1].

واستشهد ابن يعيش على جواز إضافتها إلى المثنى معنى لا لفظاً - أي اشتراكا - بقول النمر بن تولب[2]:

فَإن اللهَ يعلمنِي ووهباً ويعلمُ أن سيلقاه كِلانَا

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (كلانا)، حيث أضاف(كلا) إلى ضمير الجمع (نا)، والأصل يقتضي إضافة (كلا) إلى مثنى مظهر، أو مضمر، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله[3]:" والشاهد فيه إضافة (كلا) إلى (نا)، وهو ضمير جمع، و(كلا) إنما يضاف إلى تثنية؛ وذلك لأن الاثنين، والجمع في الكناية عن المتكلم واحد"

لعل ما يقصده ابن يعيش هنا أن تثنية (نا) هنا ليست لفظية، وإنما هي معنوية، ولعل ما يدل على التثنية المعنوية هنا السياق، فالشاعر هنا يقصد نفسه ووهباً، وهما مثنيان لا جمع. وقد استدل ابن يعيش على جواز ذلك أي: مجيء لفظ الجمع ليدل على المثنى بقوله تعالى[4]:(فَقَد صغَتْ قُلُوبكُما)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ماأورده ابن يعيش من جواز النطق بلفظ الجمع والمراد التثنية أو العكس كان قد سبقه إليه ابن السراج[5] في باب"ما لُفظ به مثنى كما لُفظ بالجمع"، وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع من سبقه من النحاة في هذه القضية.

واستشهد أيضا على ذلك بقول ابن الزبعري[6]:

---

(1) انظر الأنباري: الإنصاف (439/2ـ 451)

(2) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (395)، ابن يعيش: شرح المفصل (155/2)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (155/2)

(4) التحريم:4

(5) ابن السراج: الأصول (34/3)

(6) البيت لعبدالله بن الزبعرى في ديوانه:41، ابن يعيش: شرح المفصل (155/2)، الأزهري: شرح التصريح (707/1)، السيوطي: شرح شواهد المغني (549/2)، وبلا نسبة في ابن عقيل: شرح ابن عقيل (23/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (154/2).

إنَّ لِلْخَيرِ ولِلشَّرِّ مَدىً وكِلا ذَلِكَ وجهٌ وقِبَلْ

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(كلا ذلك)، حيث أضاف (كلا) إلى مفرد، وهو اسم الإشارة (ذاك)، ولكن هذا المفرد يراد به التثنية، بدليل قوله: (الخير والشر)، كما في البيت السابق عندما أضاف (كلا) إلى ضمير الجمع (نا)، وأراد به التثنية، وهذا أيضا من باب التثنية اللفظية لا المعنوية، حيث أوقع لفظ المفرد (ذاك) على المثنى كما في قوله تعالى[1]:(لا فَاْرِض ولا بِكْر عوان بين ذَلِكِ)،أي: وكلا ما ذُكر وبين ما ذكر. وعندما عرض ابن يعيش إلى الشرط الثالث الواجب توافره في إضافة (كلا، وكلتا)، وهو وجوب أن يكون المضاف إليه كلمه واحده فقط، فقد أشار إلى عدم جواز إضافتها إلى عكس ذلك، وبين أنه إذا ورد شيء على عكس هذا الأصل في الشعر فهو محمول على المعنى، ولا يجوز في غير الشعر، حتى أن النحاةَ عدوه من باب الضرورة[2].

قال ابن يعيش[3]:"ويجوز التفريق في الشعر، أي: تضيفه إلى اسم واحد ثم تعطف عليه اسما آخر، نحو(كلا زيدٍ وعمروٍ)لأن العطف بالواو نظير التثنية، إذ كانت الواو لا ترتب كالتثنية، فَحمِل الكلام في الشعر على المعنى، وصار ذلك كقولك: (زيد وعمرو قاما). كما تقول: (الزيدان قاما)، ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة" واستشهد على ذلك بقول الشاعر[4]:-

كِلا السيفِ والساقِ الذي ضربتْ بِهِ علَى دهَشٍ ألْقَاهُ بِاثْنَين صاحِبه

وموضع الشاهد في هذا البيت قوله: (كلا السيفِ والساق)، حيث أضاف (كلا) إلى مفرد، ثم عطف عليه مفرداً آخر، فصارت بحكم الإضافة إلى المثنى، وسوغ ابن يعيش ذلك بجوازه فقط في الشعر؛ وذلك لأن العطف بالواو نظير التثبية، لذلك عندما نقول: جاء الزيدان، فالأصل جاء زيد وزيد، ولكن من باب الاختصار

---

(1) البقرة:68

(2) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (126/3)، الأزهري: شرح التصريح (780/1)، السيوطي: الهمع (282/4)

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (155/2)

(4) البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (155/2)، الإشبيلي: المقرب (232)

نقول جاء الزيدان، ولعل هذا ما قصده ابن يعيش بقوله السابق، إن العطف بـالواو نظير التثنية، أما النحاةُ فقد عدوه من باب الضرورات، وجميع هذا لا يتأتي في غير الشعر، لذلك قال ابن يعيش[1]:" ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة ".

9.3 إضافة (حيث) إلى المفرد.

أما حيث فهي مما وجب إضافته إلى الجملة، سواء أكانت الجملة أسـميه أم فعلية، وذلك نحو(جلستُ حيثُ جاس زيد)،أو(جلستُ حيثُ زيد جالس)،وإضافتها إلى الفعلية أكثر، كما أشار لذلك ابن هشام[2] في المغني. و(حيثُ) ظرف للمكان، وقـد جوز الأخفش[3] وقوعها للزمان، و(حيثُ) ظرف غير متصرف[4]، لكنها جرتْ بـ (مِن) كثيراً، وبـ (في) شذوذاً. وقد ذكر ابن مالك[5] أنها مما ندر تـصرفها، ورده أبو حيان[6] بأنها غير متصرفة مطلقاً، أما عن إضافة (حيث) إلى المفـرد، وهـو محور القضية، فالبصريون[7] لا يجيزون ذلك، ويرون أن ما سمِع من ذلـك، فهـو شاذٌ، نادر، وخالفهم في ذلك الكسائي[8] من الكوفيين، حيث أجـاز إضـافتها إلـى المفرد، قياساً على ما سمع من أضافتها إلى المفرد.

وأشار ابن مالك[9] إلى أن إضافة (حيث) إلى جملة مقدرة أندر من إضـافتها إلى المفرد.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (156/2)

(2) ابن هشام: مغني اللبيب (151/1)

(3) المصدر نفسه (151/1)، السيوطي: الهمع (205/3)

(4) الأندلسي: الارتشاف (1446/3)

(5) ابن مالك: شرح التسهيل (156/2)

(6) الأندلسي: الارتشاف (1446/3)

(7) المصدر نفسه (1446/3)

(8) انظر السيوطي: الهمع (206/3)

(9) الأزهري: شرح التصريح (699/1)

أما ابن يعيش[1] عندما عرض لهذه القضية، لم يجزم بموقفه تجاههـا، مـن الإجازة، والمنع، وإنما فقط اكتفى بالإشارة إلى أن من العرب مـن يـضيفها إلـى المفرد، قال[2]:"و من العرب من يضيفها إلى المفرد ويجره، واستشهد على ذلك بما أنشده ابن الأعرابي[3]:

ونَطْعنَهم حيثُ الحبى بعـد ضـربهم   بِبِيـض المواضِـي حيـثُ لَـي العمـائِمِ

وموضع الشاهد في البيت في قوله: (حيثُ لي العمائِمِ) فقد أضاف(حيث)إلـى المصدر(لي)، وهو مفرد، وهذا نادر شاذ[4]، وفي صدر هذا البيت (حيـث الحبـى) شاهد أيضا[5]على هذه القضية، حيث أضاف (حيث) إلى المفرد (الحبى)، وقد خرج بعض العلماء هذا الشاهد علـى أن (الحبـى) مبتـدأ، خبـره محـذوف تقـديره: (موجود)،وعلى هذا يكون (حيثُ) مضاف إلى الجملة، والتُزم أن (حيثُ)لا تـضاف إلا إلى الجملة، لذلك روي (لي) بالرفع على الوجه السابق.

يبدو لي من خلال ما سبق أن النحاةَ على الإجماع بأن (حيثُ) من ظـروف المكان المضافة إلى الجمل، وأما إضافتها إلى المفرد فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه، خلافاً للكسائي الذي أجاز ذلك، وليس أدل على ذلك من الشواهد التي استشهدوا بها علي جواز ذلك، فهي محدودة العدد لا تكاد تتجاوز الشاهدين، هذا فضلا عن أنهـا مجهولة القائل، لذلك فما ذهب إليه البصريون من عدم إضافتها إلـى المفـرد هـو الأرجح، خلافا لما ذهب إليه الكوفيون المجيزون لذلك.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (115/3)

(2) المصدر نفسه (115/3)

(3) البيت للفرزدق في العيني: المقاصد النحوية (522/1)، السيوطي: شرح شواهد المغني (389/1)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (115/3)، الإسترباذي: شرح كافية ابن الحاجب (124/4)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (279)

(4) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم: 279

(5) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (115/3)

10.3 إعراب ظروف الغايات وبناؤها.

ومن هذه الظروف كما أشار لذلك النحاة[1]،(قبـلُ)، و(بعـد)، و(تحـتُ)، و(أمام)، و(قُدام)،و(وراء)،و(خلفُ)،و(أسفلُ)،و(دون)،و(ومن علٍ)،و(وابـدأ بهـذا أول)، وسمي هذا الضرب من الظروف غايات[2]؛ وذلك لأن غاية كل شـيءٍ مـا ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا ُأضيفت، كانت غايتها آخر المضاف إليـه؛ لأنه به يتم الكلام، وهو نهايته، فإذا قُطِعت عن الإضافة، وأُريد معنـى الإضـافة، صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات.

وهذه الظروف يرى البعض[3]أن سبب بنائها هو مشابهتها للمنادى المفـرد، من نحو(يا زيد)، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متـى نُكـر، أو أضـيفَ، ُأعرب، أما إذا ُأفرد معرفةً بني، وكذلك هو الحال في هذه الظروف، متى ُأضـيفت، أو نُوي فيها المضاف إليه لفظاً، أو لم ينو مطلقاً ُأعربت، ومتى قُطِعتْ عن الإضافة بنيت على الضم.

وتُعرب نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ (مِن) فقط في ثلاث حالات[4]هي على النحو الآتي:

َأن يصرح بالمضاف إليه، كـ (جئتُك بعد الظهر)، و(قبلَ العـصر)، و(مِـن قبلِه)، و(من بعدِه).

َأن يحذف المضاف إليه، و ينْوى ثبوت لفظه فيبقى الإعراب، ويترك التنوين، كما لو ذكر المضاف إليه، .كقراءة[5] قوله تعالى[6]:(لِلهِ الأمر مِن قَبلُ ومِـن بعـد) بالجر من غير تنوين ،أي من قبل الغلب، ومن بعده.

---

[1] انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (286)، الأنصاري: شرح شذور الذهب (145)، الأزهري: شرح التصريح (720/1)

[2] انظر ابن يعيش: شرح المفصل (104/3)

[3] المصدر نفسه (104/3)

[4] الأنصاري: أوضح المسالك (138/3ـ145)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (34/3ـ37)، الأزهري: شرح التصريح (718/1ـ719)، السيوطي: الهمع (192/3)

[5] الفراء: معاني القرآن (320/2)، الأنصاري: أوضح المسالك (139/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (284)، الأزهري: شرح التصريح (719/1).

[6] الروم:4

أن يحذف ولا ينوي شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين؛ لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم[1](مِن قَبلٍ ومِن بعدٍ)، بالجر والتنوين .

أما ابن يعيش فقد أشار لذلك، وبين أن هذه الظروف التي تسمى ظروف الغايات متى ما كانت مضافة، أو منكرةٍ فإنها تُعرب، ومتى قُطِعت عن الإضافة فإنها تُبنى على الضم، قال[2]: "من المعروف أن المضاف إليه من تمام المضاف، إذا كان معرفاً له، فهو بمنزلة اللام من(الرجل)، و(الغلام)، فإذا حذِف المضاف إليه مع إرادته، كان ما بقي كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، وأما إذا حذف ولم ينو ثبوته، ولا التعريف به، كان المضاف تاماً، فيعرب كسائر النكرات، نحو فرس، وغلام، فنقول: جِئْتُ قبلاً وبعداً، ومن قبل ومن بعد".

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش أن هذه الظروف فيها وجهان: الإعراب والبناء. أما الإعراب فعندما تكون مضافة صراحة، أو عندما يكون المضاف إليه مقدراً لفظاً، وإن كان محذوفاً، عندئذ لا بد من إعرابها؛ لأن هذا المحذوف إن قُدر لفظاً كان بمثابة المنطوق به، لذلك تعرب الظروف في هذه الحالة، شأنها في ذلك شأن المنادى المضاف، وتعرب كذلك إن قُطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[3]:

فَساغَ لِي الشراب وكُنْتُ قَبلاً   أَكادُ أَغَصُّ بِالماءِ الفُراتِ

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (قبلاً)، حيث جاء الظرف قبلاً معرباً بالنصب على الظرفية؛ وذلك لأن الشاعر قطع هذا الظرف عن الإضافة لفظاً ومعنى، لذلك فهو نكرة، ولهذا أعربه، ولو نوى المضاف إليه لما نونه؛ لأن

---

(1) قرأ بالتنوين أبو السمال، والجحدري، وعون، انظر الفراء: معاني القرآن (320/2)، الأندلسي: البحر المحيط (162/7)، الأزهري: شرح التصريح (719/1)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (108/3)

(3) البيت لمعن بن أوس في ديوانه (39)، العيني: المقاصد النحوية (554/2)، الأزهري: شرح التصريح (720/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (108/3)، الأنصاري: أوضح المسالك (139/3)، الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى (27)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (286)، السيوطي: الهمع (194/3)

المضاف إليه المنوي كالثابت. وهذا التنوين اللاحق للظرف (قـبلاً) عنـد جمهـرة النحاة[1] هو تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة، وقبلا عندهم نكـرة، ومعنـى قوله: (وكنت قبلاً) وكنت في زمان متقدم، ولا ينوي تقدماً على شيء بعينه، ولكـن المراد مطلق التقدم، بخلافه في حال الإضافة، حيث يكون القصد إلى التقـدم علـى شيء معين، وكذا في حال نية الإضافة. أما ابن مالك[2] فقد رجح أن يكون(قبلاً) في هذا الشاهد(معرفة) على حد قول بعض العلماء، وإنما أُعرب؛ لأن التنوين في ذلـك تنوين عوض، سد مسد المضاف إليه المحذوف، فعومل (قبل) مع التنـوين؛ لكونـه عوضاً من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه.

ويرجح الباحث ما ذهب إليه ابن مالك من كون (قبلاً) هنا معرفة؛ وذلك لأن هذه الألفاظ ملازمةٌ للإضافة لفظاً ومعنى، والتنوين فيها تنوين عوض من المضاف إليه، لذلك أُعربت في هذا الشاهد؛ لقيام التنوين مقام المحذوف.

واستشهد ابن يعيش على إعراب هذه الظروف أيضاً بقول امرئ القيس[3]:

مِكَـــرٍ مِفَـــرٍ مُقْبِـــلٍ مُدبِـــــرٍ   معاً كجلمودِ صخْرٍ حطه السيلُ مِن علِ

وموضع الشاهد فيه في قوله:(من علٍ)، حيث جاء الظرف (علٍ) مجـروراً بحرف الجر(من)، فدل ذلك على أنه معرب وليس مبنياً؛ ولعل السبب في ذلك أنـه في موضع النكرة؛ وذلك لأن الشاعر لم يقصد علواً معيناً، بل قصد مطلق العلو دون تحديد، والظرف هنا مقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنى، لذلك بقي إعرابـه وتُـرك التنوين.

أما عن بنائها على الضم[4] فإن نُوي فيها المضاف إليه معنى لا لفظاً، وذلـك نحو قوله تعالى[5]:(لِلّهِ الأمر مِن قَبلُ ومِن بعد)، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش عندما

---

[1] انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (41/3)

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية (433/1)

[3] البيت لامرئ القيس في ديوانه (19)، سيبويه: الكتاب (228/4)، ابن يعيش: شرح المفصل (109/3)، العيني: المقاصد النحوية (562/2)، الأزهري: شرح التصريح (725/1)

[4] الأنصاري: أوضح المسالك (142/3 ـ 14)

[5] الروم:4

عرض لذلك، حيث قال[1]:" وبنيت على الضم؛ لشبهها بالمنادى المفرد من نحو(يـا زيد)، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نُكر، أو أُضيف أُعرب، وإذا أُفرد معرفة بني وكان له حالة تمكن، وكذلك قبل وبعد إذا نُكر وأُضيف أُعرب، وإذا أُفرد معرفةً بني لذلك قالو:"جئت قبلُ وبعد، ومن قبلُ ومن بعد"

وقال في موضع آخر[2]: "إن المضاف إليه من تمام المضاف، فـإذا حـذف المضاف إليه مع إرادته كان ما بقي كـبعض الاسـم وبعـض الاسـم لا يـستحق الإعراب، وأما إذا حذف ولم ينو ثبوته، ولا التعريف به، كان المضاف تاما فيعرب كسائر النكرات، نحو(فرسٍ)،و(غلامٍ). وحكى أبو علي الفارسي[3] (ابـدأ بـذا مـن أولُ)، بضم اللام، وفتحها،وكسرها، فالضم على البناء؛ لنية المضاف إليـه معنـى، والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف إليه، لفظاً ومعنى، وإعرابها إعـراب مـالا ينصرف؛ للصفة ووزن الفعل، والكسر على نية المضاف إليه لفظاً.

وعلله ابن مالك[4] بأنه كان حقُها البناء في الأحوال كلها؛ لشبهها بـالحرف لفظاً من حيث إنها لا تتعرف بتثنية، ولا بجمع، ولا اشتقاق، ومعنى؛ لافتقارها إلـى غيرها في بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأُعربت، فلمـا قُطعـت عنها، ونُوي معنى الثاني دون لفظه، أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عـن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهتين المذكورتين فبنيت.

واستشهد ابن يعيش على بناء هذه الظروف على الضم بمجموعة من الأبيات الشعرية منها قول الشاعر[5]:

إذاْ أَنَا لم أُمـن عليـكِ ولـم يكُـن لِقَـــاؤُكِ إلا مِـــــن وراء وراء

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (105/3)

[2] المصدر نفسه (108/3)

[3] انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (37/3)

[4] انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (286)، السيوطي: الهمع (192/3)

[5] البيت لعتي بن مالك في ابن منظور: لسان العرب (390/15)،(ورى)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (105/3)، الأنصاري: شرح قطر الندى (30)، ابن منظور: لسان العرب (92/3)،(بعد)، الأزهري: شرح التصريح (722/1)، السيوطي: الهمع (195/3)

وموضع الشاهد في البيت في قوله: (من وراء وراء)، حيث دخـل حـرف الجر (من) على الظرف (وراء) وكان من حقه أن يجر بـ (مِن)، ولكنه لما قُطـع عن الإضافة معنى لا لفظاً، بني على الضم، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش[1]في كتابه مسبقا. وكذلك استشهد بقول الشاعر[2]:

لعمـرك مـا أدري وإنـي لأوجـلُ   علـى أينـا تَغْـدو المنيـةُ أولُ

وموضع الشاهد في قوله:(أول)، حيث بني الظرف (أول) على الـضم لمـا انقطع عن الإضافة معنى لا لفظاً.

ومنها كذلك قول الشاعر[3]:

ولقـد سـددتُ عليـك كُـل ثَنيـةٍ   وأتَيـتُ فَـوقَ بنـي كُليـبٍ مِـن عـلُ

وموضع الشاهد في هذا البيت قوله: (من علُ)، فقد أدخل حرف الجر(مـن) علـى الظرف(عل)، وكان حقه أن يجر بذلك الحرف إلا أنه لما قطعه عن الإضافة معنـى لا لفظا بناه على الضم.

11.3 ما يضاف إلى الفعل.

أ- إضافة آية إلى الفعل

يقتضي الأصل أن يكون المضاف اسماً؛ وذلك لكونه محكومـاً عليـه فـي المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء[4]، وقد جاءت الجملة الفعلية[5] مضافاً إليها فـي

(1) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (105/3)

(2) البيت لمعن بن أوس في ديوانه (39)، العيني: المقاصد النحوية (556/2)، الأزهري: شرح التصريح (721/1)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (144/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (107/3)، الأنصاري: أوضح المسالك (144/3)، السيوطي: الأشباه والنظائر (140/8)

(3) البيت للفرزدق في ديوانه (161/2)، الأندلسي: تذكرة النحاة (85)، الأزهري: شرح التصريح (725/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (111/3)، السيوطي: الهمع (96/3)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (147/3)

(4) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (73/3)

(5) أشار أبو حيان إلى الشروط الواجب توافرها في الجملة المضافة إلى أسماء الزمان، حيث قال:(وشرط الجملة على ما دل عليه الاستقراء، أن تكون خبرية مبتدأ مثبتة أو منسوخة الابتداء بـ(لا) التبرئة، أو (ما) و(لا) العاملتين عمل ليس، أو مصدرة بمتصرف ماض، أو مضارع،أو بـ (لو)، وهو قليل. انظر

عدة مواضع، ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر. ومن الأسماء التـي أضيفت إلى الجملة الفعلية غير أسماء الزمان، كما أشار لذلك النحاة[1]، الاسم (آية) بمعنى علامة مع (ما)المصدرية، أو النافية، و دونهما تشبيهاً لها بالظرف. ومـذهب سيبويه[2] على جواز إضافتها إلى الفعل، حيث أشار لذلك في باب ما يـضاف إلـى الأفعال من الأسماء، حيث قال:" ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك:(ما رأيته منـذ كان عندي، ومذ جاءني، ومنه أيضاً (آية)". ويرى سيبويه[3] أن إضافة (آية) إلـى الفعل يطرد في الكلام وفي الشعر.أما المبرد[4] فيرى أن ذلك لا يطرد وعـده مـن الشواذ

أما ابن جني[5] فيرى أن ذلك على حذف (ما) المصدرية، وليست إضافة إلى الفعل وإنما إلى المصدر المؤول.

أما ابن مالك[6] فذهب إلى أن (آية) تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً، أو مقروناً بـ (ما) المصدرية، أو بـ (ما) النافية.

أما ابن يعيش[7] فهو أيضاً من المجيزين لإضافة (آية) إلى الفعل؛ وذلك لأنها جارية مجرى الزمان، وبما أنه تجوز إضافة الزمان، فكذلك الجاري مجراه، فالآيـة هي العلامة، والأزمان علاماته على الأحداث، لذلك جازت إضافتها، وبذلك يكـون ابن يعيش قد تبع من سبقه في هذه القضية، ويرى أن الجملة المضاف إليها هي على تأويل مصدر، وليست إلى الفعل نفسه، وهذا مقتضى رأي ابن جنـي. قـال ابـن يعيش[8]:" قد أُضيف إلى الفعل غير الزمان مما هو جار مجراه، ومشبه له قالوا:

الأندلسي:الارتشاف (1832/4)

(1) انظر سيبويه: الكتاب (117/3)، الإشبيلي:المقرب (237)، الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب (112/4)، الأندلسي: الارتشاف(1832/4)، السوطي: الهمع (287/4)

(2) سيبويه: الكتاب (118/3ـ119)

(3) المصدر نفسه (119/3)

(4) انظر ابن السراج: الأصول (12/2)

(5) انظر الأندلسي: الارتشاف (1833/4)

(6) المصدر نفسه (1833/4)

(7) ابن يعيش: انظر شرح المفصل (184/2)

(8) المصدر نفسه: (184/2)

(أتيتني بآية قام زيد). فأضاف (الآية) إلى الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنهما بمنزلة الوقت، وذلك أن الآية العلامة، والأوقات علامات لمعرفة الحوادث، وترتيبها في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر، وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود التقدم منها والمتأخر، فصار إضافة (الآية) إلى الفعل، كما تضيف الوقت لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد".

واستشهد ابن يعيش على إضافة (آية) إلى الفعل بقول الشاعر[1]:

بِآيةِ يقْدِمون الخَيلَ شُعثاً كأن على سنابِكِها مداما

وموضع الشاهد[2] في البيت في قوله:(بآية يقدمون)، حيث أضاف(الآية) إلى الفعل الذي هو(يقدمون)، وذلك بتأويل مصدر فكأنه قال: أبلغهم كذا بعلامة: إقدامهم الخيل شعثا.

واستشهد أيضاً ابن يعيش على ذلك بقول الآخر[3]:

ألا من مبلِغٌ عني تميماً بِآيةِ ما تُحِبون الطعاما

والشاهد فيه أيضاً إضافة (آية) إلى الفعل المضارع (تحبون) المقرون بـ (ما) الزائدة على رأي ابن جني وقيل إن(ما) المصدرية مؤولة وما بعدها بمصدر، والمعنى[4]: إذا رأيت تميماً فبلغهم عني الرسالة، فكأن قائلاً قال : بأي علامة تعرف تميماً؟ فقال : بعلامة ما يحبون الطعام.

بما أن الأزمنة علامات للأحداث، و(آية) بمعنى العلامة، فهي إذن قريبة الشبه من الظروف، وبما أن الظروف تجوز إضافتها على كل حال، وكذلك(آية)؛ وذلك لأن الشيء يضاف إلى الشيء لأدنى ملابسة بينهما.

---

(1) البيت للأعشى في البغدادي: خزانة الأدب (512،515/6)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (118/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (184/2)، السيوطي: الهمع (287/4)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (184/2)

(3) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في السيرافي: شرح أبيات سيبويه (134/2)، ابن قتيبة: الشعر والشعراء (640/2)، البغدادي: خزانة الأدب (512/6،514،515،518)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (184/2)، ابن دريد: جمهرة اللغة (250)، السيوطي: الهمع (288/4)

(4) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (184/2)

ب- أسماء الزمان.

ومما يضاف للفعل أيضاً أسماء الزمان، قال ابن السراج[1]:"اعلـم أن حـق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعـل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك، فخـصت أسـماء الزمـان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارع للفعل؛ لأن الفعل لـه بنـى، فـصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره". ويشترط[2] في أسماء الزمان المضافة إلى الجمل أن تكون مبهمة، وتشتمل ما لا يختص بوجه ما، كـ ـ (حـين)، و(مـدة)، و(زمن)، وما يختص بوجه دون وجه كـ (غداة)، و(عشية)، أما أن تختص من يوم بعينه، أو كان محدوداً بالتشبيه كـ (يومين)، لم يجز إضافته.

ولعل[3]المسوغ لإضافة أسماء الزمان إلى الجمل الفعلية؛ وذلـك لمـا بـين الزمان والفعل من وثاقة الارتباط.

أما ابن يعيش[4]عندما عرض لهذه القضية، فقد فصل فيها وبين آراء النحـاة في ماهية هذه الإضافة، فالإضافة على حد رأيـه لا تجـوز للأفعـال؛ وذلـك لأن الإضافة يبتغى من ورائها تعريف المضاف، أو تخصيصه، والأفعـال لا تكـون إلا نكرات، لذلك منعت الإضافة إليها، ولكنه استثنى من ذلك أسماء الزمان، ومن ذلـك قوله تعالى[5]:(هذَا يوم ينْفَع الصادِقِين صِدقُهم)، وقوله تعالى[6]:(يوم يقُوم النـاس)، حيث أضاف اسم الزمان إلى الجملة الفعلية(ينفع)، و(يقوم).

واستشهد ابن يعيش على جواز ذلك بقول الشاعر:[7]

---

[1] ابن السراج: الأصول (11/2)

[2] انظر الأندلسي: الارتشاف (1825/4)، الأزهري: شرح التصريح (703/1)

[3] انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (73/3)

[4] انظر ابن يعيش: شرح المفصل (180/2)

[5] المائدة:119

[6] المطففين:6

[7] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (32)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (53/2)، ابن جني: سر صناعة الإعراب (506/2)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (89/1)،(180/2)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (281)، الأندلسي: الارتشاف(1826/4)

على حِين عاتَبتُ المشِيب علـى الـصبا وقُلْتُ ألَما أَصـح والمـشِيب وازِع

موضع الشاهد في البيت قوله:(على حين عاتبت)، حيث أضاف الشاعر اسم الزمان(حيث)إلى الجملة الفعلية(عاتبتُ)، وبنى(حين) على الفتح لما أضافه إلى فعل غير معرب[1]، وهو الفعل الماضي(عاتب).

هذا ويرى قوم[2]أن الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه؛ تنزيلاً لـه منزلـة الفعل المسمى مصدراً، وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قوله[3]:(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وكقوله تعالى[4]:(سواء عليهم أأنْذَرتَهم أم لَم تُنْـذِرهم)، والمراد الإنذار وعدم الإنذار. وآخرون[5] ذهبوا إلى أن اسم الزمان إنما أُضيف إلى الفعل؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان. فالزمان أحد مدلولي الفعـل فـساغت الإضافة إليه بإضافة البعض إلى الكل.

وذهب قوم[6]إلى أن الإضافة إنما هي إلى الجملة نفسها، لا إلى الفعل وحده، فأضافوا إلى الجملة من الفعل والفاعل، كما أضافوا إلى الجملة من المبتدأ والخبـر، فقالوا:(هذا يوم يقوم زيد)، كما قالوا:(رأيتُ يوم زيد أمير). وتكون الإضـافة فـي اللفظ إلى الجملة، والمراد المصدر، فإذا قلت: (هذا يوم يقوم زيد)، أو(يوم زيد يقوم) فإنما تريد: يوم قيام زيد، فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل، ومدلولات الجمل معانٍ، وإن كانت تتركب من الأعيان، والمعاني. والأزمنة تكون ظروفـا للمعـاني، دون الأعيان، نحو قولك: (القتال اليوم)، ولو قلت: (زيد اليوم) لم يصح، فالملابـسة إذن بين الزمان والمعنى ظاهرة، والإضافة تصح بأدنى ملابسة.

هذا وقد رد ابن درستويه[7] القول الأول الذي مفاده بأن الإضافة فـي ذلـك تكون للفعل نفسه، فهو يرى أن الإضافة إلى الجملة نفسها، ويـدل علـى ذلـك أن

---

[1] انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (281)

[2] ابن يعيش: انظر شرح المفصل (180/2)

[3] انظر العسكري: جمهرة الأمثال (366/1)، الميداني: مجمع الأمثال (129/1)

[4] البقرة:6

[5] انظر ابن يعيش:شرح المفصل (180/2)

[6] المصدر نفسه (180/2)

[7] ابن يعيش: شرح المفصل (180/2)

موضع الجملة خفض بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل، لكان مخفوضـاً، أو مفتوحاً في موضع الخفض، فالإضافة إلى الجملة، والمراد مدلولها الذي هو الحدث.

واستشهد ابن يعيش على إضافة أسماء الزمان إلـى الفعـل أيـضاً بقـول الآخر[1]:

حنـتْ نُـوار ولاتَ هنـا حنـتِ وبـدا الـذِي كانَـتْ نُـوار أجنـتِ

موضع الشاهد في البيت في قوله:(هنا حنت)، حيث أضاف اسم الزمان (هنا) إلـى الفعل الماضي (حنت). وأود الإشارة هنا إلى أنه قد اُخْتُلِف[2] في إعراب الظـرف المضاف للجملة، فالبصريون يرون أنه إذا أُضيف هذا الظرف إلى جملة الابتداء، لا بد من إعرابه، والكوفيون على إجازة الإعراب والبناء. أما إن أُضيف إلى مـاضٍ، جاز كذلك الإعراب والبناء. أما إن أُضيف إلى مضارع، فالبـصريون لا بـد مـن الإعراب، والكوفيون جواز الإعراب والبناء. أما إن كان المـضارع عـرض فيـه البناء، كأن يكون متصلاً بنون النسوة، فيقتضي ألا يكون فيه إلا البناء كما هو الحال في الماضي.

ومن المواضع[3] التي يكون فيها المضاف إليه جملة فعلية، بعـد (حيـث)، وتضاف أيضا للجملة الاسمية، ولكن إضافتها للفعلية أغلب، فنقول:(جلـستُ حيـثُ جلس زيد)، و(وحيث زيد جالس)، ولعل مسوغ[4] إضافتها إلى الجملة الفعلية؛ هـو لقوة إبهامها، ومشابهتها لأسماء الزمان في صلاحيتها للإطلاق على كل مكان، كما أن أسماء الزمان صالحةٌ للإطلاق على كل زمان.

ومن المواضع[5] كذلك (ذو) التي بمعنى (صاحب)، أُضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية في قول العرب:(اذهب بذي تسلم)، والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسـم

---

[1] البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل(182/2)، المرادي: الجنى الداني (489)، الأندلسي: تذكرة النحاة (734).

[2] انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (281)، الأندلسي: الارتشاف (1828/4ـ1829)

[3] انظر الأنصاري: أوضح المسالك (112/3)، الأزهري: شرح التصريح (699/1)

[4] انظر الأزهري: شرح التصريح (699/1)

[5] انظر الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (113/4)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (74/3)

جنس غير وصف، نحو(ذو الفضل)، ونحو(ذو المال)، ومعنى قول القائـل:(اذهـب بذي تسلم)، هو اذهب بصاحب سلامتك.

12.3 مجيء الكاف اسماً بدليل دخول حرف الجر عليها.

لقد اختلف النحاة حول ما إذا كان يجوز أن تأتي الكاف اسماً في الكـلام، أو ذلك مختص بضرورة الشعر.

فذهب سيبويه أن استعمالها اسماً إنّما يكون فقط في ضرورة الـشعر. قـال سيبويه[1]:" ومثل ذلك:(أنت كعبد الله)، كأنه يقول:(أنت كعبد الله)، أي: أنت في حال كعبد الله، فأُجري مجرى بعبد الله، إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الـشعر جعلوها بمنزلة مثل".

أما الأخفش[2] والفارسي[3] وتبعهما ابن مالك[4]، على أنها تكون اسـماً فـي الكلام ، بدليل كثرة جرها بحرف الجر(الباء،على،عن)، وذلك كقول الشاعر:[5]

بِكا ِللقْوةِ الشّغْواءِ، جالْتُ فَلَـم أَكُـن   لأولـــع، إلا بِـــالْكَمِي، المقنـــع

وكذلك الإضافة إليها، كقول الشاعر[6]:

تَـيم القَلْـب حـب كالبـدر، لا بـلْ   فَـاقَ حـسناً مـن تَـيم القَلـب حبـاً

وكذلك وقوعها فاعلة، كقول الأعشى[7]:

أَتَنْتَهون ولَـن ينْهـى ذَوي شَـطَطٍ   كالطعن يـذْهب فِيـهِ الزيـتُ، والفُتُـلُ

---

(1) سيبويه: الكتاب (408/1).

(2) انظر الإسترباذي: شرح كافية ابن الحاجب (80/6)، المرادي: الجنى الداني (79)، الأنصاري: مغني اللبيب (204/1).

(3) الأندلسي: الارتشاف (1712/4).

(4) الأنصاري: مغني اللبيب (204/1).

(5) البيت بلا نسبة في المرادي: الجنى الداني (82)، العيني: المقاصد النحوية (462/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (98/2).

(6) البيت بلا نسبة في المرادي: الجنى الداني (82)، الشنقيطي: الدرر اللوامع (28/2)، السيوطي: الهمع (198/4).

(7) البيت للأعشى في ديوانه (113)، ابن يعيش: شرح المفصل (504/4)، المرادي: الجنى الداني (82)، العيني: المقاصد النحوية (459/2)، السيوطي: الهمع (189/4).

وكذلك وقوعها مبتدأ. كقول الشاعر[1]:

أبـدًا، كـالفِراءِ فـوقَ ذُراها   حِـين يطْـوِي، المسامِع، الصرار

وأيضا وقوعها اسماً لـ (كان)، كقوله[2]:

لو كان فِـي قلبِـي كقَـدرِ ملامـةٍ   حبـاً لِغَيـرِكِ مـا أتَتْـكِ رسـائِلي

وأيضا وقوعها مفعولاً، كقول النابغة[3]:

لا يبرمـون، إذا مـا الأفـقُ جللـه   بـرد الـشتاءِ، مـن الأمحـال كـالأدمِ

يتضح من خلال ما ساقه هؤلاء العلماء،(الأخفش، والفارسي، وابـن مالـك) على جواز مجيئها اسماً في الكلام، إنما جاء في الشعر؛ وذلـك لأن الأدلـة التـي ساقوها على ذلك كلها من الشعر، لذلك أرى أن مجيء(الكاف) اسماً إنما يكون فـي الكلام، وفي الشعر أيضاً.

أما ابن يعيش فقد أشار إلى مجيء (الكاف) اسماً بمعنـى (مثـل)، وذلـك قولك:" أنت كزيد"، قال ابن يعيش[4]:" وتكون اسماً بمعنى (مثل)، وأما التـي فـي تأويل الاسم فالتي تقع موقع الاسم المفرد".

واستشهد ابن يعيش على مجيئها اسماً بقول الشاعر[5]:

وصالِياتٍ ككما يؤثفين

والشاهد في البيت قوله:(ككما)، حيث أدخل حرف الجر(الكاف على الكـاف الثانية)، فدل ذلك على أن الكاف اسم بدليل دخول حرف الجر عليها.

---

(1) البيت بلا نسبة في ابن الناظم: شرح ابن الناظم (265)، المرادي: الجنى الداني (83)، العيني: المقاصد النحوية (460/2).

(2) البيت لجميل بثينة في ديوانه (180)، المرادي: الجنى الداني (83)، السيوطي: الهمع (198/4).

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (107)، المرادي: الجنى الداني (83)، الشنقيطي: الدرر اللوامع (29/2)

(4) ابن يعيش: شرح المفصل (503/4)

(5) البيت لخطام المجاشعي في سيبويه: الكتاب (32/1،408)، المرادي: الجنى الداني (80)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (148/2)، الانباري: أسرار العربية (257)، ابن يعيش: شرح المفصل (503/4)، المرادي: الجنى الداني (81،91)، الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (81/6)

قال ابن يعيش[1]:" فدخول الكاف الأولى على الثانية، دليلٌ على أنها اسـم، وأن المعنى: كمثل ما يؤثفين. جمع بين الكاف، و(مثل)، وإن كان معناهما واحداً؛ مبالغةً في التشبيه. وعلِم بدخول الأولى على الثانية، أنها ليست حرفاً، لأن حروف الجر لا تدخل إلاّ على الأسماء".

واستشهد ابن يعيش على ذلك أيضاً بقول الأعشى[2]:

هلْ تَنْتَهون ولن ينْهى ذَوي شَـطَطٍ   كالطعن يهلِك فِيـهِ الزيـتُ، والفُتُـلُ

وموضع الشاهد في البيت في قوله: (كالطعن)، حيث جاءت (الكاف) اسـماً، بدليل مجيئها فاعلاً للفعل (ينهى). قال ابن يعيش[3]:" فالكاف هنا اسم بمنزلة (مثل)؛ لأنها فاعل (ينهى)، ولا يصح أن يكون الفاعل حرفاً. وقد قيل: إن الفاعـل هاهنـا موصوف محذوف، والتقدير:(ولن ينهى ذوي شطط شيء كـالطعن)، ثُـم حـذف الموصوف، وذلك ضعيف؛ لأنه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجـوز إقامـة الصفة مقامه، بحيث يعمل فيه عامل الموصوف، والموصوف ها هنا فاعل،والصفة جملة، فلا يصح حذف الموصوف فيها، وإسناد الفعل إلى الجملـة؛ لأن الفاعـل لا يكون إلا اسماً محضاً.

13.3 مجيء(عن) اسماً مجروراً بحرف الجر بمعنى الناحية.

أما (عن) فقد ذكر النحاة[4]أنه لفظ مشترك ما بين الاسمية والحرفية، ويكون اسماً لدى البصريين[5]عندما يدخل عليه(مِن)، وهو حينئذٍ اسم بمعنى جانب، وزعـم

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (504/4)

[2] هذا البيت سبق تخريجه

[3] ابن يعيش: شرح المفصل(505/4)

[4] انظر في ذلك الرماني: معاني الحروف (94ـ95)، ابن يعيش: شرح المفصل (500/4ـ501)، الإشبيلي: المقرب (214)، المرادي:الجنى الداني (242ـ243)، الأندلسي: الارتشاف(1722/4)، الأنصاري: مغني اللبيب (170/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (51/3ـ 52)، أبو الحسن: شرح الأشموني (99/2)، الأزهري: شرح التصريح (660/1)

[5] الأندلسي: الارتشاف (1722/4)

الفراء[1] ومن وافقه من الكوفيين أن(عن) إذا دخل عليه(مِن) بقي على حرفيته، لم ينتقل إلى الاسمية.

ولعل هذا ما أشار إليه ابن يعيش عندما عرض لذلك، فقد أشار إلى أن (عن) لفظ مشترك بين الاسمية، والحرفية، ويكون حرفاً بمعنى(الجهة، والناحية)، ولا يتأتى ذلك إلا بدخول حرف الجر (من) عليه؛ وذلك لأن حرف الجر لا يدخل على مثله، وبذلك يكون ابن يعيش قد تبع البصريين في أن (عن) يكون اسماً بمعنى الناحية، أو الجانب بدخول حرف الجر (من) عليه، ومخالفاً للفراء، والكوفيين الذين زعموا بحرفيته حتى وإن دخل عليه (مِن)، ولعل هذا يتضح من خلال قوله[2]:" وأما عن فمشتركةٌ بين الحرف، والاسم، فأما هذا الحرف نحو قولك: (انصرفتُ عن زيدٍ)، و(أخذتُ عن خالدٍ)، فـ (عن) حرف لأنها أوصلت معنى الفعل إلى الاسم الذي بعدها...وأما كونها اسماً فيكون بمعنى الجهة والناحية، فنقول:(جلستُ من عن يمينه)، أي: من ناحية يمينه، وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف مثله".

واستشهد ابن يعيش على مذهبه،(مذهب البصريين) بمجيء(عن) اسماً بدليل دخول حرف الجر(مِن) عليه بمجموعة من الأبيات الشعرية، منها قول الشاعر[3]:

فَلَقَد أَراني لِلرِماحِ دريئَةً   مِن عَن يميني تَارةً وَأمامِي

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(من عن)، حيث دخل حرف الجر (من) على (عن) فدل ذلك على اسمية (عن)؛ وذلك لأن حرف الجر لا يدخل على مثيله، وكذلك لأن الجر من خصائص الأسماء لا الأفعال، عندئذٍ يكون (عن) اسماً بمعنى (الجانب أو الناحية)، هذا على مذهب البصريين، بخلاف الكوفيين الذين أنكروا ذلك،

---

(1) المرادي: الجنى الداني (243)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (500/4 ـ 501)

(3) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه :171، العيني:المقاصد النحوية (469/2)، شرح التصريح (660/1) وبلا نسبة في شرح المفصل 500/4)، أوضح المسالك (51/3)

على لسان الفراء، وابن مالك[1] الذي يرى أن (مِن) الداخلة علــى (عــن) زائــدة واستشهد ابن يعيش على ذلك أيضا بقول الآخر[2]:

وقُلْتُ اجعِلي ضــوء الفَراقِــدِ كُلهــا يميناً ومهوى النجمِ مِن عن شِمالِكِ

وموضع الشاهد أيضا في هذا البيت كسابقه، فقد أدخل الشاعر حرف الجــر (من)، على(عن) في قوله:(يميناً ومهوى النجم من عن شمالك). لتكون (عن) عندئذٍ اسماً بمعنى ناحية الشمال.

وقد أضاف ابن يعيش[3] أن الفرق بين كون(عن) اسماً، أو حرفاً، أنهــا متــى كانت اسماً فإنه يدخل عليها حرف الجر(من)، وتكون عندها اسماً بمعنى الجهــة، أو الناحية، وتدل على هذا المعنى بنفسها، لذلك عندما تقول:(جلست من عــن يمينــه) كانت نفسها بمعنى الناحية، وكان المعنى على تقدير:(جلست من ناحية يمينه). أمــا إذا اعتُقِد فيها معنى الحرفية، فإنها عندئذٍ تتجرد من حرف الجر(من)، حينها لا تدل على معنى الناحية، أو المكان بنفسها، وإنما تفيد أن اليمين كما في المثــال الــسابق موضع لجلوسك فقط.

يبدو لي من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه ابن يعيش والبصريون من اعتقــاد الاسمية في (عن) هو الصواب، مما اعتقده الكوفيون الذين أقــروا بحرفيتهــا، وإن دخل عليها حرف الجر؛ ولعل ما وفقني إلى تأييد ما ذهب إليه البصريون أن الجــر من خصائص الأسماء لا الحروف، والأفعال، وبما أنه قد دخل حرف الجر (مــن) على (عن) في أكثر من شاهد، فهذا دليلٌ على جواز اعتقاد الاسمية في (عن). هــذا فضلاً عن أن المعنى السياقي له دور في إقرار ما إذا جاز اعتقاد الاسمية في (عن) أو لا. لذلك فعندما نقول: (سرت من عن يمينه)، فالمعنى من ناحية يمينه، لذلك فهذا دليل آخر على اعتقاد الاسمية في (عن).

---

[1] انظر الأنصاري: مغني اللبيب (171/1)

[2] البيت بلا نسبة في الأنباري: أسرار العربية (254)، ابن يعيش: شرح المفصل (500/4)

[3] ابن يعيش: شرح المفصل (515/4)

أما إن زعم زاعم أن هذا من باب الشذوذ بأن يدخل حرف الجر(من) علـى (عن)، فأرد عليه بأن الشذوذ قد يرد مرة واحدة أو مرتين، أما إن تجاوز ذلك فليس بشذوذ، بل هو ظاهرة، وبما أن عدد الشواهد التي دخلت فيها (مـن) علـى (عـن) تجاوز حد الشذوذ، لذلك أرى أن ذلك نمطـاً اسـتعمالياً درج عليـه العـرب فـي استعمالاتهم اللغوية، وهذا يؤكد جانب الاسمية في (عن)، بالإضـافة إلـى جانـب الحرفية.

الفصل الرابع

التوابع

1.4 العطف بالواو بدون ترتيب.

لقد أشار النحاة[1]إلى أن الواو هي الأصل في حروف العطف، والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو، فالفاء مثلا توجب الترتيب، و(أو) تفيد الشك، و(بل) تفيد الإضراب، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو. صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد، فلهذا أصبحت (الواو) هي الأصل في حروف العطف، وكذلك لكثرة ورودها فيه مقارنة بباقي حروف العطف الأخرى، وكذلك لأنها مشركة في الإعراب والحكم.

ومذهب جمهور النحاة[2]أن الواو تفيد الجمع المطلق لذلك إذا قلت:(قام زيد وعمرو)، احتمل ثلاثة أوجه:ـ

الأول:أن يكونا قاما معا، في وقت واحد.

الثاني:أن يكون المتقدم قام أولاً.

الثالث:أن يكون المتأخر قام أولاً.

وهذا يتضح من خلال قول سيبويه[3] عندما عرض لذلك حيث قال[4]:" وذلك قولك مررت برجل وحمار، كأنك قلت: مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ولا شيء مع شيء".

وقال ابن كيسان[5]:" لما اختلفت هذه الوجوه، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق".

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (6/5)، المرادي: الجنى الداني (158).

([2]) انظر سيبويه: الكتاب (437/1- 438)، الزجاجي: الجمل في النحو (17)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (371)، المرادي: الجنى الداني (158-159)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل(199/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (363/2)، الأزهري: شرح التصريح (156/2).

([3]) انظر سيبويه: الكتاب (437/1-438)، المرادي: الجنى الداني (160).

([4]) المصدر نفسه (437/1- 438).

([5]) انظر الأندلسي:الارتشاف (1981/4).

يتضح مما أورده سيبويه وابن كيسان أن الواو تفيد الجمع المطلق، وهذا كمـا ذكرنا مسبقا ما عليه الجمهور، وإن ذهب البعض الآخر إلى أنها تفيد الترتيب، وهذا الرأي منقول عن قطرب[1]، وثعلب[2]، وأبي عمرو والزاهد غلام ثعلب[3]، وعلي بن عيسى الربعي[4]، وهشام بن معاوية[5]، وأبي جعفر الدنيوري[6]، ولكن هـشاماً، والدينوري قالا بأن للواو معنيين[7]:

1- معنى اجتماع، فلا تبالي بأيهما بدأت، نحو (اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيـدا وعمرا)، إذا اتحد زمان رؤيتهما.

2- ومعنى اقتران بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم فـي اللفـظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر.

أما الفراء[8] فذهب أنها للترتيب، حيث يستحيل الجمع. لذلك يتـضح أن مـا ذهب إليه السيرافي[9]من أن النحاة بصريهم، وكوفيهم مجمعون على أن الواو لا تفيد الترتيب غير صحيح؛ وذلك لأن من النحاة من ذهب إلى أنها تفيد الترتيب، كما مر بيان ذلك مسبقا.

أما ابن يعيش فلا أراه في هذه المسألة إلا أنه قد خالف القائلين بـأن الـواو تفيد معنى الترتيب، ووافق جمهور النحاة في أن الواو لا تفيد معنى الترتيب، وإنما تفيد معنى الجمع المطلق فقط، وقد دلل ابن يعيش على ذلك بمجموعة مـن الأدلـة منها[10]: أننا لا نجدها (الواو) تتعرى من معنى الجمع كما هـو الحـال فـي(واو) المفعول معه، فهي تفيد معنى الجمع لأنها نائبة عن (مـع) الموضـوعة لمعنـى الاجتماع، وكذلك (واو) القسم، التي هي أيضا ليست عارية من معنى الجمع؛ وذلك

---

(1) الرماني: معاني الحروف (59)، أبو الحسن: شرح الأشموني (363/2).
(2) المصدر نفسه (362/2)
(3) المرادي: الجنى الداني (159).
(4) المصدر نفسه (159).
(5) المصدر نفسه (159).
(6) المصدر نفسه (159).
(7) المصدر نفسه (159).
(8) المصدر نفسه (159).
(9) الأنصاري: مغني اللبيب (409/2).
(10) ابن يعيش: شرح المفصل (7/5-8).

لأنها نائبة عن (الباء)، ومعنى (الباء) الإلصاق، والشيء إذا لصق الشيء فقد جـاء معه.

وكذلك (واو) الحال في قوله:(جاء زيد ويده على رأسه)، هي أيـضا غيـر عارية من معنى الجمع؛ وذلك لأن الحال مصاحبة لصاحبها.

ومما يدل أيضا على أنها لا تفيد معنى الترتيب كما يرى ابن يعيش استعمالها في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، وذلك كقولك:(اختصم زيد وعمرو)، و(تقاتل بكر وخالد)، حيث إن الترتيب ممتنع هنا؛ وذلك لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع من حروف العطف هاهنا إلا الواو.

ومما يدل أيضا على أنها للجمع المطلق من غير ترتيب قولك:(جاءني زيـد وعمرو بعده)، فلو كانت للترتيـب لكـان قولـك:(بعـده) تكريـراً، و لكـان إذا قلت:(جاءني زيد اليوم، وعمرو أمس) متناقضا؛ لأن الواو دلت على خلاف ما دلت عليه (أمس) من قبل أن الواو ترتيب الثاني بعد الأول و(أمس) تدل علـى تقدمـه، واستشهد ابن يعيش على مجيء الواو لمطلق الجمع لا للترتيب بقول أبي النجم(1):

تُعلـه مـن جـانبٍ وتُـنْهلُـه

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(وتنهله)، فقد عطف النهل علـى العلَـلْ بالواو، وهذا فيه دليل لجمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن الواو تفيـد فقـط مطلـق الجمع، دون الترتيب؛ لأنها لو كانت تفيد الترتيب لكان ينبغي على الشاعر أن يقـدم النهل أولا؛ وذلك لأنه مرحلة سابقة على العل. ولما لم يفعل ذلك دل دلالة قاطعـة على أنها لا تفيد الترتيب، وإنما تفيد فقط مطلق الجمع بين المعطوف، والمعطـوف عليه.

واستشهد أيضا ابن يعيش على ذلك بقول لبيد(2):

أُغْلي السباء بِكُل أَدكَن عاتِقٍ ... أَو جونَـةٍ قُـدِحتْ وفُـض خِتَامهـا

---

(1) لم أقع على هذا البيت في ديوانه الذي يتضمن قصيدة طويلة على هذا الروي (183-200) .

(2) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (314)، ابن جني: سر صناعة الإعراب (632/2)، الأنباري: أسرار العربية (303)، ابن يعيش: شرح المفصل (9/5)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (372)، العيني: المقاصد النحوية (160/3).

وموضع الشاهد[1] في البيت في قوله:(أو جونة قُدحت وفُض ختامها)، فقد عطف بالواو(فُض ختامها) على (قُدِحت)، مع أن فض الختام يأتي قبل القدح. وأن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الواو تدل فقط على مطلق الجمع، ولا تدل على الترتيب؛ لأنها لو كانت تدل على الترتيب لكان ينبغي على الشاعر أن يعطف القدح على فض الختام، ولما لم يفعل الشاعر ذلك دل على بطلان من أدعى أن (الواو) تفيد معنى الترتيب، بالإضافة إلى معنى الجمع.

يتضح للباحث من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعة من النحاة في أن (الواو) يقتصر معناها على الجمع المطلق ما بين المعطوف والمعطوف عليه هو الأفصح والأجدر بالنظر؛ وذلك لأنها لو كانت تفيد الترتيب لكان ينبغي ألا تقع في مواقع لا يسوغ فيها الترتيب كقولك: تقاتل زيد وعمرو، واختصم زيد وعمرو؛ وذلك لأن مثل هذه الصيغ لا يجوز فيها الترتيب؛ إذ إن القتال والمخاصمة وما أشبه ذلك لا يكون إلا بين اثنين فأكثر، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن تقع (الفاء)، أو (ثم) في مثل هذا الموضع، وذلك لأن وقوعها في مثل هذا الموضع يؤدي إلى الاقتصار على الاسم الأول؛ وذلك لأن(الفاء) توجب المهلة بين الأول والثاني، فلما وقعت الواو في موقع الممتنع دل ذلك دلالة قاطعة على أنها لا تفيد إلا معنى الجمع فقط، دون الترتيب، هذا فضلاً عن الشواهد القرآنية التي وردت فيها الواو ولم تدل على الترتيب مطلقا، وكذلك الشواهد الشعرية التي ساقها ابن يعيش، والتي تدل دلالة واضحة على أنها تفيد معنى الجمع فقط.

2.4 مجيء (أو) لمعنى تشكيك السامع بأمر قصده المتكلم.

مذهب الجمهور[2]أنها تشرك في الإعراب لا في المعنى، لأنك إذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما. أما ابن مالك[3] فذهب إلى أنها تُشرك في الإعراب والمعنى؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله.

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (10-9/5).
([2]) انظر المرادي: الجنى الداني (227)، الأندلسي: الارتشاف (1989/4)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (537/1).
([3]) ابن مالك: شرح الكافية الشافية 537/1).

وتأتي (أو) على عدة معانٍ، ذكرتها مطولات النحو[1] بالتفصيل وهي:

الشك في الخبر، وفي الاستفهام، وذلك نحو: قام زيد، أو عمرو، وأقام زيد أو عمرو؟. قال سيبويه[2]:" هذا باب أو تقول: أيهم تضرب أو تقتل أحدهما ومن يأتيك أو يحدثُك أو يكرمك لا يكون هاهنا إلا أو مِن قِبل أنك تستفهم عن الاسم المفعول".

وإلى هذا المعنى من معاني (أو) أشار ابن يعيش، ولعل ما أضافه ابن يعيش في هذا الجانب أنه يرى أن الغالب في الشك في هذا الحرف يكون من قبل المتكلم، ولكنه قد يخرج عن ذلك إلى السامع، فيكون المتكلم عندئذٍ عالما بما يقول، ولكن يهدف إلى إيهام السامع وإبهامه بما يقول قال ابن يعيش في ذلك:[3] " ولها في ذلك معانٍ ثلاثة: أحدها الشك، وذلك يكون في الخبر، نحو قولك: (ضربت زيداً أو عمراً)، و(جاءني زيد أوعمرو)، تريد أنك ضربت أحدهما، وأن الذي جاءك أحدهما. والأكثر في استعمال(أو) في الخبر أن يكون المتكلم شاكا ولا يدري أيهما الجائي، ولا أيهما المضروب، والظاهر من السامع أن يحمل الكلام على شك المتكلم، وقد يجوز أن يكون المتكلم غير شاك وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده، فأبهم عليه، وهو عالم .... ومنه قوله تعالى[4]:(وَأرسلْنَاْه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون)، وقوله تعالى[5]:(وما أمر الساعةِ إلا كلمح البصر أو هو أقْرب إن اللهَ على كُل شَيءٍ قَدِير).

واستشهد ابن يعيش على مجيء حرف العطف(أو) لتشكيك السامع بأمر يعرفه المتكلم بقول لبيد[6]:

تَمنَى ابنَتَاي أن يعيشَ أبوهما وما أنَا إلا مِن ربيعةَ أو مضر

موضع الشاهد في البيت في قوله:(وما أنا من ربيعة أو مضر) فقد جاءت (أو) لتشكيك السامع بأمر المتكلم على علم به، ولعل هذا ما يؤكده قول ابن يعيش[7]:"

([1]) انظر الزجاجي: حروف المعاني: (50-52)، الرماني: معاني الحروف (77-79)، الإشبيلي: المقرب (252)، المرادي: الجنى الداني (228-231)، الأندلسي: الارتشاف (1989/4-1993)، الأنصاري: مغني اللبيب (74/1-80)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (205/3-209)، الأزهري: شرح التصريح (2(173-175)، السيوطي: الهمع (247/5-252).

([2]) سيبويه: الكتاب (175/3).

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (19/5).

([4]) الصافات:147.

([5]) النحل:77.

([6]) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (213)، ابن يعيش: شرح المفصل (9/5)، ابن منظور: لسان العرب (14/ 54)(أوا)، السيوطي:شرح شواهد المغني (902/2).

([7]) ابن يعيش: شرح المفصل (19/5-20).

وقد علم لبيد أنه من مضر، وليس من ربيعة، وإنما أراد من أحداهما بين القبيلتين كأنه أبهم عليهما".

ومن المعاني التي تأتي عليها (أو) أيضا[1]:

1) الإبهام، نحو:(قام زيد أو عمرو)، ولعل الفرق ما بين الشك، والإبهام أن الشك يكون من جملة المتكلم، بينما الإبهام فيكون من جملة السامع.
2) التخيير، نحو : خذ ديناراً أو ثوباً.
3) الإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سرين والفرق بينهما(التخيير و الإباحة) جواز الجمع في الإباحة، والمنع في التخيير.
4) التقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.
5) الإضراب، كقوله تعالى[2]:(وَأَرسلْنَاه إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَو يزِيدون)، قال الفراء[3]:"أو هنا بمعنى بل".
6) بمعنى (الواو) نحو قوله تعالى: [4] (لَعله يتَذَكر أَو يخْشَى) فـ (أو) هنا بمعنى (الواو).
7) معنى(ولا)، حيث ذهب ابن مالك[5] إلى أن (أو) توافق(ولا) بعد النهي، كقوله تعالى[6]:(ولاَ تُطِع مِنْهم آَثِماً أَو كَفُوراً)، وبعد النفي كقوله تعالى[7]:(أَو بيوتِ آبائِكُم).

3.4 العطف على الضمير المخفوض.

لقد كانت هذه المسألة مثار جدلٍ وأخذٍ ورد بين العلماء، الأمر الذي حدا بابن الأنباري أن أفرد لها مسألة خاصة بها في إنصافه[8] بسط من خلالها آراء العلماء وحججهم على ما ذهبوا إليه.

([1]) الزجاجي: معاني الحروف (50-52).
([2]) الصافات (147).
([3]) الفراء: معاني القرآن (72/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (379)، الأزهري: شرح التصريح (174/2).
([4]) المرسلات:6
([5]) ابن مالك: شرح التسهيل (215/3).
([6]) الإنسان:24
([7]) النور:61.
([8]) انظر الأنباري: الإنصاف (463/2-473).

فالكوفيون[1]أجازوا العطف على الضمير المخفوض، دون إعادة حرف الجر، ويونس[2]والأخفش[3] واختيار أبي علي الفارسي[4]، وابن مالك[5]، وكانـت حجـتهم قائمةً على ورود ذلك في القران، والشعر، وكلام العرب.

أما البصريون[6] فقد منعوا ذلك إلا أن يعاد تكرار حرف الجر، وذلك نحـو (مررت بك وبزيد)، قال ابن السراج[7]:" وأما الضمير المخفوض فـلا يجـوز أن يعطف الظاهر عليه، لا يجوز، أن تقول: " مررت بك وزيدٍ"، لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم بأن يقع معطوفاً عليه أحياناً، ويتأخر بأن يقع معطوفاً أحياناً، كما للمنصوب وكل اسم معطوفٍ عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفاً ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفا عليه، فلما خالف الـضمير المجـرور سائر الأسماء من هذه الجهة لم يجز أن يعطف عليه، أو قد حكي أنـه جـاء فـي الشعر".

وهناك مذهب ثالث[8] في هذه القضية، أنه إن أُكد الضمير المجرور، جـاز العطف عليه من دون إعادة الخافض، وهو مذهب الجرمي[9] والزيادي[10]، وقـال الفراء[11]:" يجوز مررت به نفسهِ وزيدٍ، ومررت بهم كلهم وزيدٍ".

أما عن موقف ابن يعيش إزاء هذه القضية فقد نحا منحى البصريين في ذلك من عدم إجازته العطف على الضمير المخفوض دون إعادة حرف الخفض، وخالف الكوفيين الذين أقروا بذلك، قال ابن يعيش[12]:" وأما إذا كان الضمير مخفوضـاً لـم يجز العطف عليه إلاّ بإعادة الخافض، لو قلت:" مررت بك وزيدٍ ، أو به وخالدٍ " لم يجز حتى تعيد الخافض، فتقول: " مررت بك وبزيدٍ، أو به وبخالدٍ".

([1]) الأنباري: الإنصاف (463/2).
([2]) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (386).
([3]) ابن مالك: شرح التسهيل (232/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (394/2).
([4]) الأندلسي: الارتشاف (2013/4).
([5]) العيني: المقاصد النحوية (187/3).
([6]) انظر المبرد: المقتضب (152/4)، ابن السراج: الأصول (119/2).
([7]) ابن السراج: الأصول (119/2)، انظر الأنباري: حاشية الإنصاف (464/2).
([8]) الأندلسي: الارتشاف (2013/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (396/2).
([9]) ابن مالك: شرح الكافية الشافية (67/3).
([10]) الأندلسي: الارتشاف (2013/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (396/3).
([11]) أبو الحسن: شرح الأشموني (396/2).
([12]) ابن يعيش: شرح المفصل (281/2).

ويرى[1]أن ما استشهد به الكوفيون من شعرٍ على جواز ذلك ما هو إلا من باب الضرورة الشعرية التي لا يقاس عليها، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

فَاليوم قَربتَ تَهجونَا وتَشْتُمنَا فَاذْهب فَما بِك والأيامِ مِن عجبِ

الشاهد في هذا البيت في قوله:" فما بك والأيام" على رأي الكوفيين أن الشاعر قد عطف الاسم الظاهر(الأيام) على الضمير المخفوض(الكاف) في (بك)، دون إعادة حرف الخافض، وعده البصريون من باب الضرورة التي لا يقاس عليها.

وبمثل هذا التعليل علل ابن يعيش ذلك في شرح المفصل حيث قال[3]:" فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر، لم يصح عطف الظاهر عليه، فلما لم يصح، وأُريد ذلك، أُعيد الخافض، وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة، إذ كان عاملاً ومعمولاً ولم يجز إلا في ضرورة الشعر".

ومن البصريين[4] من أنكر ذلك لأنه يرى أن الضمير قد صار عوضاً من التنوين، لذلك لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين.

ومنهم[5] من تمسك بأنه كما لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر، فكذلك لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور؛ وذلك لأن الأسماء مشتركةٌ في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه.

وقد رد ابن مالك[6] الحجتين الأخريين على النحو الآتي: أن تشبيه ضمير الجر بالتنوين فيه ضعفٌ؛ وذلك لأنه لو مِنع العطف عليه بلا إعادة لمنع منه مع الإعادة، وذلك لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنه لو منُع العطف عليه لمنع توكيده، والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدلُ منه بإجماع.

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (282/2).

([2]) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (383/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (145/2)، الأنباري: الإنصاف (464/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (282/2)، الإشبيلي: شرح المقرب (256)، العيني: المقاصد النحوية (187/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (214/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (394/2)

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (282/2).

([4]) الأنباري: الإنصاف (467/2).

([5]) المصدر نفسه (467/2).

([6]) ابن مالك: شرح التسهيل (232/3).

وأما الحجة الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز:" رب رجلٍ وأخيه" ولا " أي فتى هيجاء أنت وجارها"، ولا " كل شاةٍ وسخلِتها بدرهم "، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو" مررت بك و زيد ".

ويرى الباحث من خلال ما تقدم، ومن خلال عرض الآراء في هذه المسالة، والحجج التي اعتمدها كل من الطرفين أن ما ذهب إليه الكوفيون أقرب للنفس، والسجية مما زعمه البصريون؛ وذلك لأن النصوص الواردة، والتي اعتمدها الكوفيون تقر بصدق، وبجودة ما ذهبوا إليه، وتُنافي، وتخالف ما زعمه البصريون من عدم إجازة ذلك، إلا بإعادة الخافض، لا سيما أن هذه النصوص قد جاءت مدعمة في بعض الأحيان بقراءات قرآنية صادرة عن أئمة ثقات، كما هو الحال في قراءة حمزة[1] لقوله تعالى[2]: (واتقُوا اللهَ الذِي تَساءلُون بِهِ والأرحامِ) بجر الأرحام بالعطف على الضمير المخفوض، ولا سبيل الى رد مثل هذه القراءة.

ولعل ما يقوي ما ذهب إليه الكوفيون أنهم لم يعتمدوا على طرف معين من أطراف السماع كالقران، أو الشعر، وإنما ورد ذلك في معظم مناحي السماع من قران وشعر وأقوال للعرب، ومما يجعلني أكثر طمأنينةً لما ذهبت إليه في هذه القضية أن الجار مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

4.4 جواز العطف على الضمير المتصل المنصوب من غير تأكيد.

أجمع النحاة[3]على جواز العطف على الضمير المتصل المنصوب بدون تأكيد؛ لأنه ليس كالجزء من الفعل، خلافا لضمير الرفع المتصل الذي لا يجوز العطف عليه إلا بعد توكيده.

---

(1) قراءة الجمهور بالنصب، والقراءة المستشهد بها قراءة الجر، وهي قراءة حمزة، والمطوعي، والأعمش، انظر في ذلك الدمياطي: الإتحاف (185)، ابن الجزري: النشر (247/2)، الأندلسي: البحر المحيط (157/3).

(2) النساء:1.

(3) انظر سيبويه: الكتاب (278/1)، ابن السراج: الأصول (119/2)، الإستراباذي: شرح الرضي على الكافية

ولعل إشارة سيبويه[1]خير شاهد على ذلك، قال سيبويه[2]:" فإن قلت: رأيتك وزيداً، فالنصب أحسن؛ لأن المنصوب يعطف على المنصوب المضمر، ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر".

وتبعه في ذلك ابن السراج[3] حيث قال:" فأما ضمير المنصوب فيجوز أن يعطف عليه الظاهر، تقول: " ضربتك وزيداً".

يتضح من خلال المثالين اللذين طرحهما كل من سيبويه وابن السراج على جواز عطف الظاهر على المضمر المنصوب، بأنه لا يشترط التوكيد للمضمر المنصوب في حال العطف عليه، كما هو الحال في العطف على المضمر المرفوع. والمثالان المطروحان خير شاهد على ذلك، فهما يخلوان من التوكيد مطلقا. فقد عطف فيهما الاسم الظاهر(زيداً) على الضمير المتصل المنصوب (الكاف) من دون توكيد.

أما ابن يعيش[4] فقد تبع من سبقه في هذه القضية، وبذلك يكون مع الإجماع بأنه يجوز العطف على الضمير المتصل المنصوب من دون توكيده، قال ابن يعيش في ذلك: " وإن كان الضمير المتصل منصوب الموضع، نحو(الهاء) في (ضربته)، و(الكاف) في(ضربك)، جاز العطف عليه من غير تأكيد، فإن أكدته كان أحسن، وإن لم تؤكده، لم يمتنع العطف عليه، فتقول: (ضربتُه وزيداً)، و (أكرمتُه وعمراً) . واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[5]:

فإن اللهَ يعلمني ووهباً ويعلمُ أن سيلقاه كلانا

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(يعلمني ووهبا)، حيث عطف الاسم الظاهر(وهباً) على الضمير المتصل المنصوب (الياء) في (يعلمني)، من دون توكيد، وقد علل[6] ابن يعيش ذلك بأن الضمير المنصوب أشبه ما يكون بالفضلة التي يمكن

(63/3)، الأندلسي: الارتشاف (2012/4)، ابن مالك: شرح التسهيل (231/3-232)، الإستراباذي: شرح الكافية الشافية (566/1)، الأنصاري: أوضح المسالك (346/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (213/3)، الأزهري: شرح التصريح (181/2).

([1]) سيبويه: الكتاب (278/1).

([2]) المصدر نفسه (278/1).

([3]) ابن السراج: الأصول (119/2).

([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (281/2).

([5]) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (395)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (281/2،155).

([6]) ابن يعيش: شرح المفصل (281/2).

الاستغناء عنها في الكلام ، لذلك يجوز حذفه وإسقاطه والاستغناء عنه، كما في قوله:(قتلت)، و(ضربت)، ولا تذكر مفعولاً، وإنما اتصاله بالفعل من جهة اللفظ وبعكس ضمير الرفع الذي هو جزء من الفعل بدليل تغير بنيته باتصاله بالفعل.

يتبدى لي من خلال ما تقدم جواز العطف على الضمير المنصوب المتصل من دون تأكيد، خلافا للضمير المتصل المرفوع الذي لا يجوز العطف عليه إلا بعد توكيده، ولعل ما علله ابن يعيش هو الصواب حول ذلك بأنه لا يحتاج إلى توكيد؛ لأنه فضلة بالنسبة للفعل، بحيث يمكن حذفه والاستغناء عنه، ولعل ما يدل على ذلك أن الفعل لا تتغير بنيته عند اتصاله به فيبقى مفتوحاً كما في (ضربك)، كذلك فهو ليس جزءاً من الفعل بخلاف ضمير الرفع فإن الفعل تتغير بنيته عند اتصاله به، والذي يدل على ذلك، أن الأصل في الفعل الفتح كما في (ضرب)، و(كَتَب)، ولكن عندما يتصل به ضمير الرفع المتصل سرعان ما تتغير بنيته فيسكن آخره؛ هرباً من توالي الحركات فتقول: (ضربتُ)،و(كَتَبتُ)، وهذا بالتالي يدل على أن الضمير المرفوع كالجزء من الفعل، لذلك لا بد من توكيده، لأنه لو عطف عليه بدون توكيد، لكان عطفا على بعض الكلمة، والعطف على بعض الكلمة، لا يجوز لذلك لا بد من توكيده؛ لحصول نوع من الاستقلال للضمير المتصل، ويصح العطف، وهذا ما لا يشترط في ضمير النصب المتصل، فهو مستقل بشأنه، لذلك لا يحتاج إلى توكيد.

5.4 توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً.

هذه القضية إحدى مسائل الخلاف التي كانت مدار أخذٍ ورد بين الكوفيين والبصريين، الأمر الذي حدا بابن الأنباري أن فصل القول فيها في إنصافه تحت مسمى" هل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا"[1].

فالكوفيون[2] على إجازة توكيد النكرة توكيداً معنوياً إذا كانت محدودة كـ (يوم، شهر، أسبوع، سنة)؛ وذلك نحو قولك:(قعدتُ يوماً كله)، و(قمتُ ليلةً كلها)، ووافقهم في ذلك الأخفش[3] من البصريين؛ وذلك لورود السماع به، وهو المذهب

([1]) الأنباري: الإنصاف (451/2-456).
([2]) المصدر نفسه: (451/2).
([3]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1953/4)، السيوطي: الهمع (204/5).

المرضي عند ابن مالك. وفي شرح التسهيل[1] أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً، وهذا يقدح في دعوى القول بأن الكوفيين جميعهم أجازوا توكيد النكرة توكيدا معنويا، حيث قال في ذلك[2]:" فلو لم ينقل استعماله عند العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً فكيف به واستعماله ثابت".

واعتمد الكوفيون[3] في تقوية مذهبهم على القياس، فبما أن اليوم مؤقت ويجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت: (قعدتُ يوماً كله، وقمتُ ليلةً كلها) صح معنى التوكيد، فدل ذلك على صحة مذهبنا.

أما البصريون[4] فقد أنكروا توكيد النكرة توكيداً معنوياً، سواء أكانت محدودة أم غير محدودة. وظاهر كلام سيبويه يدل على ذلك، حيث قال في باب ما يكون فيه أنت وأنا ونحن و.... وصفا:[5]" واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر، كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه توكيداً على النكرة في قولهم:(مررتُ برجلٍ نفسِهِ، ومررت بقومٍ أجمعين)". ويرى المانعون[6] لذلك أن ما ورد خلاف ذلك هو محمول على البدل، أو النعت ، أو الضرورة.

وأجمع الطرفان[7] (الكوفيون والبصريون) على جواز توكيدها توكيداً لفظيا. أما عن حجة البصريين[8] في إنكارهم توكيد النكرة توكيداً معنوياً أن النكرة شائعة ليس فيها عين كالمعرفة، لذلك ينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد، وذلك لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه، ويرون كذلك أن النكرة تدل على الشياع، والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص، والتعيين وكل واحد منها ضد صاحبه، لذلك لا يصلح أن يكون مؤكداً للنكرة، قال ابن السراج[9]:" فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه، ولا أجمعين، ولا كلهم؛ لأن هذه معارف، فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن

([1]) ابن مالك: شرح التسهيل (158/3).
([2]) المصدر نفسه (258/3).
([3]) الإنصاف: الإنصاف (454/2).
([4]) المصدر نفسه(455/2).
([5]) سيبويه: الكتاب (386/2)،(296/2).
([6]) السيوطي: الهمع (205/5).
([7]) الأنباري: الإنصاف (451/2).
([8]) المصدر نفسه (455/2).
([9]) ابن السراج: الأصول (23/2).

تقول:(رأيتُ رجلاً رجلاً، وأصبتُ درةً درةً، فاما قولهم:(مررت برجلٍ كل رجـلٍ) فإنما هذا على المبالغة في المدح، كأنك قلت مررت برجل كامل".

أما عن موقف ابن يعيش حيال هذه القضية فقد وقف موقف البصريين الذين منعوا ذلك مطلقا، وخالف الكوفيين الذين أجازوا ذلك إن كانـت النكـرة محـدودة، وظاهر كلام ابن يعيش يدل على موقفه دلالة واضحة حيـث قـال[1]:" واعلـم أن النكرات لا تؤكد بالتأكيد المعنوي، وإنما تؤكد بالتأكيد اللفظي لا غير، لو قلت:(أكلت رغيفاً كله، أو قرأت كتاباً أجمع)، لم يجز وإنما تقول: (أكلت رغيفاً رغيفاً، أو قرأتُ كتاباً كتاباً، وإنما لم تؤكد النكرات بالتأكيد المعنوي؛ لأن النكرة لم يثبت لها حقيقـة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، وأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ، وتمكينـه فـي ذهـن المخاطب خوفاً من توهم المجاز، وأمر آخر أن الألفاظ التي تؤكد فيها معارف فـي المعنى، فلا تتبع النكرات توكيداً لها؛ لأن التوكيد كالصفة".

يتضح مما أورده ابن يعيش حول هذه القضية مدى موافقته التامة لما ذهـب إليه البصريون من عدم إجازة توكيد النكرة توكيداً معنوياً سواء أكانت محـدودة أم غير محدودة؛ وذلك لأن النكرة ليس لها حقيقة كالمعرفة كي تؤكد، وتوكيـد مـا لا حقيقة له، ولا معنى له محال؛ وذلك لأن الهدف من التوكيد تقريـر حقيقـة الأمـر وتوضيحه، والنكرة تفتقد إلى ذلك لهذا لا يجوز أن تؤكد، وكذلك يـرى أن ألفـاظ التوكيد المعنوي جميعها معارف؛ وذلك لأنها مضافة، لذلك لا يجوز أن تأتي توكيدا للنكرة؛ وذلك لأن التوكيد كالصفة يجب أن يطابق المؤكد في خصائصه.

وبعد أن عرض ابن يعيش رأيه حول هذه القضية أورد مجموعة من الأبيات الشعرية كان قد اعتمدها الكوفيون الذين أجازوا توكيد النكرة إن كانت محـددة، ومن هذه الأبيات قول الشاعر[2]:

لكنّــه شَــاقه إن قِيــلَ ذا رجــب ... ياليــتَ عِــدةَ حــولٍ كلّــهِ رجــب

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (227/2-229).

([2]) البيت بلا نسبة الأنباري: الإنصاف (451/2)، الأنباري: أسرار العربية (190)، ابن يعيش: شرح المفصل (228/2)، الأنصاري: أوضح المسالك (296/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (341/2)، الأزهري: شرح التصريح (138/2).

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(عدة حولٍ كله رجب)حيث أكد النكرة المحدودة (حول)بـ (كله)؛ وذلك لأن الحول محدد، له بداية وله نهاية، وكذلك هو محدد الأيام والليالي، على مذهب الكوفيين، وقد رد ابن يعيش الاستدلال بهذا البيت بل في كل ما أورده الكوفيون حيث قال[1]: " ولا حجة في هذه الأبيات؛ لقلتها وشذوذها في القياس". وزعم أن رواية البيت بجر(حول) من غير تنوين على أن تكون كلمة (حول) مضاف، و(كله) مضاف إليه. وهذا فيه تكلف بعيد عن الصواب؛ لأن فيه تحريف للشاهد عن وضعه الأصلي.

أما ابن الأنباري [2]عندما عرض لهذا الشاهد فقد حرفه أيضا ليتناسب مع زعمه فهو يرى أن الرواية (حولي) بإضافته إلى (ياء) المتكلم، وعندئذٍ تكون (كله) مضافة إلى معرفة، وهو الضمير في (حولي)، وهذا أيضا فيه تمحل وتكلف؛ وذلك لأن الرواية الحقيقية للشاهد كما أوردها الكوفيون وليس كما زعم ابن يعيش وابن الأنباري وغيرهم ممن عارض الكوفيين في رأيهم.

ومما استدل به الكوفيون أيضا لتقوية مذهبهم قول الآخر[3]:

قد صرتِ البكْرةُ يوماً أجْمعا[4].

وموضع الشاهد في قوله:(يوماً أجمعا) حيث أكد الشاعر النكرة المحدودة (يوماً) توكيداً معنوياً، بأحد ألفاظ التوكيد المعنوي وهو(أجمعا) على مذهب الكوفيين.

وقد أورد البغدادي[5]نصاً لابن جني ذكر فيه أن وجهه عنده أن أجمع في هذا البيت ليست التي تستعمل للتأكيد، ولكنها التي في قولك: (أخذت المال بأجمعه) بفتح الميم وضمها، أي: بكليته، فدخول العامل عليها ومباشرته إياها يدل على أنها ليست التابعة للتوكيد، فذلك قوله: (يوماً أجمعا)، أي: يوماً بأجمعه، ثم حذف حرف الجر، ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعا.

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (229/2).
([2]) الأنباري: الإنصاف (455/2).
([3]) الرجز بلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (454/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (227/2)، الإستراباذي: شرح الرضي على الكافية (108/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (361)، الإشبيلي: المقرب(263).
([4]) هذا عجز بيت، وصدره(إنَّا إذَا خُطَّافِنَا تَقَعْقَعَا)، انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (361)، العيني: المقاصد النحوية (140/3).
([5]) انظر الإستراباذي: حاشية محقق شرح الرضي على الكافية (108/3).

يتضح لي أن المعنى المقصود من البيت لا يتغير سواء أكانت اللفظة (أجمعا) أم كما ظن ابن جني، فالنكرة قد جاءت مؤكدة توكيداً معنوياً، فالمعنى على الروايتين أن بكرة البئر تصدر الأصوات يوماً كاملاً، وهذا غير مخالف لما عليه الكوفيون.

أما ابن عصفور[1] فقد وجه هذا البيت على أنه من باب الضرورة . أما ابن يعيش[2] فلم يجز الاحتجاج بهذا البيت ورده لشذوذه، وعدم معرفة قائله.

أما عن رأيي حول هذه القضية، فأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأقرب للصواب في جواز توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً؛ وذلك لأن توكيـدها يفيـد معنى، وفيه تحقيق للمعنى أكثر مما لو لم تُؤكد حيث إن عدم تأكيدها لا يزيد المعنى إلا غموضاً وإبهاماً، وفي توكيدها جلاء للمعنى، وإزالة اللبس عنه، لـذلك فعنـدما نقول:" صمتُ شهراً" يحتمل أن يكون قد صام معظم الشهر أو يكون قد صـامه إلا يوماً أو يومين، ولكنه أطلق لفظ الشهر من باب التغليب، فعندئذ يكون المعنى فيـه نوع من الغموض، ولكن عندما نقول: "صمتُ الشهر كله، عندئـذٍ يـزول الإبهـام والغموض؛ وذلك لأن كلمة (كله) دلت على صيامه للشهر بأكمله دون نقصان، وهذا مما يؤكد أن توكيد النكرة المحددة توكيداً معنوياً يفيد معنى وهو تقوية المعنى. ومما يقوي ما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة المحددة ورود الأدلة الـشعرية على ذلك، وما ذهب إاليه البصريون من تأويل لهذه الشواهد فـلا أرى أنـه يخـدم القضية، بل يزيدها تعقيداً وغموضاً لذلك ارتضيتُ في هذه القضية الـرأي الكـوفي دون البصري.

6.4 التوكيد اللفظي.

التوكيد ضربان[3]: لفظي ومعنوي، أما المعنوي فله سبعة[4] ألفاظ يؤكد بهـا، وهي:(النفس، والعين، وكلا، وكلتا، وكل، وجميع، وعامة). أمااللفظي فهـو اللفـظ المكرر به ما قبله[5]، وزاد في التسهيل[6] أو تقويته بموافقة المعنى.

([1]) الإستراباذي: المقرب (264).
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (229/2).
([3]) ابن السرج: الأصول (19/2).
([4]) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (293/3).
([5]) الأزهري: شرح التصريح (141/2).
([6]) ابن مالك: شرح التسهيل (163/3).

ويكون التوكيد اللفظي في الاسم والفعل والحرف والجملة، ولا يزيد على ثلاث مرات[1]. فالأول كقولك:(جاء زيد زيد)، و(قام قام زيد)، و(نَعم نَعم)، و(قمتُ قمتُ)، أما الثاني[2] وهو التوكيد بالمرادف، وذلك نحو (حقيقٌ جديرٌ)، (وصمتَ سكتَ)، و(قعدتُ جلستُ)، أو فعل باسم نحو (انزل نزال)، أو ضمير متصل بضمير منفصل، وذلك نحو (قمت أنا).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان المؤكد جملة اسمية، أو فعلية، فالأكثر اقترانها بالعاطف(ثم) خاصة كما صرح بذلك في الارتشاف[3]، حيث قال أبو حيان:" وإذا أكدت جملة بجملة وأُمن اللبس، كان الأجود الفصل فيهما بـ (ثم)، كقوله تعالى[4]:(كلا سوفَ تَعلَمون* ثُم كلا سوفَ تَعلَمون)، وقوله تعالى[5]:(وما أدراك ما يوم الدين*ثُم ما أدراك ما يوم الدين).

وقد تأتي[6] الجملة المؤكدة دون أن تقترن بالعاطف، ويكون ذلك إذا لم يؤمن اللبس، مثال ذلك قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ[7]: "والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً".

ولعل السبب في عدم اقترانها بالعاطف هنا أنه لم يؤمن اللبس، فلو جاءت الجملة مقرونة بالعاطف في هذا الحديث لكان المعنى تكرار الحدث أكثر من مرة، أي أنه سيغزو قريشاً مرة أولى وثانية وثالثة، ولكن المعنى الحقيقي لذلك هو عدم التكرار وإنما التأكيد على عملية الغزو فقط وليس التعدد.

اما ابن يعيش فقد تبع من سبقه(ابن السراج، والزمخشري) في هذه القضية بأن التوكيد اللفظي يكون في كل كلام تريد وتوكيده من اسم وفعل وحرف وجملة، قال ابن يعيش[8]: "والتأكيد على ضربين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي يكون بتكرير اللفظ، وليس عليه باب يحصره؛ لأنه يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف،

([1]) الأزهري: شرح التصريح (141/2).
([2]) المصدر نفسه: (141/2).
([3]) الأندلسي: الارتشاف (1959/4).
([4]) التكاثر 3،4.
([5]) الانفطار 17،18.
([6]) الأزهري: شرح التصريح (141/2).
([7]) أخرجه أبو داوود في سننه (589/3)، كتاب الإيمان، والنذور.
([8]) ابن يعيش: شرح المفصل (219/2-222).

والجمل، وكل كلام تريد تأكيده، يقول في الاسم:(رأيتُ زيداً زيداً)، و(هذا زيد زيد)، و(مررتُ بزيدٍ زيدٍ)، وفي الفعل(قام قام)، و(قم قم)، وتقول:(ضربتُ زيداً، ضربت زيداً)، و(جاءني محمد، جاءني محمد)، و(اللهُ أكبر، اللهُ أكبر)، ومنه قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ :[1]" فهي خداج فهي خداج ".

واستشهد ابن يعيش على توكيد الجملة ببيت من الشعر، وهو قول الشاعر[2]:

أَلا يا اسلَمِي ثُمّ اسلَمِي ثُمّتْ اسـلَمِي ... ثَـلاثَ تَحِيـاتٍ وإن لَـم تَكَلمِـي

موضع الشاهد في البيت في قوله:(ألا يا سلمي ثم اسلمي)، حيث أكد الشاعر الجملة الفعلية (اسلمي) توكيداً لفظيا، وقد جاءت الجملة المؤكدة متبوعـةً بالعـاطف (ثم)، وذلك لعدم وجود أي نوع من اللبس في هذه الجملة.

واستشهد ابن يعيش على توكيد الاسم توكيداً لفظياً بقول الآخر[3]:

عُـرَ إنّـي قَـد امتَـدحتُكَ عُـرا ... وَاثِقـاً أَن تُثِيبنِـي وتُـسرا

عُـرَ يـا عُـرَ بـنَ تُلَـيدٍ ... مـاَ وجدنَـاكَ فِـي الحوادِثِ غِـرا

الشاهد فيه في قوله:(عمر إنني قد امتدحتُك عمرا)، حيث أكـد الاسـم المنـادى المرخم (عمر) توكيداً لفظياً، من خلال تكرار لفظه مرتين.

7.4 إبدال النكرة من النكرة.

لقد أشار قدماء النحاة إلى مثل هذا النوع من البدل، وهو إبدال النكـرة مـن النكرة، وذلك لأن البدل يخالف النعت في المطابقة. فالنعت يشترط فيـه أن يطـابق المنعوت في كل شيء، كالتعريف والتنكير مثلاً، خلافاً للبدل فلا يشترط فيه ذلـك، فكما تُبدل المعرفة من المعرفة، كذلك تبدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة،

---

(1) في الحديث" كل صلاة ليست فيها قراءة فهي خداج"، الحديث في ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر (12/2).

(2) البيت لحميد بن ثور في ديوانه (133)، وبلا نسبة في ابن السراج: الأصول (19/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (220/2)، ابن مالك: شرح التسهيل (167/3).

(3) البيتان للأعشى في ديوانه (326)، ابن يعيش: شرح المفصل (219/2).

والنكرة من النكرة، وهذا ما يهمنا في هذه القضية. وهذا ما أشار إليه سـيبويه فـي باب(مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منـه وما أشبه ذلك) حيث قال[1]:" ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتـداء، وعلـى الصفة، والبدل، قوله عز وجل[2]: (قَد كَانَ لَكُم آيَةٌ فِي فِئَتَين التَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سبِيل اللهِ وأُخْرى كَافِرةٌ). ومن الناس من يجر، والجر على وجهين: على الصفة، وعلـى البدل".

يتضح من خلال ما أورده سيبويه جواز إبدال النكرة مـن النكـرة، والآيـة الكريمة التي استشهد بها سيبويه خير شاهد على ذلك، حيث قرئت (فئة)[3] بـالرفع والخفض، والخفض من وجهين: على النعت، وعلى البدل، حيث أبدل (فئة) الثانيـة وهي النكرة من فئتين الأولى، وهي أيضاً مجرورة، ونوع البدل تفصيل.

وأشار أيضاً الزجاجي إلى هذا النوع من البدل في معرض حديثه عن أنـواع البدل، قال[4]:" ويجوز بدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة مـن المعرفة، والنكرة من النكرة، والظاهر من المضمر، والمضمر من الظاهر".

أما ابن يعيش[5] فقد تبع هؤلاء النحاة في إجازته إبدال النكرة مـن النكـرة، فعندما عرض لهذه القضية أشار إلى عدم اشتراط التطابق بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير، كما يشترط ذلك في النعت، لذلك فهو يرى جواز إبدال المعرفـة من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من النكرة، ولعـل السبب في عدم اشتراط التطابق بين البدل والمبدل منه من حيث التعريف والتنكيـر كما هو الحال في النعت، أن النعت من تمام المنعوت، والبدل منقطع من المبدل منه، لذلك يجوز أن يقدر البدل في موضع المبدل منه، وهذا ما لا يجوز في النعت.

واستشهد ابن يعيش على إبدال النكرة من النكرة بقوله تعالى[6]:(إِن لِلْمتَقِـين مفَاْزاً حدآئِقَ وَأَعنَاْباً). حيـث أبـدل النكرة (حدائق) من (مفازاً)، وهي أيضا نكرة.

([1]) سيبويه: الكتاب (432/1).
([2]) آل عمران:13.
([3]) قراءة الرفع قراءة الجمهور، أما قراءة الجر فهي قراءة مجاهد، والحسن، والزهري، وحميد، انظر الأندلسي: البحر المحيط (393/2).
([4]) الزجاجي: الجمل في النحو (24).
([5]) ابن يعيش: شرح المفصل (266/2).
([6]) النبأ:31،32.

واستشهد أيضاً بقول الشاعر[1]:

وكُنْتَ كَذِي رِجلَين رجلٍ صحِيحةٍ ورجلٍ رمى فِيها الزمان فَشُلَتِ

وموضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمان فشلت). حيث أبدل (رجل صحيحة، ورجل رمى...)، وهما نكرتان من (رجلين) وهي أيضا نكرة.

وتجدر الاشارة إلى أن سيبويه[2] قد استشهد بهذا البيت أيضا وبنفس موضع الشاهد. وأشار كذلك النحاة المتأخرون[3] على ابن يعيش إلى هذا النوع من البدل ولم أجد لهم أي إضافة على ما قاله ابن يعيش ومن سبقه حول هذا النوع من البدل (بدل النكرة من النكرة). قال ابن عصفور[4]: "والبدل ينقسم بالنظر إلى التعريف والتنكير أربعة أقسام:" معرفة من المعرفة، ونكرة من نكرة، ومعرفة من نكرة، ونكرة من معرفة".

وبهذا يكون هؤلاء النحاة قد اعتمدوا على أقوال من سبقهم حيال هذه القضية، أمثال سيبويه، والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

8.4 مجيء النعت اسماً جامداً مؤولاً بمشتق.

ومن الأشياء التي ينعت بها كما ذكر النحاة[5] الاسم الجامد المؤول بمشتق، وهذا ما أشار إليه ابن مالك[6] في ألفيته حيث قال:

وانْعتْ بِمشْتَق كَصعبٍ وذَرب وشِبهِهِ كَذَا وذِي والمنْتَسِب

([1]) البيت لكثير عزة في ديوانه (99)، سيبويه: الكتاب (433/1)، العيني: المقاصد النحوية (214/3)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (290/4)، ابن يعيش: شرح المفصل (266/2).

([2]) انظر سيبويه: الكتاب (433/1).

([3]) نظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (396)، الأندلسي: الارتشاف (1962/4)، ابن مالك: شرح التسهيل (190/3)، السيوطي: الهمع (217/5).

([4]) الأندلسي: المقرب (268).

([5]) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على الكافية (14/3-17)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (352)، ابن مالك: شرح التسهيل (174/3)، الأنصاري: أوضح المسالك (272/3-273)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (167/3)، الأزهري: شرح التصريح (113/2-114).

([6]) انظرابن عقيل: شرح ابن عقيل (167/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (352)، الأزهري: شرح التصريح (113/2).

والجوامد المؤولة بمشتق وينعتُ بها[1]:

1. اسم الإشارة، وتنعت به المعارف، وذلك نحـو(مـررت بزيـد هـذا)، أي: المشار إليه.
2. الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة وصل، وذلك نحو(القران كلام الله الـذي ُنزل على محمد).
3. (ذو) بمعنى صاحب، وتُنعتُ به النكرات، وذلك نحو(مررت برجلٍ ذي مالٍ)، أي صاحب مال و(أولو)، و(أُولات).
4. الاسم المنسوب، وتُنعت به النكرات والمعارف، نحو قولك:(مـررت برجـل دمشقي، وبالرجل الدمشقي).
5. أسماء الأعداد: كقولنا (يتكون باب النعت مـن أفكـارٍ خمـسٍ، أو ألقيـتُ المحاضرة على الطلاب التسعين. ويؤول هذا بتقدير كلمة المعدود.
6. لفظة (أي)، إذا ُأضيفت لنكرة تماثل المنعوت في المعنى، كقولنا:(كان عمـر بن الخطاب عادلاً أي عدلٍ)، ومثل أي من الألفاظ المنعوت بها (كل، وجـد ،حق)
7. شريطة أن تكون مضافة إلى اسم جنس يكمل معنـى الموصـوف، وذلـك نحو(هذه هي الحقيقة كل الحقيقةِ)، و(أنت صديق جد وفي)، و(أنت الـصديق حق الصديق). وكل هذا مؤول بمعنى (الكامل).

ونعِت بهذه الأنواع؛ لأنها تفيد معنى المشتق نفسه، وإنما أفادت معنى المشتق لأن لفظة(هذا) معناها الحاضر، ولفظة (ذي مال) معناها صاحب المـال، و لفظـة دمشقي معناها المنسوب إلى دمشق. فلما أفادت ما يفيد المشتق من المعنـى صـح النعت بها.

أما ابن يعيش[2] فقـد أشـار إلـى ذلـك بشكل مفصلٍ، لذلك ما جـاء بـه النحاة المتأخرون الذين سبـق ذكـرهم فـي مقدمـة هـذه القضية، مـا هـو إلا تكرار لـما قالـه ابـن يعيـش ومـن سـبقه مـن النحـاة أمثـال سـيبويه[3]،

([1]) انظر حسن، عباس: النحو الوافي (460-458/3)، عيد، محمد: النحو المصفى (580).
([2]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (235-234/2).
([3]) انظر سيبويه: الكتاب (363/1).

والمبرد[1]، والزمخشري[2]، وغيرهم، فقد أشار ابن يعيش إلى أن النحاة ربما وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع في المعنى إلى المشتق، كالاسم المنسوب(رجل دمشقي)، فهو مؤول باسم مفعول وهو (منسوب)، و(ذو) بمعنى صاحب، وكذلك (أي) نحو (مررت برجل أي رجلٍ، و(أيما رجلٍ)، ويرى أنهم قد نعتوا بذلك من باب المبالغة في المدح، و(أي) مؤولة بمشتق، وهو اسم الفاعل (كامل). وكذلك (كل)و (جد)، و(حق)، كذلك هذه الألفاظ نعتوا بها من باب المبالغة في الصفة، وهي أيضاً مؤولة كسابقتها باسم فاعل وهو (كامل)، فعندما نقول:(أنت الرجلُ كل الرجل)، و(هذا العالم جد العالِم، وحق العالِم) كلها مؤولة بمشتق وهو كامل، إذ التقدير فيها كامل الرجولة، وكامل العلم.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[3]:

هو الفَتَى كُلُ الفَتَى فَاعلَموا لا يفْسِد اللحم لديه الصلُولُ

و يتضح لنا مما أورده ابن يعيش أن موضع الشاهد في هذا البيت في قوله: (هو الفتى كل الفتى) حيث جاء الشاعر بلفظ (كل) مضافاً إلى اسم جنس لتكون نعتا للاسم المتقدم (الفتى)، وهذا الاسم جامد مؤول بمشتق، إذ التقدير:(هو الفتى الكامل).

9.4 إبدال الاسم الظاهر من المضمر.

لقد أشار النحاة إلى صور متعددة من إبدال الاسم الظاهر والمضمر، كإبدال المضمر من المظهر، والمظهر من المضمر، والمضمر من المضمر.

قال سيبويه[4]:" فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت:" رأيتُك إياك، ورأيتُه إياه". وقال في موضع آخر[5]: " واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المضمر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له لأن الوصف تابع للاسم أما

([1]) انظر المبرد: المقتضب (281/4، 282، 285).

([2]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (234/2).

([3]) البيت للحطيئة في ديوانه (176)، ابن منظور: لسان العرب (383/11)،(صلل)، وبلا نسبة في ابن جني: المحتسب (174/2)،
ابن يعيش: شرح المفصل (235/2).

([4]) سيبويه: الكتاب (386/2).

([5]) المصدر نفسه (386/2).

البدل فمنفرد. وقال أيضاً[1]: " واعلم أنه قبيح أن تقول مررت به وبزيد هما، كما قبح أن تصف المظهر والمضمر بما لا يكون إلا وصفا للمظهر" .

وتبع المبرد سيبويه أيضا في هذه الصور فقد أشار إلى هذه الصور بصريح اللفظ حيث قال[2]: " فأما المضمر والمظهر كقولك:(زيد مررت به أخيك)، وتقول: رأيت زيداً إياه، وأخوك رايتُه زيداً، والمضمران: رأيتُك إياه فهذا ضرب من البدل". وابن السراج أيضاً أشار إلى هذه الصور من البدل حيث قال: [3] "ويجوز إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، المضمر من المظهر، والمظهر من المضمر، والبدل في جميع ذلك سواء" .

أما عن ابن يعيش[4] فيبدو لي من خلال ما تقدم أنه كان متأثراً وتابعاً لهؤلاء العلماء السابقين فيما جاء من صور لإبدال الاسم الظاهر والمضمر، ولكن يبدو أنه كان أكثر تفصيلاً من هؤلاء من خلال الشرح وطرح الأمثلة، فعندما عرض لهذه القضية قسم إبدال الاسم الظاهر من المضمر إلى ثلاثة اقسام:

الاول: وهو بدل المضمر من المظهر، نحو قولك: (رأيتُ زيداً إياه)، فـ (إياه) مضمر، و(زيد) مظهر، وقد أبدل منه للبيان، ومن ذلك أيضاً(مررت بزيدٍ به)، فـ(الهاء) ضمير مجرور وقد أبدله من زيد.

ويرى ابن مالك[5] أنه لا يجوز أن يبدل مضمر من مظهر، ويرى أن هذا من وضع النحاة، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثراً ، ولو سمِع ذلك لكان تأكيداً.

أما الثاني: فهو إبدال المضمر من المضمر، وذلك نحو:(رأيتُه إياه) فـ (إياه) ضمير منفصل، وهو بدل من الهاء في (رايته)، ويرى ابن يعيش أن ما سوغ هذا البدل أن الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي، وأنكر أيضاً ابن مالك[6] هذا النوع من البدل وعده من باب التوكيد.

([1]) سيبويه: الكتاب (387/2).
([2]) المبرد: المقتضب (296/4).
([3]) ابن السراج: الأصول (46/2).
([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (268/2).
([5]) ابن مالك: شرح التسهيل (192/3).
([6]) المصدر نفسه .

أما الثالث: فهو إبدال الظاهر من المضمر، وهو محور القضية، وذلك نحـو قولك: (رأيتُه زيداً)، ومثله قوله تعالى[1]:(وَأَسروا النَّجوى الَّذِين ظَلَمـوا)، وكـذلك قوله تعالى[2]:(ثُمَّ عموا وصموا كَثِير مِنْهم). فأبدل الاسم الظـاهر(زيـداً،والنجوى، وكثير)، من المضمر المتصل(الهاء،والواو).

فالنحاة على إجازة ذلك ولكن شريطة أن يكون الضمير المبدل منه ضـمير الغائب، قال المبرد[3]:" فأما المضمر والمظهر فكقولك:(مررتُ به أخيك)، و (أخوك رأيتُه زيداً).

يتضح مما أورده المبرد جواز ذلك البدل، ولكن علـى أن يكـون الـضمير المبدل منه ضمير الغائب لا ضمير المتكلم أو المخاطب، والأمثلـة التـي طرحهـا المبرد تدل دلالة قاطعة على ذلك.

وتبعه في ذلك ابن السراج حيث إنه عندما عرض لهذه القضية، وهي إبـدال الظاهر من المضمر استدل على ذلك بمجموعة من الأمثلة تدل في ظاهرها على أن يكون الضمير المبدل منه للغائب لا للحاضر، ولا للمتكلم، حيث قال: [4]" وأما إبدال الظاهر من المضمر نحو قولك:(مررت به زيدٍ، وبهما أخويك، ورأيتُ الـذي قـام زيد)، فجميع هذه الأمثلة الضمائر المبدل منها فيها للغائب فقط.

أما الأخفش[5] فقد أجاز ذلك واحتج بقوله تعالى[6]:(لَيجمعنكُم إِلَى يومِ الْقِيامةِ لَاريب فِيهِ الَّذِين خَسِروا أَنْفُسهم)، فعنده أن قوله:(الذين خسروا) بدل مـن الكـاف والميم في ليجمعنكم.

أما ابن يعيش فلا أراه في هذه القضية إلا قد تبع من سبقه من النحاة أمثـال سيبويه والمبرد وابن السراج من البصريين من عدم إجازته لإبدال الاسم الظاهر من المضمر إلا بشرط، وهو أن يكون الضمير المبدل منه للغائب لا للحاضر أو المتكلم؛ وذلك لأن الغرض من البدل كما يرى البيان، وضمير المتكلم والمخاطب في غايـة

([1]) الأنبياء :3.
([2]) المائدة:71 .
([3]) المبرد: المقتضب (296/4).
([4]) ابن السراج: الأصول (47/2).
([5]) انظر الإستراباذي: شرح الكافية الشافية (579/1)، الأندلسي: الارتشاف (1965/4)، الأنصاري: أوضح المسالك (199/2).
([6]) الأنعام :12.

الوضوح. قال ابن يعيش[1]: " اعلم أن المضمراتِ كلها لك أن تُبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب، فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثـر النحـويين، لـو قلت:(مررت بي زيد)، أو (بي المسكين)، كان الأمر لم يجز شيء مـن ذلـك؛ لأن الغرض من البدل البيان وضمير المخاطب، والمتكلم في غاية الوضوح. فلم يحـتج إلى بيان، وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش... ولا دليل قاطع في ذلك". وخالف ابن يعيش الأخفش فيما ذهب إليه لأنه يرى جواز أن يكون قوله (الذين خـسروا) فـي الآية الكريمة التي استشهد بها الأخفش ليست بدلا وإنمـا مبتـدأ وخبـره (فهـم لا يؤمنون).

أما إن أفاد إبدال الاسم الظاهر من المضمر إيضاحاً وبياناً فابن يعيش علـى جواز ذلك، سواء أكان الضمير المبدل منه للغائب، أم للحاضر، أم للمـتكلم؛ وذلـك لأن شرط البدل قد تحقق، وهو الإيضاح والبيان. قال ابن يعيش[2]:" وقـد أجمعـوا على جواز ذلك في بدل الاشتمال وربما جاء في بدل البعض".

واستشهد ابن يعيش على إجازة ذلك بمجموعة من الأبيات الشعرية منها قول الشاعر[3]:

ذَرِينِـي إِنَ أَمْـرَكِ لَـن يطَاعَـا   ومـا أَلْفَيتِنِـي حِلْمِـي مـضاعا

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(وما ألفيتني حلمي مضاعا)، حيث أبـدل الاسم الظاهر(حلمي) من ضمير المتكلم(الياء) في (ألفيتني)؛ وذلك لأن البدل اشتمال، وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه[4] قد استشهد بهذا البيت وبنفس موضع الشاهد، ممـا

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (269/2).
(2) المصدر نفسه (269/2).
(3) البيت لِعَدِي بن زيد في ديوانه (35)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (213/1)، ولرجل من بجيلة، أو خثعم في العيني: المقاصد النحوية (206/3)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (260/2، 269)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (226/3)، السيوطي: الهمع(217/5).
(4) انظر سيبويه: الكتاب (156/1).

يدل دلالة مؤكدة على أن سيبويه قد أجاز ذلك. واستشهد ابن يعيش أيضاً بقول الآخر[1]:

أَوعدني بالسجن والأداهِمِ   رجلي فَرجلي شَثْنَةُ المَناسِمِ

وموضع الشاهد فيه في قوله:(أوعدني ...رجلي)، حيث أبدل الاسم الظاهر (رجلي) من ياء المتكلم في (أوعدني)، ونوع هذا البدل بعض من كل.

قال ابن يعيش[2]: في تعليقه على هذين البيتين: " فقوله:(حلمي) بدل من الياء في (ألفيتني)، وهو منصوب من قبيل بدل الاشتمال، وكذلك (رجلي) بدل من الياء في (أوعدني)، والضميران للمتكلم؛ وساغ ذلك هنا؛ لأن فيه إيضاحاً، إذ كان الثاني مما يشمل عليه الأول، أو بعضاً منه، وهو المراد بالكلام، ولا تعلم كل واحد منها إلا ببيان".

هذا وقد أضاف النحاة[3] المتأخرون عن ابن يعيش جواز ذلك أي أن تُبدل الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب، إن أفاد البدل ما يفيده التوكيد من الإحاطة والشمول، كأن تقول:(جئتم كبيركم، وصغيركم).

10.4 مجيء النعتِ مصدراً.

الأشياء التي ينعت بها كما ذكر النحاة أربعة[4]:

الاسم المشتق، والمراد به ما دل على حدث وصاحبه، وذلك اسم الفاعل كضارب، واسم المفعول كمضروب، والصفة المشبهة كصعبٍ، ودربٍ، وأفعل التفضيل، كأقوى، وأكرم، ولا يرد[5] اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور.

---

(1) الرجز للعديل بن الغر في العيني: المقاصد النحوية (205/3)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (269/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (8/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (226/3)، السيوطي: الهمع (217/5).

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (270/2).

(3) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (397)، الأنصاري: أوضح المسالك (361-360/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (8/3)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (226/3)، الأزهري: شرح التصريح (199/2)، السيوطي: الهمع (217/5).

(4) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (354-352)، الأندلسي: الارتشاف (1921-1915/3)، الأزهري: شرح التصريح (118-113/2).

(5) أبو الحسن: شرح الأشموني (320/2).

الجامد، وهو ما سأُفصل فيه الحديث لاحقاً.

الجملة، وللنعت بها ثلاثةُ شروط: شرط في المنعوت. وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى[1]:(واْتقُوا يوماً تُرجعون فِيهِ إلى اللهِ)، أو أن يكون نكرة لفظاً لا معنى، وهو الاسم المعرف بأل الجنسية.

وأما الشرطان الواجب توافرهما في الجملة فهما: أن تكون الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب، وكذلك أن تشتمل على ضمير يربطها بالموصوف.

وتجدر الإشارة إلى أن أبا حيان الأندلسي قد منع الوصف بالجملة حيث قال[2]:" ولا ينعتُ بالجملة المعرفة بـ (أل) الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك ".

المصدر، وهو مدار الحديث في هذه القضية، فقد أجاز قدماء النحاة[3] ومحدثوهم النعت بالمصدر، ويدل على ذلك ما أورده كل من الخليل، وسيبويه في باب" ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هوهو": وهو قوله: [4]" هذه مائةٌ وزَن سبعةٍ ونَقْد النّاسِ"، قال الخليل:" إذا جعلت (وزن) مصدراً نصبت، وإن جعلته اسماً وصفت به". وقال ابن السراج[5]:"واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر، نحو قولك: (رجلٌ عدلٌ)".

وقال سيبويه في نفس الباب[6]:" واعلم أن الشيء يوصف بالشيء، الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك:(هذا زيد الطويلُ)، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: (هذا زيد ذاهباً). ويوصف بالشيء الذي به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهم وزناً، لا يكون إلا نصباً".

واشترط النحاة[7] أيضاً للوصف بالمصدر شروطاً منها: ألا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، وكذلك أن يكون ثلاثياً أو بزنة مصدر ثلاثي، وألا يكون المصدر

([1]) البقرة:281.
([2]) الأندلسي: الارتشاف (1915/4).
([3]) انظر سيبويه: الكتاب (12/2)، ابن السراج: الأصول (31/2)، ابن مالك: شرح التسهيل (176/3-177)، الأنصاري: أوضح المسالك (278/3-279)، الأزهري: شرح التصريح (117/2-118)، حسن، عباس: النحو الوافي (460/3-462)، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (118/2).
([4]) سيبويه: الكتاب (120/2).
([5]) ابن السراج: الأصول (31/2).
([6]) سيبويه: الكتاب (121/2).
([7]) انظر ابن السراج: الأصول (31/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (323/2)، الأزهري: شرح التصريح (117/2).

الموصوف به ميمياً. قال ابن السراج[1]:" واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر، نحـو قولك:(رجلٌ عدلٌ)، فإذا فعلوا هذا فحقه أن لا يثنـى، ولا يجمـع، ولا يـذكر، ولا يؤنث".

والأصل[2] يقتضي ألا يوصف بالمصدر؛ وذلك لجموده، ولكنهم فعلوا ذلـك قصداً للمبالغة، ويرى ابن جني[3]أن العرب وصفت بالمـصدر لـسببين: أحـدهما صناعي، وهو زيادة الأنس بشبه المصدر للصفة، والآخر معنوي، وهو صـيرورة الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وهو عند الكوفيين على التأويـل بمشتق، اسم فاعل أو مفعول، فعندما تقول:(هذا رجلٌ عدلٌ)، فهـو عنـد الكـوفيين مؤول باسم فاعل، وتقديره: (عادل) ورجلٌ (رضا)، أي: (مرضِي)، مـؤول باسـم مفعول، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي ذو عدلٍ، وهناك تأويل ثالث للنعت بالمصدر غير اللذين أوردهما الكوفيون والبـصريون، وهـو أن يبقـى المـصدر والمنعوت على حالهما، وإرادة المبالغة في المنعوت حتى كأن المنعوت هـو نفـس النعت.

أما ابن يعيش فقد أشار[4]إلى أنه يوصف بالمصدر فيقال: (رجـلٌ فَـضلٌ)، و(رجلٌ عدلٌ)، كما يقال:(رجلٌ عادلٌ وفاضلٌ)، ويرى أنهم وصفوا بالمـصدر مـن باب المبالغة والتكثير، ويرى أن الأصل في المصدر المنعـوت بـه ألا يثنـى، ولا يجمع، ولا يؤنث، وإن جرى على مثنى، أو مجموع، أو مؤنث، فيكون موحداً على كل حال؛ وذلك لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير، فاسـتُغني عـن تثنيتـه وجمعه، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر، عندئذٍ يصبح من حيز الصفات؛ وذلك لغلبة الوصف به، وعندها يجوز تثنيته، وجمعه عند الوصف به.

وما أورده ابن يعيش بخصوص جواز الوصف بالمصدر المثنى والمجمـوع إن كثر الوصف به مطابق تماماً لما أورده ابن السراج بهذا الخصوص، حيث قـال

([1]) ابن السراج: الأصول (31/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (323/2)، الأزهري: شرح التصريح (117/2) ..

([2]) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (279/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (323/2).

([3]) انظر ابن جني: الخصائص (461/2-462).

([4]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (238/2).

ابن السراج[1]:" واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك:(رجلٌ عدلٌ)، فإذا فعلوا هذا فحقه ألا يثنى، ولا يجمع، ولا يذكر، ولا يؤنث، فإن ثُني من هذا شيء فإنما يشبه بالصفة إذا كثُر الوصف".

وبهذا يكون ابن يعيش قد تبع من سبقه في هذا الرأي، وقد استشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[2]:

وبايعتُ ليلى فِي خَلاءٍ ولم يكُن شُهود على ليلى عدولٌ مقَانِع

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(شهود على ليلى عدولٌ مقانع)، حيث جاء المصدر(عدول) وصفاً لـ (شهود)، وهو مجموع، وكذلك المصدر (مقانع)، والقياس يقتضي أن المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وإنما تجري على سنن واحد مع المذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والجمع، ولكن ما سوغ ذلك هو كثرة الوصف بها، حتى أصبحت بمثابة الصفة من مطابقتها للموصوف في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع.

ويتراءى لي أيضاً أن ابن يعيش قد تبع الكوفيين في تقديرهم لهذا النوع من الصفات فهم يرون أن الوصف بالمصدر في مثل ما سبق هو على تقدير اسم مشتق فعندما نقول هذا رجل (عدلٌ)، و(فَضلٌ)، هو على تقدير:عادل وفاضل. قال ابن يعيش[3]:" قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات، فيقال:(رجلٌ فَضلٌ، أو رجلٌ عدلٌ)، كما يقال:(رجلٌ عادلٌ وفاضلٌ)...ويجوز أن يكونوا وصفوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً، فَعدلٌ بمعنى عادلٌ ، وماء غَور بمعنى غائر، ورجلٌ صوم، ورجلٌ فِطْر بمعنى صائم ومفْطِر ".

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون المصدر الموصوف به مضافاً قال سيبويه[4]:" ومن النعت أيضاً مررت برجل حسبك من رجل. فهذا نعت للرجل

([1]) ابن السراج: الأصول (31/2).
([2]) البيت لِكُثّيرعزَّة في ملحق ديوانه (532)، ابن منظور: لسان العرب (430/11)،(عدل)، ومن إنشاد ابن الإعرابي في ابن يعيش: شرح المفصل (58/1)، وبلا نسبة في الزمخشري: أساس البلاغة (قنع)، شرح المفصل (238/2) .
([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (237-236/2).
([4]) سيبويه: الكتاب (423-422/1)،(120/2).

بإحسابه إياك من كل رجل. وكذلك كافيك من رجل...ومررتُ برجـلٍ هـدك مـن رجلٍ، وبامرأة هدك من امرأة. فهذا كله على معنى واحد، وما كان منه يجري فيـه الإعراب فصار نعتاً لأوله جرى على أوله...وسمعنا بعض العرب الموثـوق بهـم يقول:(مررت برجلٍ هدك من رجل، ومررت بامرأةٍ هدتك من امرأةٍ فجعله فعلا".

يتضح من خلال كلام سيبويه جواز الوصف بالمصدر المضاف شأنه في ذلك شأن المصدر المفرد كما سبق الإشارة إلى ذلك، والأمثلة التي طرحها سيبويه خيـر شاهد على إجازة ذلك، وهناك العديد من الأمثلة التي أوردها سيبويه علـى ذلـك لا يتسع المقام لاستيفائها كاملةً، وقد أشار أيضا إلى أن بعض هذه المصادر المضافة قد استُعملت فعلاً ماضياً في حال نصبها كما هو الحال في (هدك).

والمصدر المضاف[1] إما أن يكون مقدراً باسم الفاعل عندئذٍ تكون إضـافته غير محضة، ولا ينقاس بل ُسمع في نحو(حسبك،أي: كافيك، وشِرعك، أي: شـارعك فيما تريد)، في ألفاظ محدودة، وإما أن يكون مقدراً بـالمفعول، عندئـذٍ تكـون إضافته محضة، وهو قياس المضافة إلى الفاعل نحو،(هذا ثوب نَسج صانعٍ)، ومنـه قوله تعالى[2]:(هذَا خَلْقُ اللهِ) أي: منسوجة، ومخلوقة، ومضروبة.

أما ابن يعيش فهو أيضاً من المجيزين للنعـت بالمـصدر المـضاف نحـو (حسبكَ, وهدك، وشِرعك) وغيرها من المصادر المضافة التي على هذه الـشاكلة، ويرى أنها جميعاً على تأويل مشتق، يتضح ذلك من خلال قوله[3]:" وأما المـصادر التي ينعت بها، وهي مضافة فقولهم: (مررتُ برجلٍ حسبك مـن رجـلٍ، وبرجـلٍ شِرعِك من رجلٍ، وبرجلٍ هدك من رجلٍ، وبرجلٍ كفْيك من رجلٍ، وبرجلٍ همك من رجلٍ، ونَحوك من رجلٍ، فهذه كلها على معنى واحد، فـ (حـسبك) مـصدر فـي موضع (محسِب) وأما (هدك) فهو من معنى القوة، يقال: (فلان يهد)، على ما لم يسم فاعله، إذا نُسِب إلى الجلادة، والكفاية، فالهد بالفتح للرجل القوي، وإذا ُأريـد الـذم والوصف بالقصف كُسِر، وقيل: (هِدك)...وهذه المصادر وما قبلها مـن المـصادر

([1]) الأندلسي: الارتشاف (1919/4).
([2]) لقمان:11.
([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (237/2).

المفردة جارية على ما قبلها جرى الصفة". واستشهد ابن يعيش على جواز الوصف بهذه المصادر المضافة بقول القتال الكلابي[1]:

ولي صاحِب فِي الغَارِ هـدك صـاحِباً   أَخُــو الجــونِ إلا أنَــه لا يعلــلُ

موضع الشاهد[2] في البيت في قوله:(هدك)، حيث جاء المـصدر المـضاف (هدك) مرفوعاً على أنه نعت لـ(صاحب)، وهذا المصدر يروى بالرفع، والنصب، فمن رفع على أنه نعت للاسم المقدم، ومن نصب جعله فعلاً ماضياً فيـه ضـمير، وعلى هذا تقول: " مررتُ برجلٍ هدك من رجلٍ، وبرجلين هـداك مـن رجلـين، وبرجالٍ هدوك من رجالٍ، وبامرأةٍ هدتْك من امرأةٍ، وبامرأتين هدتَاك من امرأتين، وبِنسوةٍ هددنَك من نساء.

ولكن هناك تساؤلاً أرى من المفيد طرحه للإفادة، وهو أن المصدر (هـدك) المنعوت به مضافٌ والإضافة تفيد التعريف إذن هو معرفة، والمنعوت (صـاحب) نكرة. وهذا ما لا يجوز؛ أن توصف النكرة بالمعرفة، وقد أجاب ابن يعيش[3] بـأن إضافة اسم الفاعل إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد تعريفا.

11.4 حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

أشار النحاة[4] إلى أنه يجوز حذف المنعوت، إن علم، وكان النعت إما مفرداً أو جملةً أو شبه جملة، وفي ذلك تفصيل.

كـأن يكـون النعـت مفـرداً[5]وكان مختصاً بالمنعوت كقولـك: مـررتُ برجلٍ راكبٍ صاهلاً أي: فرساً صاهلاً، أو بمـصاحبة مـا يعينـه، نحـو قولـه

(1) البيت للقتال الكلابي في ديوانه (77)، ابن يعيش: شرح المفصل (239/2)، ابن منظور: لسان العرب (104/13)،(جون)، وبلا نسبة في ابن منظور: لسان العرب (433/3)،(هدد).
(2) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (240/2).
(3) المصدر نفسه (238/2).
(4) انظر سيبويه: الكتاب (345/2-346)، المبرد: المقتضب (135/2-136)، ابن جني: الخصائص (146/2)، الإشبيلي: المقرب (248)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (53/3-54)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (355-356)، الأنصاري: أوضح المسالك (284/3-287)، الأزهري: شرح التصريح (127/2-129)، السيوطي: الهمع (186/5-189).
(5) الأندلسي: الارتشاف (1938/4)، الأزهري: شرح التصريح (127/2)، السيوطي: الهمع (186/5- 189).

تعالى[1]:(وَأَلَنا لَه الْحدِيد*أَن اعملْ سابِغَاتٍ)، أي: اعمل دروعاً سـابغات، فحـذف المنعوت (دروعاً)؛ للعلم به، مع أن النعت لا يختص بالمنعوت، ولكن تقـدم ذكـر الحديد أشعر به، وحيث حذف الموصوف وأُقيمت صفتُه مقامه، وذلك لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشراً له. أما إن كان المنعوت غير صالح لمباشرة العامل امتنع حذفه، غالباً، ومن غير الغالب، قوله تعالى[2]:(ولَقَد جاءك مِن نَبإِ الْمرسـلِين)، أي: نبأٌ من نبأ المرسلين؛ وذلك لأن (من) لا تزاد في الإيجاب، ولا تـدخل علـى معرفة.

ولعل القرنية المعنوية هي السبب في المثال السابق بجعـل المنعـوت غيـر صالح لمباشرة العامل؛ وذلك أن النبأ لا يأتي، وإنمـا المقـصود بـذلك الرجـل أو الرسول.

أما أبو حيان[3] فقد كان في ذلك أكثر تفصيلاً من غيره، إذ أشار إلـى أنـه يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة اسما لغير ذات مكان لكن شريطة أن يتقدم ذكر الموصوف نحو قولك:(ائتني بماءٍ ولو بارداً، أي: ولو ماء بارداً).

ويجوز كذلك حذفه[4] إذا أشعر الوصف بالتعليل نحو قولك (أكـرم العـالم، وأهن الفاسق)، وكذلك إن عومل الوصف معاملة الأسماء، نحـو(مـررتُ بالفقيـه، ومررتُ بالقاضي)، وإن كان الموصوف دالاً على العمـوم، نحـو(لا رطـبٍ، ولا يابسٍ). ويرى كذلك أنه يجوز حذف الموصوف[5] إذا كان الوصف لمكان أو زمان وذلك نحو(جلستُ قريباً منك، وبعيداً عن عمروٍ، وصحبتُك طويلاً)، أي مكانا قريبـا منك، وزماناً طويلاً، وكذلك يحذف المنعوت إن كان الوصف مصدراً[6]، نحو قولـه تعالى[7]:(فَلْيضحكُوا قَلِيلاً ولْيبكُوا كَثِيراً).

([1]) سبأ:10،11.
([2]) الأنعام:34.
([3]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1938/4).
([4]) المصدر نفسه (1938/4).
([5]) الأندلسي: الارتشاف (1939/4).
([6]) المصدر نفسه (1939/4).
([7]) التوبة:82.

أما إن كان الوصف جملة أو شبه جملة[1] فيكثر فيها أيضاً حذف الموصوف ولكن شريطة أن يكون المنعوت بعض اسم مقدم مجرور بـ (مِن) أو(في).

قال سيبويه[2]:" سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول:" ما منهم مات حتى رايته"، وإنما يريد ما منهم واحد مات.

وزعم أبوعلي الفارسي[3] أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان المنعوت مرفوعاً، ولكن هذا الزعم رده أبو حيان[4] بأنه قد سمع مع المنصوب أيضاً.

أما عن موقف ابن يعيش[5] حيال هذه القضية فهو أيضاً من المجيزين لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ولكن شريطة وجود قرينة تدل على المحذوف، وألا يؤدي الحذف إلى خللٍ، أو لُبسٍ في المعنى، ويشترط كذلك لجواز الحذف أن تكون الصفة جارية على الفعل وإلا امتنع الحذف، لأن القياس يأبى ذلك، ويرى أن أكثر ما يكون هذا الحذف في الشعر؛ وذلك لأنه موضع ضرورة، ومثل على ذلك بقوله:(مررتُ برجلٍ أي رجلٍ)، فإنه امتنع الحذف لأن معناه (كامل)، ولفظه ليس من لفظ الفعل، واستشهد ابن يعيش على جواز حذف المنعوت إذا كان النعت مفرداً ببيتين من الشعر، أما الأول فهو قول أبو ذؤيب[6]:

وعليهما مسرودتان قضاهما   داود أو صنَع السوابِغ تُبّعِ

والشاهد في البيت في قوله:(وعليهما مسرودتان) ،حيث حذف الموصوف(الدرع)، وأقام الصفة مقامه(مسرودتان)،إذ التقدير:(عليهما درعان مسرودتان)، كذلك حذفه في قوله:(صنع السوابغ)، إذ التقدير: (صنع الدروع السوابغ) وعلة الحذف هنا وجود القرينة المعنوية التي تدل على المحذوف، وقد يكون المسوغ هنا لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه غلبة الصفة على الموصوف حتى إن الموصوف عندئذٍ يعرف بها وإن لم يذكر، فالسوابغ من الصفات

([1]) الأندلسي: الارتشاف: (1939/4)، حسن،عباس:النحو الوافي (493/3).
([2]) سيبويه: الكتاب (345/2).
([3]) الأندلسي: الارتشاف (1939/4).
([4]) الأندلسي: الارتشاف (1939/4).
([5]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (253/2).
([6]) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ابن جني: سر صناعة الإعراب (760/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (253/2)، ابن منظور: لسان العرب (31/8)،(تبع)، (209/8)،(صنع).

اللازمة للدروع، لذلك جاز الحذف هنا، وكذلك القول بالنسبة إلى الصفة (مسرودتان).

وقد أشار النحاة[1] إلى ذلك بأن العرب قد تستعمل الصفات، استعمال الأسماء كالأبرق، والأبطح، والأجرع للمكان، والأدهم وللقيد، والأسود للحية، والأخيل للطائر.

وكذلك استشهد ابن يعيش على هذا الحذف للموصوف بقول المتنخل الهذلي[2]:

ربــاء شَــمَاء لا يــأوي لِقُلّتِهــا ... إلا الــسحاب وإلا الأوب والــسبلُ

موضع الشاهد[3] فيه في قوله:(رباء، شماء) فقد حذف الموصوف (رجل) وأقام الصفة مقامه؛ وذلك للعلم به، ولولا العلم بالمحذوف لما جاز الحذف هنا.

أما إن كان النعت جملة فيرى ابن يعيش[4] أنه لا يجوز في هذه الحالة حذف الموصوف؛ وذلك لأنه لا يحسن حينئذ أن تقوم الصفة مقام الموصوف، وعد كل ما جاء من الشعر خلاف ذلك من القِلة، دون أن يشير إلى الشرط الذي اشترطه النحاة إلى جواز ذلك، وهو أن يكون المنعوت بعض اسم متقدم مجرور بـ (مِن) أو(في)، وأورد ابن يعيش على ذلك مجموعة من الأبيات الشعرية منها قول الشاعر[5]:

كأنــك مِــنْ جِمــالِ بنِــي أُقَــيشٍ ... يقَعقَــع خَلْــفَ رِجلَيــهِ بِــشَنِ

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(كأنك من جمال بني أقيش)، حيث حذف الموصوف (رجل)، وأبقى الصفة شبه لجمله مقامه(من جمال بني أقيش).

وابن يعيش[6] يرى أن الذي حسن الحذف هنا كون الموصوف خبراً، إذ التقدير:(كأنك جمل من جمال بني أُقيشٍ)، والخبر يكون جملة وجار ومجرور. أما

([1]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1938/4-1939).

([2]) البيت للمتنخّل الهذلي في الفارسي: شرح شواهد الإيضاح (315)، ابن يعيش: شرح المفصل (253/2)، ابن منظور: لسان العرب (220/1)،(أدب).

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل (253/2).

([4]) المصدر نفسه (254/2).

([5]) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (126)، سيبويه: الكتاب (345/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (57/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (254/2)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (136/2)، ابن جني: سر صناعة الإعراب (284/1)، العيني: المقاصد النحوية(123/3).

([6]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (254/2).

النحاة[1] فقد عدوا ذلك من باب الضرورة؛ وذلك لأن الموصوف لم يأتِ بعض اسم مقدم مجرور. واستشهد على ذلك بقول الآخر[2]:

جَادتْ بِكَفي كَانَ مِن أرمَى البشَر

وموضع الشاهد فيه في قوله:(جادت بكفي كان ...)، حيث حذف الموصوف(رجل)، وأبقى الصفة مقامه، وهي الجملة الفعلية (كان من أرمى البشر)، إذ التقدير: (جادت بكفي رجل كان من أرمى البشر). واستشهد كذلك بقول الآخر[3]:

واللهِ مَا ليلَى بِنَامِ صاحِبه ولا مخَالِطِ الليانِ جانِبه

وموضع الشاهد فيه في قوله:(ما ليلى بنام صاحبه)، حيث حذف الموصوف (رجل) وأبقى الصفة (بنام صاحبه) حيث قيل[4]إن (نام صاحبه) علم منقول عن جملة، وقيل: أراد: ما ليلى برجل نام صاحبه، ثم حذف الموصوف، وقيل إن حرف الجر داخل على محذوف، والتقدير بمقول فيه: نام صاحبه.

يتضح لي من خلال ما سبق أن ابن يعيش قد أجاز حذف الموصوف إن عِلِم في حال كونه مفرداً، ولم يؤدِ ذلك الحذف إلى أدنى خلل أو لبس في المعنى، أما إن كان جملة فهو لم يجز ذلك، وعد كل ما ورد خلاف ذلك من باب القلة أو الضرورة، ويكون بهذا الرأي قد تبع من سبقه من النحاة السابقين[5].

([1]) انظر الإشبيلي: المقرب (248)، أبو الحسن: شرح الأشموني (329/2)، السيوطي: الهمع (187/5).
([2]) الرجز بلا نسبة في المبرد: المقتضب (137/2)، ابن جني: الخصائص (147/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (256/2)، الإشبيلي: المقرب (249)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (55/3)، العيني: المقاصد النحوية (122/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (330/2)، الأزهري: شرح التصريح (129/2) .
([3]) البيت بلا نسبة في الأنباري: الإنصاف (112/1)، ابن جني: الخصائص (147/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (255/2)، السيوطي: الهمع (188/5).
([4]) ابن يعيش: حاشية محقق شرح المفصل (256/2).
([5]) انظر سيبويه:الكتاب (345/2-347)، المبرد: المقتضب (135/2،136،137)، (185/4)

الفصـــل الخامـــــس

المعربات بالعلامات الفرعية

1.5 معاملة الاسم المنقوص الممنوع من الصرف معاملة الاسم الصحيح في حالة الجر ضرورة.

الاسم المنقوص هو كل اسمٍ آخره ياء لازمةٌ، مـا قبلهـا مكـسور، وذلـك نحو(قاضي، ساعي، داعي...).

فإن كان المنقوص[1]غير علمٍ حذفت ياؤُه رفعاً، وجراً، ونُون باتفاق[2]، وذلك نحو(جوارٍ)، و(أُعيمٍ)، فتقول:(هذا أُعيمٍ، مررت بـأُعيمٍ، رأيـت أُعيمـي). كمـا تقول:(هؤلاء جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ، ورأيتُ جواري، وكذلك إن كان علمـاً فإنـه يجري عليه ما يجري على العلم، كما في (قاضٍ)، اسم امرأة، فتقول: هذه قـاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضي[3]، وفي ذلك خلاف بين النحاة فذهب يونس[4]، وأبو زيد[5]،وعيس بن عمر[6]، والكسائي[7] وأهل بغداد[8]،أن الفتحة تظهر في حالة الجر كما تظهر في النصب، ويمنع التنوين مطلقاً، فتقول بناء على ذلك: (قام جـواري، ورأيتُ جواري، ومررت بجواري).[9]

وأما أبو إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه،[10] وجمهور أهل البصرة على تنوينه[11]، رفعاً وجراً، وحذف يائه فيهما، وتظهر الفتحة فقـط فـي النصب، دون تنوين، فتقول على مذهب هؤلاء: هذه جوارٍ، مررت بجوارٍ، ورأيت

---

(1) انظر الأندلسي: الإرتشاف (889/2)
(2) انظر الأزهري: شرح التصريح (354/2)
(3) الأندلسي: الارتشاف (889/2)
(4) انظر سيبويه: الكتاب (3/ 312)
(5) الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب (148/1)
(6) انظر ابن السراج: الأصول(2/ 91)، الأندلسي: الإرتشاف (889/2)
(7) أبو الحسن: شرح الأشموني (3/ 171)، الأزهري: شرح التصريح (354/2)
(8) ابن السراج: الاصول(91/2)
(9) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (470)
(10) سيبويه: الكتاب (311/3)
(11) الأندلسي: الارتشاف (189/2))

جواري.[1] قال سيبويه[2]:"وسألته (يعني الخليل) عن قـاضٍ اسـم امـرأة، فقـال: مصروفة في حال الرفع والجر تصير هاهنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل، وفواعل".

أما ابن يعيش فقد تبع أصحاب المذهب الثاني وهم، أبو إسحاق، وأبو عمـرو والخليل، وسيبويه، القائل بتنوين الاسم المنقوص رفعاً وجراً، وحذف يائـه منهمـا وظهور الفتحة فقط في حالة النصب دون تنوينه، وعد ما خالف ذلـك مـن بـاب الضرورة.

قال ابن يعيش[3]:" فإذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتل فإنه غير منصرفٍ، نحو:(هذه مساجد ودراهم)، ويكون في موضع الجر مفتوحا، فإن كان معتلا باليـاء نحو(جوارٍ)،و(غواشٍ)، فإنه ينون في الرفع، والجر، ويفتح في النصب مـن غيـر تنوين، نحو(هذه جوارٍ وغواشٍ)، أو(مررت بجوار وغواشٍ)، و(رأيـتُ جـواري وغواشي)".

استشهد ابن يعيش ببيت من الشعر كان قد اعتمده أصـحاب المـذهب الأول القائل بظهور الفتحة في حالة النصب، كما تظهر في حالة النصب، مع منعه التنوين مطلقاً، وهو قول الفرزدق[4]:

َو كان عبد اللهِ مـولىً هجوتُه   ولكن عبداللهِ مـولـى مواليا

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(مولى مواليا) حيث عامل الشاعر الاسـم المنقوص الممنوع من الصرف (مواليا) معاملة الاسم الصحيح في حالة الجر، فأثبت الياء، وجره بالفتحة بدلاً من الكسرة، لهذا عده النحاة: (الخليل وسيبويه) من بـاب الضرورة[5] التي لا يقاس عليها؛ لأن القياس يقتضي حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة الجر وتنوينه، وعلى ذلك يكون القياس(مولى موالٍ) بحذف الياء و تنـوين

---

(1) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (470)
(2) انظر سيبويه: الكتاب (3/ 311)
(3) ابن يعيش: شرح المفصل (179/1)
(4) البيت للفرزدق في السيوطي: أنبا الرواه (105/2)، القفطي: بغية الوعاة (2/ 42)، سيبويه: الكتاب (313/3)، أبو الطيب: مراتب النحويين (31)، ابن يعيش: شرح المفصل (181/1)، العيني: المقاصد النحوية (339/3)، وبلا نسبة في الأنصاري: أوضح المسالك (128/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (171/3).
(5) سيبويه: الكتاب (313/3-314)، القيرواني: مايجوز للشاعر في الضرورة (198)، الإشبيلي: ضرائر الشعر (42-43)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (470)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (102/2)، الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (129/4)

اللام. قال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي في ذلك[1]:"إن الفرزدق قد أخطأ في فتح الياء من (مواليا)، ورد بأنه من باب إجراء المعتل مجرى الصحيح".

يبدو لي من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه في هذه المسألة هو الأجدر والأصوب مما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني القائل بثبات الياء في حالتي الجر والرفع، كما تثبت في النصب، ومنع التنوين للاسم المنقوص؛ وذلك لأن التعليل الذي قدمه الخليل[2] وسيبويه أكثر إقناعاً من التعليل الذي قدمه أصحاب المذهب الثاني، فالخليل وسيبويه يريان أن هذا الجمع هو مطلق المجموع، والجمع أثقل من المفرد، وبما أن هذا الجمع ينتهي بياء مكسور ما قبلها، والضمة والكسرة مقدرتان وهما مستثقلتان، وهذا يزيد الجمع ثقلاً، لذلك حذفوا الياء من باب التخفيف، ولما حذفوها نقص الاسم عن صيغة (مفاعل) لذلك دخله التنوين للتعويض، والذي يدل على ذلك ثبات الياء في حالة النصب؛ لخفة الفتحة، وبما أن اللغة تسير دوما نحو الخفة والتسهيل، وبما أنه يتحقق في هذا الحذف ذلك الهدف لذلك أُرجح ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب دون الأخر، الذين عاملوا هذا الاسم إذا كان معرفة معاملة الصحيح المعرفة، فإذا كان الصحيح مصروفاً صرفوه، وإن كان ممنوعاً منعوه. قال الخليل معلقا على هذا المذهب[3]:" هذا خطأٌ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر، لكانوا خُلقاء أن يلزموه الرفع والجر، إذا صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولون: مررت بجواري قبلُ؛ لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة، والنكرة على حال واحدة".

2.5 منع صرف الاسم المنصرف.

تعد مسألة منع صرف الاسم المنصرف من المسائل التي دار حولها جدلٌ كبير بين علماء البصرة والكوفة، ورد مفصلاً في الإنصاف[4] لابن الأنباري

[1] الأزهري: شرح التصريح (355/2)
[2] سيبويه: الكتاب (3/ 308-312)، ابن يعيش: شرح المفصل (179/1)
[3] المصدر نفسه (312/3)
[4] الأنباري: الإنصاف (493/2- 520)

فالكوفيون إلا أبا موسى الحامض[1] من شيوخهم، والأخفش، وأبو علـى الفارسـي وبعض المتأخرين من البصريين[2] قد أجازوا للمضطر أن يمنـع صـرف الاسـم المنصرف.[3]

أما البصريون[4] فقد ذهبوا إلى عدم إجازة ذلك.

هذا وقد احتج الكوفيون[5]على ذلك بمجموعة من الأبيات الشعرية كان الشعراء قـد منعوا فيها أسماء كان من حقها أن تُصرف، وقد رد أبو العباس[6] المبرد هذه الأبيات من خلال الطعن في روايتها.

أما القياس[7]الذي اعتمد عليه الكوفيون في هذه القضية، فهو حذف الواو المتحركـة من قوله[8]:

فَبيناه يشْري رحلَـه قالَ قائـلٌ   لِمن جملٌ رِخْوِ المِلاطِ نَجيب

فبما أنه جاز حذف الواو المتحركة من (فبيناه)، كان حذف التنوين الـساكن أولـى، وكان ابن السراج[9] من المؤيدين لذلك، وهو من البصريين[10].

أما البصريون فيرون أن ذلك لا يجوز؛ لأن فيه خروج عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإن في ذلك رجوع إلى الأصل في الأسماء؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف.

أما ابن يعيش فقد تبع من سبقه من البصريين الذين لم يجيزوا منع صرف الاسم المصروف، أمثال سيبويه والمبرد[11]؛ وذلك لأنه يرى أن السبب الواحـد لا يعد سبباً موجبا لمنع صرف ما ينصرف. قال ابن يعيش[12]:" السبب الواحد لا يمنع

---

(1) هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى الحامض النحوي البغدادي المعروف بالحامض، وإنما قيل له الحامض لشراسة أخلاقة، صنف: خلق الانسان والوحوش، والمختصر في النحو توفي سنة (305)ه انظر ترجمتة في السيوطي: بقية الوعاه (60/1)، ابن النديم: الفهرست (117)، الأندلسي: الإرتشاف (892/2).

(2) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (470)، أبو الحسن: شرح الأشموني (3 /35).

(3) الأنباري: الإنصاف (493/2)

(4) المصدر نفسه (2/ 439)، الأنصاري: أوضح المسالك (126/3)

(5) المصدر نفسه (2/ 493- 520)

(6) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (189/1)

(7) الأنباري: الإنصاف (2/ 512- 513)

(8) البيت للعجير السلولي في سيبويه: الكتاب (5/ 44)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (1/ 115) ، الأنباري: الإنصاف (512/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (190/1)

(9) ابن السراج: الأصول :(2/ 56) .

(10) الأنباري: الإنصاف (493/2- 520) .

(11) انظر المبرد: المقتضب (354/3)

(12) ابن يعيش: شرح المفصل (189/2)

الصرف في حال الاختيار، والسعة". وتجدر الإشارة إلى أن هنالـك مـن العلمـاء المتأخرين من خالف ابن يعيش والمذهب البصري في هذه القضية كالاستراباذي[1]، وابن الناظم[2]، وابن مالك[3]، والسيوطي[4]، بحجة ورود كلام العرب على ذلك.

هذا وقد رد ابن يعيش على ابن السراج الذي أجاز ذلك، بدعوى جواز حذف الواو المتحركة من(هو) في قول الشاعر السابق الذكر، فابن السراج كان قد قـاس جواز حذف التنوين من الاسم المصروف، بجواز حذف الواو المتحركة مـن قـول الشاعر السابق. وكان رد ابن يعيش من باب أن التنوين حرف داخل لمعنى، فإذا ما حذف فإنه يؤدي إلى خلل في المعنى، بعكس حذف الواو من (فبيناه)؛ وذلـك لأنـه جزء من الكلمة، وحذف جزء الكلمة لا يؤثر على المعنى، قال ابن يعيش[5]:" والذي ذكره ابن السراج لا أراه؛ لأن التنوين حرف داخل لمعنى فإذا حـذف أخـل بـذلك المعنى، وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة، ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع(ياء) المنقوص في مثل (قاض)، ومع المقصور في مثل (عصا) واقتضت الحـال حـذف أحدهما حذفت لام الكلمة وبقى التنوين، لأن حذف التنوين ربما أوقع لُبـسا، ولـيس كذلك حذف الواو من قوله:(فبيناه يشرى رحله)".

وبعد ذلك أورد مجموعة من الأبيات الشعرية كان قد احتج بها الكوفيون على جواز مذهبهم المجيز لذلك منها قول عباس بن مرداس:[6]

فمـا كـان حِـصن ولا حـابِس يفُوقـان مِـرداس فِـي مجمـعِ

موضع الشاهد في البيت في قوله:(مرداس)، فقد منعه الشاعر من الـصرف، وهو مصروف، وليس فيه إلا علةٌ واحدةٌ، وهي العلمية، والعلة الواحدة، لا توجـب المنع من الصرف.

---

[1] الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (95/1)
[2] ابن الناظم: شرح ابن الناظم (470)
[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية (102/2)
[4] السيوطي: الهمع (20/1)
[5] ابن يعيش: شرح المفصل (190/1)
[6] البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (84)، ابن يعيش:شرح المفصل (188/1)، العيني: المقاصد النحوية (331/3)، أبو الحسن: شرح الأشموني (175/3)، السيوطي: الهمع (121/1)

وقد حكى الفخر الرازي[1] عن أكثر الكوفيين، و الأخفش أن السبب الواحد يمنع من الصرف، ولم يفرق بين العلمية وغيرها، وهذا جارٍ على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر، فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار، وينتج من هذا أن مالا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة، وهي الافتقار، فيكون السبب الواحد يمنع الصرف.

وتجدر الإشارة إلى أن أبا العباس المبرد[2] قد روى هذا الشاهد برواية أخرى غير الرواية التي سبق ذكرها، وهي(يفوقان شيخي في مجمع)، وعلى هذه الرواية يبطل موضع الشاهد، أما إن صحت رواية الكوفيين فيرى أبو العباس أن الشاعر إنما قصد القبيلة، وحينئذٍ يمنع مرداس، ولا يصرف.

ومنها أيضا قول ذي الأصبع العدواني[3]:

هِمَن وَلَدوا عامر ذُو الطول وذُو العرض

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(عامر)، حيث منعه من الصرف على الرغم من عدم وجود سبب مقنع لمنعه من الصرف، وأما أبو العباس[4] فيرى أن الشاعر إنما أراد أبو القبيلة نفسها، وعلى ذلك يكون(عامر) ممنوعاً من الصرف.

ومنها كذلك قول الآخر[5]:

مصعب حِيْن جد الأمر أكْبَرها وأطْيَبُها

موضع الشاهد في البيت في قوله:(مصعب)حيث منعه الشاعر من الصرف، مع عدم وجود علة لمنعه، ويرى أبو العباس[6] أن الرواية الصحيحة للبيت(أنتم حين جد الأمر)، وبهذه الرواية لا يكون في البيت موضع للخلاف، أما إن صحت الرواية فيكون الشاعر قد أراد نفس القبيلة.

---

(1) انظر الأزهري: شرح التصريح (353/2)
(2) انظر الأنباري: حاشية الإنصاف (500/2)
(3) البيت لذي الأصبع العدواني في ديوانه (48)، ابن يعيش: شرح المفصل (189/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (471)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (103/2)، العيني: المقاصد النحوية (330/3)
(4) انظر الأنباري: حاشية الإنصاف (502/2)
(5) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات في ديوانه (124)، الأنباري: الإنصاف (501/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (189/1)، ابن يعيش: شرح الكافية الشافية (103/2)
(6) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (501/1)

يتبدى لي من خلال العرض السابق أن ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة من جواز منع صرف الاسم المنصرف في الضرورة هو الارجح؛ وذلك لأن كـلام العرب حجة، وبما أنه قد ورد عنهم ذلك في عدد كثير من الـشواهد، كانـت قـد تداولتها مطولات النحو، ففي ذلك دليل واضح علـى رجحـان المـذهب الكـوفي، وبطلان المذهب البصري المانع لذلك.

3.5 جواز صرف ومنع الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط.

لابد من الإشارة بداية إلى أن الاسم المؤنث على أشكال متعددة، ويكون ذلك بحسب علامة التأنيث، فإن كان الاسم يدل على مؤنث حقيقي، ولم تتصل به علامة التأنيث فيكون تأنيثه حينئذٍ معنوياً، وذلك نحو(زينب، وسعاد).أمـا إن كـان كـذلك واتصلت به تاء التأنيث نحو، (عائشة، وسمية) فيكون حينها مؤنثـا تأنيثـا لفظيـاً ومعنوياً، أما إن كان الاسم لا يدل على مؤنث واتصلت به تاء التأنيث فيكون تأنيثـه حينئذٍ لفظياً فقط. وللعلماء آراء في صرف ومنع الاسم المؤنث بشكل عام سـأحاول في هذه القضية عرض أبرز هذه الآراء مسلطاً الضوء في النهاية على آرائهم حول صرف ومنع الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، وهو محور القضية.

لقد أشار النحاة[1] إلى أن الاسم المؤنث بالتاء ممنوع من الـصرف، سـواء أكان هذا الاسم مؤنثاً حقيقياً نحو،(عائشة وسمية) أم مؤنثا لفظيـاً، نحـو،(حمـزة، طلحة، ثلاثيا(هبة) أو زائداً على الثلاثة.

أما المؤنث تأنيثاً معنوياً[2] نحو(زينب، سعاد) فيشترط لمنعه أن يكون زائـداً على ثلاثة أحرف لأن الحرف الرابع ينزل منزله التاء، وكذلك يـشترط لمنعـه أن يكون محرك الوسط(سقَر، لَظَى)، وذلك لأن الحركة (حركة الوسـط) تقـوم مقـام الحرف الرابع. وقد خالف في ذلك ابن الانباري[3] فجعلـه علـى وجهـين جـواز الصرف والمنع.

---

(1) انظر ابن السراج: الاصول (83/2) ، انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (124/1)، الأندلسي: الارتشاف (878/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (3/ 15)، السيوطي: الهمع (1/ 108).
(2) المصدر نفسه (84/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (154/3).
(3) الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (128/1)، الأزهري: شرح التصريح (331/2)

أما إن كان الاسم المؤنث ثلاثياً أعجمياً[1] نحو، (ماه، وجور) أسماء أمـاكن، فإنه يمنع من الصرف؛ وذلك لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية، أوجبت المنع من الصرف، وقال بعضهم إنه ذو وجهين كـ (هند)، وذهـب الفـراء[2] إلـى المنع؛ لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند.

إما إن كان ثلاثياً أعجمياً ساكن الوسط نحو(هود، ونوح، لوط)، فأكثر النحاة على صرفه[3] قال سيبويه:"وأما هود ولوط فتصرف على كل حال لخفتها"، سـواء تحرك الوسط أم سكن، صرح بذلك السيرافي[4] وابن برهـان[5] وابـن خـروف[6] وأجاز عيسى بن عمر[7] وتبعه ابن قتيبة[8] وعبد القاهر الجرجاني[9] فيه الصرف و المنع.

أما إن كان الاسم ثلاثياً منقولاً من المذكر إلى المؤنث نحو(زيد) اسم امـرأة، فأنه يمنع من الصرف[10]؛ وذلك لأنه يحصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، وهذا مذهب سيبويه[11] والجمهور وذهـب عيـسى بـن عمـر[12] والجرمـي[13] والمبرد[14] إلى أنه ذو وجهين، أي: يجوز فيه المنع والصرف.

أما إن كان الاسم المؤنث[15] على حرفين، وليس على ثلاثة نحو(يد) جاز فيه الوجهان على رأي سيبويه.

أما إن سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء، فإن كان ثلاثيـاً صـرف مطلقـاً خلافاً للفراء[16] وثعلب[17] إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو(فخِذ)

---

(1) الأزهري: شرح التصريح (332/2).
(2) المصدر نفسه.
(3) سيبويه: الكتاب (235/3)
(4) الأندلسي: الارتشاف (876/2).
(5) العكبري: شرح اللمع في العربية (458/2).
(6) الأندلسي: الارتشاف (876/2).
(7) أبو الحسن: شرح الأشموني (54/2).
(8) ابن قتيبة: أدب الكاتب (221- 222).
(9) الأندلسي: الارتشاف (877/2).
(10) الأزهري: شرح التصريح (242/3).
(11) انظر سيبويه: الكتاب (242/3).
(12) انظر أبو الحسن: شرح الأشموني (154/3).
(13) الأندلسي: الارتشاف (442/1).
(14) المبرد: المقتضب (350/3).
(15) أبو الحسن: شرح الأشموني (156/3)، الأزهري: شرح التصريح (332/2).
(16) السيوطي: الهمع (107/1).
(17) أبو الحسن: شرح الأشموني (3/ 156).

أم سكن نحو(ضرب)، أما إن كان زائداً على ثلاثة أحرف نحو(سـعاد) منـع مـن الصرف. قال سيبويه[1]:" اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث علـى أربعـة أحـرف فصاعداً لم ينصرف".

أما إن كان الاسم[2] المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط غيـر أعجمـي، ولا مـذكر الأصل جاز فيه كما يرى النحاة الصرف والمنع على رأي الجمهور، والمنع أجود، قال سيبويه[3]:" هذا باب تسمية المؤنث اعلم أن كل مؤنثٍ سـميته بثلاثـة أحـرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف فان سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنـت بالخيـار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو(قِدرٍ، وعنْزٍ، وهِنْدٍ، ودعدٍ، وجملٍ، ونُعمٍ".

ومن صرفه[4] نظر فيه إلى خفة اللفظ وأنها قد قاومت أحد الـسببين، وهمـا التأنيث والعلمية، والسبب الواحد لا يمنع من الصرف.

هذا وقد ذهب الزجاج[5] إلى منعه، وقد علل ذلك بأن السكون لا يغير حكمـا أوجبه اجتماع علتين تمنعان من الصرف، أما أبو علي الفارسي[6] فيرى أن الصرف أفصح، أما ابن هشام[7] فيرى أن هذا غُلُو جلي.

أما ابن يعيش فقد تبع في هذه القضية الجمهور وهي جواز الوجهين: المنـع والصرف للاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط الخالي من العجمة، نحـو (هنْـد، ودعد)، وإن تبدى من خلال كلامه ترجيحه لجانب المنع على الصرف علـى رأي سيبويه والمبرد، حيث إن سيبويه والمبرد قد رجحا في هذا النوع من الأسماء المنع، مع جواز الأمرين، ولعل ما أورده سيبويه سابقا يدل على ذلك دلالة واضحة، قـال ابن يعيش[8] في ذلك: "اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنـث إذا كـان

---

(1) سيبويه: الكتاب (235/3).
(2) الأندلسي: الارتشاف (878/2).
(3) سيبويه: الكتاب (240/3-241).
(4) الأزهري: شرح التصريح (332/2).
(5) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف (49)، الأندلسي: الارتشاف (878/2).
(6) أبو الحسن: شرح الأشموني (3/ 156).
(7) المصدر نفسه (3/ 155).
(8) ابن يعيش: شرح المفصل (193/1).

معرفة، فالوجه منعه من الصرف لاجتماع السببين، وقد يـصرفه بعـضهم لخفـة السكون وسطه فكأن الخفة قاومت أحد السببين، فبقى سبب واحد فانـصرف عنـد هؤلاء وفيه رد إلى الأصل".

هذا وقد استشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[1]:

لـَم تَتَلَفّـَع بِفَـضلِ مِئـْزَرِهـا دعـد ولـم تُسقَ دعـد فِي العلَبِ

موضع الشاهد في البيت في قوله:(دعد)، و(دعد)، وهو اسم ثلاثـي مؤنـث ساكن الوسط، لذلك نلاحظ أن الشاعر قد صرفه في المرة الأولى من خلال تنوينه؛ وذلك لخفته، ومنعه في المرة الثانية؛ وذلك للزوم العلتين له وهما: التأنيث والعلميـة على رأي من منع ذلك.

واستشهد أيضا بقول الآخر[2]:

ألا حبذَا هِنْـد وأَرض بِها هِنـْد وهِنْـد أَتَي دونَها النأي والبعد

موضع الشاهد أيضاً في هذا البيت كسابقه، حيث إن الشاعر قد أجاز الأمرين في الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط(هند)، وهما المنع والصرف.

قال ابن يعيش: "فصرف(هنداً) في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيـل الضرورة؛ لأنه لو لم يصرف، لم ينكسر وزن البيت، والقياس الصرف؛ لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب".

يتراءى لي من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه فـي هـذه القضية من منع الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط مـن الـصرف هـو الأجـود والأفصح؛ وذلك لأن الخفة لا توجب ذهاب أحد السببين، وبما أن العلمية والتأنيـث صفتان ملازمتان لهذه الأسماء لذلك يجب أن تمنعاه من الصرف.

---

(1) البيت لجرير في ديوانه (1021)، ابن منظور: لسان العرب (166/3) (وعد)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (241/3)، ابن جني: الخصائص (298/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (193/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (155/3).

(2) البيت للحطيئة في ديوانه (39)، ابن منظور: لسان العرب (223/3)،(سند)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (194/1)(54/1)، السيوطي: الهمع (45/5).

وأما إذا سميت بثلاثي مذكر ساكن الوسط مؤنثاً نحو(زيدٍ)،و(نِعم)، و(بئس)، فابن أبي إسحاق وأبو عمرو والخليل ويونس وسـيبويه[1] والأخفـش[2]والفـراء[3] والمازني[4]لا يجيزون فيه إلا المنع من الصرف، وعيسى بن عمر[5] وأبـو زيـد[6] والجرمي[7] والمبرد [8] ويونس[9] يصرفونه.

4.5 إضافة(ذو) إلى المضمر.

لقد أجمع النحاةُ على مجموعةٍ من الشروط، هي نفسها التـي تـسوغ إعـراب الأسماء الخمسة بالحروف، بدلاً من الحركات. وهذه الشروط هي[10]:

1. أن تكون مكبرة غير مصغرة. وذلك نحو(جاء أبوك)، فإن صغرت أُعربـت بالحروف، وذلك نحو(جاء أُبيك).
2. أن تكون مفردة، لا مثناة، ولا مجموعة؛ لأنها حينئذ تُعرب إعراب المثنى، أو الجمع كأن نقول: (جاء أبوان)، أو(آباؤكم).
3. أن تكون مضافة، ولكن يشترط في إضافتها، ألا تكون مـضافة إلـى يـاء المتكلم، لأنها حينئذٍ تُعرب بالحركات، كأن نقول:(جاء أبي)، فـ (أبي) هنـا فاعل مرفوع بالضمة المقدرة.

ولعل ما يهمنا هنا من هذه الأسماء،(ذو) الذي هو بمعنى صاحب، وليست (ذو) الطائية التي بمعنى(الذي). فالعلماء[11]على أنه لا تجوز إضافة (ذو) إلا إلى اسـم جنس كقولك (محمد ذو فضل)، و(محمد ذوعلم)، وما إلى ذلك من أسماء الأجناس، لذاك لا تجوز إضافتها إلى ضمير، أو إلى صفة، هذا مفاد قول العلماء في ذلك.

---

(1) سيبويه: الكتاب (242/3).
(2) المبرد: المقتضب (351/3).
(3) الأندلسي: الارتشاف (881/2).
(4) المبرد: المقتضب (351/3)، الأندلسي: الارتشاف (881/2).
(5) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف: 51.
(6) الأندلسي: الارتشاف (881/2).
(7) الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (131/1).
(8) المبرد: المقتضب (351/3).
(9) الأندلسي:الارتشاف (882/2).
(10) انظر الأنصاري: أوضح المسالك (1/38- 39)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (47/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (1/ 53– 54)، الأزهري: شرح التصريح (1/58-60)، السيوطي: الهمع (1/122-123).
(11) العلماء الذين قالوا بذلك هم (الكسائي، النحاس، الزبيدي)، وجزم بذلك أيضا الجوهري في الصحاح، انظر السيوطي: الهمع (285/4).

فسيبويه عندما عرض لهذه الأسماء لم يفصل فيها القول، وإنما تحـدث عنهـا بشكل عارضٍ، ولكنه طرح مثالاً على هذا الاسم يستشف منه أن هذا الاسم لا تجوز إضافته إلا إلى اسم جنس، حيث قال في باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك[1]:" ومنه مررتُ برجـل ذي مالٍ" أي: صاحب مال.

والمبرد أشار بصريح العبارة، بعدم جواز إضافة هذا الاسم إلـى المـضمر، حيث قال[2]:" فإن أخبرت عن(المال)، لم يجز اللفظ؛ لأن قولك (ذو) لا يضاف إلـى المضمر، تقول:(هذا ذو مال)، ولا تقول: المال هذا ذووه، وكذلك تبعهم أبو إسحاق الزجاجي[3] في ذلك – أي بعدم إضافة هذا الاسم إلى المضمر.

وابن يعيش كذلك أشار عندما عرض لهذه القضية، إلى عدم جواز إضافة هذا الاسم (ذو) إلى المضمر، والصفة حيث قال[4]:" وأما (ذو) فلا تُستعمل إلا مـضافة ولا تُضاف إلا إلى اسم جنس، من نحو،(مال)، و(عقل)، ونحوها، ولا تُضاف إلـى صفة، ولا مضمر، فلا يقـال:(ذو صـالح). ولا(ذو طـالح)، ولا يجـوز(ذووه)، ولا(ذووك)؛ لأنها لم تدخل إلا وصـلة إلـى وصـف الأسـماء بالأجنـاس، كمـا دخلت(الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وكما أُتي بـ (أي) وصـلة إلـى نداء ما فيه الألف واللام في قولك(يا أيها الرجلُ)، و(ياأيتُها النفس)".

يتضح من خلال ما أورده ابن يعيش حول هذه القضية منعـه لإضـافة (ذو) إلى مضمر، أو إلى صفة، ويرى أنه يقتصر في إضافتها فقط إلى اسم الجنس؛ ولعل السبب وراء ذلك أنه إنما جيء بها فقط وصلة لوصف اسم الجنس الذي لا يجـوز وصفه إلا بوصلة كما هو الحال في الاسم الموصول (الذي) الذي جيء به كوصـلة إلى وصف المعارف، وكذلك (أي) التي جيء بها كوصلة لنداء الاسم المعرف بأل، ونحن جميعاً نعرف بأن الاسم المعرف لا يجوز نداؤه إلا بهذه الوصلة.

---

(1) سيبويه: الكتاب (430/1)
(2) انظر المبرد: المقتضب (120/3)
(3) الزجاجي: الجمل في النحو (3)
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (156/1-157)

وبعد أن أفصح ابن يعيش عن رأيه حول هذه القضية، استشهد ببيتـين مـن الشعر كان موضع الشاهد فيهما إضافة (ذو) إلى المضمر، ولكن ابن يعيش أول ذلك بأن الضمير المضاف إليه (ذو) عائد إلى اسم جنس لذلك صـحت الإضـافة،وهذان البيتان هما: قول كعب بن زهير[1]:

صـبحنا الخَزرجِيـةَ مرهفَـاتٍ أَبـار ذَوي أَرومتِهـا ذووهـا

موضع الشاهد في هذا البيت قولـه:(ذووهـا)، حيـث أضـاف (ذو) إلـى الضمير(الهاء)، وهذا على رأي النحاة غير جائز، وقد سوغه ابن يعيش بأن الضمير في(ذووها) عائد على اسم الجنس، قال ابن يعيش[2]:" والذي جسر ذلك كون الضمير عائداً إلى اسم الجنس". بينما يرى بعض العلماء[3] أن ذلك من الشواذ التي لا يقاس عليها. وقد ورد في النكت[4] بأن إضافتها للعلم قليلة نحو(أنا ذو بكهٍ)، لغة في مكة، أي: أنا صاحبها، بينما يرى الفراء[5] بأن إضافتها للعلم قياساً، وإلى الجملة شـاذة، كقولهم: (اذهب بذي تسلم)، أي: بطريق ذي سلامة.

أما البيت الثاني الذي أضيفت فيه (ذو) إلى المضمر قول الآخر[6]:

إنمـا يعـرفُ الفَـضـ ـلَ مِـن النـاس ذَووهـا

حيث أضاف الشاعر(ذو) إلى الضمير(الهاء)، وما قاله ابن يعيش في البيـت السابق قاله في هذا البيت من أن المسوغ لهذه الإضافة كون الضمير المضاف إليـه (الهاء) عائداً إلى اسم جنس وهو(الفضل)، وأضافته إلى اسم الجنس جائزة.

ويرى ابن يعيش[7] أن الأضعف من ذلك قولهم:(اللهم صـل علـى محمـد وذويه)؛ وذلك من قِبل أن المضمر في (ذويه) لا يعود إلى اسم جنس، ولعـل مـا

(1) البيت لكعب بن زهير في ديوانه (104)، ابن يعيش: شرح المفصل (157/1)، الإشبيلي: المقرب (232)، السيوطي: الهمع (284/4)
(2) ابن يعيش: شرح المفصل (157/1)
(3) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (40/1)، أبو الحسن: حاشية شرح الأشموني (53/1).
(4) نقلاً عن أبو الحسن: حاشية شرح الأشموني (48/1).
(5) السيوطي: الهمع (248/4).
(6) البيت لأبي العتاهية في ديوانه (423)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (157/1)، السيوطي: الهمع (284/4).
(7) ابن يعيش: شرح المفصل (157/1)

حسنه كما يرى ابن يعيش أنها ليست بصفة موجودة الموصوف، لذلك جرت مجرى ما ليس بصفة.

أما عن قراءة[1] ابن مسعود لقوله تعالى[2]:(وفَوقَ كُل ذِي عِلْمٍ عِلِـيم)، فقـد قرأها (وفَوقَ كُل ذِي عالِمٍ عِلِيم)، ويبدو من ظاهر القراءة أن (ذي) أُضـيفت إلـى الصفة المشتقة (عالم)، وذلك ما لا يجوز في عرف النحاة، وأول ابن يعيش[3] ذلـك بأن العالم هنا مصدر كالفالج، والباطل، فكأنه قال:(وفوق كل ذي علمٍ عليم).

ويرى كذلك أن بعض العلماء وجه هذه القراءة علـى زيـادة (ذي)، فيكـون التقدير:(وفوق كل عالم عليم)، ويرى أنه لربما تكون من باب إضافة المسمى إلـى الاسم، أي:(وفوق كل شخص يسمى عالماً، أو يقال له: عالم عليم).

5.5 الالتزام بالألف في المثنى في الحالات الثلاثة.

من المعروف لدى النحاة والمتخصصين أن المثنى معرب بالعلامات الفرعية بدلاً من الحركات الأصلية، أي معرب بالحروف بدلاً من الحركـات، فهـو يرفـع بالألف وينصب ويجر بالياء، فنقول مثلاً: (جاء الطالبـان)، و(رأيـتُ الطـالبين)، و(سلمتُ على الطالبين). ولكن هذا لا يعني أن العرب جميعا التزموا بذلك، وإن كان ما سبق هو المذهب الشائع، فبعض العرب[4] التزموا بالألف فـي المثنـى، رفعـاً، ونصباً وجراً، وأعربه بالحركات المقدرة على الألف، فقال مـثلاً:(عنـدي كتابـان نافعان)، و(اشتريتُ كتابان نافعان)، (قرأتُ في كتابان نافعان). فيكون بذلك المثنى مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف، ومنصوباً بفتحة مقدرة عليها، ومجروراً بكـسرة مقدرة عليها كذلك.

قال أبو زيد الأنصاري[5]:"سمعتُ من العرب من يقلب كل ياءٍ ينفتح ما قبلها ألفاً، فيجعلون المثنى كالمقصور، فيثبتون ألفاً في جميع أحواله، ويقـدرون إعرابـه

(1) انظر الأندلسي: البحر المحيط (333/5)، ابن جني: المحتسب (346/1)، عمر: معجم القراءات القرآنية (185/3)
(2) يوسف:76
(3) ابن يعيش: شرح المفصل (157/1)
(4) (لزوم الألف في المثنى في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عُزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة)، انظر ابن عقيل: حاشية شرح ابن عقيل (51/1)، السيوطي: الهمع (133/1).
(5) انظر ابن مالك: حاشية شرح الكافية الشافية (73/1).

بالحركات". أما قطرب[1] فذكر أنهم يفعلون ذلك فراراً إلى الألف التي هـي أخـف حروف المد لذاك يقولون:(كسرتُ يداه)، و(ركبتُ علاه).

أما الفراء[2] فهو يرى أن هذه اللغة هي لأقيس؛ وذلك أن ما قبل حرف التثنية مفتوح، فينبغي أن يكون ما بعده ألفاً؛ لانفتاح ما قبله.

وقد أنكر ذلك المبرد[3]، وهو محجوج بنقل الأئمة، وبناء على ذلك خرجوا قوله تعالى[4]:(إن هذَان لَساحِران)، في أحد وجوهها[5]، وقال الفـراء[6] فـي تعليقه على أحد الوجوه المحتملة في هذه القراءة:" بتشديد إن وبالألف على جهتـين: إحداهما:على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين فـي رفعهـا ونـصبهما وخفضهما بالألف، والوجه الآخر: أن تكون الألف ثابتة على حالها، لا تزول علـى كل حال".

أما ابن يعيش فقد تبع من سبقه في أن الالتزام بالألف فـي المثنـى رفعـاً، ونصباً، وجراً ما هو إلا لغة لبني الحارث، وبطون من ربيعة، وما دعاهم إلى ذلـك أي إلى قلب الياء ألفاً، إلا طلب الخفة.

قال ابن يعيش[7]:" فأما قول صاحب الكتاب: (ويجيء ذان منهما في بعـض اللغات)، فإن المراد بذلك أن يكـون حـال الرفـع، والنـصب، والجـر بـالألف فتقول:(جاءني ذان)، و(رأيتُ ذان)، و(مررتُ بذان)، وليس ذلك مما يختص بأسماء الإشارة، بل يكون في جميع الأسماء المثناة، نحو قولك:(جاءني الزيدان)، و(رأيـتُ الزيدان)،و(مررتُ بالزيدان)، وهي لغة لبني الحارث، وبطون من ربيعـة. فكـأنهم أبدلوا من الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بمجموعةٍ من الأبيات الـشعرية التـزم فيهـا الشعراء بالألف في المثنى رفعاً، ونصباً، وجراً، وهي قول الشاعر[8]:

---

(1)ابن مالك: حاشية شرح الكافية الشافية (73/1).
(2) انظر الفراء: معاني القرآن (184/2).
(3) انظر أبو الحسن: حاشية شرح الأشموني (58/1).
(4) طه:63.
(5) هنالك عدة أوجه إعرابية في هذه الأية، انظر في ذلك الأنصاري: شرح شذور الذهب (74-78).
(6) الفراء: معاني القرآن (184/2).
(7) ابن يعيش: شرح المفصل (356/2)
(8) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (187)، ولرؤبة أو لرجل من ضبة في العيني: المقاصد النحوية (111/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (356/2)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (60/1) أبو الحسن: شرح

تَزود مِنـا بيـن أُذْنَـاه طَعنَـةً   دَعَتْـه إِلَـى هابِـي التـرابِ عقِيـمِ

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(بين أذناه)، حيث جاء بـالمثنى (أذنـاه) بالألف، والأصل يقتضي أن يكون(بالياء)؛ لأنه مضاف وذلك على لغة بلحارث بـن كعب، وخثعم، وزبيد، وغيرهم ممن يستعمل المثنى بالألف في جميع حالاته.

واستشهد كذلك بقول الآخر(1):

فَأطْرقَ إِطْراقَ الشجاعِ ولَـو يـرى   مسـاغاً لِنَابـاه الشجـاع لصَممـا

وموضع الشاهد فيه في قوله:(لِناباه)، حيث جاء المثنى بالألف على الرغم من وروده مجروراً، والأصل يقتضي أن يكون مجروراً بالياء، فقـد عاملـه الـشاعر معاملة الاسم المقصور، فجره بكسرة مقدرة على الألف بدلاً من الياء، وهذا دليـل على أن من العرب من يجعل المثنى بالألف في جميع أحواله.

واستشهد ابن يعيش على هذه اللغة بقول الشاعر(2):

إن لِـسلمى عِنْـدنَا دِيوانَـا   أَخْـزى فُلانـاً وابنَـه فُلانـا

أَعـرِفُ مِنْهـا الجِيـد والعينَانـا   ومنْخَـرين أَشْـبها ظُبيانَـا

ما قيل في الشواهد السابقة، قيل أيضاً في هذا الشاهد، من الالتزام بالألف في المثنى في جميع أحواله، فقد عامل الشاعر في هذا البيت المثنى(العينانـا)، معاملـة الاسم المقصور، والأصل يقتضي أن يكون بالياء، وتجدر الإشارة إلى أنـه عنـدما عرض ابن يعيش لقوله تعالى(3):(إن هذان لساحران)، والأوجه الجائزة فيها، رجـح الرأي القائل بأنها لغة بني الحارث، في جعلهم المثنى بالألف في جميع حالاته.

الأشموني (68/1).

(1) البيت للمتلمس في ديوانه (34)، الجاحظ: الحيوان (263/4)، ابن جني: سر صناعة الإعراب (704/2)، وبلا نسبة ابن يعيش: في شرح المفصل (355/2).

(2) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (187)، ابن يعيش: شرح المفصل (356/2)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (60/1).

(3) طه:63

قال ابن يعيش[1]:" وأما قراءة الجماعة (إنَ هذَان لَساحِران)، فأمثل الأقـوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث، في جعلهم المثنى بالألف على كل حال، كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة، كقولهم في (ييأس)، (ياءس).

يتبدى لي من خلال ما مضى أن الالتزام بالألف في المثنى في جميع حالاته، ما هي إلاّ لهجة قبيلة من قبائل العرب، وقد فروا إليها من باب الاستخفاف، فلما كان ما قبل الياء مفتوحا أبدلوها ألفا؛ لأن الألف أخف عنـدهم مـن اليـاء، لاسـيما أن الأصل، والعرف اللغوي يقتضيان أن يكون بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، لـذلك ينبغي ألا تُعمم هذه اللغة؛ وذلك منعاً للفوضى والاضطراب في الاستعمال الكلامي، والكتابي، وإنما تُذكر فقط من باب الاسترشاد بها في دراسة اللهجات للمتخصـصين فقط.

6.5 الإخبار عن كلا بالمفرد.

من المعروف لدينا أن (كِلا)، و(كِلتا) من الملحقات بالمثنى وليستا من المثنى حقيقةً؛ ولعل السبب وراء ذلك أنهما مما لا مفرد له، والأصل في المثنى أن يكون له مفرد، وهاتان اللفظتان ملازمتان للإضافة[2] وإضافتهما قد تكون للمضمر، كقولنـا: جاء الرجلان كلاهما، وجاءت البنتان كلتاهمـا، وقـد تكـون إضـافتهما للظـاهر كقولنا:(جاء كلا الرجلين)، و(جاءت كلتا البنتين)، وما ينطبق علـى المثنـى مـن الأحكام ينطبق عليهما أيضاً، ويعاملان معاملة الاسم المقصور.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العرب يجريهما مع الظـاهر مجراهمـا مـع المضمر في الإعراب بالحروف، وقد عزا الفراء[3] هذه اللغة إلى كنانة. وبعضهم[4] يجريهما معهما بالألف مطلقاً، أي: مع المضمر والظاهر.

وهناك خلاف بين النحاة في حقيقة تثنية هذين اللفظين(كلا وكلتا)، وقـد ورد مفصلاً في الإنصاف[5] فالبصريون ذهبوا إلى أنهما مفردان لفظاً ومثنيـان معنـى،

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (357/2)
(2) سيبويه: الكتاب (413/3)
(3) الفراء: معاني القرآن (184/2)
(4) السيوطي: الهمع (136/1)
(5) الأنباري: الإنصاف (438/2- 450)

وذلك بدليل الإخبار عنهما تارةً بالمفرد، وتارةً بالمعنى، ولو كانا مثنيين لفظاً ومعنى لما جاز الإخبار عنهما بالمفرد، ومن الأمثلة التي أُخبر عنهما فيها بـالمفرد، قولـه تعالى[1]:(كِلْتَا الجنَّتَيْن آتَتْ أُكُلَها)، فقد ورد الضمير العائد إلى كلتا مفرداً(آتت)، ولو كان مثنى لقال:(آتتا)، ومن الأمثلة التي ورد فيها الـضمير العائـد إليهمـا مثنـى قوله:(كلاهما قائمان)، و(كلتاهما لقيتهما)، ويرى البصريون أن تثنيتهما لـو كانـت على الحقيقة لكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفـسه، وذلـك مـا لا يجـوز كـأن نقول:(مررت بهما اثنيهما)، كما تقول:(مررت بهما كليهما).

وكذلك من الأدلة التي اعتمدها البصريون لتقويـة مـذهبهم فـي أن هـاتين اللفظتين مفردتان من ناحية اللفظ، جواز إضافتهما إلى المثنى فتقول:(جـاءني كـلا أخويك)، ولو كانا مثنيين لما جاز ذلك، لأنه يكون حينئذٍ من باب إضافة اللفظ إلـى نفسه، وذلك ممتنع، ومن الأدلة التي يمكن اعتمادها كذلك على إفراد(كلا) لفظـاً أن سيبويه قد نطق بها منونة، والتنوين علامة الإفراد، قال سيبويه[2]:" وأما (كلتا) فيدلك على تحريك عينها قولهم:" رأيتُ كلا أخويك، فكلاً كمِعاً واحد الأمعاء".

أما الكوفيون[3] فقد ذهبوا إلى أنهما مثنيان لفظاً ومعنى، وحجتهم فـي ذلـك النقل، والقياس، فالنقل من خلال احتجاجهم ببيت من الـشعر، كـان قـد رده ابـن الأنباري على أنه من باب الاجتزاء بالفتحة عن الكسرة في الضرورة.

وأما القياس فهو: انقلاب الألف فيهما في حالتي النصب والجر عندما تضافان إلى المضمر، كما تقلبان في(الزيدان والعمران).

هذا وقد رد ابن الأنباري[4] هذا الاحتجاج من جهة أن لهما حظاً من الإفـراد والتثنية، لذلك أُجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارةً، ومجرى المثنى تارةً أخـرى، وخص أجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر؛ وذلك لأن الإعـراب بالحروف، فرع على الإعراب بالحركات، والإضافة إلـى المـضمر فـرع علـى الإضافة إلى الظاهر، لذلك جعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل.

---

(1) الكهف: 33
(2) انظر سيبويه: الكتاب (413/3)
(3) انظر تالأنباري: الإنصاف (439/2-441)
(4) المصدر نفسه (449/2-450)

أما ابن يعيش فقد تبع مذهب البصريين في أن (كلا)، و(كلتا) مفردتان لفظاً مثنيتان معنى، وخالف الكوفيين القائلين بتثنيتهما لفظاً ومعنى، هذا وقد أورد ابن يعيش نفس الحجج التي اعتمدها البصريون لدعم مذهبهم، وهي جواز الإخبار عنهما بالمفرد، كقولك:(كلا الرجلين جاء). قال ابن يعيش[1]: "اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن (كلا)، اسم مفرد يفيد معنى التثنية، كما أن (كُلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة، وهذا مذهب البصريين".

وذكر ابن يعيش أيضاً الحجة الثانية التي اعتمدها البصريون على إفرادهما من جهة اللفظ، وهي جواز إضافتهما إلى المثنى، كقولك:(جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين)، وأنها لو كانت تثنية حقيقية لما جاز إضافتهما إلى المثنى، وذلك ممتنع؛ لأنه يكون حينئذ من باب إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز مطلقاً.

قال ابن يعيش[2] "ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ، جواز إضافتها إلى المثنى، كقولك:(جاءني كلا أخويك، وكلا الرجلين)، و(مررت بهما كليهما)، ولو كانت تثنية على الحقيقية، لم يجز ذلك، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع ألا ترى أنه لا يقال: (مررتُ بهما اثنيهما)، كما تقول:(مررت بهما كليهما).

وأشار ابن يعيش[3]إلى أن من الأدلة التي تُفضي إلى إفرادها من ناحية اللفظ، أنك متى أضفتها إلى ظاهر، كانت بالألف على كل حال، وليس كذلك المثنى.

واستشهد ابن يعيش على جواز الإخبار عنها بالمفرد بقول الشاعر:[4]

كِلا يومي أُمامةَ يوم صد وإن لم نأتِها إلا لِماما

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(كلا يومي أُمامة يوم صد)، فقد أخبر عن (كلا) بالمفرد وهو (يوم صد)، ولو أخبر عنها بالمثنى لقال:(يوماصد).

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (158/1)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (159/1)

(3) المصدر نفسه (159/1)

(4) البيت لجرير في ديوانه (778)، الأنباري: الإنصاف (442/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (159/1)، ابن منظور: لسان العرب (229/15) (كلا)

واستشهد أيضاً على ذلك بقول الآخر[1]:

أكاشِـــره وأعلـــم أن كِلانَـــا   على مـا سـاء صـاحِبه حـريص

وموضع الشاهد فيه في قوله:(حريص)، حيث أخبر عن(كلانا) بالمفرد، ولو أخبر عنها بالمثنى لقال:(حريصان).

قال ابن يعيش في تعليقه على هذين البيتين[2]: "فأخبر عنها بالمفرد، وهو يوم صد)، و(حريص)، وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظاً ومعنى كما زعمـوا، لما جاز إلا(يوما صد)، و(حريصان) .

يبدو لي من خلال العرض السابق أن ما ذهب إليه البصريون في هذه القضية من أن في كلا إفراداً لفظياً وتثنية معنوية، هو الأجود، والأقرب للـصواب؛ وذلـك بدليل جواز الإخبار عنها تارةً بالمفرد، وتارةً بالمعنى، والـشواهد الـسابقة تـشهد بصحة ذلك، ولو كان فيها تثنية لفظية ومعنوية لما جاز ذلك؛ لأنه يكون حينئذٍ مـن باب إضافة الاسم لنفسه، وذلك ما لا يجوز.

7.5 حذف تاء التأنيث عند التثنية.

من المعروف أنه من شرط المثنى أن تسلم صيغة المفرد فيه عندما يثنى من أي تغيير؛ وذلك لأن المثنى يعيد الأشياء إلى أصـولها، فيعيـد مـثلاً المحـذوف، والمقلوب، وما إلى ذلك من التغييرات المتعددة التي قد تطرأ على الكلمة، فلو غُيـر فيه عند التثنية، لم يبقَ من دليل على ذلك المحذوف، وشيء آخر أن المثنـى فـي معنى العطف، فكما أنّك في حال العطف لا تغير المعطوف عليه، كذلك الحال فـي التثنية التي هي في معناه، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، فـإن كـان فـي المؤنث علامة تأنيث، فإنها تثبت عند التثنية بخلاف الجمع، حيث حذفت في قولـه مثلاً:(صالحات)، و(مسلمات)، والأصل(صالحتات)، و(مسلمتات)، ولو حذفت هـذه التاء في المثنى لم يبقَ فرقٌ بين المذكر والمؤنث، لا سيما أن التـاء هـي علامـة التأنيث الأصلية في العربية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تحذف التاء في التثنية كمـا

---

(1) البيت لعدي بن زيد في سيبويه: الكتاب (74/3)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (241/3)، ابن الأنباري: الإنصاف (443/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (159/1)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (159/1)

أشار لذلك النحاة[1] إلا في موضعين شذا عن القياس، والموضعان همـا(خـصيان)، و(أليان)،وقد أشار لذلك سيبويه في باب(ما يخرج عن الأصل إذا لم يكـن حـرف إعراب) قال سيبويه في ذلك[2]:" وأما من قال صلاية، وعباية، فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاء والعباء، كما أنه إذا قال: خصيان لم يثنه على الواحد المـستعمل فـي الكلام، ولو أراد ذلك لقال: خصيتان".يتضح من خلال النص الذي أورده سيبويه أن تثنية خُصية على خصيتين من الشواذ؛ وذلك لأن القياس يقتضي إثبات تاء التأنيـث عند التثنية؛ لأن من شرط التثنية سلامة المفرد، وعدم تغييره عند التثنية، والقيـاس يقتضي أن تُثنى على خصيتين. وأشار المبرد[3] إلى ذلك فقال:" فأما قولهم: خُصيان فإنما بنوه على قولهم: خُصي فاعلم. ومن ثنّى على قـولهم: خُـصية لـم يقـل إلا خُصيتان... وكذلك يقولون: أليةٌ وَألْي في معنى، فمن قال: أليةٌ قال: أليتان ومن قال: إلي قال: أليان".

يتضح من خلال نص المبرد أن من قال خُصيان، و أليان لـم يثنـه علـى خصية، وآلية وإنما على خُصي وَألْي، ومن قال: خُصيتان، وَأليتان فيكون قد بنـاه على خُصية وألية.

أما ابن يعيش فقد تبع سيبويه، والمبرد، والزمخشري[4]، فيما ذهبوا إليه مـن عدم جواز حذف التاء إلاّ في هذين الموضعين أي: في تثنية خُـصية وأليـة علـى (خُصيان وأليان)، ليس من القياس، وإنما القياس أن يقال: فـي تثنيتهمـا خـصيتان وأليتان، وإنما جاؤوا في المثنى هنا على ما لم يستعمل، وهـذان الموضـعان همـا الموضعان الوحيدان اللذان حذفت فيهما تاء التأنيث على غير قياس.

قال ابن يعيش[5]:" ولم تحذف التاء في التثنية إلا في موضـعين شـذا عـن القياس. قالوا:(خُصيان)، و(أليان)، والقياس: خُصيتان وأليتان؛ لأن الواحد خُصيةٌ ، وألية كأنهم ثنّوا(خُصيا) بغير تاء جاؤوا في المثنى على ما لم يستعمل، كما جـاؤوا

---

(1) انظر في ذلك الإشبيلي: المقرب (397)، ابن مالك: شرح التسهيل (91/1)، السيوطي: الهمع (146/1)
(2) سيبويه: الكتاب (387/4)
(3) المبرد: المقتضب (41/3)
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (192/3)
(5) المصدر نفسه (192/3)

بشيء من الجموع على غير واحدة نحو(حاجة وحوائج) و،(شبه ومشابه)، و(ذكـر مذاكير).

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[1]:

كـأن خُـصييهِ مـن التدلْـدلِ ظـرفُ عـجـوزٍ فيه ثِنْتَا حنْظـل

موضع الشاهد في البيت في قوله: (كأن خُصييه). حيث حذفت (التـاء) مـن (خُصييه) والأصل أن يقول:(خصيتيه)؛ لأنه مثنى خصيه. قال ابن يعيش[2]:" فهـذا شاهد على حذف التاء، في التثنية، وذلك على قول من لا يفرق". ويرى ابن يعيش[3] أن في البيت شذوذين: أحدهما حذف التاء من (خُصية) في التثنية، ويـرى أن هـذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال. أما الشذوذ الآخر فهو قوله:(ثنتـا حنظـل) والقياس أن يقول:(حنظلتان).

واستشهد أيضا على حذف التاء من تثنية (ألية) بقول الآخر من الرجز[4]:

يرتَجّ ألياه ارتِجاج الوطْبِ

وموضع الشاهد في قوله:(ألياه) فقد ثنى(ألية) على (ألياه)، والقياس يقتـضي أن تُثنى على (أليتاه)، ولعلها حذِفت التاء في هذين الموضعين كما يرى ابن يعـيش من باب التفرقة بين التثنية والتأنيث.

قال ابن يعيش في ذلك[5]:" وأما (ألية) فلم يسمع فيها إلا الفتح، وفي التثنيـة أليان... ثم أسقطوا التاء لئلا يصير علم التأنيث حشواً من كل وجه".

---

(1) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (3/ 569)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (239/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (194/3)، الإشبيلي: المقرب (398).

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (194/3).

(3) المصدر نفسه (194/3).

(4) الرجز بلا نسبة في المبرد: المقتضب (41/3)، ابن قتيبة: أدب الكاتب (410)، ابن يعيش: شرح المفصل (3/ 194)، الإشبيلي: المقرب (398) .

(5) ابن يعيش: شرح المفصل (194/3).

8.5 فتح نون التثنية.

لقد أشار قدماء النحاة إلى أن الأصل في نون المثنى السكون، ولكنها حركت بالكسر؛ منعاً لالتقاء الساكنين، ونون الجمع المذكر السالم الأصل فيهـا أن تكـون ساكنة، ولكنها حركت للعلة نفسها، فتقول مثلاً: جاء الطالبان، ورأيـت الطـالبين، وسلمت على الطالبين. وتقول في الجمع المذكر السالم جـاء المـسلمون، ورأيـت المسلمين، وسلمت على المسلمين.

قال سيبويه[1]:" واعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتـان: الأولـى منهمـا حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب...وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عـوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر".

وأشار المبرد[2] أيضا إلى ذلك فقال:" نون الجمع الذي على حد التثنية أبـداً مفتوحة؛ وإنما حركت نون الجمع، ونون الاثنين؛ لالتقاء الساكنين، فحركـت نـون الجمع بالفتح؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها؛ وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات و الـضمات مـع اليـاء والواو، فَفُتحت وكُسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهمـا إذا التقيا".

وتبعهم في ذلك ابن السراج في أن نون الاثنين مكسورةٌ ابداً، ونون الجمـع مفتوحةٌ أبداً كذلك. قال ابن السراج[3] :" فإذا ثنيت الاسم المرفوع لحقه ألفٌ ونـون، فقلت: المسلمان، والصالحان، وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون، وما قبل الياء مفتوح؛ ليستوي النصب والجر، ونون الاثنين مكسورةٌ أبداً... وإذا جمعـت الاسـم المذكر على التثنية لحقته واو ونون في الرفع، نحو قولك: هؤلاء المسلمون، وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض... ونون هذا الجمع مفتوحة أبداً".

يتضح مما أورده هؤلاء العلماء أن الأصل في نون المثنى أن تكون سـاكنةً، وكذلك نون الجمع، ولكن لما سبقت نون المثنى بألف ساكنة في حالة الرفـع وبيـاء ساكنة في حالة النصب والجر لُجأ إلى كسر هذه النون؛ منعـاً لالتقـاء الـساكنين،

---

(1) سيبويه: الكتاب (17/1 – 18) .
(2) المبرد: المقتضب (144/1) .
(3) ابن السراج: الأصول (46/1 – 47)

وكذلك لما كانت نون الجمع ساكنةً، وكانت مسبوقة بواو ساكنة في حالـة الرفـع، وبياء ساكنة في حالتي النصب والجر لُجأ إلى تحريكها بالفتح منعاً لالتقاء الساكنين، وقد أوضح المبرد السبب في اختيار الفتح لنون الجمع دون الضم والكسر، وذلك لأن هذه النون مسبوقة بواو مضموم ما قبلها في الرفع وبياء مكسورة في حالتي النصب والجر، ولا يستقيم حينئذ الخروج من ضم إلى ضم، أومن كسر إلى كسر، لذلك لُجأ إلى تحريك هذه النون بالفتح، أما نون المثنى، فالسبب في اختيار الكـسر لهـا دون الحركات الأخريات الضم والفتح ذلك لأن الأصل في حركة الـتخلص مـن التقـاء الساكنين الكسر.

أما ابن يعيش فقد تبع هؤلاء النحاة في أن الأصل في نون المثنى الـسكون، وإنما كُسرت منعاً لالتقاء الساكنين، وزاد ابن يعيش سبباً آخر لهذا التحريك بالكسر، وهو للتفريق ما بين نون التثنية، ونون الجمع. قال ابن يعيش[1]:" والوجه الثاني أنهم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع، ولما كان ما قبل نون التثنية ألفاً، وما قبل نون الجمع واواً، والألف أخف من الواو كسروها مع الألف، وفتحوها مـع الـواو؛ لتكون الكسرة التي هي ثقيلة مع الألف التي هي خفيفة، والفتحة التي هي خفيفة مـع الواو التي هي ثقيلة فيعتدل الأمر".

وتجدر الإشارة إلى أن من العرب من لم يلتزم بذلك أي بكسر النـون فـي المثنى وإنما مال إلى فتحها، وهذه لغة بني أسد، يقال بأن الفراء[2] قد نقلها عنهم.

وقيل إن هذه اللغة لا تختص بالياء، وإنما تكون مع الألف. وهذا ما ذهب إليه السيرافي[3].

ويرى بعضهم ضم النون مع الألف، حكى ذلك أبو عمرو الشيباني[4]، وذلك بقول بعض العرب:(هما خليلان).

أما ابن يعيش فقد أشار إلى هذه القضية، لكنه لم يأتِ بجديد بـشأنها، وإنمـا أورد ما سبق ذكره لدى النحاة السابقين عليه، من عدم التزام بعض العرب بكـسر

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (190/3)

(2) انظر الفراء: معاني القرآن (423/2)، أبو الحسن: شرح الأشموني (68/1).

(3) أبو الحسن: شرح الأشموني (68/1).

(4) ابن مالك: شرح التسهيل (64/1).

النون في المثنى، وإنما مال إلى فتحها، وأشار إلى أن هذا الفتح لنـون المثنـى لـم يقتصر على الياء في حالي النصب والجر، وإنما تعداه إلى الألف، وكـذلك تجـاوز بعضهم كل هذا إلى ضم النون في المثنى، وهو ما حكاه أبو عمرو الشيباني، وقد رد ابن يعيش ذلك إلى أنه من الشواذ التي يقاس عليها.

قال ابن يعيش[1]: "على أن من العرب من يفتح نون التثنية في حـال الجـر والنصب، ويجري الياء، وإن كانت غير لازمة، مجرى الياء اللازمـة فـي نحـو (أين)، و(كيف)، فيقول:(مررتُ بالزيدين)، (ضربتُ الزيدين)، حكى ذلك البغداديون"

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول حميد بن ثور:[2]

علـى أَحـوذِيين اسـتَقَلتْ عـشِيةً   فَمــا هِــي إلا لمحــةٌ فَتَغِيــب

موضع الشاهد في البيت في قوله:(أَحوذِيين)، حيث فتح نون المثنى على لغة بعض العرب، وهنا فتحت النون مع الياء.

ويرى ابن يعيش أن من الشّعراء من فتح نون المثنى فـي موضـع الرفـع، واستشهد على ذلك بما أنشده أبو زيد في نوادره، وهو قول الشاعر[3]:

أَعـــرِفُ مِنْها الجيد والعينَانَـا   ومِنْـخَريـن أَشْبـهَا ظُبيـانَـا

موضع الشاهد في هذا البيت أيضا في قوله: (العينانا)، حيث فتح الشاعر نون المثنى مع الألف، ليدل دلالة واضحة على أن من العرب من فتح نون المثنـى مـع الألف، ومع الياء، وليس من باب الضرورة أو ذلك مقتصر على الياء فقط كما يرى أبو حيان[4].

يبدو لي من خلال العرض السابق أن الرأي القائل بأن نون المثنى إنما فُتحت لأن من العرب، ـ وهم بنو أسد ـ يفتحون نون المثنى هو الأجود والأقـرب إلـى الصحة، وقد نقلها عنهم الفراء كما سبق الذكر، أما من ذهب إلى أن هذا من بـاب

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (190/3).
(2) البيت لحميد بن ثور في ديوانه (55) ، ابن يعيش: شرح المفصل (190/3)، العيني: المقاصد النحوية (106/1)، وبلا نسبه في الأنصاري: أوضح المسالك (58/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل(59/1)، الأزهري: شرح التصريح (79/1).
(3) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (187)، ومن إنشاد أبي زيد في ابن يعيش: شرح المفصل (3/ 191)، العيني: المقاصد النحوية (111/1)، وبلا نسبة في أبي الحسن: شرح الأشموني (1/ 68)، السيوطي: الهمع (165/1).
(4) انظر السيوطي: الهمع (164/1)

الضرورة فليس بصحيح وذلك لأنه لا محوج للضرورة في هذه الشواهد، فـالوزن والقافية فيها مستقيمة دون الحاجة إلى تغيير حركة النون إلى الفتح، وأما قول مـن قال بأن هذا لايكون الا في الياء كما هو الحال عند أبي حيان، فليس بصحيح أيضا، وذلك لوروده بالياء، وبالألف، والشواهد السابقة تُقِر بصحة ذلك.

الفصـل السـادس

المبنيـــات

الأسماء الموصولة.

1.6 مجيء (ذو) اسماً موصولاً بمعنى(الذي).

من المعروف لدينا أن (ذو) من الأسماء الخمسة، لذلك يعرب إعرابها رفعاً، ونصباً، وجراً، فهو يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بـ(الياء)، شأنه في ذلـك شأن الأسماء الخمسة، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان (ذو) بمعنى صاحب، كأن نقـول: جاء ذو علم؛ أي: صاحب علم.

واستُخدم هذا الاسم (ذو) أيضا فضلاً عن أنه من الأسماء الخمسة، اسـتعمالاً آخر وهو أن يكون اسماً موصولاً، قصراً على لغة طيئ[1] بمعنى الذي والتي، وقد وردت شواهد شعريةٌ متعددةٌ تدل على ذلك الاستعمال سأُشير إليها في موضعها إن شاء الله.

والمشهور فيه[2]استعماله على هيئة واحدة سواء أكان للمذكر، أم للمؤنث، أم للمفرد، أم للجمع، رفعاً ونصباً وجراً، وهو بناؤه على الواو في جميـع الحـالات، وكذلك استُعمل للعاقل، ولغير العاقل معاً دون تفريق في ذلك.

ويرى بعض النحاة[3]أن من العرب من أعرب هذا الاسم إعراب (ذو) التـي بمعنى صاحب رفعاً ونصباً وجراً، فيقول: جاء ذو قام ،ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام.

وورد كذلك[4]أن من العرب من يثنيه ويجمعه فيقول: جاءني ذوا قاما، ورأيت ذوي قاما، ومررت بذوي قاما، وجاءني ذوو قاموا، ورأيت ذوي قـاموا، ومـررت بذوي قاموا.

---

(1) انظر في ذلك الإشبيلي: المقرب (62)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (59)، الأنصاري: أوضح المسالك (139/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (141/1-144)، شرح التصريح (160/1).

(2) الأندلسي: الارتشاف (1007/2).

(3) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (122/1).

(4) انظر السيوطي: الهمع (289/1)

أما ابن يعيش فقد أشار مسبقاً لما أورده النحاة حول هذه القضية ، من أن قبيلة (طيئ) كانت تستخدم (ذو) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) أو(التي) ويستوي فيه المذكر، والمؤنث، والعاقل، وغير العاقل، ويلتزم حالةً إعرابيةً واحدةً في جميع تصريفاته سواء أكان مع المفرد، أم مع المثنى أم مع الجمع، وهي البناء على الواو في كل ذلك.

قال ابن يعيش[1]: "وأما (ذو) فإن طيئاً تقول:(هذا ذو قال ذاك)، يريدون الذي قال ذاك. وهي (ذو) التي بمعنى صاحب، نقلوها إلى معنى(الذي)، ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، التي يوصل بها (الذي)، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت (الذي) مبنية، فقالوا:(هذا زيد ذو قام)، و (رأيت زيداً ذو قام)،و(مررت بزيد ذو قام)، فيكون في حال الرفع، والنصب، والجر بالواو. وهذه الواو عين الكلمة، وليست علامة الرفع. وتقول:(مررت بالمرأة ذو قامت، وبالرجلين ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا)، فيستوي فيه التثنية والجمع والمؤنث".

واستشهد ابن يعيش على مجيء (ذو) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) أو (التي) على لغة طيئ بمجموعة من الأبيات الشعرية منها قول الشاعر[2]:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذُو حفَرتُ وذُو طَويتُ

وموضع الشاهد في البيت في قوله: (وبئري ذو حفرت وذو طويت)، فقد استخدم الشاعر (ذو) اسماً موصولاً بمعنى (التي) على لغة طيئ، واستخدمه في هذا الشاهد للدلالة على المؤنث وهو البئر.وفي هذا الشاهد دلالة على ثلاثة أشياء[3]:

الأولى: استخدام(ذو) اسماً موصول بمعنى(التي).

الثانية: استخدام (ذو) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث.

الثالثة:استخدام (ذو) في غير العاقل كما تستخدم في العاقل.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (384/2).

(2) البيت لسنان بن الفحل في الأنباري: الإنصاف (3849/1)، العيني: المقاصد النحوية (1/ 258)، الأزهري: شرح التصريح (161/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل(384/2)، وفي ابن الناظم: شرح ابن الناظم:60، الأنصاري: أوضح المسالك (140/1)، أبو الحسن: شرح الأشموني (143/1)، السيوطي:الهمع (289/1).

(3) انظر الأنباري: حاشية الإنصاف (385/1)

وتجدر الإشارة إلى أن ابن عصفور[1] قد زعم أن (ذو) خاصة بالمذكر، وأن (ذات) خاصة بالمؤنث، وأن البئر في البيت ذُكرت على معنى القليب، والقليب مـن أسماء البئر، وسميت قليباً؛ لأن حافرها قلب ترابها. ولعل ماورد في البيت الـسابق خير دليل على بطلان ما زعمه ابن عصفور من اختـصاص (ذو) بالمـذكر، فقـد وردت للدلالة على المؤنث أيضا.

واستشهد ابن يعيش أيضا على ورود (ذو) بمعنى الذي بقول سحيم بن منظور[2]:

فـإما كِـرام موسِـرون أتَيـتُهم   فحـسبي مِـن ذُو عِنْـدهم مـا كفَانِيـا

وموضع الشاهد في البيت قوله:(فحسبي من ذو عندهم مـا كفانيـا)، حيـث استعمل الشاعر(ذو) اسماً موصولاً بمعنى(الذي)، على لغة طيئ، وقـد رواه ابـن جني برواية أخرى، وهي(فحسبي من ذي عندهم ما كفا نيا)، وذلك بـإعراب (ذو) الطائية إعراب (ذو) التي بمعنى صاحب، بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، وهذه الرواية التي تقتضي الإعراب كما يرى النحاة مشكلة؛ لأن سبب البنـاء هـو شبهها بالحرف شبهاً افتقاريا – موجودة في هذه الكلمة ولم يعارضـه شـيء ممـا يختص بالاسم حتى يراعى هذا العارض فتعرب.

واستشهد ابن يعيش على ذلك أيضاً بقول الأخر[3]:

لِئن لم تُغَير بعض ما قـد صـنَعتُم   لأنْتَحِـين لِلعظْـمِ ذُو أنَـا عارِقُـه

موضع الشاهد في البيت في قوله:(لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه)، حيث استخدم الشاعر(ذو) اسما موصولاً بمعنى(الـذي)، واسـتخدمه فـي هـذا البيـت لغيـر العاقل(العظم).

يتبدى لي من خلال ما سبق أن العرب استعملوا(ذو) علـى وجهـين، الأول منهما: استعمالها استعمال الأسماء الخمسة، وحينئذٍ ينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأسماء من شروط، فتعرب بالواو رفعاً، وبـالألف نـصباً، وباليـاء جـراً. أمـا

---

(1) الإشبيلي: المقرب: 62

(2) البيت لمنظور بن سحيم في ابن يعيش: شرح المفصل (385/2)، الإشبيلي: المقرب (62)، العيني: المقاصد النحوية (257/1)، الأزهري: شرح التصريح (161/1)، وبلا نسبة في أبي الحسن: شرح الأشموني (144/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (122/1).

(3) البيت لعارف الطائي في ابن منظور: لسان العرب (250/10) (عرق)، وبلا نسبة في ابن جني: سر صناعة الإعراب (397/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (385/2).

الاستعمال الثاني: فقد استعملوها اسماً موصولاً بمعنى(الذي)، أو(التي) على لغة طيئ. والشواهد السابقة تدل على ذلك دلالة واضحة، ويستوي فيها حينئذٍ المذكر، والمؤنث والعاقل وغير العاقل، وتلتزم حينها حالةً إعرابيةً واحدةً في كل ذلك دون استثناء، وهي البناء على الواو.

2.6 حذفُ عائدِ الصلةِ إذا كان مبتدأً

لقد أشار النحاةُ[1] أنه يشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير مطابق لذلك الاسم الموصول، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرها فغيرها، وذلك نحو(جاءني الذي ضربتُه)، وكذلك المثنى والمجموع نحو(جاءني اللذان ضربتُهما، والذين ضربتُهم)، وكذلك المؤنث، تقول:(التي ضربتُها، واللتان ضربتُهما، واللاتي ضربتُهن).

وتجدر الإشارة[2] إلى أنه قد يكون الاسم الموصول لفظه مفرداً مذكراً، ومعناه مثنى، أو مجموعاً، أو غيرها، وذلك نحو(ما، من) إذا قصدت بها غير المفرد المذكر، عندئذٍ يجوز مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، فتقول:(أعجبني من قام)، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قُمن؛ وذلك حسب المقصود.

ولعل السبب[3] في حذف هذا الراجع دون غيره؛ أنه لا سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل؛ لأنه هو الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه، لذلك حذفوا الراجع.

وهذا الراجع لا يحذف إلا بمجموع ثلاثة شروط[4]:

1- أن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً، لكثرة حروف الفعل.

2- أن يكون ضميراً منصوباً، لا ضميراً مرفوعاً، ولا مجروراً؛ وذلك لأن المفعول كالفضلة في الكلام، والمستغنى عنه.

([1]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (62)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (124/1)، الأزهري: شرح التصريح (167/1).

([2]) انظر سيبويه: الكتاب (65/1)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (124/1)، الأزهري: شرح التصريح (167/1).

([3]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (391/2).

([4]) المصدر نفسه (391/2).

3- أن يكون على حذفه دليلٌ، وذلك أن يكون ضميراً واحداً، لابد للصلة منه، فتقول:(الذي ضربتُ زيد)، فتحذف العائد الذي هو(الهاء)؛ لأن الكلام والصلة لايتم تقديره، ولو قلت:(الذي ضربته في داره زيد)، لم يجز حذف الهاء؛ لأن الصلة تتم بدونه، فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه.

أما حذف العائد المرفوع[1] فلا يجوز ذلك إلا أن يكون مبتدأً غير منسوخ، وكان مخبراً عنه بمفرد، لذلك لا يحذف العائد من قوله:(جاء اللذان قاما أو ضربا)، بالبناء للمفعول، أو كانا قائمين؛ لأنه غير مبتدأ، فهو في الأول فاعل، وفي الثاني نائب عن الفاعل، وفي الثالث منسوخ، فهو فاعل مجازاً، والفاعل ونائبه لا يحذفان، وكذلك لا يحذف في نحو(جاء الذي هو يقوم، أو هو في الدار)؛ وذلك لأن الخبر غير مفرد، فهو في الجملة الأولى جملة فعلية، وفي الثانية جار ومجرور، وإذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة.

وتجدر الإشارة[2]إلى أنه لا يكثر الحذف للضمير العائد المرفوع في غير صلة(أي) عند البصريين، ولكن شريطة أن تطول الصلة، إما بمعمول الخبر أو بغيره، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو قوله تعالى[3]:(وهو الَّذِي فِي السماءِ إِلَه)، أو تأخر، نحو قولهم: (ما أنا بالذي قائل لك شيئا)، حكى ذلك الخليل[4].

هذا وقد استُثنِي[5]من اشتراط الطول في الصلة لحذف العائد المرفوع عندما يكون في تركيب(لاسيما)، وجاء الاسم بعدها مرفوعا، وذلك نحو قولهم: لاسيما زيد، فزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره(هو) و(ما) موصولة فحذف العائد وجوباً دون اشتراط الطول في الصلة، وهذا مقيس وليس بشاذ. أما الكوفيون[6] فلا يشترطون طول الصلة لحذف العائد على المرفوع .

([1]) الأندلسي: الارتشاف (1016/2)، الأزهري: شرح التصريح (171/1).
([2]) الأندلسي: الارتشاف (1017/2)، الأزهري: شرح التصريح (172/1).
([3]) الزخرف:84
([4]) انظر سيبويه: الكتاب (404/2)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (65)، الأزهري: شرح التصريح (172/1).
([5]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (134/1)، الأزهري: شرح التصريح (172/1).
([6]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1017/2).

أما ابن يعيش فهو يرى أن حذف العائد من صلة الموصول المرفوع ضعيف جداً؛ وذلك لأن العائد هو جزء الجملة، لذلك فهو ركن أساسي فيها لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال كما هو الحال في الضمير المنصوب، فالضمير المنصوب فضلة يمكن الاستغناء عنه، عكس الضمير المرفوع، قال ابن يعيش[1]: "وقد حذفوا العائد على الموصول، إذا كان مبتدأ نحو قولك:(جاءني الذي ضارب زيداً)، والمراد:الذي هو ضارب، ومن ذلك قراءة[2] بعضهم لقوله تعالى[3]:(مثَلاً ماْ بعوضةٌ)، برفع (بعوضة)، كأنه جعل(ما) موصولة بمعنى (الذي)، والمراد أن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة، ومثله قراءة[4] بعضهم لقوله تعالى[5]:(تَماْماً علَى الِذي أَحسن)، أي الذي هو أحسن".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[6]:

لم أَر مِثْلَ الفِتْيان في غَير الأيامِ ينْسون ما عواقِبها

موضع الشاهد في البيت قوله:(ماعواقبها)، حيث جاءت (ما) موصولة وأخبر عنها بالمفرد (عواقبها)، لذلك حذِف الضمير من صدر صلتها، ويرى ابن يعيش[7] أن هذا الحذف ضعيف جداً؛ لأن العائد هنا شطر الجملة، وليس فضلة كالهاء في قولك:(الذي كلمته)، ويرى أن ما سهل حذفه هنا العلم بموضعه إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد.

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (392/2).
([2]) قراءة الرفع قراءة قطرب، ورؤبة بن العجاج، وغيرهم، انظر في ذلك القرطبي: تفسير القرطبي (243/1)، ابن جني: المحتسب (64/1).
([3]) البقرة:26
([4]) قراءة (أحسنُ) بالضم هي قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، انظر في ذلك الأندلسي: البحر المحيط (255/4)، الزمخشري: الكشاف (49/2)، عمر:معجم القراءات القرآنية (235/2).
([5]) الأنعام:154
([6]) البيت لعدي بن زيد في ديوانه (45)، وبلا نسبة في ابن جني: المحتسب (64،235/1)،(392/2)، ابن جني: سر صناعة الإعراب (382/2)،ابن يعيش: شرح المفصل (392/2).
([7]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (392/2).

3.6 حذف النون من مثنى(الذي)، و(اللذان) تخفيفاً لاستطالتهم الصلة.

لقد أشار النحاة[1]إلى أنه إذا استطال الاسم الموصول بصلته تجـرؤوا علـى تخفيف ذلك الموصول من غير جهة معينة فتارةً يعمدون إلى حذف الياء منه، حينئذٍ يجتزئون بالكسرة عنها، فيقولون مثلاً :(اللذِ) في الـذي، وتـارةً يحـذفون اليـاء والكسرة معاً فيقولون:(اللذْ) في الذي؛ وذلك لأنه أبلغ في التخفيف، أما إذا بالغوا في التخفيف فإنهم يحذفون الاسم الموصول بكامله كما في(الذي) ويكتفون بالألف واللام التي في أوله، وأقاموها مقام (الذي)، ولا يقتصر كُل ذلك على(الذي)، وإنما أيـضاً فعلوه في المؤنث(التي)، فقالوا:(اللتِ) بكسر التاء، و(اللتْ) بسكونها بحـذف اليـاء والكسرة، وبحذفها كاملة والاكتفاء بالألف واللام، كما في قوله:(الضاربته هند)، أي: الذي ضربته هند، وقد يحذفون النون من مثنى هذه الأسماء من باب التخفيف عندما يستطيلون الصلة أيضاً، فيقولون في مثنى الذي والتي(اللذا، واللتا).

وإلى هذا الحذف أشار سيبويه في معرض حديثه عن حذف النون من اسـم الفاعل المضاف، حيث قال[2]:" لم تُحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النـون، ولكن حذفوها كما حذفوها من (اللذين)، و(الذين)، حيث طال الكلام وكـان الاسـم الأول منتهاه الاسم الآخر". وتميم وقيس تشددان النون فيها؛ تعويضاً من المحذوف؛ أو تأكيدا للفرق[3].

أما ابن يعيش فقد أشار إلى هذا الحذف، وأن المقصود منه طلب الخفة عندما تطول الصلة، قال ابن يعيش[4]: " وقد حذفوا النـون أيـضاً تخفيفـاً مـن مثنـاه، ومجموعه، فقالوا: جاءني اللذا قاما، والذي قاموا، والمراد(اللذان، والذين)، فحذفوا النون؛ تخفيفاً لطول الاسم بالصلة".

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الفرزدق[5]:

أَبنـي كُليـبٍ إن عمـي اللّـَذَا قَتَلا الملُـوك و فَكّكَـا الأغْـلالا

([1]) انظر في ذلك سيبويه: الكتاب (186/1)، المبرد: المقتضب (145/4- 146)، الأندلسي:الارتشاف (1004/2)، أوضح المسالك (127/1)، الأزهري: شرح التصريح (151/1-152).

([2]) سيبويه: الكتاب (186/1)، انظر المبرد: المقتضب (145/4- 146).

([3]) الأنصاري: أوضح المسالك (127/1).

([4]) ابن يعيش: شرح المفصل (396/2).

([5]) البيت للأخطل في ديوانه (387)، سيبويه: الكتاب (186/1)، المبرد: المقتضب (146/4)، وللفرزدق في ابن يعيش: شرح المفصل (396/2)، وبلا نسبة في الأنصاري: أوضح المسالك (128/1).

موضع الشاهد[1] في البيت في قوله:(اللذا)، فقد حذف النون من مثنى الاسـم الموصول(الذي) لاستطالة الموصول بالصلة.

واستشهد ابن يعيش على ذلك أيضاً بقول الشاعر[2]:

وإن الذي حانَـتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهم ... هـم القومِ كُل القَومِ يا أُم خَالِد

موضع الشاهد في البيت في قوله:(وإن الذي حانت بفلج دماؤهم)، حيث حذف الشاعر النون من الاسم الموصول(اللذين) استخفافاً لطول الموصول بالصلة، قـال ابن يعيش في تعقيبه على هذا الشاهد[3]:" والشاهد فيه حذف النـون مـن(الـذين)؛ استخفافاً، والذي يدل على أنه أراد الجمع قوله:(دماؤهم)، فعود الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدل على أنه أراد الجمع، ومثله قوله تعالى:[4] (وخُضتُم كالَّذِي خَاضوا)، والمراد: الذين، لقوله خاضوا".

وعلى ذلك يكون للعرب في نون الموصول ثلاث لغات[5]:

التخفيف وعليه الجمهور، والتشديد ويعزى ذلك إلى تميم وقـيس؛ تعويـضاً عـن المحذوف وهو الياء، أو للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني، ومن العـرب مـن يحذفها، ويعزى ذلك إلى بالحارث بن كعب، وبعض ربيعـة؛ وذلـك لاسـتطالتهم الموصول بالصلة.

وفي تثنية[6](الذي)، و(التي) يقال:(اللذان، اللتان)، رفعاً، و(اللذين، واللتـين) نصباً وجراً، والقياس يقتضى أن تقول في تثنيتها:(اللذيان، واللتيان)، وفي تثنية(ذا)، و(تا) (ذيان، وتيان)، كما يقال:(القاضيان) بإثبات الياء، و(فتيان) بقلب الألف يـاء، ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر كما فرقوا في التـصغير إذ قالوا: اللذيا، واللتيا، وذيا، وتيا، فأبقوا الأول على فتحه، وزادوا ألفاً فـي الآخـر؛ عوضاً من ضمة التصغير.

([1]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (396/2).
([2]) البيت للأشهب بن رميلة في سيبويه: الكتاب (187/1)، المبرد: المقتضب (146/4)، العيني: المقاصد النحوية (294/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (396/2)، ابن مالك: شرح الكافية الشافية (108/1).
([3]) ابن مالك: شرح المفصل (396/2).
([4]) التوبة: 69
([5]) انظر الأزهري: شرح التصريح (151/1).
([6]) انظر ابن هشام: أوضح المسالك (127/1)، الأزهري: شرح التصريح (151/1- 152).

الضمائر.

4.6 استعمال الضمير المنفصل موضع المتصل.

تشير مطولات[1] النحو أن العرب قد استعملوا الضمائر لقصد الاختصار، فتاء المتكلم مثلاً، وأنا، من الضمائر المنفصلة، يستعملان في موضع الاسم العلم الموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير، ولاشك أن الضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل؛ وذلك واضح جداً، لأن الضمير المتصل لا يكون إلا على حرف واحد، في حين أن الضمير المنفصل يقع على أكثر من حرف، لذلك فالنطق بالأقل حروفاً أيسر وأسهل من النطق بالأكثر حروفاً، كما هو الحال في النطق بالضمير المنفصل، لذلك عدلوا عن النطق بالمنفصل إلى المتصل، لأن المتصل أبلغ في بلوغ القصد، ولم يعدلوا إلى العكس إلا عند الضرورة.

قال سيبويه[2]:" ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلتَ، ولا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. ولا تقع نحن في موضع (نا) التي في فعلنا، لا تقول فعل نحن". وأجازه أبو عمر الجرمي[3] ولكنه خصه بالشعر، وأجاز فيه (قام أنا)، و(قام هو)، وجوزه أيضا المبرد[4] في الشعر، والكلام، قال:" اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لايقع فيه تقول: قمت، ولايصلح قام أنا. وكذلك ضربتك، ولا يصلح ضربتُ إياك، وكذلك ظننتك قائماً، ورأيتني، و لا يصلح، رأيتُ إياي".

وتبعهم في ذلك أيضاً الزمخشري، حيث أشار إلى عدم اللجوء إلى المنفصل في حال توفر المتصل، وذلك من باب الاختصار، وورود عكس ذلك، هو مردود إلى الضرورة. قال الزمخشري[5]:" ولأن المتصل أقصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل، إلا عند تعذر الوصول، فلا تقول: ضرب أنت، ولا هو، ولا ضربتُ إياك إلا ما شذ".

---

(1) انظر في ذلك الكتاب سيبويه: (350/2)، المبرد: المقتضب (396/1)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (37- 38)، الأندلسي:الارتشاف (912/2 - 913)، الأنصاري: أوضح المسالك (83/1 – 86)، الأزهري: شرح التصريح (106/1–107)، السيوطي: الهمع (2217/1).

(2) سيبويه: الكتاب (350/2).

(3) الأندلسي: الارتشاف (912/2).

(4) انظر المبرد: المقتضب(396/1)، الأندلسي: الارتشاف (912/2).

(5) ابن يعيش: شرح المفصل (315/2)

أما ابن يعيش فقد تبع جميع هؤلاء في هذه القضية، بأن المنفصل لا يقع موقع المتصل إلا في الضرورة. لا سيما إذا ثبت أن المتصلَ أقل حروفاً من المنفـصل، والنطق به أوجز.

قال ابن يعيش[1]:" وإذا ثبت أن المتصل أقل حروفاً من المنفصل، وأوجز كان النطق بالمتصل أخف، فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل؛ لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف، والمعنى واحد إلا لضرورة ، فلذلك لا تقول:(ضرب أنت)، ولا(هـو)؛ لأنـه يجـوز أن يقـع هنـا المتـصل، فتقول:(ضربتَ)، و(ضرب) ، فتكون التاء الفاعلة، ولا حاجه إلى

(أنت). وكذلك يكون الفاعل مستتراً في (ضرب)، ولا حاجة إلـى(هـو)؛ لأن الأول أوجز".

واستشهد ابن يعيش على خلاف ذلك، أي: وقوع المنفصل موقع المتصل، وهو خلاف الأصل، لأن الأصل يقتضي ألا يقع المنفصل موقع المتصل، وإذا وقع شيء من ذلك فلا يؤول إلا على الضرورة، كقول حميد بن الأرقط[2]:

أَتَتْـكَ عنْـسٌ تَقْطَـعُ الأراكَـا إليـكَ حتّـَى بلغَـتْ إياكَـا

موضع الشاهد في هذا البيت في قوله:(بلغت إياكا)، حيـث وضـع الـضمير المنفصل (إياكا) موضع الضمير المتصل(الكاف)، إذ التقدير: (بلغتك)، ويعد هذا من باب الشذوذ.

وكان أبو إسحاق الزجاج[3]يقول تقديره:(حتى بلغتك إياكا) فهو يذهب إلى أن (إياك) في البيت ليس مفعولاً لبلغت، ولكنه توكيد لضمير متـصل محـذوف يقـع مفعولا لبلغت، وأصل الكلام على هذا (بلغتك إياكا)، وهو تخلص من الـضرورة، بالوقوع في ضرورة أخرى؛ لأن حذف المؤكد وبقاء التوكيد لايجوز؛ لأنه يفـوت الغرض الذي سيق الكلام إليه، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش[4]عندما علق على مـا

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (318/2)

(2) الرجز لحُميد الأرقط في سيبويه: الكتاب (362/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (318/2)، الفارسي: تخليص الشواهد :92، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (537/1)، الأنباري: اللمع في العربية في العربية (189).

(3) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (318/2)، الأنباري: حاشية الإنصاف (699/2)

(4) ابن يعيش: شرح المفصل (318/2)

زعمه الزجاج، فهو يرى أن هذا التقدير لايخرجه عن الضرورة سواء أراد التأكيد أم البدل، لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة.

واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول بعض اللصوص[1]:

كأنّا يوم قُرى إنّما نَقْتُلُ إيانا

موضع الشاهد في البيت في قوله:(نقتل إيانا)، حيث جاء الشاعر بالضمير المنفصل(إيانا) موضع الضمير المتصل(نا)، والتقدير:(نقتلنا)، وقد علل ابن يعيش مجيء ذلك؛ بعدم جواز الإتيان بالضمير المتصل فيقول: نقتلنا لأنه عندئذٍ يتعدى فعله إلى ضميره المتصل، لذلك جاء بالنفس بدلاً من المنفصل؛ لأن النفس، والمنفصل يشتركان في الانفصال، ويقعان بمعنى واحد، ولما كان المتصل لايمكن أن يقع هنا، وكانت النفس والمنفصل مترادفين استُعمل أحدهما في موضع الآخر.

يتضح[2] من خلال ما سبق أنَه لو نُطق بالمتصل في مثل هذا الموضع لكان خطأً في العرف النحوي؛ وذلك لأنه لايجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشيء واحد فلا يجوز أن نقول:(ضربتُني)، ولا(ضربتَك)، ولا(زيد ضربه) على أن يكون في ضرب ضمير مستتر يعود إلى زيد، وتكون الهاء أيضاً عائدة إلى زيد، وإذا أريد هذا المعنى جيء بلفظ النفس فجعل مفعولاً به فيقال:(ضربتُ نفسي)، و(أكرمتُ نفسي)، و(ضربتَ نفسك)، و(أكرمتَ نفسك). و(زيد أكرم نفسه)؛ وذلك لأن النفس والمنفصل كما ُأشير مسبقاً يشتركان في الانفصال، لذلك جاز استخدام أحدهما موضع الآخر كما في البيت السابق.

يبدو لي من خلال العرض السابق أن ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه من النحاة، أمثال أبو عمر الجرمي، والمبرد، والزمخشري، وابن يعيش، جدير بالنظر والقبول في أنه لا يجوز أن يأتي الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل إلا في الضرورة؛ وذلك لأن اللغة تميل في الغالب إلى التيسر والتسهيل على الناطقين بها، والنطق بالضمير المتصل أيسر وأسهل من النطق بالمنفصل؛ لأن المتصل أقل في

(1) البيت لذي الأصبع في ديوانه(78)، سيبويه: الكتاب (362/2)، وبلا نسبة في سيبويه: الكتاب (111/2)، ولأبي بجلية في ابن جني: الخصائص (537/1)، ولبعض اللصوص في ابن يعيش: شرح المفصل (318/2).

(2) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (318/2)

عدد حروفه من المنفصل، وأكثر إيجازا من المنفصل وهذا ما يتماشى مع عـرف اللغة، لذلك أعتمد من قبل النحاة.

5.6 حذف الواو والياء من ضميري الرفع المنفصلين(هو)،(هي).

في هذه المسألة خلاف[1] بين علماء البصرة والكوفة، فالكوفيون وابن كيـسان والزجاج[2]على أن(الهاء) في(هو)، و(هي) الضمائر وحـدها، وأن الـواو، واليـاء فيهما للإشباع. وهما مزيدتان للتكثير. أما البصريون[3] فيرون أن الهاء والواو مـن (هو)، والهاء والياء من(هي) هما الاسم بمجموعهما. وقد احتج الكوفيـون[4] علـى ماذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير وأن الواو والياء تُحذفان في التثنيـة، نحو(هما)، ولو كانتا أصلاً لما حذفتا. أما حجة البصريين[5] على أن الواو في (هو) والياء في (هي) أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لايجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف، والوقف على حرف، ولو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً، وذلك محـال، فوجب ألا تكون الهاء وحدها الاسم.

هذا وقد رد ابن الأنباري على حجة الكوفيين وهي أن الدليل علـى أن الهـاء وحدها هي الضمير في (هو)، و(هي)، جواز حذف الواو والياء في التثنيـة، بـأن التثنية في (هما)، ليست حقيقية كما في العمران والزيدان، وإنما هي صيغة مرتجله للتثنية أي ليست حقيقية.

أما ابن يعيش فقد تبع البصريين في مذهبهم القائل بأن (الهـاء)، و(الـواو)، و(الهاء) و(الياء) في(هو)، و(هي) بمجموعهما هما الضمير، وليس ما ذهـب إليـه الكوفيون الذين قالوا بعكس ذلك؛ وذلك لأن الضمير المنفصل يقـوم مقـام الاسـم الظاهر، والاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد، وكذلك ما يقوم مقامه، والضمير

(1) انظر الأنباري: الإنصاف (687-677/2)
(2) انظر الأندلسي: الارتشاف (928/2)، الهمع (206/1)
(3) انظر الأنباري: الإنصاف (681/2)
(4) المصدر نفسه(680-677/2)
(5) المصدر نفسه(681/2)

بما أنه يؤتى به للاختصار والإيجاز فلا يليق به الزيادة، لأن في ذلك مخالفة للهدف المنشود.

قال ابن يعيش[1]في ذلك:" والاسم هو بكماله عند البصريين، وقال الكوفيون: الاسم الهاء وحدها، والواو مزيدة، والصواب عندي مذهب البصريين؛ لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد، ولأن المضمر يُأتي به للإيجازوالاختصار، فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها".

واستشهد ابن يعيش ببيتين من الشعر كان قد اعتمدهما الكوفيون لإثبات صحة ما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير، وهما قول الشاعر[2]:

فَبينَاه يشري رحله قَالَ قَائِلٌ   لِمن جملٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيب

والشاهد في البيت في قوله: (فبيناه) فإن أصل هذه الكلمة (فبيناهو)، ولكن الشاعر حذف الواو من (هو) للضرورة على رأي البصريين، ولذلك يرى ابن يعيش[3] أنه لا حجة في هذا البيت للكوفيين لقلته وعده من باب الضرورة.

واستشهد أيضاً على حذف(الياء) من هي بقول الآخر[4] من الرجز:

دِيارُ سعدى إذهِ من هواكا

والشاهد فيه في قوله:(إذه)، حيث حذفت (الياء) من (إذه) إذ الأصل أن يقول:(إذ هي)، وفي هذا البيت دليل للكوفيين على أن (الهاء) وحدها هي الضمير، ولا حجة في ذلك لأن هذا من ضرورات الشعر.

يبدو لي من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه البصريون في هذه القضية هو الأرجح من أن (الهاء)، و(الواو) في الضميرالمنفصل(هو)، والهاء والياء في الضمير المنفصل(هي) هما بمجموعهما يشكلان الضميران المنفصلان(هو)، و(هي)، وليس ما ذهب إليه الكوفيون من أن (الهاء) وحدها هي الضمير المنفصل دون الواو والياء، ولعل ما دفعني إلى ترجيح المذهب البصري دون المذهب الكوفي

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (308/2)

(2) البيت للعجيز السلولي في الأنباري: الإنصاف (678/2)، وبلا نسبة في ابن جني: الخصائص (115/1)، ابن يعيش: شرح المفصل(190/1/308/2).

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (308/2)

(4) الرجز بلا نسبة في سيبويه: الكتاب (27/1)، ابن جني: الخصائص (131/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (309/2)، السيوطي: الهمع (209/1)

أن هذه الضمائر معارفُ تقوم مقام أسماء معارف أيضاً، والاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد، وأقل ما يكون على ثلاثة أحرف فأكثر، وما يقوم مقام الظاهر ينبغي أن يتوافر فيه ذلك الشرط، لذلك لا يجوز أن يأتي الضمير المنفصل على حرف واحد كما زعم الكوفيون، وما دفعني أيضاً إلى تأييد المذهب البصري في هذه القضية أن هذه الضمائر إنما يؤتى بها من باب الاختصار، والإيجاز بدلاً من النطق بالأسماء المراد نطقها، والأجدر بما يؤتى به للاختصار، والإيجاز أن يكون نفسه خالياً من الزيادة حيث إن الكوفيين يرون أن الواو والياء في هذه الضمائر لم يؤتَ بها إلا من باب الزيادة لا أكثر ولا أقل.

6.6 (أنا) بكمالها الضمير لدى الكوفيين.

وهذه المسألة أيضاً كسابقتها مدار خلاف ما بين الكوفيين والبصريين، ويكمن الخلاف بين الطرفين فيها، هل أن مجموع حروف الضمير(أنا) تشكل هذا الضمير، أو أن قِسماً منها تشكل ذلك، وباقي الحروف يكون من باب الزيادة.

فالكوفيون[1]على أن جميع الحروف تشكل ذلك الضمير، أي أن الألف بعد النون من نفس الكلمة بدليل ثباتها في الوصل، واحتجوا على ذلك بقراءة[2]نافع لقوله تعالى[3]:(أَنَا أُحيي)، واختار ذلك المذهب ابن مالك[4] حيث قال: " زعم الأكثرون أن الألف في (أنا) زائدة للوقف كزيادة(هاء) السكت وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها...والصحيح (أنا) بثبوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل وهي لغة بني تميم ".

والبصريون[5]على خلاف ذلك فيرون أن الهمزة مع النون هي الضمير والألف إنما يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة في الوقف، وأدى ذلك إلى الالتباس بأن الحرفية، لذلك تُكتب بالألف، ويدل على ذلك أيضا سقوط هذه الألف في الوصل كما تُحذف هاء السكت في الوصل.

---

(1) انظر الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (156/3)، الأزهري: شرح التصريح (103/1).
(2) الأندلسي: البحر المحيط (288/2)، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر(231/2)، عمر: معجم القراءات القرآنية (197/1).
(3) البقرة (258).
(4) ابن مالك: شرح التسهيل(137/1).
(5) الأندلسي:الارتشاف (927/2)، السيوطي: الهمع (207/1).

أما ابن يعيش فقد وقف في هذه المسألة موقف البصريين القائل بأن الهمـزة مع النون هي الضمير أما الألف بعد النون فقد جيء بها لبيان الحرفية فـي حالـة الوقف، وخالف الكوفيين في مذهبهم القائل بأن مجموع الحروف تشكل ذلك الضمير بدليل ثبات هذه الألف في الوصل.

وقد أورد ابن يعيش في أثناء عرضه لهذه المسألة بيتاً من الـشعر كـان قـد اعتمده الكوفيون دليلاً على تقوية مذهبهم، وهو قول الشاعر[1]:

أَنَا سيـفُ العشِيرةِ فَاعرِفُونِي حمِيــد قـَد تَذَريـتُ السنَامـا

والشاهد في قوله:(أنا)، حيث أثبت الشاعر الألف في الضمير(أنا) في حـال الوصل، ويرى ابن يعيش أنه لا حجة لهم في هذا البيت؛ وذلك لقلته؛ ولأن الأغلب سقوطها.

قال ابن يعيش[2]:" ولا حجة في ذلك لقلته؛ ولأن الأعـم الأغلـب سـقوطها، ومجاز البيت على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه".

يتبدى لي مما سبق أن ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المـسالة هـو الأصـح والأجود من أن الألف بعد النون في الضمير(أنا) من نفس الكلمـة وليـست لبيـان حركة الفتح كما ذهب لذلك البصريون، ولعل ورود القراءات القرآنية كذلك الشواهد الشعرية، وفيها إثبات الألف في الوصل دليل كافٍ على ذلك.

7.6 وقوع الضمير المنفصل المرفوع بعد حرف الاستثناء.

لقد أشار النحاة إلى أنه من المواضع التي يتعين فيها وقـوع المنفـصل دون المتصل أن يقع بعد (إلا) الاستثنائية، قال سيبويه[3]فـي بـاب اسـتعمالهم علامـة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه:" وتقول: ما جـاء إلا أنا".

(1) البيت لحميد بن ثور في ديوانه : 133، الزمخشري: أساس البلاغة (143)، ابن جني: المنصف (10/1)، ابن يعيش: شرح المفصل (304/2)، الإشبيلي: المقرب (270)

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (305/2)

(3) سيبويه: الكتاب (353/2).

وأشار إلى ذلك أيضاً المبرد[1] في باب المضمر المتصل حيث قال:" فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل، وقع فيه المنفصل...وتقول: ما جاءك إلا أنا، وما جاءني إلا أنت، وما ضربتُ إلاّ إياك".

يتضح من خلال النصوص السابقة أن من المواضع التي يتعين فيها ورود الضمير المنفصل دون المتصل، وروده بعد (إلا) الاستثنائية؛ وذلك عندما يتأخر عن عامله سواء كان هذا التأخير لفظاً[2] وذلك نحو قوله تعالى[3]:(أمرَألا تَعبدوا إِلا إِياه)، أو معنى، نحو، (إنما قام أنا)، والتقدير: ما قام إلا أنا.

أما ابن يعيش[4] فقد تبع من سبقه في هذه المسألة، بأنه من المواضع التي يتعين فيها المنفصل دون المتصل بعد(إلا) الاستثنائية، حيث قال:" ولما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء، لم تكن إلا منفصلةً ". واستشهد ابن يعيش على ذلك بقول الشاعر[5]:

قَد عِلِمتْ سلْمى وجارتُها ما قَطّر الفَارس إلا أَنَا

موضع الشاهد[6] في البيت في قوله:(ما قطر الفارس إلا أنَا)، حيث أتى بالضمير المنفصل(أنا) حين لم يمكنه أن يأتي به متصلاً. وإنما لم يمكنه أن يصله بالفعل فيقول: ما قطرتُ الفارس؛ لأن المعنى كان يبطل، لأنه يكون نافياً عن نفسه أنه قطر الفارس، والأمرالذي يقع بعد (إلا) هو مثبت مستثنى مما نُفي. فلما احتاج أن يأتي بالضمير بعد(إلا) أتى به منفصلاً؛ لأنه ليس بموضع اتصال، وإنما هو موضع انفصال. والاتصال أن يتصل بالفعل ويليه، والانفصال أن يبعد عن الفعل ولا يليه.

هذا وقد زعم سيبويه[7] أن الفصل في هذا البيت ونحوه من الضرورات. وأجازه الزجاجي[8] دون أن يخصه بالضرورة ولم يوجبه.

---

(1) المبرد: المقتضب (396/1).
(2) الأزهري: شرح التصريح (109/1).
(3) يوسف :40.
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (319/2).
(5) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه (167)، سيبويه: الكتاب (353/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (319/2)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (141/2).
(6) انظر السيرافي: شرح أبيات سيبويه (141/2).
(7) انظر السيوطي: الهمع (217/1).
(8) المصدر نفسه (217/1) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مطولات النحو[1]أشارت إلى مواضع أُخر يتعين فيها ورود المنفصل دون المتصل، سأُحاول عرضها في عجالة من باب الإفادة، والإحاطة بالقضية، وهذه المواضع هي:

1. أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أُضيف إلى مفعوله، نحو قول سيبويه[2]:" وتقول عجِبتُ من ضَربِ زيدٍ أنت، ومن ضربك هو. إذا جعلت زيداً مفعولاً، وجعلت المضمر الذي علامته الكاف فاعلاً، فجاز أنت هاهنا للفاعل كما جاز(أيا) للمفعول؛ لأن (أيا) وأنت علامتا الإضمار وامتناع التاء يقوي دخول أنت هاهنا"
2. أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أُضيف إلى فاعله الظاهر نحو قولك:(عجبتُ من ضرب زيد إياك).
3. أن يكون الضمير مرفوعاً لصفة جارية على غير من هي له نحو(زيد عمرو ضاربه هو).
4. أن يكون عامل الضمير محذوفاً .
5. أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي نحو قوله تعالى[3]: (ما هن أُمهاتِهم).
6. أن يقع الضمير بعد(واو) المعية.
7. أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله، كالضمير المعطوف في قوله تعالى[4]:(يُخْرِجون الرسولَ وإياكُم).
8. أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة الداخلة في خبر إن المخففة، وذلك نحو(إن قام لنحن).
9. أن يكون الضمير منادى نحو(يا أنت)؛ ونحو(يا إياك).

(1) انظر سيبويه: الكتاب (352/2- 360)، الأندلسي: الارتشاف (932/2-934)، الأنصاري: أوضح المسالك (86/1- 87)، ابن عقيل: حاشية شرح ابن عقيل (83/1)، الأزهري: شرح التصريح (108/1- 109)، السيوطي: الهمع (218/1-219).

(2) سيبويه: الكتاب (359/2).

(3) المجادلة:2

(4) الممتحنة:1

10. أن يكون الضمير ثاني ضميرين متحِدي الرتبة، معمـولين لعامـل واحـد، وليس مرفوعاً، نحو(ظننتني إياي)، و(ظننتُك إياك).

11. أن يتقدم الضميرعلى عامله، كقول تعإلى[1]:(إياك نَعبد).

12. أن يقع الضمير بعد (إما)، نحو قولك:(يتولى الأمر إما أنا و إما أنت).

13. أن يكون عامل الضمير معنويا، وهو الابتداء، وذلك نحو قولك:(أنا مـؤمن)، و(أنت مجتهد).

أما إن وقع المتصل موقع المنفصل كأن يقع بعد(إلا) فقد عده ابن يعيش[2] من باب الضرورة وعده غيره أمثال ابن الأنباري[3] من باب الاختيار.

قال ابن يعيش:" وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل".

8.6 تشديد الواو في ضمير الرفع المنفصل(هو).

لقد أشار النحاة[4]أن هنالك لُغاتٍ سمعت عن العـرب فـي ضـميري الرفـع المنفصلين(هو)، و(هي)، ومن هذه اللغات فضلاً عن اللغة الشائعة فيهمـا، وهـي ضم الهاء وكسرها، وفتح الواو والياء،(هوَ)، و(هِي) ، قال ابن يعيش[5] في ذلـك:" وفيها ثلاثُ لغاتٍ، بتخفيف الياء، وفتحها؛ لما ذكرناه من إرادة تقوية الاسم"

ومنها أيضاً تسكين الهاء، بعد الواو والفاء واللام، قال سيبويه[6]:" اعلم أن كل شيءٍ كان أول الكلمة متحركاً سوى ألف الوصل فإن (الهاء) تُسكن إذا كـان قبلهـا واو، أو(فاء)، أو(لام)، وذلك قولك: (وهو ذاهب)، و(لهو خير منك)، و(فَهو قـائم)، وكذلك بعد همزة الاستفهام، وبعد(كاف) الجر.

ويرى ابن يعيش[7]أن هذه اللغة من أضعف اللغات في هذين الضميرين وقد علل ابن مالك[8]هذه اللغة ـ تسكين الهاء ـ بأنه فرار من مخالفة النظائر؛ وذلك

---

(1) الفاتحة :4

(2) ابن يعيش: شرح المفصل (319/2).

(3) انظر الأندلسي: الارتشاف (933/2)، الهمع (196/1).

(4) سيبويه: الكتاب (151/4)، الإست راباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (158/3-159)، الأندلسي: الارتشاف (928/2)، السيوطي: الهمع (210/1- 211).

(5) ابن يعيش: شرح المفصل (310/2).

(6) سيبويه: الكتاب (151/4).

(7) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (310/2).

(8) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (139/1).

لأنه ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقُصِد تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى، إلا أنه لو سكن لوقع بتسكينه التباس المنفصل بالمتصل، فعدل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة؛ لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه من حروف كالواو والفاء واللام.

أما اللغة الأخيرة في هذين الضميرين فهي تشديد(الواو)، و(الياء)، وعللها ابن يعيش[1]من باب المبالغة والتقوية؛ ولتصير هذه الصيغ على أبنية الظاهر ونسبها ابن مالك[2] لهمدان، أما أبو حيان[3]فقد عزاها للكوفيين دون تحديد،قال: وحكى الكوفيون تشديدها(هوّ)، و(هِيّ)، هذا وقد استشهد ابن يعيش على هذه اللغة بقول الشاعر(4):

وإن لِسانِي شَهدةٌ يُشْتَفَى بِها وهوّ على من صبه اللهُ علْقَم

وموضع الشاهد في البيت قوله:(وهوّ) حيث ضعف الشاعر(الواو) من الضمير المنفصل (هو)، قال ابن يعيش[5]:" وربما جاء في الشعر سكونها وتضعيفها، والإسكان تخفيف، والتضعيف لكراهية وقوع الواو طرفاً وقبلها ضمة ".

يتراءى لي من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه ابن يعيش جدير بالنظر في أن تشديد الواو والياء في هذين الضميرين ما هو إلا من باب إلحاق هذين الضميرين بأبنية الأسماء من الثلاثي، فهذان الضميران على حرفين وعند تضعيف (الواو) و(الياء) فيهما فإنهما يلحقان أوزان الأسماء.

9.6 استعمال اسم الإشارة (أولئك) لغير العاقل.

لقد أشار النحاة[6]أن(أولئك) من أسماء الإشارة المستخدمة للجمع، وهو غير مختص بالمذكر، أو بالمؤنث، وإنما يأتي لكليهما، أي: يأتي للمذكر، ويأتي للمؤنث.

---

(1) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (310/2)..
(2) انظر ابن مالك: شرح التسهيل (139/1).
(3) انظر الأندلسي: الارتشاف (928/2)
(4) البيت لرجل من همدان في الأزهري: شرح التصريح (177/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (308/2)، السيوطي: الهمع (210/1).
(5) ابن يعيش: شرح المفصل (308/2)
(6) انظر في ذلك المبرد: المقتضب (186/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (51)، الإسترباذي: شرح الرضي على الكافية (225/3-226)، الأندلسي: الارتشاف (975/2)، ابن مالك: شرح التسهيل (234/1-235)، الأنصاري: أوضح المسالك (122/1– 123)، أبو الحسن: شرح الأشموني (120/1)، الأزهري: شرح التصريح (143/1).

قال المبرد[1]:" ومن الأسماء المبهمة، وهي التي تقع للإشارة، ولا تخص شيئاً دون شيء، وهي، هذا، وهذاك، وأولئك، وهؤلاء، ونحوه" وأكثر[2]ما يستخدم هذا الاسم للعاقل، ويقل مجيئه لغيرالعاقل، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله[3]:" فإذا أردت الجمع، قلت:(أولا)،و(أولاء) بالقصر والمد وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث؛ لأنها واقعة على جمع أو جماعة، فكأنه قال: أُشير إلى هذه الجماعة، أو إلى هذا الجمع، والجمع والجماعة، كل واحد منهما يقع على المذكر، والمؤنث، والحيوان، والجماد، فلذلك استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث، ووزنه فُعال على وزن غُراب،

واستشهد ابن يعيش على مجيء هذا الاسم لغير العاقل بقول الشاعر[4]:

ذُم المنَازِلَ بعد منْزِلَةِ اللوى والعيشَ بعد أُولئِك الأيام

وموضع الشاهد في قوله:(أولئك الأيام) فقد أشار باسم الإشارة (أولئك) إلى الأيام، والأيام جمع يوم، وهو من غير العقلاء، وفي ذلك دليل على جواز استخدام هذا الاسم لغير العاقل، ومثل ذلك قوله تعالى[5]:(إن السمع والبصر والفُؤَاد كُل أُولَئِك كاْن عنْه مسؤُولا)، ويرى ابن هشام[6] أن رواية هذا البيت (الأقوام)، وليست (الأيام)، وعلى ذلك لا يكون فيه شاهد، وزعم ابن عطية[7] أن هذه الرواية هي الصواب وأن الطبري غَلِط إذ أنشده الأيام.

وقد أشار النحاة[8]أيضاً أن في هذا الاسم(أولئك) لغاتاً، فمنهم من يمده فيقول:(هؤلاء)، كقولهم:(هؤلاء القوم)، (هؤلاء بناتي)، وعزي ذلك إلى الحجازيين،

---

(1) المبرد: المقتضب (186/3).
(2) انظر الأندلسي: الارتشاف (975/2)، ابن مالك: شرح التسهيل (234/1–235)، الأزهري: شرح التصريح (143/1).
(3) ابن يعيش: شرح المفصل (362/2).
(4) البيت لجرير في ديوانه (990) (وفيه الأقوام مكان الأيام)، ابن يعيش: شرح المفصل(362/2)، العيني: المقاصد النحوية (233/1)، الأزهري: شرح التصريح (233/1)، وبلا نسبة في ابن الناظم: شرح ابن الناظم:51، الأنصاري: أوضح المسالك (123/1).
(5) الإسراء:36
(6) الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (124/1).
(7) ابن مالك: حاشية أوضح المسالك: (124/1).
(8) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (52)، الأنصاري: أوضح المسالك (122/1–123)، أبو الحسن: شرح الأشموني (120/1)، الأزهري: شرح التصريح (143/1).

وبه ورد التنزيل قال تعالى[1]:(ثُم أَنْـتُم أُولاَءِ تُحِبـونَهم)، ومـنهم مـن يقـصره فيقول:(أولا)، وعزى ذلك أيضاً إلى أهل نجد من بني تميم، وقيس وربيعة وأسد.

10.6 مجيء اسم الإشارة (هذا) بمعنى الذي.

اختلاف النحاة[2]حول ما إذا كان يجوز أن يأتي اسـم الإشـارة(هـذا) اسـماً موصولاً، فذهب الكوفيون[3]إلى إجازة ذلك مطلقاً، ويرون أن جميع أسماء الإشـارة هي بمعنى الأسماء الموصولة دون استثناء، وكذلك دون أن تقترن بـ (مـا)، ولا (من)، قال الفراء[4]:"العرب قد تذهب بذا وهذا إلى معنى الذي، فيقولـون:(مـن ذا يقول ذلك، في معنى: من الذي يقول ذلك". أما البصريون فقد أنكروا ذلـك[5] إلا إذا كان مقروناً بـ (ما)، أو ما لم تكن للإشارة أو ملغاة، ويدل علـى ذلـك قـول شيخهم[6] في باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الـذي):" ولـيس يكـون كالـذي إلا مع(ما)، و(من) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة الـذي، ويكـون(مـا) حـرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد وهو كقولـك:(مـاذا رأيـتَ)؟ فيقول:(متاع حسن)، وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد، فهو قولك: مـاذا رأيتَ؟ فتقول: خيراً، كأنك قلت: ما رأيتَ؟.

يتضح من كلام سيبويه مدى رفضه وسائر البصريين من بعده مجـيء اسـم الإشارة (ذا) بمعنى الذي، إلا عندما يقترن بـ (ما) الاستفهامية و(من) كذلك.

هذا وقد احتج الكوفيون[7]على ذلك بمجموعة من الآيات القرآنية منهـا قولـه تعالى[8]:(وما تِلْكَ بِيمِينِك يا موسى)، وكذلك قوله تعالى[9]:(ثُم أَنْتُم هؤُلاَءِ تُقَـاتِلُون أَنْفُسكُم)، فيرى الكوفيون أن اسمي الإشارة في هاتين الآيتين جاءا بمعنـى الـذي، وكذلك(ذا) تأتي موصولة شأنها في ذلك شأن بقية أسماء الإشارة،

---

(1) آل عمران: 119
(2) الأنباري: انظر الإنصاف (2/717-722)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (3/259).
(3) المصدر نفسه (2/717 -722).
(4) انظر الأنباري: حاشية الإنصاف (2/718).
(5) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم (61).
(6) انظر سيبويه: الكتاب (2/416-417).
(7) انظر الأنباري: الإنصاف (2/717)، الأندلسي: الارتشاف (2/1011).
(8) طه:17
(9) البقرة: 58

وقد رد ابن الانباري[1] على الكوفيين بأنه لا حجة لهم في هذه الآيـات، أمـا الآية الأولى، وهي قوله تعالى:(ثُم أَنْتُم هؤُلاَءِ تُقَاتِلُون أَنفُسكُم)، فلا حجة لهم فيهـا من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون(هؤلاء) باقياً على أصله من كونه اسم إشارة، وليس بمعنى (الذي)، ويكون في موضع نصب على الاختصاص، والتقدير:(أعني هؤلاء).

الثاني :أن يكون(هؤلاء) تأكيداً لأنتم.

الثالث: أن يكون(هؤلاء) منادى مفرداً، والتقدير:(ثم انتم يـا هـؤلاء تقـاتلون أنفسكم)، وهذا قول أبي العباس المبرد[2].

وأما الآية الأخرى، وهي قوله تعإلى:(وما تِلْكَ بِيمِينِك)، فيرى ابن الأنباري أن تلك معناها الإشارة، وليست بمعنى التي، والتقدير: (أي شيء هذه بيمينك).

أما البصريون[3] فقد رفضوا ذلك؛ لأنهم يرون (هذا) وغيره من أسماء الإشارة الأصل فيه أن يكون دالاً على الإشارة، والذي وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، لذلك ينبغي ألا يحمل عليها.

أما ابن يعيش فقد وقف في هذه القضية أيضاً موقف البـصريين مـن عـدم أجازته مجيء اسم الإشارة (ذا) وسائر أسماء الإشارة بمعنى (الـذي)، إلا عنـدما يكون مقترناً بـ (ما)، قال ابن يعيش في ذلك[4]:" ولا يكون(ذا) ولاشيء من أسماء الإشارة موصولاً عند البصريين إلا فيما ذكرناه من (ذا) إذا كان معها (ما) وذهـب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة وإن لم يكن معها(ما)، والصواب ما ذهب إليه أصحابنا، وما تعلقوا به لا حجه فيه". ويقصد بذلك الكوفيين أي أن ما جاء به الكوفيون من أدلة سواء أكانت قرآنية أم شعرية لا حجة لهم فيها.

وفي أثناء عرضه للقضية أورد ابن يعيش بيتاً من الشعر كـان قـد اعتمـده الكوفيون كشاهد على جواز مجيء(ذا) اسم إشارة بمعنـى (الـذي)، وهـو قـول الشاعر[5]:

---

(1) انظر الأنباري: الإنصاف (719/2– 721).
(2) انظر ابن يعيش: شرح المفصل (431/2).
(3) انظر الأنباري: الإنصاف (718/2)، السيوطي: الهمع (290/1).
(4) ابن يعيش: شرح المفصل (429/2).
(5) البيت ليزيد بن مفرِّغ في ديوانه (170)، الأنباري: الإنصاف (717/2)، ابن يعيش: شرح المفصل

عدس ما لِعبـادٍ عليك إمـارةٌ   أمِنْـتِ وهـذا تَحمِليـن طَليـقُ

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(وهذا تحملين طليق) فـالكوفيون ينـشدون هذا البيت للاستدلال به على أن (هذا) اسم موصول بمعنى (الـذي)، وهـو مبتـدأ وجملة(تحملين)، لا محل لها من الإعراب على أنها صلة الموصول، وطليق خبـر المبتدأ، وأنكر البصريون على الكوفيين صحة الاستدلال بهذا البيت فيما ذهبوا إليـه وذلك لأن(هاء) التنبيه لا تدخل على الموصولات[1]، ولهم في هـذا البيـت ثـلاث تخريجات[2]:

الأول: أن يكون (هذا) اسم إشارة مبتدأ وخبره قوله: (طليق)، وجملة (تحملين) في محل نصب حال من الضمير المستتر في (طليق)، وكأنه قد قال: وهذا طليـق حال كونه محمولاً عليك.

الثاني: أن يكون(هذا) اسم إشارة مبتدأ، خبره محذوف، وجملة (تحملين) فـي محل رفع صفة لذلك الخبرالمحذوف، و(طليق) خبر ثانٍ، وكأنه قد قال: وهذا رجل تحملينه طليق.

الثالث: أن يكون(هذا) اسم إشارة مبتدأ، وله نعت، هو اسم موصول محذوف، وجملة (تحملين)، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول و(طليـق) خبـر المبتدأ، وكأنه قد قال: وهذا الذي تحملينه طليق.

يتضح من خلال ما سبق أن ما ذهب إليه البصريون في هذه القضية مـن عدم إجازة مجيء اسم الإشارة (هذا) بمعنى الذي هو الأرجح؛ وذلك لأن[3] اسـم الإشارة (ذا) قد يدخل على المفرد كما في قولهم:(من ذا الذاهب)؟ و(ماذا التواني)؟، وصلة الموصول لا تأتي من المفرد، هذا فضلاً عن أن (هاء) التنبيه لا تدخل علـى الموصولات كما أشير لذلك مسبقاً.

(431/2)، الأندلسي: تذكرة النحاة(20) العيني: المقاصد النحوية (262/1)، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل (364/1)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (259/3)، الأندلسي: الارتشاف (1011/2)، الأنصاري: شرح شذور الذهب (198)، الأنصاري: أوضح المسالك (147/1)

(1) الأزهري: شرح التصريح (165/1).

(2) انظر الأنباري: حاشية الإنصاف (718/2)

(3) الأزهري: شرح التصريح (163/1).

11.6 الجمع مابين التنبيه والإشارة.

من المعروف أن الهاء حرف تنبيه، يلفت من خلاله انتباه السامع إلى أمر ما، وهذا الحرف[1] يصحب اسم الإشارة المجرد من الكاف كثيراً، وذلـك نحـو(هـذا، هذان، هذه، هاته، هاتا، هاتان)، أما المقرون بالكاف فاقترانه بها قليلاً نحو(هـذاك، هاتيك)؛ ولعل السبب وراء ذلك أن أسماء الإشارة المفردة تُستخدم للتنبيـه لـلـشيء القريب، لذلك تقترن بأسماء الإشارة المفردة، بينما يقل اقترانها بالمقترن بالكـاف؛ وذلك لأن هذا النوع من الأسماء غالباً ما يشار به إلى البعيد لذلك لا يصح اقترانها بهذا النوع.

ولعل هذا ما أشار إليه ابن الحاجب[2] في شرحه للكافية، فهو يرى أن لحاقهـا للأسماء المفردة، وذلك لأن تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع، بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية فيؤتى في أوائلها بحرف ينَبه به المتكلم المخاطَـب حتـى يلتفت إليه، وينظر إلى شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم لم يؤت بهـا إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر، والمتوسط، فهذا أكثـر اسـتعمالاً مـن هذاك؛ وذلك لأن تنبيه المخاطَب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولـى مـن تنبيهه لإبصار المتوسط، الذي يحول بينه وبينه حائل؛ ولم يدخل في البعيد الـذي لا يمكن إبصاره، إذ لا ينبه العاقلُ أحداً ليرى ما ليس مرأى، فلذلك قـالوا: لا تجتمـع (ها) مع اللام.

أما ابن مالك[3] فعلل ذلك، أي عدم دخول (هاء) التنبيه على أسماء الإشارة المقترنة باللام؛ وذلك من باب كراهية العرب لكثرة الزائد. وقال

غيره[4]:إن(الهاء) للتنبيه، واللام للتثنية، لذلك لايجتمعان. وقال السهيلي[5]: "اللام تدل على بعد المشار إليه، وأكثر ما يقال للغائب، وما ليس بحضرة المخاطب،

---

(1) انظر في ذلك ابن الناظم: شرح ابن الناظم (53)، ابن مالك: شرح التسهيل (237/1)، الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (227/3)، الأندلسي: الارتشاف (976/2)، السيوطي: الهمع (263/1)
(2) الإستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (227/3)
(3) الأندلسي: الارتشاف (976/2)، السيوطي: الهمع (263/1)
(4) السيوطي: الهمع (263/1)
(5) المصدر نفسه (263/1)

و(ها) تنبيه المخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره لذلك لم يجتمعا".

أما ابن يعيش فقد أشار إلى أن العرب إذا ما أرادوا تعظيم الأمر، والمبالغة في إيضاحه لغرض (ما) فإنهم عندئذٍ يجمعون ما بين التنبيه، والإشـارة، قـال ابـن يعيش[1]:"اعلم أن(ها) كلمة تنبيه، وهي على حرفين كـ (لا)، و(ما)، فـإذا أرادوا تعظيم الأمر، والمبالغة في إيضاح المقـصود جمعـوا بـين التنبيـه والإشـارة، وقالوا:(هذا)، و(هذه)، و(هاتِه)، و(هاتي)، واستشهد ابن يعيش على ذلـك بقـول الشاعر[2]:

ونَبَّأْتُمانـي إنمـا الموتُ بالقُـرى ... فَكَيفَ وهاتِـي هضبـةٌ وكَثِيـب

موضع الشاهد في هذا البيت قوله:(وهاتي)؛ حيث اقترن اسم الإشارة (تي) المجرد من اللام بحرف التنبيه (الهاء)، وهو للقريب. وقد علله ابن يعـيش كمـا عرضـنا مسبقا؛ بأنه من باب المبالغة في إيضاح المقصود.

استشهد على ذلك أيضا بقول الشاعر[3]:

ولَـيس لِعيـشِنَا هـذَا مَهَـاةٌ ... ولَيـستْ دارُنَـا هاتَـا بِـدار

وموضع الشاهد في البيت قوله:(هذا)، و(هاتا) فقد اقترن اسمي الإشارة المفردين المجردين من اللام بـ (ها) التنبيه، وهو كثير.

يبدو لي أنه يكثر اقتران (هاء) التنبيه بأسماء الإشارة المفردة المجردة مـن كاف الخطاب مقارنة بأسماء الإشارة المقترنة بالكاف؛ وذلك لأن التنبيه إنما يكـون للأمر القريب، وليس للبعيد، والمتكلم عندما ينبه المخاطب إنما ينبهه لأمر حاضـر أمامه، وليس لأمر خارج نطاق التصور.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل (366/2)

(2) البيت لكعب الغنوي في الأصمعي:الأصمعيات 97، سيبويه: الكتاب (487/3)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (287/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (366/2)، الأندلسي: تذكرة النحاة (284)

(3) البيت لعمران بن حطان في ديوانه (112)، سيبويه: الكتاب (488/3)، المبرد: المقتضب (287/2)، الأنصاري: تخليص الشواهد (121)، الفارسي: شرح شواهد الإيضاح (604)، وبلا نسبة في ابن يعيشس: شرح المفصل (367/2)

استعمال(عسى) بمعنى(لعل).

أشار النحاة إلى أن لـ(عسى) في اتصال الضمير بها ثلاثة مذاهب[1]:

أولها:أن تكون كـ (ليس)، من حيث اتصال الضمير بهـا واسـتتاره،عندها تكون(عسى) عاملة عمل ليس، من حيث رفع الاسم ونصب الخبر.

وثانيها: أن تكون في موضع رفع فاعله، وهذا يكون عندما يتقدم عليها الاسم الظاهر، فتقول مثلا:(العرب عسى أن يتحدوا)، ولك في هذه الحـال وجهـان فـي (عسى): التمام، والنقص، فعندما تكون تامةً يكون ما بعدها مرفوعاً بها علـى أنـه فاعل لها، وعندما تكون ناقصة، يكون الضمير المـستتراسمها، والمـصدرالمؤول خبرها.

والوجه الثالث: وهو مدار القضية عندما تكون(عسى) بمعنى(لعل)، ولا يتأتى ذلك إلا عندما يتصل بها أحد ضمائر النصب المتصلة، كـ(كاف المخاطب، وهـاء الغائب، وياء المتكلم)، نحو(عساك، وعساه،عساني)، وفي موضـع هـذا الـضمير خلاف بين النحاة، فسيبويه يرى أن (عسى) هنا عاملة عمل (لعل) وأن الضمير في موضع نصب، والاسم في موضع رفع، على أنه خبر لـ (عسى)، قال سيبويه[2]:" وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة، والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني). أما الأخفش[3] فهي عنده على أصلها عاملة عمل (كان)، ولكن يرى أن الضمير المتصل بـ (عسى) إن كان بلفظ المنصوب فهو في محل رفع، ولكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع، كما ناب الضمير المرفوع عن الضمير المنصوب في نحو قولك:(مررت بك أنت، أو أكرمته هو)، وتابع ابن مالك الأخفش في رأيه حيث قال[4]: "وقول الأخفش هو الصحيح عندي؛ لسلامته عن عدم النظير".

أما المبرد فقد غلط سيبويه فيما ذهب إليه، ويرى أنها وإن اتصلت بـضمير نصب فهي باقيةٌ على أصلها من عملها عمل كان، ولكن يـرى انعكـاس طرفـي الإسناد، فالمنصوب خبر مقدم لـ(عسى)، و(أن والفعل) في محـل رفـع اسـمها

([1]) انظر في ذلك ابن يعيش: شرح المفصل (4/380-381).
([2]) سيبويه: الكتاب (2/375).
([3]) الأندلسي: الارتشاف (3/1233).
([4]) ابن مالك: شرح التسهيل (1/383).

مؤخراً، قال المبرد[1]:" فأما قول سيبويه أنها في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: (عساك، وعساني) فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر". وتبع المبرد في ذلك أبو علي الفارسي[2] في أن الضمير المنصوب خبر لـ(عسى) مقدم، وما بعد الضمير اسمها.

وقد رد[3] ما ذهب إليه المبرد، والفارسي في قولهما: بتغير مواقع الإسناد بأمرين:

أما الأول: فإن ذلك يؤدي إلى مجيء خبر(عسى) اسماً مفرداً، وهذا ضرورة أو شاذ جداً.

أما الثاني: من قال:(أوعساها) فقط اقتصرعلى الفعل ومنصوبه، دون مرفوعـه ولا نظير إلى ذلك.

أما ابن يعيش فعندما عرض للقضية، اكتفى فقط بعرض الآراء الواردة فيها دون أن يبدي رأياً خاصاً به تجاه ذلك، واكتفى بالاستشهاد علـى مجـيء(عـسى) بمعنى(لعل) بقول رؤبة[4]:

تَقـُولُ بِنْتِـي قَـد أَنـَى أَنَاكَـا   يـا أَبـَتَـا عـلّك أَو عساكَـا

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(أوعساكا)، حيـث اتـصلت(عـسى) بـضمير المخاطب(الكاف)، لذلك كانت بمعنى(لعل)، ونصبت الضمير(الكاف)، على أنه اسـم لها.

قال ابن يعيش[5]:" وأما الوجه الثالث وهـو قـولهم:(عـساك أن تفعـل)؛ و(عساكما أن تفعلا)، و(عساكم أن تفعلوا)، ومنه قول رؤبة السابق الذكر، فقد ذهب سيبويه إلى أن الكاف في موضع نصب، وأن خبر(عسى) هنا مرفـوع محـذوف، وأن(عسى) هنا بمعنى(لعل)، تنصب الاسم وترفع الخبر... وذهـب أبـو الحـسن الأخفش إلى أن الكاف والياء، والنون في موضع رفع، وحجتـه أن لفـظ النـصب استُعير للرفع في هذا الوضع كما استُعير لفظ الجر في(لولاي)، و(لولاك)، والقـول

([1]) انظر المبرد: المقتضب (71/3-72).
([2]) الأندلسي: الارتشاف (1233/3)، المرادي: الجنى الداني (470).
([3]) انظر الأزهري: شرح التصريح (298/1).
([4]) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (181)، سيبويه: الكتاب (375/2)، المبرد: المقتضب (71/3)، السيرافي: شرح أبيات سيبويه (120/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (381/4)، أبو الحسن: شرح الأشموني (291/1)، الأزهري: شرح التصريح (297/1).
([5]) ابن يعيش: شرح المفصل (381/4).

الثالث قول أبي العباس المبرد: إن الكاف، والنون، والياء، في عساك، وعساني، في موضع نصب، على أنه خبر(عسى)، واسمها مضمر فيها مرفوع، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر فيه اسماً غير فعل".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن للنحاة في عسى ثلاثة أقوال[1]:

الأول: أنها فعل في كل حال سواء اتصل بها ضمير الرفع، أم ضمير النصب، أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجحه المتأخرون.

الثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها، وهو قول جمهرة الكوفيين، وثعلب وابن السراج.

الثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي سقناه في هذه القضية، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة.

يبدو من خلال الآراء التي عرضت حول هذه القضية أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأجود والأرجح؛ من أن عسى قد تُستعمل بمعنى (لعل)، إذا اتصل بها ضمير نصب، ولعل ما يدعم ذلك هو المعنى، إضافة إلى طبيعة الاستعمال، فعندما تقول: (عساك بخير) فهي بمعنى(لعلك)، ولعل ما دفعني لتبني رأي سيبويه وجاهته وضعف الآراء الأخرى، وتعسفها، ففيها تأويلات قد تخرج عن المنطق اللغوي الذي يميل دائماً إلى السهولة واليسر.

12.6 مجيء (كاد) زائدة

لقد أجاز الأخفش[2]استعمال كاد زائدة، ومما استشهد به قوله تعالى[3]:(إن الساعةَ آتِيةٌ أكَادُ أُخْفِيها)، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش أيضاً عندما عرض لذلك، فهو يرى أن بعض النحاة ذهب إلى جواز مجيئها زائدة، ولعله قصد بذلك الأخفش؛ لأنني فيما عدت إليه من مراجع لم أعثر على أحد من النحاة أشار إلى ذلك باستثناء الأخفش. ولقد أشار ابن يعيش إلى ذلك إشارة عابرة، دون أدنى تفصيل وكان ذلك عندما استشهد على مجيئها زائدة بقول حسان بن ثابت[4]:

---

(1) انظر الأنصاري: حاشية أوضح المسالك (270/1).
(2) انظر الأنصاري: شرح التسهيل (385/1-386).
(3) طه:15.
(4) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (107)، ابن جني: المحتسب (48/2)، ابن يعيش: شرح المفصل (378/4)،

وتكاد تكْسلُ أن تَجِيء فِراشَـها فِـي جِسـمِ خَرعبـةٍ وحسن قَوامِ

والشاهد فيه مجيء(تكاد) زائدة. قال ابن يعيش[1]:" فإنه قد قيل: إن تكاد فيـه زائدة، والمراد أنها تكسل أن تجيء فراشها لدلالها".

أما ابن مالك فقد أنكر مجيء(كاد) زائدة، قال ابن مالك[2]: " والـصحيح أنهـا لا تزاد وأما قوله تعالى:[3](أكاد أُخْفِيها)، فقيل معناه: إن الساعة آتية أكاد أخفيهـا، فلا أقول: هي آتية. وقيل معناه أكاد أخفيها عن نفسي. وقراءة أبي الدرداء وسـعيد بن جبير: أَكاد أَخفيها بفتح الهمزة، من خفيت الشيء أَخفيه إذا أظهرته". ويرى ابن مالك[4] أن معنى بيت حسان السابق مقاربة الكسل دون حصوله.

يبدو لي من خلال ما سبق أن(كاد) تكون زائدة، أو تامة إذا لم تكـن بمعنـى المقاربة، ولكنها عندما تكون بهذا المعنى فهي ناقصة، عاملة عمل أخواتها، لـذلك عندما نقول: (كاد الرجل لخصمه)، فهي هنا لا تعد من أفعال المقاربة، وإنما فعـلاً تاماً بمعنى مكر، أما البيت الذي استشهد به ابن يعيش على مجيئها زائدة، فلا أرى فيه حجة مقنعة على ذلك؛ وذلك لأن معناه يدل على المقاربة لا معنى آخر، وبذلك أنا اتفق مع ابن مالك على عدم مجيئها زائدة.

تشبيه(كاد) بـ(عسى)

من المعروف[5]أنه لا يشترط في خبر(كاد) أن يقترن بـ (أن)، لذلك الأغلـب فيه أن يكون مجرداً منها، على العكس تماماً من(عسى)، التي يغلب في خبرها، أن يكون مقترناً بأن المصدرية؛ ولعل السبب وراء ذلك أن(كاد) من أفعـال المقاربـة، التي يقترب فيها حدوث الفعل في الحال، لذلك لا تحتاج إلى (أن) المـصدرية؛ لأن

لسان العرب (384/3)،(كيد).

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل (378/4).

([2]) الأنصاري: شرح التسهيل (386/1).

([3]) طه:15.

([4]) انظر الأنصاري: شرح التسهيل (386/1) .

([5]) انظر في ذلك سيبويه: الكتاب (159/3-160)، المبرد: المقتضب (75/3)، ابن الناظم: شرح ابن الناظم (112)، الأنصاري: أوضح المسالك (281/1- 285)، ابن عقيل: شرح ابن عقيل (256/1) .

(أن) تؤذن بالاستقبال، وهذا ما يتوافق مع خبر(عـسى) لأنهـا بمعنـى الـشفق، والطمع، وهذا يتوافق مع المستقبل، لذلك يغلب في خبرها أن يكون مقترناً بـ (أن).

ولكن هذا لا يعني عدم وجود تجاوزات لهذه القاعدة، فقد ورد خبر(كاد) مثلاً مقروناً بـ (أن) المصدرية؛ تشبيهاً لها بـ(عسى)، ولعل هذا ما أشار إليه سـيبويه عندما عرض لذلك، وتبعه في ذلك المبرد[1]، فهو يرى أن الأصل في خبر (كاد) ألا يقترن بـ (أن)؛ للعلة التي ذكرتها مسبقاً في بداية عرضـي للقـضية، وإن ورد عكس ذلك بأن تقترن بـ (أن) فهو من باب الضرورة الشعرية، قال سيبويه فـي ذلك[2]:" وأما(كاد) فإنهم لا يذكرون فيها(أن)، وكذلك (كرب يفعل)، ومعناهما واحد، يقولون:(كرب يفعل، وكاد يفعل،...)، وقـد جـاء فـي الـشعر كـاد أن يفعـل، شبهوه(بعسى)".

أما الأندلسيون*[3] فقد أشاروا إلى أن اقتران خبر(كاد) بـ (أن) مخـصوص فقط بالشعر، ولكن هذا مخالف للسماع، فقد ورد العديد من الـشواهد الدالـة علـى عكس ما ذهبوا إليه، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب[4]:" ما كدتُ أن أُصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"، وقوله - صلى الله عليه وسلم - أيـضاً[5]: " كـاد الفقر أن يكون كفراً ". والشواهد تدل دلالة قاطعه على بطلان زعمهم.

أما ابن يعيش فقد تبع سيبويه في أنه قد يقترن خبر (كاد) بـ(أن) المـصدرية تشبيهاً لها بـ (عسى)، والغالب في خبرها ألا يقترن بـ (أن) ولعل الـسبب وراء ذلك هو تقارب معنييهما. قال ابن يعيش في ذلك: [6] " وقد تشبه (كاد) بـ (عسى) فيشفع خبرها بـ (أن)، فيقال: (كاد زيد أن يقوم) ... فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر؛ لتقارب معنييهما. وطريـق الحمـل والمقاربـة أن (عـسى) معناهـا

([1]) انظر في ذلك المبرد:المقتضب (75/3) .
([2]) سيبويه: الكتاب (159/3-160) .
([3]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل (265/1) .
([4]) رواه البخاري في صحيحه (265/2-266)، كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، حديث (596)، من حديث جابر بن عبدالله: أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسبُّ كفار قريش قال يارسول الله : ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب.
([5]) لم أعثر عليه مصادرباستثناء وروده في شرح ابن عقيل (256/1).
* من أشهرهم ابن القوطية ،ابن سيدة، الأعلم الشنتمري، ابن القطاع، السهيلي، الشاطبي، ابن خروف،ابن عصفور، انظر صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (463-467).
([6]) ابن يعيش: شرح المفصل (380/4).

الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال:(عسى زيد) فكأنه قرب حتى أشبه قُرب (كاد). وإذا أدخلوا (أن) في خبر (كاد) ، فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه (عسى).

وقد استشهد ابن يعيش على دخول (أن) المصدرية في خبر(كاد) بقول الشاعر[1]:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أن يمصحا

وموضع الشاهد في البيت في قوله:(كاد من البلى أن يمصحا)، فقد جاء خبر (كاد) الجملة الفعلية مقروناً بـ (أن) حملاً لها على(عسى)، قال ابن يعيش[2]:"والوجه سقوطها ".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الناظم[3] وتبعه ابن مالك[4] قد أجازا أن تدخل(أن) المصدرية على خبر(كاد) ولا تدخل، وهذا مخالف لرأي البصريين[5]الذين عدوا دخولها من باب الضرورة الشعرية فقط.

يبدو لي من خلال ما سبق أن الأجود والأفضل عدم دخول (أن) المصدرية على خبر(كاد)؛ وذلك لأن (كاد) تقرب زمن حدوث الخبر من الحال، و(أن) تقربه من المستقبل، وفي دخولها على خبر(كاد) تناقض للمعنى المقصود من (كاد).

([1]) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (172)، سيبويه: الكتاب (160/3)، ابن يعيش: شرح المفصل (379/4)، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب (75/3)، السيوطي: الهمع (139/2)، الأنباري: أسرار العربية: 5
([2]) ابن يعيش: شرح المفصل (380/4) .
([3]) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (112) .
([4]) الأنصاري: شرح التسهيل (375/1) .
([5]) انظر الأندلسي: الارتشاف (1225/3) .

الخاتمة

لعل من أبرز النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذه الدراسة مايلي:

1. لقد اعتمد ابن يعيش على الشاهد الشعري كثيراً في الاستشهاد على القضايا المطروحة، فقد احتل الشاهد الشعري المرتبة الثانية بعد الشاهد القرآني، من حيث نسبة الاستشهاد، ومما يدل على ذلك أنك لا تكاد تقلب صفحة من صفحات الكتاب إلا وتجدها تعج بالشواهد الشعرية المستشهد بها على تلك القضايا.
2. لم يعتمد ابن يعيش في استشهاده بالشعر على طبقة معينة دون أخرى، وإنما استشهد بشعر كافة الطبقات دون حدود أو قيود، فقد استشهد بشعر الجاهليين، والإسلاميين، والأمويين، والمحدثين.
3. لم يكن له موقف محدد من الاستشهاد بالشعر المجهول القائل، كما هو الحال عند من سبقه من النحاة، فقد استشهد به في مواقع كثيرة من كتابه، والدراسة التي بين أيدينا تثبت صحة ذلك، وفي مواقع أخرى يرفض الاستشهاد به لجهل قائله كما هو الحال في بابي التأكيد والمنادى.
4. لقد شرح ابن يعيش كتاب المفصل للزمخشري، وكانت له شخصيته المستقلة خلال شرحه، فلم يكن تابعاً للزمخشري في كل ما يقوله يردد ما يراه، وينقل إلينا تفاصيل ما أجمله، وعمله في الحقيقة في هذا الكتاب لم يكن شرحاً للكتاب فحسب وإنما كان بالإضافة إلى ذلك دراسةً وبياناً وتعليقاً ونقداً، بل وتحقيقاً في آرائه النحوية، وتستطيع أن تستخلص ملامح شخصيته بشكل بارز وواضح في شرحه لهذا الكتاب من خلال تأييده ومخالفته لبعض الأراء المطروحة، ويتضح ذلك من خلال قوله في كثير من المواضع: (والصواب عندي)، و(وأرى الصواب كذا)، و(القول عندي في ذلك).
5. لقد كان ابن يعيش بصرياً في مذهبه، وقد اتضح ذلك من خلال تأييده للبصريين في معظم المسائل التي كانت مدار خلاف بين النحاة، لاسيما الكوفيون والبصريون، ويتضح ذلك أيضاً بشكل جلي وواضح من خلال

إيراده لآراء سيبويه، حتى إنك تشعر بأنه لم يترك رأياً لسيبويه إلا وقد ذكره أو استند عليه في توضيح ما هو بصدد الحديث عنه، وقـد تبـدت نزعتـه البصرية أيضا من خلال إطلاقه لفظ (أصحابنا) على البصريين في مواضـع متعددة من الكتاب كنت قد أشرت إليها في التمهيد.

6. على الرغم من النزعة البصرية التي سيطرت على ابن يعيش أثناء شـرحه للكتاب، إلا أن هذا لم يمنعه من تأييد بعض الآراء الكوفية واستلطافها، ولكنها قليلة جداً إذا ما قورنت بالآراء البصرية المعتمدة لديه، ولعلـه بـذلك كـان متأثراً بابن الأنباري في كتابه الإنصاف، ومن ذلك مثلا في حديثه عن (لكن) من حيث تركيبها، فالأصل فيها كما يـرى الكوفيـون (أن) وزيـدت بقيـة الحروف عليها، حيث استحسن ابن يعيش ذلك ورآه نادراً لا نظير له، وكذلك في حديثه عن المصادر (التصفاق، والتهدار)، حيث قال[1]:"وقال الكوفيـون التفعال هنا بمنزلة التفعيل ولا بأس به".

7. لم تكن آراء ابن يعيش الغاية في بابها بحيث تسلم من الرد عليها، أو نقـدها، فإن المتأخرين من النحاة كانوا يتتبعون آراءه ويعلقون عليها، كلمـا وجـدوا فيها خروجاً على ما هو مألوف، أو متعارف عليه، ومن ذلك مثلا " تنـوين الترنم" فقد رآه مستعملاً في الشعر والقوافي والغاية منه التطريـب، حيـث يكون معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد رد ذلـك البغـدادي ورآه غلطاً.

[1] ابن يعيش: شرح المفصل (67/4)

المراجع

- القرآن الكريم

ابن الأثير، المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناجي ، مؤسسة إسماعيليان، قم(إيران)، (د.ت.ط).

الأخطل غوث بن غياث، **ديوان الأخطل**، تحقيق إيليا سليم حاوي، دار الثقافة، بيروت ، ط 2/ 1979م.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبدالله، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1427/2هـ – 2006م.

الإستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، منشورات، عالم الكتب، ط1421/1هـ – 2000م.

الأشعث، أبو داوود سليمان، **سنن أبي داوود**، القاهرة 1403هـ -1983م.

الأصمعي، عبد الملك بن قريب، **الأصمعيات**، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط5/ (د.ت).

الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط7 / 1983م .

امرئ القيس، **ديوان امرئ القيس**، دار صادر، بيروت – لبنان ، 1421هـ – 2000م .

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجت البيطار(د.ت.ط).

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،1419هـ – 1998م .

الأندلسي أبو حيان، محمد بن يوسف، **تذكرة النحاة،** تحقيق عفيـف عبـدالرحمن، منشورات الرسالة، ط14065/1 هـ - 1986م .

الأندلسي أبو حيان، محمد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العـرب**، تحقيـق رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، الناشر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1418/1هـ – 1968م.

الأندلسي أبو حيان، محمـد بـن يوسـف، **البحـر المحـيط**، مطبعـة الـسعادة، مصر،(د.ت.ط)

الأنصاري ابن هشام، أبو محمد عبدالله، جمال الدين أبي محمد الأنصاري**، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي الناشـر، دار الكتاب العربي، ط1/ 1406 هـ - 1986م.

الأنصاري ابن هشام، أبو محمد عبدالله، جمال الدين أبي محمد الأنصاري**، شـرح قطر الندى وبل الصدى،** الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنـان، ط11/ 1383 هـ - 1963م.

الأنصاري ابن هشام، أبو محمد عبدالله، جمال الدين أبي محمد الأنصاري**، أوضـح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، منشورات المكتبة العصرية للطباعـة والنـشر، بيروت- لبنان، 1426 هـ - 2005م.

الأنصاري ابن هشام، أبو محمد عبدالله، جمال الدين أبي محمد الأنصاري**، مغنـي اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محي الدين عبدالحميد، المكتبة العـصرية، صيدا – بيروت،1427 هـ - 2006م.

البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، دار الفكر، بيروت، (د.ت.ط).

بروكلمان كارل، **تاريخ الأدب العربي**، نقلة إلى العربيـة عبـدالحليم النجـار، دار المعارف بمصر، ط1977/4م.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر**، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشـرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4/ 1989م.

البكري، عبدالله بن عبدالعزيز، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، أبوعبدالله بـن عبدالعزيز، حققه وقدم له احسان عبـاس وعبدالمجيـد عابـدين، دارالامـان ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط1984/3م.
البيضاوي، عبدالله بن عمر البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسـرار التأويـل**، المكتبـة التجارية الكبرى، مصر، القاهرة،(د.ت.ط).
التلمساني، أحمد بن محمد المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق أحسان عباس، دار صادر- بيروت ، 1988م.
التهانوي،محمد علي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تقديم وإشراف رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان بيروت (د.ت،ط).
ابن ثابت، حسان، **ديوان حسان بن ثابت**، شرحه وكتب هوامشه وقدم لـه الأسـتاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1406/1هـ – 1986م.
الجاحظ، عمرو بن بحر، **الحيوان**، تحقيق وشرح عبدالسلام هـارون، دار الجيـل ودار الفكر، بيروت، ط1988،1.
جرير بن عطية، **ديوان جرير**، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعـارف – مـصر، ط3/ دار صادر، بيروت (د.ت.ط).
ابن الجزري، محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، دار الكتـاب العربـي، بيروت، (د.ت.ط).
جميل بثينة، جميل بن عبدالله بن معمر العذري، **ديوان جميل بثينة**، تحقيـق إميـل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1992/1م .
ابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللمع في العربية**، تحقيق حامد المؤمن الناشـر، عـالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1405/2 هـ - 1985م.
ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، منـشورات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1424/2هـ – 2003م.
ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق حسن هنـداوي، دار القلم– دمشق، ط1/ 1413هـ – 1993م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيـضاح عنها**، تحقيق على النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبد الفتاح إسـماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسـلامي فـي المجلـس الأعلـى للـشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة 1386م.
ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف**، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخـرين، مطبعـة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، مصر ط1954/1م
ابن الحاجب النحوي، أبو عمرو عثمان بن عمر، **الإيضاح فـي شـرح المفـصل**، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، الناشر مطبعة العاني– بغداد (د.ت.ط).
ابن الحاجب النحوي، أبو عمرو عثمان بن عمر، **أمـالي ابـن الحاجـب**، دراسـة وتحقيق صخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيـروت، ودار عمـار، عمـان، ط1,1989م.
الحسحاس، سحيم عبد بني الحسحاس، **ديوان سحيم عبد بن الحـسحاس**، تحقيـق عبدالعزيز الميمني، القاهرة،1950م .
حسن، عباس، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعه والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف – مصر، ط3/ (د.ت.ط).
القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم، **صـحيح مـسلم**، طبعـة عيـسى الحلبي، القاهرة،(د.ت.ط).
أبو الحسن، نور الدين، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قـدم لـه ووضـع هوامشه وفهارسه، حسن محمد، دارالكتـب العلميـة، بيـروت– لبنـان ط1/ 1419هـ 1998م.
الحموز، عبد الفتاح، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، دار عمار، ط1418/1 هـ - 1997م .
الحميري، يزيد بن مفرغ، **ديوان يزيد مفرغ الحميري**، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، بيروت، 1395هـ -1975م.
الحنبلي، عبدالحي بن العماد، **شذرات الذهب في أخبـار مـن ذهـب**، دار الكتـب العلمية،بيروت، (د.ت.ط).

الحيدرة اليمني، علي بن سليمان، **كشف المشكل في النحو،** تحقيق الدكتور هـادي عطية مطر الهلالي، منشورات، دار عمار، (د.ت.ط).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **مختصر شواذ القرآن**، عني بنـشره برجـشتراسر، القاهرة، (د.ت.ط) .

الخطيب، عبد اللطيف محمد، **ابن يعيش وشرح المفصل**، مجلس النـشر العلمـي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، (ط1989/1)م

ابن خلكان، أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيـق إحـسان عباس، دار صادر، بيروت (د.ت.ط).

الدارمي مسكين، ربيعه بن عامر، **ديوان مسكين الدارمي،** جمـع وتحقيـق خليـل إبراهيم العطية وعبدالله الجبوري، مطبعة دار البصري، ط1970/1م.

ابن دريد، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، حققه وقدم لـه رمـزي بعلبكـي، دار المعارف بمصر،1962م،(د.ت.ط).

الدمياطي، أحمد بن محمد الشهير بالبناء، **إتحاف فضلاء البـشر**، مطبعـة الـشهيد الحسيني، (د.ت.ط).

الذبياني، النابغة، **ديوان النابغه الذبياني**، تحقيق ابن عاشور والـشيخ محمـد بـن الطاهر، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للتوزيع – الجزائر.

العدواني، ذو الأصبع، حرثان بن محرث، **ديوان ذي الأصـبع العـدواني**، جمعـه وحققه عبدالوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نايف الدليمي، ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشرة، الموصل،1973م.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة، **ديوان ذي الرمة**، شرح محمد بن حاتم الباهلي، روايـة أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان ،بيـروت، ط1402/1هـ ـ 1982م.

ابن أبي ربيعة، لبيد، **ديوان لبيد بن أبي ربيعة،** شرح الطوسي، قدم لـه ووضـع هوامشة وفهارسه الدكتور حنا نصر الحتي، منشورات دار الكتـاب العربـي، بيروت – لبنان، ط1/ 1414هـ – 1993م.

القيرواني، ابن رشيق، الحسن بن رشيق، **العمدة في محاسن الشعر وأدابه**، تحقيق محمد قزقزان، دار المعرفة، بيروت، 1988م.

الرقيات، عبيد الله بن قيس، **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت،1986م، (د.ت.ط).

الرماني، أبو الحسن بن عيسى، **معاني الحروف**، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة – القاهرة (د.ت.ط).

ابن رواحه، عبدالله بن رواحه الأنصاري الخزرجي، **ديوان عبدالله بـن رواحـة**، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، منشورات مكتبة التراث، القـاهرة، ط1972/1م.

الزبيدي، السيد محمد مرتضى، **تاج العـروس مـن جـواهر القـاموس**، تحقيـق عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ومطبعة مكتبة الحياة ، بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **حروف المعاني**، تحقيق علي توفيق أحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1404/1هـ – 1984م.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق علـي توفيق أحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1404/1هـ – 1984م.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **كتاب اللامات**، تحقيق مازن المبارك، منشورات دار الفكر– دمشق ، ط1405/2 هـ – 1985م .

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، 1405ه ـ 1985م

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **شرح الجمل**، قدم له ووضع هوامشة، وفهارسه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط1/ بيروت، 1988م.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، تحقيق عبدالرحيم محمود، الناشر دار المعرفة، بيروت- لبنان (د.ت.ط).

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف عن حقـائق غـوامض التنزيل**، مطبعة الاستقامة، دار الطباعة المصرية، 1281ه

أبو زيد الطائي، المنذر بن حرملة، **ديوان أبي زيد الطائي**، تحقيق نوري حمـودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف، بغـداد ، 1967م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسن الفتلي، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط1408/3هـ– 1988م.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسيني، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق عبد الـستار أحمد فراج، وراجعة محمود محمد شـاكر، مكتبـة دار العروبـة، القـاهرة (د.ت.ط).

ابن السكيت، **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت**، دراسة وتحقيق الـدكتور مفيد محمد قميحه، دار الكتب العلميـة، بيـروت– لبنـان، ط1413/1هـ ـ - 1993م.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق أحمد محمد شـاكر وعبدالسلام محمد هارون، ط3 دار المعارف – مصر.

ابن أبي سلمى، زهير ، **ديوان زهير**، شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، بيروت 1408هـ -1988م.

السهيلي، أبو زيد عبد الرحمن بن عبدالله، **نتائج الفكر**، تحقيق محمد إبراهيم البنـا، مكة المكرمة، 1984م

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1408/1– 1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

السيرافي، محمد بن يوسف بن المرزبان، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيـق الـدكتور محمد الريح هاشم، دار الجبل– بيروت، ط1/ 1416هـ – 1996م .

السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبدالعال سالم مكـرم، الناشر، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1406هـ - 1985م.

السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامـع**، تحقيق عبد العـال سالم مكرم، عالم الكتب، (د.ت.ط).

السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح**، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الصفا- القاهرة، 1420هـ – 1999م .

السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاه**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1964/1م.

السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة**، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، بيروت،1986م.

السيوطي، جلال الدين، **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة ،بيروت، (د.ت.ط).

الشّماخ، ضرار بن حرملة بن سنان، **ديوان الشماخ**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، (د.ت.ط).

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط1406/1 هـ ـ 1985م، الناشر، مؤسسة الرسالة – بيروت.

صفوت، أحمد زكي، **الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها**، منشورات مكتبة ومطبعة البابي الحلبي– مصر، ط1383/4هـ – 1963م.

ابن أبي الصلت، **أمية، ديوان أمية بن أبي الصلت**، شرح عبدالحفيظ السطلي، ط1977/2م.

ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف بمصر،ط1972/2

الطائي، حاتم، **ديوان حاتم الطائي**، شرحه أحمد رشاد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ط1406/1هـ - 1986م.

طاش كبري، زادة أحمد مصطفى، **مفتاح السعادة**، تحقيق كامل البكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر، 1978م.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مص- القاهرة، (د.ت.ط).

العبادي، عدي بن زيد، **ديوان عدي بن زيد الهلالي**، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية،بغداد،(د.ت.ط).

حسن، عباس، **حروف المعاني بين الأصالة والحداثة**، منـشورات اتحـاد الكتـاب العربي، دمشق، 2000م(د. ت.ط).

المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عـضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.ط).

المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، **الكامل**، حققه وعلق عليه ووضع فهارسة محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط1993/2م.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، شرحه وضـبطه وصـححه وعنـون موضوعاته ورتب فهارسة أحمد أمين وآخرون، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983م ،(د،ت،ط) .

أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم، **ديوان أبي العتاهية**، تحقيق شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق،1965م،(د.ط).

العجاج، رؤبة بن عبدالله، **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق وليم بـن الـوردن دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط1980/2م.

عرموش، أحمد راتب، **موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي**، منشورات دار النفائس، ط1390/1هـ – 1970م.

العسكري، أبو هلال، **جمهرة الأمثال**، دار الجبل، بيروت – لبنان، ط1408/2 هـ – 1988م .

الإشبيلي، ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المقرب**، تحقيق فخر الـدين قبـاوة ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1979/4م.

الإشبيلي، ابن عصفور، علي بن مؤمن، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، القاهرة،1980م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل على ألفية بـن مالـك**، دار الفكـر للطباعة والنشر والتوزيع، 1412هـ–2000م (د.ط).

العكبري، ابن برهان، **شرح اللمع**، حققه الدكتور فائز فارس،1405هـ - 1984م (د.ت.ط).

العكلي، النمر بن تولب بن زهير بن أقيش، **ديوان النمر بن تولب**، ضمن "شـعراء إسلاميون".

عمر، أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية:** مطبوعات جامعة الكويت، ط1/ 1403هـ– 1983م.

عيد، محمد، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب– القاهرة (د.ت.ط).

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، **المقاصد النحوية في شرح شـواهد شروح الألفية**، تحقيق، محمد باسل عيون السود، منـشورات، محمـد علـي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1426/1هـ ـ 2005م.

الغنوي، طفيل بن عوف بن كعب، **ديوان طفيل الغنوي**، تحقيق يحيـى الجبـوري، نشر مديرية الثقافة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد ، ط1/ 1986م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **كتاب الشعر أو شـرح الأبيـات المشكلة الإعراب**، تحقيق محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي– القـاهرة، ط1/ 1408هـ – 1988م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الإيضاح للعضدي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف– القاهرة، ط1969/1م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **شرح شواهد الإيضاح**، تـأليف عبدالله بن بري، تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش، مراجعة محمد مهـدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1985م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل الحلبيات**، تحقيق حسن هنداوي، دمشق،1407هـ ـ 1987م.

أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين، **كتاب الكناش في النحـو والـصرف**، دراسـة وتحقيق الدكتور رياض الحسن الخوام، منشورات، المكتبة العصرية صـيدا – بيروت، ط1420/1هـ –2000م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة الأسـتاذ محمـد علي النجار، منشورات دار السرور(د.ت.ط).

الفرزدق، همام بن غالب، **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت،(د.ت.ط)، ومطبعة الصاوي القاهرة،1354م.

الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، مؤسـسة الرسـالة، بيـروت، ط1996/5م.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، **أدب الكاتب**، طبع في ليدن المحروسه، مطبعة بريل سنة1600م.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح أحمد محمـد شاكر، ط1977/3م.

القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافـي، **الاسـتغناء فـي الاستثناء**، تحقيق، محمد عبدالقادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

القرالة، ساهر حمد، **الأصول النحوية عند الحيدرة اليمني في كتابه كشف المـشكل في النحو**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة،2004م.

القرطبي، محمد بن أحمد، **تفسير القرطبي**، دار الكتب المصرية (د.ت.ط).

القطامي، **ديوان القطامي**، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة – بيروت، ط1960/1م.

القفطي، علي بن يوسف، **أنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبـو الفـضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القـاهرة، مؤسـسة الكتـب الثقافيـة، بيـروت، ط1986/1م.

القيرواني، القزاز، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، حققه وقدم له ووضع فهارسـه الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، القاهرة،1412هـ 1992م.

كثيِّرعزة، عبدالرحمن بن الأسود بن عمار، **ديوان كثيرعزة**، تحقيق إحسان عباس، دارالثقافة، بيروت، ط1971/1م.

كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت.ط).

الكلابي، القتال، عبد أو عبيد الله بن محبب أو مجيب، **ديوان الكلابي القتال** حققه وقدم له إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت،1989م،(د.ط).

المازني، كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق وشرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1987،1م.

المالقي، أحمد بن عبدالنور، تحقيق أحمد محمد الخراط، **رصف المباني في شرح حروف المعاني،** الناشر دار القلم – دمشق، ط1405/3– 1985م.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** تحقيق محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1422/1ه - 2001م.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط 1420/1هـ 2000م.

المتلمس، الضبعي، جرير بن عبد المسي، **ديوان المتلمس الضبعي**، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد14،القاهرة،1968م.

مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، جمهورية مصرالعربية.

عيد، محمد، **الرواية والاستشهاد باللغة**، عالم الكتب،1976م.

المخبل السعدي، ربيع بن مالك بن ربيعة، **ديوان المخبل السعدي**، ضمن شعراء مقلون.

المرادي،الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1413/1هـ – 1992م.

ابن مرداس، عباس، **ديوان عباس بن مرداس**، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ط1968/1م.

المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، صيدا– بيروت،1988م.

ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1982م.

ابن المعتز، عبدالله بن المعتز، **طبقات الشعراء**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر، ط3/ (د.ت).

ابن معد يكرب، عمرو، **ديوان عمرو بن معد يكرب**، صنعه هاشم الطحاني، بغداد،1970م.

مغالسة، محمود حسني، **النحو الشافي**، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،(ط1، 1992).

المنابي، علي محمد، **الكامل في النحو والصرف**، مطبوعات دار الفكر العربي، القاهرة، ط1425/1هـ – 2004م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت،(د.ت.ط).

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الامثال**، دار القلم، بيروت، (د.ت.ط).

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1420/1هـ –2000م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، منشورات مكتبة النهضة العربية، بيروت– لبنان، ط1409/3 هـ – 1988م.

ابن النديم، محمد بن إسحاق، **الفهرست**، تحقيق رضا نجدو، دار المسيرة، ط3/ 1988م.

النميري، الراعي، **ديوان الراعي النميري**، حققه راينهرت فايبرت، منشورات فدانس شتايز بفيسباون – بيروت (د.ت.ط)،1401هـ – 1980م.

الهلالي، حميد بن ثور، **ديوان حميد بن ثور**، صنعه عبد العزيزالميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (د.ت.ط).

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، **شرح المفصل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتورإميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميـة، بيروت – لبنان، ط1422/1هـ – 2001م.

الملحق (أ)
فهرس الشواهد القرآنية

فهرس الشواهد القرآنية

الآيـــــة	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة
(إياك نَعبد)	4	الفاتحة	
(لاَ ريب فِيهِ)	2	البقرة	
(سواء عليهم أأنْذرتَهم أم لم تُنْذِرهم)	6	البقرة	
(يجعلُون أَصابِعهم فِي آذَانِهم مِن الصواعِقِ حذَر الموتِ)	19	البقرة	
(مثَلاً ما بعوضةٌ)	26	البقرة	
(فَلا خَوفَ عليهم)	38	البقرة	
(لا فَارِض ولا بِكْر عوان بين ذَلِكِ)	68	البقرة	
(ثُم أَنْتُم هؤُلاَءِ تُقَاتِلُون أَنْفُسكُم)	85	البقرة	
(وأُشْرِبوا في قُلُوبِهِم العِجلَ)	93	البقرة	
(إن اللهَ اصطَفَى)	132	البقرة	
(فَسيكْفِيكهم اللهُ)	137	البقرة	
(ولَكِن البِر من آمن)	177	البقرة	
(والْوالِداتُ يرضِعن)	233	البقرة	
(لاَ بيع فِيهِ ولاَ خُلَّةٌ ولاَ شَفَاعةٌ)	254	البقرة	
(أَنَا أُحيي)	258	البقرة	
(أَو كَالَّذِي مر علَى قَريةٍ وهِي خَاوِيةٌ علَى عروشِها)	259	البقرة	
(واستَشْهِدواْ شَهِيدين من رجالِكُم)	282	البقرة	
(قَد كَان لَكُم آيةٌ فِي فِئَتَين التَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سبِيل اللهِ وأُخْرى كَافِرةٌ...)	13	آل عمران	
(.......إن في ذلك لعبرةً)	13	آل عمران	
(هاأَنْتُم أُولاَءِ تُحِبونَهم)	119	آل عمران	
(فَانْقَلَبوا بِنِعمةٍ مِن اللهِ وفَضلٍ لَم يمسسهم سوء)	174	آل عمران	
(واتقُوا اللهَ الَّذِي تَساءلُون بِهِ والأَرحامِ)	1	النساء	

(وخُلِقَ الإنْسان ضعِيفاً)	28	النساء	
(ياليتَنِي كُنْتُ معهم فَأفُوز فَوزاً عظِيما)	73	النساء	
(فَلاَ تَمِيلُوا كُل الْميل)	129	النساء	
(كفَى بِاللهِ شَهيداً)	166	النساء	
(ثُم عموا وصموا كَثِير مِنْهم)	71	المائدة	
(وماْ لنَاْ لاَ نُؤْمِن بِاللهِ)	84	المائدة	
(شَهاْدةُ بينِكُم إِذَاْ حضر أَحدكُم الموتُ...)	106	المائدة	
(لاَعِلْم لنَا إِنك أَنْتَ علام الغُيوبِ)	109	المائدة	
(ونَعلَم أن قَد صدقْتَنَا)	113	المائدة	
(لاَ أُعذبه أَحداً مِن قَبلِهِ)	115	المائدة	
(هذَا يوم ينْفَع الصادِقِين صِدقُهم)	119	المائدة	
(لَيجمعنكُم إِلَى يومِ القِيامةِ لاَريب فِيهِ الذِين خَسِروا أَنْفُسهم)	12	الأنعام	
(ولَقَد جاْءك مِن نَبأ الْمرسلِين)	34	الأنعام	
(أَو قَالَ أُوحِي إِلَي ولَم يوح إِلَيهِ شَيء)	93	الأنعام	
(وهو الذِي أَنْزلَ إِلَيكُم الكِتَاْب مفَصلاً)	114	الأنعام	
(قَتْلُ أَولادهم شُركَائِهم)	137	الأنعام	
(تَماْماً علَى الذِي أَحسن)	154	الأنعام	
(وكَم مِن قَريةٍ أَهلَكْنَاها فَجاْءها بأْسنَا بياتَاً أَوهم قَاْئِلُون)	4	الأعراف	
(إِن لنَاْ لأَجراً)	113	الأعراف	
(تُريدون عرض الدنْيا واللهُ يرِيد الآخِرةَ)	67	الأنفال	
(وإِن أَحد مِن المشْرِكِين استَجارك فَأَجِره حتى يسمع كَلام اللهِ)	6	التوبة	
(ثُم وليتُم مدبِرِين)	25	التوبة	
(وخُضتُم كَاْلذِي خَاْضوا)	69	التوبة	
(فَلْيضحكُوا قَلِيلاً ولْيبكُوا كَثِيراً)	82	التوبة	
(إِلَيهِ مرجِعكُم جمِيعاً)	4	يونس	

	يونس	10	(وآخِر دعواْهم أن الحمد لله رب العالَمِين)
	يونس	44	(إن اللهَ لاَ يظْلِم الناس شَيئَاً)
	يونس	71	(فَأجمِعوا أمركُم وشُركَاءَكُم)
	هود	12	(فَلَعلك تَارِك بعض ما يوحى إِلَيك)
	هود	44	(وغِيض الماء)
	هود	85	(ولاَ تَعثَوا فِي الأَرضِ مفْسِدِين)
	يوسف	4	(أمر ألا تَعبدوا إلا إياه)
	يوسف	41	(قُضِي الأمر الذِي فِيهِ تَستَفْتِيان)
	يوسف	76	(وفَوقَ كُل ذِي عِلْمٍ عِلِيم)
	يوسف	82	(واسأَلْ القَرية)
	يوسف	109	(ولَدار الآخِرةِ خَير)
	إبراهيم	39	(إن ربي لَسمِيع الدعاءِ)
	إبراهيم	47	(فَلا تَحسبن اللهَ مخْلِفَ وعده رسلِهِ)
	الحجر	4	(وما أَهلَكْنَا مِن قَريةٍ إلا ولَها كِتَاب معلُوم)
	النحل	77	(وما أمر الساعةِ إلا كَلَمحِ البصر أو هو أَقْرب إن اللهَ علَـى كُل شَيءٍ قَدِير)
	الإسراء	36	(إن السمع والبصر والفُؤَاد كُل أُولَئِك كَان عنْه مسؤُولا)
	الكهف	26	(أَسمِع بِهِ وأبصِر)
	الكهف	33	(كِلْتَا الجنتَين آتَتْ أُكُلَها)
	الكهف	96	(آتُونِي أُفْرِغْ علَيهِ قِطْراً)
	مريم	13	(وحنَانًا مِن لَدنا وزكَاةً)
	طه	1،2	(ما أَنْزلْنَا علَيك الْقُرآن لِتَشْقَي* إلا تَذْكِرةً لِمن يخْشَى)
	طه	15	(إن الساعةَ آتِيةٌ أَكَاد أُخْفِيها)
	طه	44	(لَعله يتَذَكر أو يخْشَى)
	طه	63	(إن هذَان لَساحِران)

(وما تِلْك بِيمِينِك يا موسى)	17	طه	
(فَاضرب لَهم طَرِيقاً فِي البحر يبساً لا تَخَفُ دركاً ولاَ تَخْشَى)	77	طه	
(فَقَبضتُ قَبضةً مِن أَثَرِ الرسول)	96	طه	
(وأَسروا النَّجوى الَّذِين ظَلَموا)	3	الأنبياء	
(إِن الَّذِين كَفَروا ويصدون عن سبِيل اللهِ والمسجِدِ الحرامِ الَّذِي جعلْنَاه لِلناسِ سواء العاكِفُ فِيهِ والبادِي)	25	الحج	
(إن اللهَ لَقَوِي عزِيز)	74،40	الحج	
(فَاجلِدوهم ثَمانِين جلْدةً)	4	النور	
(والَّذِين يرمون أَزواجهم ولَم يكُن لَهم شُهداء إِلا أَنْفُسهم)	6	النور	
(والخَامِسةُ أَن غَضب اللهِ علَيها)	9	النور	
(يسبح لَه فِيها بِالْغُدو والأصال رِجالٌ)	37،36	النور	
(أَو كَظُلُماتٍ فِي بحر لُجي يغْشَاه موج)	40	النور	
(أَو بيوتِ آبائِكُم)	61	النور	
(ومالِي لا أَرى الْهدهد)	20	النمل	
(فَجاءتْه إِحداهما تَمشِي علَى استِحياء)	25	القصص	
(لِلهِ الأمر مِن قَبلُ ومِن بعد)	4	الروم	
(هذَا خَلْقُ اللهِ)	11	لقمان	
(ولَئِن سأَلْتَهم من خَلَقَ السماواتِ والأرض لَيقُولُن اللهَ)	25	لقمان	
(تَدور أَعينُهم كَالَّذِي يغْشَى علَيهِ مِن الموت)	19	الأحزاب	
(وكَفَى اللهُ المؤْمِنِين الْقِتَالَ)	25	الأحزاب	
(إن فِي ذَلِك لآيةً)	9	سبأ	
(يا جِبالُ أَوبِي معه والطير)	10	سبأ	
(وأَلَنا لَه الْحدِيد*أَن اعملْ سابِغَاتٍ)	11,10	سبأ	
(وأَرسلْنَاه إِلَى مائَةِ أَلْفٍ أَو يزِيدون)	147	الصافات	
(فَطَفِقَ مسحاً)	33	ص	

(إن لِلْمتقِين لَحسن مآبٍ)	49	ص	
(اللهُ يبسطُ الرزقَ لِمن يشَاء ويقْدِر)	52	الزمر	
(وقّدر فِيها أقْواْتَها فِي أربعةِ أياْمٍ سواءً لِلسائِلين)	10	فصلت	
(إن الذِين كفَروا بِالذكْرِ لماْ جاءهم وإنه لَكِتَاْب عزِيز)	41	فصلت	
(من عمِلَ صاْلِحاً فَلِنَفْسِه)	46	فصلت	
(كذَاْك يوحى إلَيك وإلى الذِين مِن قَبِلك اللهُ)	3	الشورى	
(فِيها يفْرقُ كُل أمرٍ حكِيمٍ* أمراً مِن عِنْدِنَا)	5، 4	الدخان	
(وأن لَيس لِلإنْسان إلا ماسعى)	39	النجم	
(وأنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرون)	84	الواقعة	
(إن هذَا لَهو حق اليقِين)	95	الواقعة	
(ماْهن أُمهاتِهِم)	2	المجادلة	
(يخْرِجون الْرسولَ وإياْكُم)	1	الممتحنة	
(تَعاْلَوا يستَغْفِر لَكُم رسولُ اللهِ)	5	المنافقون	
(فَأَصّدقْ وأَكُن مِن الصاْدِقِين)	10	المنافقون	
(واسمعوا و أطِيعوا)	16	التغابن	
(لَعل اللهَ يحدِثُ بعد ذَلِك أمراً)	1	الطلاق	
(فَقَد صغَتْ قُلُوبكُما)	4	التحريم	
(إنك لَعلَى خُلُقٍ عظِيم)	4	القلم	
(هاْؤُم اقْرءوا كِتَاْبِيه)	19	الحاقة	
(ياليتَها كاْنَتْ القَاضِية)	27	الحاقة	
(واللهُ أنْبتَكُم مِن الأرضِ نَباتاً)	17	نوح	
(وتَبتل إلَيهِ تَبتلاً)	8	المزمل	
(إن لَدينَا أنْكالاً)	12	المزمل	
(عِلِم أن لَن تُحصوه)	20	المزمل	
(عِلِم أن سيكون مِنْكُم مرضى)	20	المزمل	

(ولاَ تُطِع مِنْهم آثِماً أَو كَفُوراً)	24	الإنسان	
(هذَا يوم لا ينْطِقُون ولا يؤْذَن لَهم فَيعتَذِرون)	36،35	المرسلات	
(إن لِلْمتَقِين مفَاْزاً حدائِقَ وأَعنَاْباً)	31، 32	النبأ	
(لَم يلْبثُوا إلا عشِيةً أَو ضحاْها)	46	النازعات	
(وماْ يدريك لَعله يزكى)	3	عبس	
(وماْ أَدراْك ماْ يوم الدين*ثُم ماْ أَدراْك ماْ يوم الدين)	17، 18	الانفطار	
(يوم يقُوم الناس)	6	المطففين	
(وإِذَا السماء انْشَقَتْ)	1	الانشقاق	
(وجاء ربك)	22	الفجر	
(أَو إِطْعام فِي يومٍ ذِي مسَغَبةٍ*يتِيماً ذَاْ مقْربةٍ)	14	البلد	
(نَاقَةَ اللهِ وسقْياها)	13	الشمس	
(وإِن لَنَا لَلأَخِرةَ والْأُولَى)	13	الليل	
(إذا زلْزِلَتْ الأرض زِلْزالَها*وأَخْرجتْ الأَرض أَثْقَالَها* وقَالَ الإِنْسان مالَها* يومئِذٍ تُحدثُ أَخْبارها)	1- 4	الزلزلة	
(وما أَدراك ماْهِيه* نَاْر حاْمِيةٌ)	11،10	القارعة	
(كَلا سوفَ تَعلَمون* ثُم كَلا سوفَ تَعلَمون)	4،3	التكاثر	

الملحق (ب)
فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية:-

الشَّـــاهــد	رقم الصفحة
قافية الهمزة	
كأن سبيئَـةً مـن بيـتِ رأسٍ ... يكون مزاجهـا عسـلٌ ومـاء	39
إذا أنـا لـم أُمـن عليكِ ولـم يكن ... لِقـاؤُك إلا مـن وراء وراء	238
قافية الباء	
وكُمتـاً مـدماةً كـأن متُونَهـا ... جرى فوقها واستَشعرتْ لون مذْهبِ	68
أتهجـر ليلى بالفِـراق حبيبها ... ومـا كاد نفْساً بالفِراق تطِيـب	98
ومـا لِـي إلا آلَ أحمـد شيعةٌ ... ومالِي إلا مشْعـب الحق مشْعب	101
أبا عرو لا تُبعِد فكُل ابن حـرةٍ ... سيدعوه داعِـي ميتَـةٍ فيجِيب	117
ويلُمها فِـي هواءِ الجـو طالِبةً ... ولا كهذا الذِي فِي الأرض مطلُوب	129
هـذا لعمـركُم الصغـار بِعينِهِ ... لا أُمَ لِـي إن كـان ولا أب	132
وقـد تطـويتُ انطِـواء الحِضـبِ	146
لـن تـراها ولـو تأملتَ إلا ... ولهـا فِـي مفارق الرأس طِيبا	160
عجـب لِتـلك قضيةٌ وإقامتِـي ... فِيكُم على تِلـك القضِيةِ أعجـب	149
بِنَـا تمِيمـاً يكْشَـفُ الضبـاب	169
عسى الكـرب الذِي أمسيتَ فِيهِ ... يكُـون وراءه فَـرج قريـب	177
فـإياك إيـاك المـراء فإنـه ... إلى الشر دعـاء وللشر جالـب	184
ما إن وجدنَا لِلهـوى مـن طِب ... ولا عدِمنَـا قهـر وجـد صب	199
نجوتُ وقد بَل المـرادِي سيفَـه ... من ابن أبِي شيخ الأباطِح طالِبِ	199
إليكُـم ذوي آل النبِي تطلعـتْ ... نـوازع مِن قلـبِي ظِماء وألبب	224
إذا كوكب الخـرقاءِ لاح بِسحرةٍ ... سهيلٌ أذاعتْ غزلها فِي القرائِبِ	227
تيم القلب حب كالبـدر، لا بـل ... فـاقَ حسناً مـن تيم القلب حباً	246

فَالْيوم قَـربتَ تَهجونـَا وتَشْتُمنَا	فَاذْهب فَما بِك والأيامِ مِن عجبِ	260
وانْعتْ بِمشْتـَق كَـصعبٍ وذَرِب	وشِبهِهِ كَـذَاْ وذِي والْمنْتَسِب	274
فَبينَاه يشْري رحلَه قَالَ قَائـلٌ	لـِمن جملٌ رِخْـو المِلاطِ نَجِيب	292,333
لـَم تَتَلَفَّـع بِفَـضل مِئـْزرِهـا	دعد ولـَم تُسقَ دعد فِي العلَبِ	299
يرتَــج أَلْيـاه ارتِجـاج الـوطْـبِ		314
علَـى أَحوذِيين استَقَلَتْ عشِيـةً	فَمـَا هِـي إِلا لَمـحةٌ فَتَغِيـب	317
ونَبأْتُمانِي إِنما الموتُ بِالقُــرى	فَكَيفَ وهاتَِـي هضبةٌ وكَثِيـب	348
لكنـه شاقـه إن قِيل ذا رجبٍ	ياليـت عـدةَ حولٍ كله رجـبً	267
قافية التاء		
بِأَيدِي رِجالٍ لَم يشِيموا سيوفَهم	ولَم يكْثُر القَتْلَى بِـها حِين سلتِ	94
ومـَن يـَك ذَاْ بـت فَهذَاْ بتـي	مـقَـيظٌ مصـيـفٌ مشَتـي	21
فَسـاغَ لِـي الشراب وكُنْتُ قَبلاً	أَكـاد أُغَص بِالمــاءِ الفُـراتِ	236
حنـتْ نـُوار ولاتَ هنـا حنتِ	وبدا الَّـذِي كَـانَتْ نُوار أَجنتِ	244
وكُنْتَ كَذِي رِجلَين رِجلٍ صحِيحةٍ	ورِجلٍ رمـى فِيها الزمان فَشَلتِ	273
فـَإِن المـاء ماء أَبِـي وجدي	وبِئْرِي ذُو حـفَرتُ وذُو طَويتُ	320
ربمـا اوفيـت فــي علــم	ترفعــن ثوبــي شمــالات	
قافية الجيم		
كَـأَن أَصواتَ مِـن إِيغَالِهِن بِنَا	أَواخِرِ الميسِ أَصواتُ الفَرارِيجِ	201
قافية الحاء		
لِيبـكِ يزيـد ضارِع لِخصومِهِ	ومختبـطٌ مما تطيــح الطوائح	30
إِذَا اللُقَاْح غَـدتْ ملْقَىً أَصرتُها	ولاَ كَرِيم مِن الوِلْدان مصبـوح	62
مـن صــد عـن نِيرانِــها	فَـأَنَـا ابـن قَيـسٍ لاَ بـراح	172
عسى طَيئٌ مِـن طَيئٍ بعـد هذِهِ	ستُطْفِئُ غُـلاتِ الكُلَى والجوانِحِ	177
يا لَيـتَ زوجـك قَـد غَــدا	متَقَلــداً سيـفاً ورمــحاً	191
نَهيتــكِ عـن طِلابِكِ أُم عمرو	بِعاقِبـةٍ وأنـتِ إِذْ صحِيــح	216

قـَد كـَاد مِـن طُـول البِلـى أن يمصـحـا		355
قافية الدال		
بنـُون بنو أبنَائِنـا وبنَاتُنـا	بنُوهـن أبنَاء الرجال الأباعِـدِ	24
تَجلدتُ حتى قِيلَ لم يعر قلبه مِن	الوجدِ شَيء قُلتُ بلْ أعظم الوجدِ	31
أسقـى ألإلاه عـدواتِ الـوادي	وجـوفه كـل مـِلث غـادي	31
كُـل أجـش حالِـكِ السـواد		
ألـم يأتِـيك والأنبـاء تَنـمِي	بمـا لاقَـتْ لبـون بنـي زيادِ	36
مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم	فقالوا الذي سألوا أمسى لمجهود	54
أن تقْرآن على أسمـاءَ ويحكُما	مني السلام وأن لا تُشعِـرا أحدا	71
متى تأْتِهِ تَعشُو إلى ضوءِ نـَارِهِ	تَجِـد خَير نَارٍ عِنْدها خَير موقِدِ	93
أمـاتُـوا مِن دمـي وتَوعدوني	وكُنْـتُ ولا ينَهنِهني الوعِيـد	95
أرى الحاجـاتِ عِنـْد أبِي خُبيبٍ	نَكِـدن ولا أُميـةَ بِالبِـلادِ	139
يـعجبه السخُون والبـرود	والتمـر حبـاً مـاله مـزيد	144
يلومونَنِي في حب ليلى عواذِلي	ولكننـي مِـن حـبها لعمـيـد	53
فَصـددتُ عنْهـم والأحِبةُ فِيهم	طمعـاً لهم بِعِقَـابِ يومٍ مفْسِـدِ	165
إذَا كَانَتْ الهيجاء وانْشَقتْ العصا	فَحسبك والضحـاك سيفٌ مهند	190
يا مـن رأى عارضـاً أرقْتُ له	بيـن ذِراعي وجبهـةِ الأسـد	202
ألـم تَغْمِـض عيناك ليلةَ أرمدا	وبِـت كمـا باتَ السلِيم مسهدا	206،143
يومـاً بِأطْيب مِنـْه سيبَ نَافِلةً	ولا يحولُ غِطَـاء اليومِ إلى غَدِ	207
عـزمتُ علـى إقَامةِ ذِي صباحٍ	لأمرٍ ما يسـود مـن يسـود	224
ألا حبذَا هِنْد وأرض بِها هِنـد	وهِنْد أتَـي دونَها النأي والبعد	299
وإن الذِي حانَتْ بِفَلجٍ دِماؤُهـم	هم القَوم كُل القَومِ يـا أُم خَالِدِ	327
قافية الراء		
بِحسبك فِـي القَـومِ أن يعلموا	بِأنـك فِيهـم غَنـي مضـر	17
إن امـرأً خَصني يومـاً مودتُه	على التنَائي لعِنْدِي غَير مكْفُـور	44

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	وهل بدارة يا للناس من عار	77
وتحت العوالي بالقنا مستظلة	ظباء أعارتها العيون الجآذر	81
نصف النهار الماء غامره	ورفيقه بالغيب لا يدري	92
والناس ألب علينا فيك ليس لنا	إلا السيوف وأطراف القنا وزر	102
فأبت إلى فهم وما كدت آئباً	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	105
ذكرتك والخطي يخطر بيننا	وقد نهلت منا المثقفة السمر	95
إني وأسطار سطرن سطرا	لقائل يا نصر نصر نصرا	109
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم	لا يلقينكم في سوأة عمر	113
خذوا حذركم يا آل عكرم واذكروا	أواصرنا والرحم بالغيب يذكر	118
فلا أب وابناً مثل مروان	وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	127
أقام وأقوى ذات يوم وخيبة	لأول من يلقى وشر ميسر	149
وحلت بيوتي في يفاع ممنع	تخال به راعي الحمولة طائرا	165
حذاراً على أن تصاب مقادتي	ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا	165
أبى الله إلا أننا آل خندف	بنا يسمع الصوت الأنام ويبصر	168
خل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر	186
يا زبرقان أخا بني خلف	ما أنت ويب أبيك والفخر	192
بأي تراهم الأرضيين حلوا	أألدبران أم عسفوا الكفارا	200
أكل امرئ تحسبين امرأً	ونار توقد بالليل نارا	207
عشية مر الحارثيون بعدما	قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر	210
ولا الحجاج عيني بنت ماء	تقلب طرفها حذر الصقور	217
مازال مذ عقدت يداه إزاره	فسما وأدرك خمسة الأشبار	220
ألا هل أتاها والحوادث جمة	بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا	36
أبداً، كالفراء فوق ذراها	حين يطوي، المسامع، الصرار	246
تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما	وما أنا إلا من ربيعة أو مضر	257
مر إني قد امتدحتك مرا	واثقاً أن تثيبني وتسرا	271

مـــر يـــا مـــر بـــن تُلـَيدٍ	مـا وجدناك فِي الحوادِثِ غِـرا	271
جـادتْ بِكَـفـي كـان مـن أرمَـى البشَـر		288
ولـيس لِعيشِـنَا هــذَا قَهـاةٌ	وليسـتْ دارنَـا هاتَـا بِــدارِ	348
الا ايهذا اللاخع الوجد نفســه	لشيء نحته عن يديه المقــادر	
فلم يستريثوك حتــى رميـت	فوق الرجال خصالاً عشـــارا	
قافية السين		
إِذَا شُق برد شُق بِالبـردِ مِثْلُـه	دواليـك حتى ليس لِلبردِ لابِس	153
معـاود جرأَةً وقْت الهــوادِي	أَشَـم كأنَّـه رجـلٌ عبــوس	200
هذي برزت لنا فهجـت رسيسا	ثم انثنيت وما شفيـت نسيسـا	
قافية الصاد		
أُكاشِـره وأعلــم أن كِلانــا	على مـا ساء صاحِبـه حريص	310
قافية الضاد		
ضـرباً هــذَاذَيـْك وطَـعنـــاً وخْضـــا		154
مِمــن وَلَــدوا عـامــر	ذُو الطـــول وذُو العـرض	294
قافية العين		
يـا لـيـتَ أيـــام الصـبا رواجِـعـــا		51
لعلَّـك يومــاً أن تُلـم مِلمةً	عليك مِـن اللائي يدعنَك أجدعا	60
لا تَجزعِـي إِن منْفِساً أهلكْتُـه	وإذَا أَهلكْتُ فَعِنْد ذَلِك فاجزعِـي	33
وخَيـر الأمـر ما استَقْبلْتَ مِنْه	وليــس بِأن تَتَبعــه إتباعـاً	146
لا نَسـب اليـوم ولا خُلـــةً	اتسـع الخَـرقُ على الراقِــع	133
فَأدرك إِبقَـاءَ العِرادةِ ضلْعهـا	وقَـد جعلْتُني مِن حزيمةَ إِصبعَا	218
وهلْ يرجِع التسلِيم أو يكْشِفُ العمى	ثَلاثُ الأَثافِـي والرسوم البلاقِع	220
فَكذبوهما بِما قَالَتْ فَصبحهم ذَوي	آل حسان يزجِي الموتَ والشرعا	225
إِذَا ما كُنْتَ مِثْـلَ ذَوي عـدِي	ودِينَـارٍ فَقَـام علـي نَاعِــي	225
إِذْ قَـالَ قَـدنِي قَالَ بِاللهِ حلْفَـةً	لَتُغْنِـي عنـي ذَا إِنَائِـك أجمعا	228

على حِين عاتَبتُ المشِيب على الصبا	وقُلتُ ألما أَصح والمشِيب وازع	243
قِفِي قبلَ التفرق ياضباعا	وَلايكُ موقِفٌ مِنكِ الوداعا	39
بِكا لِلقْوةِ الشّغْواءِ، جلتُ فلم أكُن	لأولع، إلا بِالكمِي، المقنع	246
قَد صرتِ البكْرةُ يوماً أجمعا		267
ذَرينِي إن أمرك لن يطاعا	وما ألفيتِني حِلمي مضاعا	278
وبايعتُ ليلى فِي خَلاءٍ ولم يكُن	شُهود على ليلى عدولٌ مقانِع	282
وعليهما مسرودتان قضاهما	داود أو صنع السوابغ تبع	286
فما كان حِصن ولا حابِس	يفُوقان مرداس فِي مجمع	293
قد أصبحت أم الخيار تدعي	علي ذنباً كله لم أصنع	
أنا ابن التارك البكري بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا	
لقد علمت أولى المغيرة أنني	كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا	
قافية الفاء		
فقالتْ حنَان ما أتَى بِك هاهنَا	أَذُو نَسبٍ أم أنْتَ بِالحي عارِفُ	152
تَسقِي امتِياحاً نَدى المسواكِ ريقَتِها	كما تَضمن ماء المزنَةِ الرصفُ	199
قافية القاف		
فلو أنّكِ في يومِ الرخاءِ سألتني	طلاقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صدِيقُ	56
ألم تَسأل الربع القَواء فَينْطِقُ	وهلْ يخْبِرنَك اليوم بيداء سملَقُ	75
ومالي شيعة إلا آل أحمد	ومالي مشعب إلا شعب الحق	102
أداراً بِحزوى هِجتِ لِلعين عبرةً	فَماء الهوى يرفُض أو يترقْرقُ	122
عدس ما لِعبادٍ عليك إمارةٌ	أمِنْتِ وهذا تحمِلين طلِيقُ	346
قافية الكاف		
خَلا اللهَ لا أرجو سِواك وإنما	أعد عِيالِي شُعبةً مِن عِيالِكا	101
يا حكَم الوارثُ عن عبد الملك		109
وقُلتُ اجعلِي ضوء الفَراقِدِ كُلها	يميناً ومهوى النجمِ مِن عن شِمالِكِ	250
أتَتْكَ عنْس تَقْطَع الأراكا	إليك حتّى بلَغَتْ إياكا	329

دِيـار سـعـدى إذهِ مِـن هـواكـا		333
تَقـُولُ بِنْتِـي قَـد أَنـَى أَنَاكَـا	يـاأبـَتَـا عـاك أَو عساكـا	350
قافية اللام		
إن مـحـلاً وإن مـرتَحـلاً	وإن فـي السفر إذا مضوا مهلاً	48
خلا أن حياً مِن قُـريش تَفَضلوا	على الناس أَو أن الأكارم نَهشَلا	48
بِـأَنْك ربـيـع وغَـيثٌ مريـْع	وأَنـك هـناك تكُـون الثمالا	56
إذا هِـي لم تَستك بِعـودِ أَراكةٍ	تُنُخلَ فاستاكَتْ بِهِ عـود إسحِل	65
فلو أن ما أسـعى لأدنى معيشةً	كفانِـي ولم أَطْلب قَلِيلٌ مِن المال	69،65
غَـيـْر أنـا لم يأتِـنا بيـقين	فَنُـرجي ونكـثِـر التأمِيـلا	74
يا صاح هلْ حم عيشٌ باقياً فترى	لِنَفْسِك العذر في أبعادِها الأمـَلا	84
فأرسلـها العِراك ولم يذُدهـا	ولم يشفِـقْ على نَغَصِ الدخـال	86
يا زيد زيد اليعمـلاتِ الـذبل	تطـاولَ الليـلُ هديـتَ فانـْزل	115
وإن تعتذِر بالمحل مِن ذِي ضروعِها	إلى الضيفِ يجرح في عراقِيبها نَصلِي	158
ألا كُـل شَيءٍ ماخلا الله باطِـلُ	وكُـل نَعيـمٍ لا محالـةَ زائـلُ	174
فما لـك والتلـدد حولَ نَجـدٍ	وقـد غَصـتْ تُهامةُ بالرجـال	190
وكُـونوا أنتُـم وبنِـي أبيكُـم	مكـان الكلْيتَيـْن مِن الطحـال	194
أنْجـب أيـام والـداه بِهِ	إذْ نَجـلاه فنعـم مـا نَجـلا	198
كمـا خُـط الكِتاب بكف يوماً	يهـودي يقـارب أو يزيـلُ	201
المـالُ يزري بأقوامٍ ذوي حسبٍ	وقـد يسـود غيرَ السيدِ المـالُ	210
حـزيتْ لـي بحـزمِ فَيدةَ تُحدي	كاليهـودي مِـن نَطـاةِ الرقـال	211
يسقُون من ورد البريص عليهم	بـردى يصفقُ بالرحِيق السلسـل	212
لمفهـم اثنيـن معـرف بلا	نفـرق اضيـف كلتـا وكـلا	229
إن لِلخَـيـر وللشـر مـدىً	وكِـلا ذلـك وجـه وقِـبلْ	231
مِكـر مفـر مقبِـلٍ مدبرٍ معـاً	كجلمودِ صخْرٍ حطه السيلُ مِن علِ	237
لعمـْرك مـا أدري وإني لأوجلُ	علـى أينـا تغْـدو المنيـةُ أولُ	239

ولقَـد سددتُ عليـك كُل ثَنِيـةٍ	وأَتَيـتُ فَوقَ بنِي كُليبٍ مِن علُ	239
أَتَنْتَهون ولن ينْهى ذَوِي شَطَطٍ	كالطعن يذْهب فِيهِ الزيتُ، والفُتُلُ	248،246
لـو كـان فِي قَلْبِي كَقِدرِ ملامةٍ	حبـاً لِغَيـرِكِ ما أَتَتْـكِ رسائِلِي	247
هـو الفَتَـى كُل الفَتَى فَاعلَموا	لا يفْسِـد اللحم لديــهِ الصلُولُ	275
ولِي صاحِب فِي الْغَارِ هدك صاحِباً	أَخُـو الجـــون إلا أَنه لا يعالُ	284
كـأَن خُصييـهِ مـن التدلْـدل	ظَــرفُ عـجـوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حنْظَـل	313
ربـاء شَمـاء لا يأْوِي لِقُلَتِـها	إِلا السحـاب و إِلا الأوب والسبلُ	287
أَبنِـي كُليـبٍ إِن عمـي اللَـذَ	قَتَـلا الملُـوك و فَكَكـا الأَغْلالا	326
ومـا هجـرتُكِ حتى قلتِ معلنةً	لا نـاقةَ لـي في هذا ولا جملُ	136

قافية الميم

لا يبعــد اللهُ التلبــب والتـ	ـغَاراتِ إِذْ قَال الخَمِيـس نَعـم	15
فَتَعالَـمِي أَن قَـد كَلِفْـتُ بِكُـم	ثُـم افْعلِـي ماشِئْتِ عـن عِلْــمِ	57
ولكِـن نِصفَاً لـو سببتُ وسبنِي	بنُو عبدِ شَمس بِن منَافٍ وهاشِـمِ	67
لِعِــزةَ مـُوحِشاً طَلَلٌ قَـدِيـْم	عفَـاه كُـل أَسحــم مستَدِيــْم	81
لا يركَنَـن أَحـد إِلى الإِحجـامِ	يـوم الوغَــى متَخَـوفاً لِحِمامِ	83
زيـد أَخُا ورقَاء إِن كُنْتَ ثَائِـراً	فَقَـد عرضتْ أَحنَاء حق فَخَاصِمِ	107
وأَغْفِـر عوراء الكَرِيـمِ ادخَاره	وأَعرض عن شَتْمِ اللئِيمِ تَكَرمـاً	166
أَكْثَـرتَ فِـي العـَذْل مِلحاً دائِماً	لا تُكْثِـرن إلـي عسيتُ صائِمـاً	180
كَــأَن بِـرذَون أَبـا عِصــامٍ	زيــدٍ حِمـار دق بِاللجـــامِ	200
هما أَخَوا فِي الحربِ من لا أَخا له	إِذَا خَـافَ يـوماً نَبوةً فَدعاهما	202
فَهـلْ لَكُم فِيـما إِلـي فإننــي	بصِيـر بِما أَعيا النطَاسي حِذْيما	211
ونَطْعنَهم حيثُ الحبـى بعد ضربِهم	بِبِيضِ المواضِي حيثُ لي العمائِمِ	234
بِآيةِ يقْدِمون الخَيـلَ شُعــثاً	كَأَن عـلَى سنَابِكِها مدامــا	241
أَلا مــَن مبلِـغٌ عنـي تَمِيماً	بِآيــةِ مـا تُحِبـون الطعامـا	241
لا يبرمون، إِذَا ما الأُفـقُ جلله	برد الشتَاءِ، مِن الأمحالِ كَـالأدمِ	247

فلقــد أرانـي لِلرماح دريئـةً	مـن عـن يميني تارةً وأمامـي	250
ألا يا سلمي ثُم اسلمي ثُم اسلمي	ثلاثَ تَحِيـاتٍ وإن لـم تَكَلمـي	271
أوعدني بِالسجـن والأداهـمِ	رِجلـي فَرِجلـي شَثْنَةُ المناسـمِ	279
تَزود مِنا بيـن أُذْنـاه طعنـةً	دَعَتْـه إلـى هابِي التراب عقيم	306
فأطرقَ إطراقَ الشجاع ولو يرى	مساغاً لِنابـاه الشجـاع لصَمما	306
كِلا يومـي أُمامـةَ يوم صـد	وإن لـم نَـأْتِهـا إلا لِمامـا	310
أنَـا سيفُ العشيرةِ فاعرِفُونـي	حميد قـد تَذَريـتُ السنامـا	335
إن لِسانـي شَهدةٌ يشْتَفَى بِها	وهو على مَـن صبه اللهُ علقم	341
ذُم المنازلَ بعد منْزلـةِ اللـوى	والعيشَ بعـد أُولئِـك الأيـامِ	342
وتكاد تكْسلُ أن تَجِيء فِراشَـها	فِي جِسمٍ خَزعبـةٍ وحسن قَوامٍ	352
فيا ظبية الوعساء بين جلاجل	آأنـت الظبيـة أم أم سالـم	
على حالة لو أن في القوم حاتماً	على جوده لضـن بالماء حاتـم	
فما كان قيس هلكه هلك واحـد	ولكنـه بنيان قـوم تهدمـا	
	قافية النون	
تَخَوفَ الرحلُ مِنْها تامِكاً قَـرِداً	كما تَخَوفَ عود النبعةِ السـفَن	12
قَـد عِلمـتْ سلمى وجاراتُـها	مـا قَطـر الفَـارس إلا أَنَـا	337،123
لا تَلُمني عتيقُ حسبي الذي بي	إن بـي ياعتيـقُ ما قد كفاني	205
أبيتُـن إلا اصطِيادِ القلـوبِ	بِأعيـن وجـرةَ حِينـاً فَحِينَا	217
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	بأبيض ماضـي الشفرتين يمان	222
قـد إن اللهَ يعلمنـي ووهبـا	ويعلـم أن سيلقـاه كلانـا	264،230
إذاً لقام بِنصـري معشر خُشُن	عِنْد الحفيظـةِ إن ذُو لوثةٍ لانا	33
إن المنايا يطلعن على الأناس الأمنينا		
	وصـاليـاتٍ ككمـا يؤثفيـن	247
إن لِسلمـى عِنْدنـا دِيـوانـا	أخـزى فُلانـاً وابنَـه فُلانا	307
أعـرفُ منـها الأنْفَ والعينَانا	ومنخـرين أشبـها ظبيـانا	317،307

كَأَنَّــــا يـــــوم قُـــرى	إِنـــما نَقْتُــــلُ إِيــانـَا	330
كَأَنـك مِـن جِمالِ بنِـي أُقَيشٍ	يقَعقَـع خَلْفَ رِجلَيـهِ بِشَـن	287
قافية الهاء		
لَعــابِ الأَفَــــاعِـــي	القَـاتِـــلاتِ لُعــابـه	24
أَتَتْنِـي سلَيـم قَضها بِقَضِيضِها	تُمسح حـولِي بِالْبقِيـعِ سِبالَها	88
تَـذَكَّـرتُ أَرضـاً بِها أَهلُهـا	أَخْـوالُهـا فِيهـا وأَعمامهـا	161
يـوشِـك مَـن فَـر مِن منِيتِهِ	فِـي بعـض غِـراتِهِ يـوافِقُها	183
فَـــزجـجتُـها بِمِـزجـةٍ	زج القَلُــوص أَبِــي مِزادة	203
وشَـر المنَـايا ميتٌ بين أَهلِـهِ	كَهلْكِ الفَتَـاةِ أَيقَظَ الحي حاضِره	206
كِلا السيفِ والساق الذِي ضربتْ بِهِ	على دهـش أَلْقَاه بِاثْنَين صاحِبه	232
تَعلــه مِـــن جـانِـبٍ وتُـنْهلُــه		254
أُغْلِي السباء بِكُلِ أَدكَـن عاتِـقٍ	أَو جونَـةٍ قُدِحتْ وفُض خِتَامها	254
واللهِ ما لَيلَــى بِنَام صاحِبـه	ولاَ مخَالِــطِ الْلِيان جانِبـه	288
مصعـب حِيـْن جـد الأمـ	ر أَكـبـرهـا وأَطْـيـبـهـا	294
صبحنـا الخَزرجِيـةَ مرهفَـاتٍ	أَبـار ذَوِي أَرومتِـها ذووها	302
إِنمـا يعــرِفُ الفَضـ	ــلَ مِــن النـاس ذَووها	303
لَئِن لم تُغَير بعض ما قد صنَعتُم	لأَنْتَحين لِلعظْـمِ ذُو أَنَا عارِقُه	321
لَـم أَر مِثْـلَ الفِتْيان فِي غَيـرِ	الأَيـامِ ينْسـون مـا عواقِبها	325
فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى المخافة خلفها وأمامهـا	
رسم دار وقفت فــي طللـه	كدت أقضي الحياة من جللهـي	
قافية الياء		
فإن كَان لايرضِيك حتى تَردنِـي	إِلى قَطْـرِي لاَ أَخَالُـك راضِيا	28
فَيـا راكِباً إِما عرضتَ فَبلغَـن	نَدامـاي مِن نَجران أَن لاَ تَلاَقِيا	121
لاَ هيثَــــم الليلــةَ لِلْمطِــــي		139
لَـو كَـان عبدالله مولىً هجوتُه	ولكـن عبدالله مولَـى موالِيـا	290

فَـإما كِــرام موسِرون أَتَيتُهم	فَحسبِي مِن ذُو عِنْدهم ما كَفَانِيا	**321**